تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

تأليف الشيخ

محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني

(٧٦٣-٨٢٧هـ/١٣٦٢-١٤٢٤م)

تحقيق

الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى

الجزء الثاني


بسم الله الرحمن الرحيم

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

المحتويات

الباب السادس
«باب المعرفة والنكرة»

ولم يتعرض المصنف لتعريفهما لما سنذكره[١] عنه بعد هذا إن شاء الله تعالى.

«[**الاسم معرفة ونكرة**[٢]]، **فالمعرفة مضمر**» نحو: أنا وأنت وهو. «**وعلم**» شخصي نحو: زيد، وجنسي نحو: أسامة. لكن المصنف يرى أن علم الجنس معرفة لفظاً لا معنى[٣]. «**ومشار به**» نحو: ذا وذي [وذاك[٤]] وتلك. «**ومنادى**» وأغفله[٥] أكثرهم، والمراد به نحو: يا رجل، لا نحو يا رجلاً، فإنه نكرة ولا نحو: يا زيد فإنه معرفة بغير النداء على الصحيح المختار

---

(١) سيذكره، ز.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من نسخ التحقيق وثابت في م.

(٣) قال في شرح التسهيل ١: ١٩٠ في باب العلم: (وقولنا: (أو الشائع الجاري مجراه)، أي الجاري مجرى المخصوص. والإشارة به إلى العلم الجنسي كأسامة للأسد، وثؤالة للذئب، وشبوة للعقرب، فإنها أعلام في اللفظ؛ إذ لا تضاف، ولا يلحقها حرف التعريف، وتوصف بالمعرفة دون النكرة، وتجيء مبتدأ بلا شرط، وصاحب حال، ولا يصرف منها ذو سبب زائد على العلمية كثعالة للثعلب، وكيسان للغدر. وهي باعتبار المعنى شائعة غير مخصوصة، إلا أنها تستعمل استعمال ذي الألف واللام المعهود، فيقال: هذا أسامة مفترسا، كما يقال: هذا الأسد منظورا إليه. ويقال: أسامة شر من ثؤالة، فتقصد بهما الشمول، كما تقصد إذا قيل: الأسد شر من الذئب).

(٤) سقطت من، د.

(٥) وأعقله، ز.

عند المصنف، وازداد بالنداء وضوحاً[١]. «**وموصول**» نحو: الـذي والتي وتعريفه، بالعهد الذي في صلته كما ستعرفه، والأخفش يرى أن تعريف (الذي) بـ(أل)، ونحو: من وما بأنه في معنى ما فيه أل، و(أي) بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا يعد الموصول قسيمًا[٢] لذي الأداة[٣]، ولا للمضاف «**ومضاف**» نحو: غلامك وغلام زيد وغلام هذا/وغلام الذي في الدار وغلام الرجل. «**وذو أداة**» نحو: الفرس وامْ حمار[٤] «**وأعرفها**» ـ عند المصنف ـ «**ضمير المتكلم**» نحو: أنا، لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته. «**ثم ضمير المخاطب**» نحو: أنت؛ لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله «**ثم العلم**» لأنه يدل على المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص، وحقه أن يقول الشخصي، وفي بعض النسخ[٥]: (ثم العلم الخاص) «**ثم ضمير الغائب [السالم[٦]] عن إبهام[٧]**» نحو: زيد رأيته، بخلاف [نحو[٨]]: جاءني زيد وعمرو فأكرمته، فإنه تطرق إليه [إبهام[٩]]؛ لاحتمال[١٠] عوده إلى الأول وإلى الثاني فنقص[١١] اختصاصه لذلك.

---

(١) قرر ذلك في شرح التسهيل ٢٠١: أ في باب النداء فقال: (وادعى المبرد أن تعريف (يازيد) متجدد بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية لئلا يجمع بين تعريفين. والصحيح أن تعريف العلمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول في: يا إياك، ويا هذا، ويا من حضر؛ ولأن النداء لا يلزم من دخوله على معرفة اجتماع تعريفين، على أنه لو علم اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكدا للآخر ومسوقا لزيادة الوضوح كما تساق الصفة لذلك، ويكون ذلك نظير اجتماع دليلي المبالغة في: علامة ودواري).

(٢) قسما، ز.

(٣) الإدالة، ز.

(٤) أم بمعنى (أل) في لغة حمير.

(٥) ذكر محقق (م) في ص(٢١) أن هذه العبارة في واحد من أصوله.

(٦) سقطت من، د.

(٧) ايهام، ز.

(٨) سقطت من، ز، ك.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) الاحتمال، ز، احتمال، ك.

(١١) أهملت النون في، ز.

قلت: وفيه نظر؛ لأنه إما أن يكون ثم دليل يدل على عوده إلى الأول أو لا، فإن وجد الدليل [على ذلك[1]] فلا إبهام[2] وإلَّا فهو للأقرب حتمًا فلا إبهام[2].

وقال بعض النحاة: إن ضمير النكرة نكرة. لأنه لايدل على خاص بعينه.

قال ابن قاسم: والصحيح أنه معرفة، لأنه يخصصه من حيث هو مذكور.

قلت: إنما يتم هذا إذا كان المنكر المعود إليه مخصوصاً قبل بحكم[3] نحو: جاءني رجل فأكرمته، أما إذا لم يختص بشيء قبله[4] نحو ربه رجلا ويا لها قصة، ورب رجل وأخيه، فينبغي أن يكون[5] نكرة. «**ثم المشار به والمنادى**» كلاهما في مرتبة واحدة؛ لأن تعريف كل منهما بالقصد، وفي بعض النسخ بعد قوله والمنادى ما نصه: وتعريفه بالقصد لا بحرف التعريف منوياً خلافاً لبعضهم. «**ثم [الموصول[6]] وذو[7] الأداة**» كلاهما أيضاً في مرتبة واحدة عنده، لأن تعريف كل منهما بالعهد فحقه أن يقول: ذو[8] الأداة العهدية. وفي بعض النسخ: ثم ذو الأداة. فجعله بعد الموصول. هذا هو التفصيل الذي ذهب إليه المصنف في ترتيب المعارف، ومذهب الأئمة الأقدمين أن أعرفها الضمير. وقال الصيمري[9]: العلم. ونسب إلى سيبويه والكوفيين.

---

(١) سقطت من، د.

(٢) ايهام، ز.

(٣) أهلمت الباء في، ز.

(٤) قبل، ز.

(٥) تكون، ز.

(٦) سقطت من، د، ك.

(٧) سقط العاطف من، ك، وأهملت الذال في، ز.

(٨) وذو، ز.

(٩) أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق نحوي موصوف بالعقل والفهم، دخل مصر. وله كتاب اسمه: التبصرة، مستعمل في بلاد المغرب، وقد طبع حديثا قال السيوطي: أكثر النقل عنه أبو حيان. لم أقف على وفاته.

— القفطي ٢: ١٢٣؛ البغية ٢: ٤٩؛ كشف الظنون ١: ٣٣٩.

وقال ابن السراج[١]: اسم الإشارة.

وقيل: ذو[٢] الأداة. ولم يقل أحد: المضاف؛ لأن تعريفه إنما يكون بواحد من هذه الأشياء حين يضاف إليه، فاستحال أن يقال بذلك فيه إذ لا يكون المضاف أعرف من الشيء الذي تعرف به «**والمضاف بحسب ما يضاف إليه**» فعلى هذا يكون المضاف إلى الضمير في مرتبة الضمير وهو شيء ذهب إليه بعض النحاة، ومذهب الأندلسيين أن المضاف في مرتبة[٣] المضاف إليه، إلاَّ المضاف إلى مضمر[٤]، فإنه في مرتبة[٣] العلم، وهو مذهب سيبويه وذهب [المبرد[٥]] إلى أن المضاف دون ما أضيف إليه مطلقاً وورد بنحو قوله تعالى: ﴿وَوَعَدْنَاكُمْ[٦] جَانِبَ الطُّورِ الأَيْمَنَ﴾[٧] والنعت لا يكون أخص. «**وقد يعرض للمفوق[٨] ما يجعله مساوياً**» نحو: سلام على من نزلت[٩] عليه سورة البقرة، سلام على من سجدت له الملائكة، فإن الموصول فيهما بمنزلة [الاسم[١٠]] العلم. وقال النحويون: إنما قالت العرب: وامن حفر بئر زمزماه[١١]. لأنه مثل واعبد المطلباه.

---

(١) أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي النحوي (٠٠٠ ـ ٣١٦ هـ = ٠٠ ـ ٩٢٩ م). ترك النحو إلى الموسيقى، ثم عاد إليه لما وبخه الزجاج لأنه غلط في مجلسه في مسألة نحوية. خالف البصريين في كثير من أصولهم. أخذ عن المبرد والزجاج وأخذ عنه أبو القاسم الزجاجي والسيرافي والفارسي. من كتبه: الأصول ـ ط، الموجز ـ ط، شرح سيبويه.
ـ القفطي ٣: ١٤٥ ـ ١٤٩؛ الوفيات ٤: ٣٣٩ ـ ٣٤٠؛ البغية ١: ١٠٩.

(٢) ذوا، ز.

(٣) رتبة، ز.

(٤) المضر، د.

(٥) سقطت من، ز.

(٦) وعدناكم، د، ك وما في الأصل قراءة أبي عمرو من السبعة وقرأ باقي السبعة: وواعدناكم.. إلا حمزة والكسائي فقرآ، (وواعدتكم) البحر ١: ١٩٩، ٦: ٢٦٥.

(٧) ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجيناكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ... وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى﴾ ٨٠ طه (٢٠).

(٨) المعوق، ز.

(٩) أنزلت، ز.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) زمزما، ز.

«**أو فائقاً**[١]» إن أراد فائقاً لما قبله فالمساوي أيضاً فائق لما قبله إذا كان بينهما مرتبة أو أكثر فينبغي أن يريد أو فائقاً المراتب كلها، فلا يمثل له إلاّ بما فاق الضمير، فعلى هذا تحسن المقاسمة، ويكون المساوي نوعين: ما ساوى ما قبله بلا تخلل مرتبة بينهما، وما تخلله ذلك؛ إذ المعنى: مساوياً لما فوقه، والعبارة صادقة على النوعين، والذي يفوق المراتب نوع واحد، وذلك مثل: ﴿أَنَا يُوسُفُ[٢]﴾ فالعلم[٣] هنا أعرف من ضمير المتكلم، وكذا قول من/طرق باباً فقيل له: من أنت؟ فقال: فلان. فهو أعرف من أن يقول: أنا وتقول لرجلين أتياك دون ثالث: لك مني محبة، بل لك. فإنهما لا يعرفان من أردت حتى يقترن[٤] بلفظ مواجهة أو نحو ذلك، ولو قلت: الذي جاء [منكما[٥]] أولاً أو الكبير[٦] منكما. لعلم من أردت، فالمعرف بالأداة والموصول هنا قد فاقا ضمير المخاطب. ٧٣ ز

«**والنكرة ما سوى المعرفة**» سلك في تبيين المعرفة والنكرة هذه الطريقة فذكر أقسام المعرفة ثم جعل النكرة ما عداها، وذلك أنه رأى تمييزهما بالتعريف عسراً، فقال: في الشرح[٧] ما حاصله: من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن منها ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً، نحو: عام أول وأول من أمس، وعكسه كأسامة، وما فيه الوجهان كواحد أمه وعبد بطنه، فأكثر العرب يجعلها معرفة وبعضهم يجعلها[٨] نكرة، وينصبها على الحال، وكذا ذو (أل[٩]) الجنسية فيه الوجهان؛ ولذلك ينعت نعت

---

(١) عطفت بالواو في، د.

(٢) ﴿قَالُوا أَءِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٩٠ يوسف (١٢).

(٣) والعلم، ز.

(٤) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٥) سقطت من، د.

(٦) للكبير، ز. والمناسب لقوله: لك عندي محبة. أن يقول: للذي... أو للكبير.

(٧) على التسهيل ١: ١٢٥ـ١٢٦.

(٨) يجعلها، ز.

(٩) الألف واللام، د.

المعرفة تارة ونعت النكرة أخرى، فأحسن ما تبين[١] به[٢] أن نذكر[٣] أقسام المعرفة، ثم نقول[٤]: وما سوى ذلك نكرة انتهى. وهو كما ترى كلام ظاهري خال عن التحقيق. وقد قرر بعض الفضلاء في هذا المعنى كلاماً نفيساً يشتمل على بيان المعرفة والنكرة وتمييز أقسام المعرفة بعضها عن بعض، فقال:

التعريف يقصد[٥] به عند السامع من حيث هو معين كأنه أشير إليه بذلك الاعتبار، وأما النكرة فيقصد[٦] بها التفات النفس إلى المعين من حيث ذاته، ولا يلاحظ فيها تعينه[٧] وإن كان معيناً في نفسه لكن بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرق جلي، ومهد في تصوير ذلك مقدمة: هي أن فهم المعاني من الألفاظ بمعونة الموضع والعلم به فلا بد أن تكون[٨] المعاني مقصودة ممتازاً بعضها عن بعض عند السامع، فإذا دل باسم على معنى فإما أن يكون بذلك الاعتبار، أي كون المعنى معيناً عند السامع متميزاً في ذهنه ملحوظاً معه أولا، فالأول يسمى معرفة والثاني نكرة. ثم قال: الإشارة إلى تعين المعنى وحضوره إن كانت بجوهر اللفظ سمي[٩] علماً إما جنسياً إن كان المعهود الحاضر جنساً وماهية كأسامة أو شخصياً إن كان فرداً منها كزيد أو أكثر: كـ(أبانين[١٠]) وإن

---

(١) نبين، ك، ببين، ز.

(٢) فيه، د.

(٣) تذكر، د، ز، وأهمل حرف المضارعة في، ك.

(٤) يقول، ز.

(٥) اما ان يقصد، د.

(٦) واما ان يقصد، د.

(٧) تعيينه، د.

(٨) يكون، ز.

(٩) يسمى، ز.

(١٠) ذكر ياقوت فيه خلافا:

(أ) جبلان أحدهما لفزارة وعبس، وثانيهما لفزارة فقط، يعرف الأول بالأبيض، وهو شرقي الحاجر، ويعرف الثاني بالأسود، وبينهما ميلان يمر بينهما وادي الرمة.

(ب) أبان ومتالع، غلب الأول على الثاني.

(ج) أبان وشروري، غلب الأول على الثاني أيضاً.

ــ معجم البلدان ١: ١٩ ــ ٢٠.

لم تكن[1] بجوهر اللفظ فلا بد من أمر خارج عنه مشار به إلى ذلك مثل: الإشارة في أسماء الإشارة، وكقرينة[2] التكلم والخطاب والغيبة في الضمائر، وكالنسبة المعلومة من جملة وغير جملة في الموصولات والمضاف إلى المعارف، وكحرفي اللام والنداء في المعرفات بهما، فظهر[3] أن معنى التعريف مطلقاً هو العهد في الحقيقة، لكنه جعل أقساماً خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه، ويسمى كل قسم باسم مخصوص، وأن الأعلام الجنسية ـ وإن كانت قليلة ـ أعلام حقيقة كالأعلام الشخصية، إذ في كل منهما إشارة بجوهر اللفظ إلى حضور المسمى في الذهن قال سيبويه[4]: إذا قلت أسامة فكأنك قلت: الضرب الذي من شأنه كيت وكيت. وأن الفرق بين أسامة وأسد إذا كان موضوعاً للجنس من حيث هو بحسب الإشارة وعدمها كما سبق، وأما الأسد فالإشارة فيه بالآلة دون جوهر اللفظ انتهى.

وقال ابن الحاجب في الكافية[5]: المعرفة ما وضع لشيء بعينه. وذكر أقسامها ثم قال[6]: والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه.

قال الرضي[7] قوله بعينه احترازاً[8]/من النكرات، ولا يريد به أن الواضع قد قصد في حال وضعه واحداً معيناً، إذ لو أراد ذلك لم يدخل فيه إلاّ الأعلام أو الضمائر، والمبهمات وذو اللام والمضاف إلى أحدها تصلح[9] لكل معنى قصده المستعمل، فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك ٧٤ز

---

(١) يكن، د، ك.
(٢) وقرينة، د.
(٣) وظهر، د.
(٤) هذا معنى كلامه في كتابه ١: ٢٦٣ ـ ٢٦٤.
(٥) ٢: ١٢٨.
(٦) في الكافية ٢: ١٤٥.
(٧) في شرح الكافية ٢: ١٢٨ مع اختلاف يسير في الألفاظ.
(٨) احتراز، د، ك.
(٩) يصلح، د، ك.

الـواحد. مقصـود الـواضـع كـما في الأعـلام أو لا كـما في غيـرهـا، ولـو قـال: مـا وضـع لاستعمـالـه في شيء بعينـه لكـان أصـرح. هـذا نـصـه، يعني أن المعتبـر في المعـرفـة هـو التعـين[١] عنـد الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الأعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فإن لفظة[٢] (أنا) مثلاً لا تستعمل إلاَّ في أشخاص معينة؛ إذ لا يصح أن يقال: (أنا) ويراد به متكلم لا بعينه، وليست موضوعة لواحد منها، وإلاَّ لكانت[٣] في غيره مجازاً، ولا لكل واحد منها، وإلاَّ لكانت[٣] مشتركة موضوعة أوضاعاً بعدد[٤] أفراد المتكلم، فوجب أن تكون[٥] موضوعة لمفهوم كلِّي شامل لكل الأفراد، ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في أفراده المعينة دونه.

وقد أولع كثير من الفضلاء بهذا البحث والظاهر ما أفاده بعض الحذاق[٦]: من أنها موضوعة لكل معين منها وضعاً واحداً عاماً، فلا يلزم كونها مجازاً في شيء منها ولا الاشتراك، ولا تعدد الأوضاع. ولو صح ما ذكروه لكان: أنا، وأنت، وهذا، مجازات لا حقائق لها، إذ لم تستعمل[٧] فيما وضعت هي له من المفهومات الكلية، ولا[٨] يصح استعمالها [في شيء[٩]] منها[١٠] أصلاً، وهذا مستبعد جداً، وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة، ولما احتاج من نفى الاستلزام إلى التمسك في ذلك بأمثلة نادرة فتفهم[١١]. **«وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافاً للكوفيين»**، فإنهم قدموه

---

(١) التعيين، ز، ك.

(٢) لفظه، د.

(٣) كانت، ز، د.

(٤) بعد، ز.

(٥) يكون، ز.

(٦) قال في حاشية (ز) يعنى به العلامة العضد ومن تبعه كالسيد الجرجاني.

(٧) يستعمل، د.

(٨) بل لا، ز.

(٩) ساقط من، ز.

(١٠) فيها، ز.

(١١) فتهمه، د.

على العلم مستدلين بأن اسم الإشارة ملازم للتعريف بخلاف العلم، وبأنه يقدم عليه عند الاجتماع، نحو: هذا زيد. ولا دليل في ذلك، لأن المعتبر إنما هو زيادة الوضوح، والعلم أزيد وضوحاً، لا سيما علم لم تعرض فيه شركة، نحو: إسرافيل وطالوت كذا[١] قال المصنف[٢]، والذي نقله الرضي عن الكوفيين غير هذا فإنه قال: ومذهب الكوفيين أن الأعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام. ولعلهم نظروا إلى أن العلم حين وضع لم يقصد فيه[٣] إلّا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وإن[٤] اتفقت مشاركة فبوضع ثانٍ بخلاف سائر المعارف إلى هنا كلامه. «**ولا[٥] ذو الأداة قبل الموصول، ولا مَن وما المستفهم بهما معرفتين خلافاً لابن كيسان في المسألتين**» أما المسألة الأولى فقد استدل عليها بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الكِتَابَ الذِي جَاء بِهِ مُوسَى﴾[٦] إذ الصفة إما مساوية أو دون الموصوف ولا قائل بالمساواة][٧] / فثبت[٨] الثاني. ٣٢

وأجاب المصنف[٩]: بأن (الذي) بدل أو مقطوع، و(الكتاب) علم بالغلبة، لأن المعنيين بالخطاب بنوإسرائيل، وقد غلب عندهم الكتاب على التوراة فالتحق بالأعلام. وهذا تسليم من المصنف أنه لا قائل بالمساواة بين الموصول وذي الأداة، وهو خلاف ما هو منصوص له في هذه النسخة، وعليها أكثر النسخ وأما المسألة الثانية فمستنده[١٠] فيها تعريف جوابها، نحو: من

---

(١) هكذا، د، ك.
(٢) في شرح التسهيل ١:١٢٨ـ١٢٩، وقد تصرف فيه.
(٣) به، ز.
(٤) فان، ز.
(٥) أولا، ز.
(٦) ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ... نُوراً وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيراً...﴾ ٩١ الأنعام (٦).
(٧) آخر الساقط من (ظ) أوله في ١ : ١٢٨؛ لذلك نعود إليها ونتخلى عن النسخة (ك).
(٨) فيثبت، ز، ظ.
(٩) في شرح التسهيل ١ : ١٣٠؛ وقد كتبه الشارح بأسلوبه.
(١٠) فمستندة، د.

عندك؟ فتقول: زيد. وما دعاك إلى كذا؟ فتقول[1]: لقاؤك. والجواب يطابق السؤال، وهو ضعيف جداً؛ لأن تطابقهما[2] غير لازم ولا نزاع في أنه يصح أن تقول: في (من عندك؟) :رجل من بني فلان. وفي (ما دعاك إلى كذا؟) : أمر مهم. وأيضاً فهما قائمان مقام: أي إنسان. وأي شيء؟ وهما نكرتان، فكذا ما قام مقامهما، وأيضاً فالأصل هو التنكير كذا قال المصنف[3].

---

(١) فيقول، ز.

(٢) فطابقهما، ز.

(٣) في شرح التسهيل ١ : ١٢٩ بالمعنى.

الباب السابع
«باب المضمر»

«وهو»[1] الاسم[2] **«الموضوع لتعين مسماه مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته»**، فالاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة، وإنما تركه اتكالاً على وضوح المعنى وظهوره.

قال المصنف[3]: وخرج بالوضع المضاف والمنادى وذو الأداة، وخرج بالتعيين النكرات، إذ المراد به جعل المعنى معايناً للسامع أو كالمعاين، وخرج بما بعده العلم والمشار به والموصول إذ لا يشعرن بشيء من ذلك، هذا معنى كلامه.

قلت: وفيه نظر، لأنا لا نسلم أن [الوضع[4]] مخرج[5] للمنادى والمضاف وذي الأداة، ضرورة أنهن معارف، وكل معرفة موضوعة لشيء بعينه، وغاية الأمر أن تعين المعنى تارة يكون[6] بجوهر[7] اللفظ، وتارة يكون بأمر خارج عنه كما مر، وذلك لا ينافي كون المعرفة موضوعة لشيء بعينه. فالحق أن قوله: الاسم. جنس يشمل المعرفة والنكرة، وقوله: الموضوع لتعيين مسماه يخرج

---

(١) ألحقت في (ز) بالشرح.
(٢) ألحقت في (ز) بالمتن.
(٣) في شرح التسهيل ١: ١٣٠.
(٤) ليست في، د.
(٥) أنه مخرج، د.
(٦) تكون، ظ.
(٧) لجوهر، ز.

النكرة و ...له: مشعراً بتكلمه. إلى آخره يخرج ما عدا الضمير من المعارف، وأحسن من هذا التعريف وأخصر قول ابن الحاجب[١] ما وضع لمتكلم أ مخاطب أو غائب **«فمنه»** أي من المضمر **«واجب الخفاء»** وهو ما لا يخلفه ...هر ولا ضمير منفصل، قال أبو حيان: وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه لغير المصنف. **«وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة»** نحو: أقوم. **«أو النون»** نحو[٢]: نقوم.

«وبفعل أمر المخاطب» المفرد المذكر نحو: قم.

ومضارعه» أي مضارع المخاطب المفرد المذكر نحو: تقوم. **«واسم فعل الأمر مطلقاً»** سواء كان لمفرد مذكر أو غيره نحو: نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات.

فإن قلت: نقص[٣] من مواضع وجوب الخفاء اسم الفعل المضارع نحو: أوه وأف.

قلت: كذا قال أبو حيان وتبعه ابن قاسم وغيره والانفصال عنه متأتٍ، بأن ما ذكر في معنى المضارع ذي الهمزة، فإن أوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر[٤] فاستغنى عن ذلك، وأما اسم فعل الأمر ـ وإن كان الاستغناء عنه بفعل الأمر ممكناً ـ فوجه تخصيصه[٥] بالذكر، أنه ذكر لأجل قوله: (مطلقاً)، إذ هذا الإطلاق ليس باتاً[٦] في فعل الأمر ضرورة أن وجوب خفاء ضميره منوط [بما[٧]] إذا كان للمفرد المذكر فقط بدليل قومي وقوما وقوموا وقمن. **«ومنه**

---

(١) في الكافية ٢:٣، ونصه: (والمضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكمًا).

(٢) نحن، د.

(٣) نقصه، ز، ظ.

(٤) انضجر، ز.

(٥) يخصصه، ظ.

(٦) بات، ظ.

(٧) سقطت من، د.

جائز الخفاء» وهو ما يخلفه [ظاهر أو ضمير منفصل[١]]. «**وهو المرفوع بفعل الغائب**» نحو: زيد قام، ويقوم، وليقم، إذ يجوز أن يخلفه الظاهر فتقول[٢]: زيد قام أبوه، ويقوم أبوه، وليقم أبوه، وكذا سائر أنواع هذا القسم. «**والغائبة**» نحو: هند قامت، وتقوم، ولتقم «**أو معناه**» يريد[٣]: أو معنى فعل الغائب والغائبة. «**من اسم فعل**» نحو: زيد هيهات، وهند هيهات. «**وصفة[٤]**» نحو: زيد ضارب ومضروب، وهند ضاربة ومضروبة. «**وظرف**»/نحو: زيد عندك «**وشبهه[٥]**» أي شبه ظرف، وهو ٣٣ الجار والمجرور نحو: زيد في الدار، وهند في الدار، فالضمير مستكن في هذه الأمثلة كلها، وهو جائز الخفاء؛ لأن الظاهر قد يخلفه كما تقدم.

وقد انتقد [ذلك[٦]] على المصنف بأن الضمير في كل ما ذكره واجب الخفاء؛ إذ لا يصح أن يقال: زيد قام[٧] هو مثلاً، على أن يكون (هو) فاعلاً بقام، وكون الظاهر قد يقع في موقع هذا الضمير المستكن كما في قولك: زيد قام أبوه وكذا الضمير المنفصل، كما في قولك: زيد ما قام إلاَّ هو لا يوجب إثبات جواز الخفاء لهذا الضمير، وذلك لأن هذا تركيب آخر غير تركيب زيد قام، وليس الكلام فيه، أما زيد قام فضميره واجب الاستكان دائمًا ولا يظهر في حين من الأحيان، ولو قلت: زيد قام هو، فـ(هو) توكيد[٨] للضمير المستكن

---

(١) سقطت من، ز.

(٢) فيقول، د، ز.

(٣) أهمل الياءين في، ز وأعجم الراء في، ظ.

(٤) أو صفه، د، ز، ظ.

(٥) أو شبهه، د، ز، وسقطت من، ظ.

(٦) سقطت من، د.

(٧) قائم، ظ.

(٨) تأكيد، د.

لا فاعل، نص على ذلك بعض النحويين[١]، وهو [ظاهر[٢]] كلام المصنف[٣] وغيره، وقد نص سيبويه[٤] على أنه لا يجوز قام أنا بمعنى قمت[٥].

قال ابن قاسم: وقال الجوهري يجوز في الشعر قام هو وقام أنا، وهو صحيح؛ لأنه يجوز إقامة المنفصل مقام المتصل للضرورة. وحكى عن المبرد أنه أجاز ذلك في الشعر وغيره على معنى الحصر، فقام أنا بمعنى ما قام إلاَّ أنا[٦]، لكن قد أجاز سيبويه في نحو: مررت برجل مكرمك هو أن يكون توكيداً وأن يكون فاعلاً.

قلت: وبتقدير تسليم ما قال المصنف، أو حمل ذلك على اصطلاح اختص به، فيرد على قوله: أو معناه. أنه مخرج لنحو: أنا هيهات وأنت هيهات، وكذلك في البواقي، مع أن الاستتار فيهن[٧] موجود، وهو جائز

---

(١) منهم ابن هشام في أوضح المسالك ١: ٦٣ ـ ٦٤، فقد قسم الضمير إلى واجب الاستتار وجائزه، ثم قال:

(هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو: (زيد قام) واجب، فإنه لا يقال: (قام هو) على الفاعلية، وأما (زيد قام أبوه) أو (ما قام إلا هو) فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم وإلى ما يرفعه وغيره كقام).

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) قوله: (وهو ظاهر كلام المصنف) مشكل، فكلام المصنف في المتن صريح في أن الضمير في مثل: زيد قام، جائز الخفاء، وقد أكد ذلك في شرح التسهيل ١: ١٣١ ـ ١٣٢؛ بل الشارح أكد ذلك بقوله: (وقد انتقد ذلك على المصنف. . .) فإن كان الضمير في كلامه عائداً إلى القول بجواز الخفاء، فقد أوقع في لبس.

(٤) نص على ذلك في كتابه ١: ٣٧٨، قال: (واعلم أنه لا يقع (أنت) في موقع التاء التي في فعلت، ولا (أنتما) في موضع (تما) التي في فعلتما، ألا ترى أنك لا تقول: فعل أنتما؟. .) ثم قال: (ولا يقع (هو) في موضع المضمر الذي في (فعل)، لو قلت: فعل هو، لم يجز إلا أن يكون صفة. .). ويعني بالصفة التوكيد.

(٥) لم أجد هذا المثال في سيبويه ١: ٣٧٨ حيث بسط رأيه في هذا الموضوع، لكن مثل به المبرد في المقتضب ١: ٢٦١.

(٦) كلامه في المقتضب ١: ٢٦١ ـ ٢٦٣ ـ يمنع ذلك، وليس فيه ذكر للضرورة.

(٧) فهن، د.

لا واجب بالتفسير الذي قرره، يقال: أنا هيهات داري، وأنا في الدار غلامي، وأنا ما في الدار إلاَّ أنا. وعلى ذلك فقس.

«**ومنه**» أي من الضمير «**بارز متصل**» والمراد به ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد (إلّا) في الاختيار، والمنفصل عكسه «**وهو**» أي المتصل. «**إن عني به المعنّي بنفعل**» أي المتكلم المعظم نفسه، أو المتكلم ومعه غيره واحداً، [كان[1]] أو أكثر.

«**نا**» خبر (هو)، أي والمتصل المراد به المتكلم عظيمًا أو مشاركاً هو لفظة «نا» «**في الإعراب كله**» الرفع والنصب والجر نحو: أكرمنا زيداً[2] وأكرمنا ومر بنا.

«**وإن رفع**» البارز المتصل «**بـ[فعل[1]] ماضٍ فتاء**» وهذا[3] موهم لأن (نا) لا ترتفع[4] بالفعل الماضي، وهو إذا ارتفع لا ترتفع إلاَّ به خاصة.

«**تضم[5] للمتكلم**» نحو: قمت؛ لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوا المتكلم بها لأن القياس وضع المتكلم أولاً، ثم المخاطب ثم الغائب.

«**وتفتح[6] للمخاطب**» (نحو: قمت فرقاً بينه وبين المتكلم، وتخفيفاً[7]).

«**وتكسر للمخاطبة**» فرقاً ولم يعكسوا الأمر بكسرها[8]) للمخاطب وفتحها للمخاطبة؛ لأن خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى، وأيضاً هو مقدم

---

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) زيد، ظ.
سقطت من، ز، ظ.
(٣) وهو، د.
(٤) كذا في د، ز، ظ، ك وهو تحريف صوابه: موهم أن (نا) لا يرتفع.
(٥) يضم، د.
(٦) ويفتح، ز.
(٧) وتحقيقا، ظ.
(٨) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

على المؤنث فخص بالتخفيف، فلم يبق للمؤنث إلاَّ الكسر. وحكى بعضهم أن[١] في لغة رديئة لربيعة[٢] يجوز وصل فتحة [تاء[٣]] الضمير وكافه بألف نحو: قتنا[٤] ورأيتكا، ووصل[٥] كسرتهما بياء، وقد اجتمعا في قوله[٦]:

رميتيه فأقصدت فما أخطأت [في[٧]] الرمية
بسهمين صحيحين[٨] أعارتكيهما الظبية[٩]

«وتوصل» التاء المذكورة حال كونها «**مضمومة بميم وألف للمخاطبين**» المذكرين[١٠] «**والمخاطبتين**» المؤنثتين نحو: قمتما يا زيدان، وقمتما يا هندان، وضمت التاء فيهما إجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما[١١] في المخرج، قيل: والضمير هو التاء والألف، والميم زائدة للتقوية.

«**وبميم[١٢] مضمومة ممدودة للمخاطبين**» نحو: قمتموا يا زيدون.

٣٤ «**وبنون مشددة للمخاطبات**» نحو: قمتن/يا هندات فجيء بحرفين في المؤنث كما جيء بحرفين في المذكر.

(١) كذا في نسخ التحقيق ولعل الصواب (أنه).
(٢) ربيعة: قبائل كثيرة في العرب، لكن الشهرة لربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، وله من الولد: أسد وضبيعة وأكلب وعائشة وبنو الأخير في اليمن، وفي القحطانية: ربيعة بن سبأ بن يشجب، ولكن ذَهَبَ باسمهم سبأ لا يكادون يذكرون دونه. ابن حزم: ٢٩٢، ٣٢٩ـ٣٣٠.
(٣) ليست في نسخ التحقيق، ولكن المقام يقتضيها بدليل قوله: وكافه.
(٤) قضا، ز.
(٥) أو وصل، د.
(٦) لم أجد له اسما في مراجعي.
(٧) سقطت من، د، ظ.
(٨) صليحين، ز، مليحين، ظ.
(٩) لم أقف لهما على مزيد. أقصدت: قتلت، يروى: فأصميت، بمعناه.
ـ راجع الرضي ٢: ١١، الخزانة ٢: ٤٠١.
(١٠) المذكورين، ظ.
(١١) ولتقاربهما، د، لتفاوتهما، ز.
(١٢) وميم، د.

وفي بعض المقدمات أن أصل ضربتن ضربتمن فأدغمت الميم في النون وأن النون هنا بإزاء الواو التي في ضمير الجماعة.

وهذا مردود بأن أحرف (ضوى مشفر) لا تدغم في مقاربها.

ويستثنى من قول المصنف: وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة إلى آخره. أرأيت بمعنى أخبرني.

واعلم أن هذه الكلمة يجوز أن يتصل بها الكاف وأن لا يتصل، فإن لم يتصل بها وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع وإفراد، وإن اتصلت بها وجب [هنا[1]] للتاء الفتح والإفراد واكتفي عن إلحاق علامات الفروع بكاف الخطاب ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ﴾[2]، وكذا يقال: للإثنين أرأيتكما، وللمؤنثة أرأيتك، ولجمعها أرأيتكن، هذا كله إذا أردت معنى أخبر، وإلاَّ فالمطابقة واجبة مع الكاف، كما تجب بدونها، فيقال: أرأيتك جميلة، أرأيتماكما[3] فاضلين أو جميلتين، أرأيتموكم[4] فاضلين، رأيتكن جميلات. واستدل سيبويه[5] على أن الكاف في الأول حرف خطاب لا مفعول، بقولهم: أرأيتك زيداً ما صنع؟. ومثله: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ[6]﴾، وأما عكس الفراء ذلك بجعله الكاف فاعلاً والتاء حرف خطاب، فمتضمن لأمرين[7]، لم يثبتا: إذ لم يثبت للتاء

---

(١) ليست في، د.

(٢) ﴿... أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٤٠ ﴿... بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ ٤٧ الأنعام (٦).

(٣) أريتكما، ز، ظ.

(٤) أرأيتكم، ز، ظ.

(٥) ذكر سيبويه أن الكاف في: (النجاءك)، (ذلك) حرف خطاب، واستدل عليه فقال في ١: ١٢٥: (ومما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب: أرأيتك فلاناًماحاله؟).

(٦) ﴿قال... لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ ٦٢ الإسراء (١٧).

(٧) أمرين، د.

المتصلة بالفعل أن تكون[١] حرف خطاب، ولا ثبت[٢] للكاف أن تكون[٣] فاعلاً، ثم هو مردود بأن الكاف يجوز أن لا يؤتى بها بخلاف التاء.

«وتسكين[٤] ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل» نحو: قمتم **«أعرف»** من وصلها بواو نحو: قمتمو[٥]، ومن وصلها قبل همزة القطع وإسكانها قبل غيرها كقراءة ورش[٦]، ومن الاختلاس، وهو ضمها غير موصولة، وهو قليل، وليس في كلامه بيان هذا القسم، وهو الاختلاس، لأنه إنما تقدم له ذكر الصلة، واعتذر المصنف[٧] عن ترك ذلك بشذوذه. ولا ينهض هذا عذراً له في هذا الكتاب، فهو مشحون بالشواذ بل أشذ[٨] الشواذ، نعم: يكون هذا عذراً في مثل كتاب سيبويه وكتاب الإيضاح[٩] والمفصل[١٠] والمقرب[١١] وكافية ابن الحاجب **«فإن[١٢] وليها»** أي ولي ميم[١٣] الجمع ضمير متصل، نحو: ضربتموه ففاعل ولي ضمير مستكن عائد على قوله قبل: ضمير

---

(١) يكون، ز.

(٢) يثبت، د.

(٣) يكون، د.

(٤) وتكسر، ز.

(٥) قمتموا، ز. د.

(٦) لم يستشهد الشارح على ذلك بآية ما، لأن ما ذكره من وصل ميم الجمع قبل همزة القطع وإسكانها قبل غيرها طريقة ورش في القرآن كله، فيسكن في مثل قوله تعالى:
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾ ٧ الفاتحة، ويصل في مثل قوله تعالى:
﴿... سَوَاءٌ عَلَيْهِمُو أَأَنْذَرْتَهُمُو أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ...﴾ ٦ البقرة (٢).
ــ السبعة: ١٠٨ــ١٠٩، الإتحاف: ١٢٤.

(٧) في شرح التسهيل ١: ١٣٣.

(٨) أشد، د.

(٩) لأبي علي الفارسي.

(١٠) لجار الله محمود بن عمر الزمخشري.

(١١) لابن عصفور.

(١٢) وان، م.

(١٣) ضمير، ظ.

متصل. ومفعوله عائد على ميم الجمع. **«لم يجز التسكين خلافاً ليونس»** فإنه جوز أن تقول[١]: الدرهم أعيتكمْه، كما تقول[١] في المظهر.

قال المصنف[٢]: ولا أعرف له سماعاً إلاَّ ما روى ابن الأثير[٣] في غريب الحديث من قول عثمان[٤] ــ رضي الله عنه ــ: أراهمني الباطل شيطاناً[٥]. ولو جاء هكذا لكان شاذاً من وجه آخر، وهو تقديم غير الأخص مع الاتصال، هكذا في شرح ابن قاسم.

قلت: أما قوله: لم يجز التسكين. فمقتضاه[٦] أن يجوز الصلة

---

(١) يقول، ز.

(٢) في شرح التسهيل ١:١٣٣.

(٣) أبو السعادات المبارك مجد الدين بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري الإربلي (٥٤٤ــ٦٠٦ هـ= ١١٤٩ــ١٢٠٩ م). أخذ عن ابن الدهان ويحيى بن سعدون القرطبي وعبدالوهاب بن سكينة.

من كتبه: النهاية في غريب الحديث والأثر ــ ط، جامع الأصول في أحاديث الرسول ــ ط، الشافي: شرح مسند الشافعي، البديع في النحو، الباهر: في الفروق في النحو، المرصع: تراجم ــ ط.

ــ القفطي ٣:٢٥٧ــ٢٦٠؛ الوفيات ٤:١٤١ــ١٤٣؛ البغية ٢:٢٧٤ــ٢٧٥.

(٤) ابن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي (٤٧ ق.هـ ــ ٢٥هـ=٥٧٧ــ٦٥٦ م). ثالث الخلفاء وأحد العشرة المبشرين بالجنة.

تزوج رقية بنت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وبعد موتها تزوج أختها أم كلثوم، لذلك لقب: ذا النورين.

له مآثر جلى في الإسلام: جهز نصف جيش العسرة من ماله، ونسخ القرآن في سبعة مصاحف. تسور عليه الخارجون بيته فقتلوه ظلمًا ــ رضي الله عنه ــ.

ــ الحلية ١:٥٥؛ الطبري ٥:١٤٥ــ١٥٢؛ الغاية ١:٥٠٧.

(٥) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١:١٣٣، ١٦٨؛ وفي الموضع الأول نقله عن ابن الأثير، وفي الثاني عن ابن الأنباري في غريبه، وفي شواهد التوضيح ص ٣١.

وهو في النهاية لابن الأثير ٢:١٧٧ــ١٧٨ (رأى).

وفيه شاهدان: تسكين ميم الجمع إذا وليها ضمير متصل، وتقديم الضمير المتصل غير الأخص على الضمير المتصل الأخص.

(٦) مقتضاه، د.

والاختلاس، وأن جوازهما متفق عليه، وقد يمنع تناول مفهومه للاختلاس، لأنه لم يتقدم له ذكر.

وأما قوله: خلافاً ليونس. فالخلاف في ذلك ليس خاصاً بيونس، بل نص سيبويه على جواز ذلك، وأن الوصل بالواو أكثر وأعرف.

«**وإن رفع بفعل غيره**» أي غير ماضٍ، وهو الأمر والمضارع.

«**فهو نون مفتوحة للمخاطبات**[1]» نحو: يا هندات قمن، وأنتن تقمن [«**أو الغائبات**» نحو: الهندات يقمن[2]][3] «**وألف لتثنية غير المتكلم**» فشمل ذا الخطاب وذا الغيبة، وفيه إجمال، فإنها إن ارتفعت بالمضارع كان كما ذكر، وإن ارتفعت بالأمر لم يكن إلاَّ للمخاطب، وذلك نحو: يا زيدان افعلا، وهل تفعلان[4]؟ وهما يفعلان «**وواو**[5] **للمخاطبين**» نحو يا زيدون، ٣٥ /قوموا، وأنتم تقومون«**أو**[6] **الغائبين**[7]» نحو: الزيدون يقومون. «**وياء للمخاطبة**» نحو: يا هند قومي، وهل تقومين؟. «**وللغائب مطلقاً**» ــ أي مستتراً كان أو بارزاً «**مع الماضي ماله مع المضارع**[8]» تقول[9]: زيد ضرب، وهند ضربت، والزيدان ضربا، والهندات ضربتا، والزيدون ضربوا، والهندات ضربن كما تقول[10] في المضارع يضرب وتضرب ويضربان[11] وتضربان ويضربون[12] ويضربن.[13] ولم يكن بالمصنف حاجة إلى

(١) للمخاطبة، د.
(٢) تقمن، ز.
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من، د.
(٤) يفعلان، ز.
(٥) سقط حرف العطف من، د.
(٦) استبدل الواو بأو في، د.
(٧) للغائبين، ز، ظ.
(٨) المضارعة، د.
(٩) نحو يقول، ز، نحو تقول، ظ.
(١٠) يقول، ز.
(١١) سقط العاطف من، ز.
(١٢) وتضربون، ز، ظ.
(١٣) وتضربن، د.

ذلك، فإن قوله ـ فيما تقدم ـ: المرفوع[1] بفعل الغائب والغائبة. يشمل ما رافعه الماضي، وما[2] رافعه المضارع، وإنما ذكر ها هنا حكم الماضي لأنه قال: ـ قبل ـ وإن رفع بفعل غيره. أي[3] غير الماضي، فلم يبين هناك إلاَّ حكم المرفوع بالمضارع والأمر، وإنما خص المضارع هنا بالحوالة عليه دون الأمر لأن الكلام هنا في الغائب[4] ، والأمر لا يكون لغائب.

والحاصل أن هذه الضمائر الأربعة إن رفعت بالماضي فهي[5] للغائب لا غير، أو بالأمر فهي[5] للمخاطب لا غير، أو بالمضارع فهي لهما في وقتين لا على الاجتماع، وكل ذلك يعلم من كلامه، ويعلم منه [أيضاً[6]] أن ياء المخاطبة لا ترفع بالماضي.

«**وربما استغني معه**» أي مع الماضي «**بالضمة عن الواو**» كقوله[7]:

فلو أن الأطبا كانُ حولي ... وكان مع الأطباء الأساة[8]

---

(١) للمرفوع، د.

(٢) واما، ز.

(٣) اي اي، ز.

(٤) الغالب، ز.

(٥) فهو، د.

(٦) سقطت من، د.

(٧) لم يسموه.

(٨) أنشدوا بعده:

إذن ما أذهبوا ألما بقلبي ... وإن قيل الأساة هم الشفاة

يروى: كان عندي. مع الأطباء الشفاة. الشفاة هم الأساة.

الاستشهاد: في: (كان)، فإنه يروى بضم النون، واختلفت الكلمة في تخريجه فقيل: إنها لغة جارية في الفعل المتصل بواو الجماعة أو ياء المتكلم أو ياء المخاطبة: يحذف الضمير وتبقى الحركة التي قبله على حالها. قال به الفراء والزمخشري وابن الأنباري، وحمله الرضي على الضرورة، وأنت على علم بأن الأصل: كانوا: فالضمير عائد على (الأطباء)، لكن الشاعر حذفه مستغنياً بالضمة قبله.

ـ الفراء ١: ٩١؛ ابن مالك ٢: ٢٦٤؛ ثعلب: ١٠٩؛ الكشاف ٣: ١٧٤؛ الإنصاف ٢: ٢٨٤، ٤٠٥؛ ابن يعيش ٧: ٥، ٩: ٨٠؛ الرضي ٢: ٨؛ المقاصد ٤: ٥٥١ـ٥٥٢؛ الهمع ١: ٥٨؛ الخزانة ٢: ٣٨٥ـ٣٨٦؛ الدرر ١: ٣٣.

قال أبو حيان: وهو ضرورة لا نادر، كما يفهمه ظاهر كلام المصنف، وقال بعضهم: إنه نادر. (ه)

قلت: ويؤيده ما وقع في الكشاف[١]، ففيه: (أفلح، دخل في الفلاح، كأبشر: دخل في البشارة، ويقال: أيضاً أفلحه أي أصاره إلى الفلاح. وعليه قراءة[٢] طلحة بن مصرف[٣]: ﴿قَدْ أُفْلِحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[٤] [بالبناء للمفعول[٥]]، وعنه (أفلحوا) على لغة أكلوني البراغيث، أو على الإبهام والتفسير. وعنه بضمة بغير واو اجتزاء بها[٦] عنها، كقوله:

فلو أن الأطبا كانُ حولي ....

انتهى.

ومقتضى قول المصنف: معه أي مع الماضي كما تقدم أن هذا الحكم خاص بالماضي، وليس كذلك؛ فإنه ذكر في الشرح[٧] أنه ربما فعل ذلك مع فعل الأمر وأنشد:

إن ابن الأحوص[٨] معروف فبلغُه في ساعديه إذا رام العلا قِصرُ[٩]

---

(١) ٣: ١٧٤؛ وقد أضاف الشارح كلمات ليست في الكشاف، لكنها لا تغير المعنى.

(٢) قلة، ز.

(٣) أبو محمد أو أبو عبدالله... ابن عمرو بن كعب الهمداني اليامي الكوفي (٠٠٠ ــ ١١٢ هـ = ٠٠٠ ــ ٧٣٠ م) من كبار التابعين. أخذ القراءة عن إبراهيم بن يزيد النخعي ويحيى بن وثاب، وعنه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وعلي بن حمزة الكسائي، وفياض بن غزوان وغيرهم. ــ الحلية ٥: ١٤؛ الغاية ١: ٣٤٣.

(٤) ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ١ المؤمنون (٢٣).

(٥) ليست في المخطوطات الثلاث، ولكنها ثابتة في الكشاف، والمقام لا يستغني عنها.

(٦) جبرالها، د.

(٧) على التسهيل ١: ١٣٤.

(٨) الأخوص، د، ظ.

(٩) لم أقف على قائله، ولم أجد عليه مزيدا.

يروى: ابن أحوص، وهي أسهل في إقامة الوزن، أما الأحوص فيحتاج إلى حذف الألف من (أحوص) بعد نقل حركتها إلى اللام. في الخزانة: مغرور. ووجه الاستشهاد عند ابن مالك أن الأصل: فبلغوه، فحذف الواو واكتفى بالضمة قبلها، لكن ابن جني قال: (أراد =

أراد فبلغوه وقال في شرح الكافية[1]: وقد أنشد على حذف لام الأمر اضطراراً:

فلا تستطل[2] مني بقاي ومُدَّتي ولكن يكن للخير منك نصيب[3]

وليس من قوله[4]:

من كان لا يزعم أني شاعر فيدن مني تنهه المزاجر[5]

بل يدن معطوف على يزعم، وحذف الواو من (يدنو) لدلالة الضمة عليها كما قال:

فلو أن الأطبا كانُ حولي ....

فحذف واو الضمير اكتفاء بالضمة، فواو ليست بضمير أحق أن يفعل [بها[6]] ذلك، وتنهه جواب (من) انتهى. فاقتضى كلامه جواز[7] حذف الواو

= فبلغْهُ، ثم نقل الضمة من الهاء إلى الغين فبلِّغه، ثم حرك الهاء بالضم وأقر ضمة الغين عليها بحالها...).

أما البغدادي فيرى أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ثم حذفت وبقيت الفتحة. وقد نسب البيت محقق شرح التسهيل إلى أبي حية النميري، ولم يذكر عمدته في ذلك، ولم أجده لغيره.

ــ المحتسب ١: ١٩٦ــ١٩٧؛ شرح التسهيل ١: ١٣٤؛ الخزانة ٤: ٥٨٨.

(١) ٢: ٢٦٣.

(٢) تطل، ز.

(٣) قاله رجل عند موته يخاطب ابنه، وقد بدا أنه سئم منه، ولم يسموا هذا الرجل.
ــ ثعلب: ٥٢٤؛ ابن مالك ٢: ٢٦٣؛ ابن الناظم: ٢٧٠؛ المغني ١: ٢٤٨؛ المقاصد ٤: ٤٢٠؛السيوطي٢: ٥٩٧؛ الأشموني ٤: ٥.

(٤) لم يسموه.

(٥) يروى: فليدن مني. راجع البيت في.
الفراء ١: ١٦٠؛ الخصائص ٣: ٣٠٣ــ٣٠٤؛ الإنصاف: ٥٣٣؛ ابن مالك ٢: ٢٦٣ــ٢٦٤؛ اللسان ٤: ٣١٩ (زجر) ــ ط صادر.

(٦) سقطت من، د.

(٧) جوار، ز.

التي هي ضمير، وأن حذف الواو التي هي لام أولى من ذلك. وقد استبان لك[١] بما ذكرناه[٢] أن الاستغناء بالضمة عن الواو ثابت مع الأفعال الثلاثة على قلة. «**وليس الأربع**» وهن: النون والألف والواو والياء «**علامات**» كتاء التأنيث في فعلت هند «**والفاعل مستكن**» كما مثلنا «**خلافاً للمازني فيهن**» أي في الأربع، فإنه يقول: إنهن علامات والفاعل مستكن.

قال الرضي[٣]: ولعل ذلك حملاً للمضارع على اسم الفاعل، واستنكاراً لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها. يعني النون «**و**» خلافاً «**للأخفش في الياء**» فإنه وافق المازني على أنها علامة كتاء التأنيث، ووافق الجمهور في النون والألف/والواو على أنهن ضمائر. ٣٦

قال ابن قاسم: وشبهة المازني أن الضمير لما استكن في فعل وفعلتْ، استكن في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق، وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز، بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالياء أول[٤] الفعل للغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث.

وأبطل المصنف[٥] القولين بأنها[٦] لو كانت حروفاً لما التزمت كما أن تاء التأنيث لم تلزم في نحو قوله[٧]:

---

(١) ذلك، د، ز.
(٢) ذكرنا، ز.
(٣) في شرح الكافية ٢: ٩.
(٤) وأن، ز.
(٥) شرح التسهيل ١: ١٣٤ ــ ١٣٥؛ وقد لخصه الشارح.
(٦) بأنهما، ظ.
(٧) هو الأعشى ميمون بن قيس.

فـإمـا[١] تـريـنـي ولـي لـمـة … فـإن الحـوادث أودى[٢] بهـا[٣]

وبأنها لو كانت[٤] حروفاً لزم أن تكون[٥] نون الإناث ساكنة، وألا يسكن[٦] آخر الفعل [لها[٧]] كتاء التأنيث. **«ويسكن آخر المسند إلى التاء والنون ونا»** نحو: ضربت وضربن وضربنا، وهذا المسند يكون ماضياً فقط مع التاء

---

(١) فإن لم، ز.

(٢) أورى، ظ.

(٣) من قصيدة مدح فيها رهط قيس بن معدي كرب الكندي ويزيد بن عبدالمدان الحارثي. وقد أنشد ابن مالك عجز البيت وأتمه الدماميني، ورواية الديوان تختلف عما هنا، لذلك ننشد أبياتاً من أول القصيدة وفيها الشاهد حسب ما في الديوان:

ألم تنـه نفسـك عـما بهـا … بلى عـادها بعض إطـرابها

لجـارتـنـا إذ رأت لّمـتي … تقـول: لك الـويـل أنى بهـا

فـإن تـعـهـديـني ولي لمـة … فـإن الحـوادث ألـوى بهـا

وقبلك سـاعيت في ربـرب … إذا نـام سـامـر رقـابهـا

يروى: لك الخير أنى. فإما تري لمتي بدلت. فإن تنكري لامرىء لمة. فإن تعهدي لامرىء. تعنى بها.

الكلام على الشاهد: تريْ: هذا فعل الشرط، أداته (إن) مقرونة بـ(ما) الزائدة، وفي توكيد مثل هذا الفعل خلاف: أوجبه الزجاج وجوزه غيره، والبيت شاهد لهم.

أودى: فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على (الحوادث)، وهو مؤنث مجازي، فالتأنيث واجب، وفي توجيه تركه أقوال:

(أ) ضرورة.

(ب) الحوادث في تأويل الحدثان.

(ج) في الكلام مضاف محذوف الإسناد اليه.

التقدير: مر الحوادث.

ـ الأعشى: ٢٣ ـ ٢٥؛ سيبويه ١: ٢٣٩؛ الشجري ١: ٢٢٧، ٢: ٣٤٥؛ ابن يعيش ٥: ٩٥، ٩: ٦، ٤١؛ شرح التسهيل ١: ١٣٤، ٨٣: ب، الرضي ٢: ٤٠٤؛ ابن الناظم: ٢٤٠؛ المقاصد ١: ٤٦٦ ـ ٤٦٨، ٤: ٣٢٧؛ التصريح ١: ٢٧٨؛ الأشموني ٢: ٥٣؛ ٣: ٢١٦؛ الخزانة ٤: ٥٧٨ ـ ٥٨٠.

(٤) لو كانت لو كانت، ظ.

(٥) يكون، ظ.

(٦) ولا، ظ.

(٧) سقطت من، ز، ظ.

[ونا[١]]، ويكون ماضياً ومضارعاً وأمراً مع النون، ويكون الفعل الذي هو غير أمر مبنياً للفاعل تارة، ومبنياً للمفعول أخرى.

فإن قلت: لم عدل المصنف ـ [رحمه الله[٢]] ـ عن التعبير بلام المسند إلى التعبير بآخره؟.

قلت: ليدخل نحو: سلقيت، فإن المسكن فيه آخره لا لامه تقول: سلقته، أي ألقيته على ظهره، وتقول: سلقيته، بزيادة الياء. وعلة الإسكان عند الجمهور كراهة توالي أربعة[٣] متحركات في شيئين[٤] هما كشيء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من فعله ثم حمل المضارع عليه، وأما الأمر فمستكن استصحاباً.

وضعفه المصنف[٥] بأن الحكم عام والعلة قاصرة، إذ[٦] لا يوجد التوالي المذكور إلّا في الصحيح، وبعض الخماسي[٧] نحو: انطلق، والكثير لا توالي[٨] فيه، فمراعاته أولى، ثم التوالي لم يهمل بدليل جَنَدِل[٩] وعُلَبِط[١٠] ولو كان مقصود[١١] الإهمال[١٢] لم يتعرضوا إليه دون ضرورة. واختار المصنف[١٣] في التعليل وجهاً آخر، وهو إرادة الفرق بين الفاعل والمفعول مع (نا) نحو: أكرمنا ثم حملت التاء والنون على (نا)، للمساواة في الرفع والاتصال والصحة.

---

(١) سقطت من، د.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) أربع، ز.
(٤) شيء، د.
(٥) في شرح التسهيل ١: ١٣٦ ـ ١٣٧.
(٦) ان، د، ظ.
(٧) الخماسين، د.
(٨) يتولى، د، تتوالي، ز تتوالى، ظ. والصواب ما أثبته بدليل (إذ لا يوجد التوالي).
(٩) موضع فيه حجارة.
(١٠) ضخم.
(١١) المقصود، د.
(١٢) الاميمال، ز.
(١٣) في شرح التسهيل ١: ١٣٧.

«**ويحذف ما قبله من معتل**» أي ما قبل الآخر نحو: قال وباع، فتقول: قلت وبعت، وهذا الحذف عام في كل معتل.

«**وتنقل حركته**» أي حركة المعتل الثابتة له في الأصل، والمراد بها [1] الضمة والكسرة، لأنه سيخص الفتحة بكلام.

«**إلى فاء الماضي الثلاثي**» نحو: جُدت وطُلت، فأصله جودت وطُولت بضم الواو، ويدل على أنه واوي جواد وطويل، فسكن آخر المسند ونقلت ضمة ما قبله ــ وهو الواو ــ إلى فاء الفعل وحذف حرف العلة، فقيل: جدت وطلت، وكذا القول في خفت وهبت بكسر الخاء[2]، والهاء، فإن أصلهما خوفت وهيبت، على فعل بكسر العين، بدليل: أخاف وأهاب، ففعل فيهما ما تقدم من الإسكان والنقل والحذف، هذا إن كانت الحركة غير فتحة كما تقدم. «**وإن كانت فتحة أبدلت بمجانسة**[3] **المحذوف ونقلت**» نحو: قلت وبعت، فأصلهما: قولت وبيعت، بفتح العين، لكن أبدلت[4] الفتحة بمجانسة[3] الواو في فعل القول ــ وهي الضمة ــ وبمجانسة[5] الياء في فعل البيع وهي الكسرة، ثم نقلت، هذا هو مذهب الجمهور، قال سيبويه[6]: وأما قلت فأصلها فعلت[7] معتلة من فعَلت، وإنما حول إلى فعلت ليحولوا حركة الفاء[8] عن حالها. وقال أيضاً[6]: وأما بعت فإنها معتلة من فعل يفعل، ولو لم يحولوها إلى فَعِلت لكان حال الفاء كحال فاء (قلت). ورأى ابن الحاجب أن الضم للدلالة على الواو والكسر للدلالة على الياء لا[9] للنقل، وادعى أنه الصحيح، واحتج

---

(١) به بها، د.
(٢) الحاء، ظ.
(٣) لمجانسة، د.
(٤) أبدلتا، ز.
(٥) ولمجانسة، د.
(٦) في كتابه ٢ : ٣٥٩ مع اختلاف يسير في الألفاظ لا يخل بالمعنى.
(٧) فقلت، ز.
(٨) العين، د.
(٩) ولا، د.

عليه بأنه لو لم يجعل[١] للدلالة كما قال: وجعل للنقل كما قالوه[٢]، لزم نقل باب/أصلي إلى باب فرعي وهو خلاف الأصل. ٣٧

وأورد عليه أنه لو كانت الكسرة دالة على الياء لدلت عليها في (خفت) واللازم باطل، فأجاب: بأن الضمة والكسرة تدلان[٣] على الواو والياء إذا لم يمكن أن يراعى بيان البنية، فإنهم لو فتحوا في (قلت) و(بعت) لما دل فتح الفاء على فتح العين، أما إذا أمكن ببيان البنية كما في (خفت) و(هبت) فلا يدلان عليهما، والكلام على ذلك يطول. «**وربما نقل**» أي وقع النقل المذكور قليلاً، وهو نقل حركة عين الفعل المعتل الأجوف إلى فائه. «**دون إسناد إلى أحد الثلاثة**» التي هي التاء والنون ونا. «**في زال وكاد أختي كان وعسى**» كقول بعضهم ما زيل يفعل، وقول أبي خراش الهذلي:

وكيدت[٤] ضباع القف[٥] يأكلن جثتي وكيد خراش عند ذلك[٦] ييتم[٧]

---

(١) تجعل، د.

(٢) قال، د.

(٣) يدلان، د.

(٤) وكيد، د.

(٥) القفر، د.

(٦) ذاك، د.

(٧) الرواية المشهورة لصدر البيت كما وردت في الأغاني وديوان الهذليين وشرحه للسكري:

فتقعد أو ترضى مكاني خليفة ....

قال السكري: وسمعت من ينشد:

وكيدت ضباع القف يأكلن جثتي ....

والبيت آخر القصيدة التي أنشدها أبو خراش حين أفلت من فائد وأصحابه الخزاعيين بحيلة، وقد طلبوه بثأر بينهم.

مطلعها:

رفوني وقالوا: يا خويلد لا ترع فقلت: ـ وأنكرت الوجوه ـ هم هم

وقبل الشاهد:

فلولا دراك الشد آضت حليلتي تخَيَّرُ في خُطَّابها وهي أيم

يروى: قاظت من خطابها. فتسخط. يوم ذاك.

رفوني: سكنوني. آضت: فعل ناقص بمعنى صارت. قاظت: مرعليها قيظة.

=

ووجه ذلك أنهم أمنوا اللبس حيث كان هذا الفعل لا مفعول له.

واحترز بقوله: أختى كان[١] وعسى. من زال بمعنى ماز وبمعنى ذهب، ومن كاد بمعنى أراد وبمعنى مكر، ويجمعها قولك: ماضي يزال ويكاد.

فإن مضارع التي بمعنى (ماز): يزيل، وبمعنى (ذهب): يزول، ومضارع[٢] (كاد) بذينك المعنيين: يكيد.

ولما كان كلام[٣] المصنف السابق يقتضي أن الإسكان خاص بتلك الضمائر، وكان ما عداها محرك ما قبله، أراد أن يبين حقيقة تلك الحركة، ولم يتعرض للألف للعمل بأنها لا يكون[٤] [ما[٥]] قبلها إلَّا الحركة الخاصة التي هي الفتحة؛ فلذلك قال:

«**وحركة ما قبل الواو والياء مجانسة**» فيضم ما قبل الواو نحو[٦]: يضربون، ويكسر ما قبل الياء نحو: تضربين.

«**فإن ماثلها**» أي [فإن[٧]] ماثل ما قبل الحركة المجانسة تلك الحركة المجانسة بأن كان واواً قبل ضمة نحو: تدعون[٨]، إذ أصله تدعوون[٩]، أو كان ياء قبل كسرة نحو: ترمين، إذ أصله ترميين؛ وهذا الكلام مبني على أن حركة الحرف بعد الحرف «**أو كان**» ما قبل الواو والياء «**ألفاً حذف**» أي

= ـ الهذليون: ١٤٢ ـ ١٤٨؛ السكري ٣: ١٢١٧ ـ ١٢٢٠، ١٥٠٥ ـ ١٥٠٦؛ الأغاني ٢١: ٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ المنصف ١: ٢٥٢؛ الخالديان ١: ١٧٥ ـ ١٧٦؛ ابن يعيش ١: ٧٢؛ شرح التسهيل ١: ١٣٨.

(١) كاد، ظ.
(٢) ومضارعا، ز، ظ.
(٣) الكلام، ظ.
(٤) تكون، ذ.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) ونحو، ز.
(٧) ليست في، ظ.
(٨) يدعون، د.
(٩) يدعوون، د، تدعون، ز.

ما ذكره[١] من واو وياء وألف «**وولي**» الضمير «**ما قبله**» أي ما قبل المحذوف «**بحاله**» من غير تغيير له، فتبقى حركة العين في (يدعون[٢])، والميم في (ترمين)، والشين في تخشين[٣] على حالها. «**وإن كان الضمير واواً والآخر**» بكسر الخاء «**ياء**» نحو: الزيدون يرمون، إذ أصله يرميون، فآخر الفعل ياء والضمير واو. «**أو بالعكس**» فيكون الضمير ياء وآخر الفعل واواً[٤] نحو: تغزين؛ إذ أصله تغزوين.

«**حذف الآخر**» أي آخر الفعل، وهو الياء من ترميون، والواو من تغزوين مثلاً. «**وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله**» فتقول[٥]: ترمون وتغزين.

وظاهر هذا الكلام أنا حذفنا الحرف وحده ونقلنا حركته التي كانت معه إلى ما قبله، وقال في شرحه[٦]: استثقلت ضمة على ياء مكسور ما قبلها في ترميون، وكسرة على واو مضموم ما قبلها في تغزوين، فحذفت الضمة والكسرة تخفيفاً ثم الياء والواو ــ يعني للساكنين[٧] ــ ثم خيف على واو الضمير في ترمون وياء الضمير في تغزين الانقلاب إلى الواو والياء فجيىء بالحركة المجانسة ليسلم الضميران[٨].

وقوله: وجعلت الحركة على ما قبله. يقتضي أن الحركة مع الحرف.

---

(١) ذكر، د.

(٢) تدعون، د.

(٣) يخشين، ظ، وهو خطأ؛ لأن لام الفعل في (يخشين) ثابتة والفاعل نون الاناث.

(٤) الفعل ونحو، د.

(٥) فنقول، د، فيقول، ز.

(٦) على التسهيل ١:١٣٨؛ وقد تصرف الشارح فيه كثيراً، وهذا نصه: (واستثقل ضم الياء المكسور ما قبلها وكسر الواو المضموم ما قبلها، فخففتا بالتسكين، وخيف انقلابهما فحرك ما قبلهما بما يجانسهما).

(٧) ما بين الشرطتين كلام للدماميني يوضح به كلام ابن مالك.

(٨) الضمير، د.

«ويأتي ضمير الغائبين» بفتح النون جمع غائب **«كضمير الغائبة كثيراً»** نحو: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ[١]﴾ وكقوله[٢]:

قـد علمت والـدتي مـا ضمَّتِ إذا الكمـاة بـالكمـاة التفت[٣]

وكقول حسان بن ثابت ــ رضي الله عنه ــ:

وقـال الله قـد يسـرت جنـدا [هم[٤]] الأنصار عرضتها اللقاء[٥]

---

(١) الآية ١١ من سورة المرسلات (٧٧).

(٢) جحدر بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة. يكنى: أبا مكنف، واسمه: ربيعة، أما جحدر فلقبه. فارس جاهلي من بني بكر بن وائل.
قتل في الحرب التي ثارت بين بكر وتغلب.
ــ ابن حزم: ٣١٩ــ٣٢٠؛ نهاية الأرب في أنساب العرب: ١٧٢ــط بغداد.

(٣) التقت، د (هامش)، من رجز أنشده يوم تحلاق اللمم: يوم لبكر بن وائل على تغلب، والمحلقون بنو بكر فعلوا ذلك إلا جحدر معتلا بقصره ودمامته وتعهد لهم بقتل أول فارس يظهر عليهم وفعل. قال:

قـد يتمت بنتي وآمت كنتي وشعثت بعـد الرهـان جمتي
ردوا عـليَّ الخيـل إن الت إن لم أنـاجـزها فجـزوا لمتي
قد علمت والدتي ما ضمت مـا لفقت في خرق وشمت
إذا الكماة بـالكمـاة التفت أمخدج في الحرب أم أتمت؟

يروى: والدة. ولففت. إذا الرجال بالرجال. إذا العوالي بالعوالي.
آمت: صارت أيما ، أي مات زوجها. كنتي: أراد زوجته، والكنة في غير هذا زوجة الابن وزوجة الأخ. ما لففت: بدل من: ما ضمت. المخدج: الولد يولد ناقصاً وإن تمت أيام حمله.
ــالحماسة ٢: ٨٠ــ٨٥؛ ابن يعيش ٤: ٩٥ــ٩٦؛ التبريزي ١: ٣٣٢؛ شرح التسهيل ١: ١٣٩.

(٤) ليست في، ز.

(٥) من قصيدة مدح فيها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قبل فتح مكة وهجا أبا سفيان. مطلعها:

عفت ذات الأصابع فـالجواء إلى عـذراء منزلهـا خـلاء

وقبل الشاهد:

وقال الله: قد أرسلت عبـدا يقول الحق إن نفـع البـلاء
شهـدت به فقـوموا صـدقـوه فقلتم: لا نقـوم ولا نشـاء

=

وإطلاق هذا القول من المصنف إنما يصح على قول الكوفيين، وأما/البصريون فيمنعون في جمع السلامة: الزيدون قامت، كما يمنعون قامت الزيدون، وهو موافق لهم في ذلك الباب، فكان ينبغي أن يوافقهم هنا، فلا يطلق[١]. وفي حواشي الصحاح لابن بري[٢]: أن قيسا ــ يعني ابن ذريح[٣] ــ لما دخل مكة شرع أصحابه يدعون الله عز وجل ويسألونه المغفرة، قال[٤] هو: يا ربِّ ليلى، فقالوا [له[٥]]: ويحك[٦]، هلا سألته المغفرة فقال:

٣٨

دعا المحرمون[٧] الله يستغفرونه ... بمكة شعثا أن تُمحَّى ذنوبها
فناديت يا رباه أول سؤلتي ... لنفسي ليلى ثم أنت حسيبها
فإن أعط ليلى في حياتي لا يتب[٨] ... إلى الله عبد توبة لا أتوبها[٩]

= وبعد الشاهد:

لنا في كل يوم من معد ... سباب أو قتال أو هجاء

في السيرة: قد سيرت.

ــ حسان: ١ــ١٠؛ السيرة ٤: ٦٣ــ٦٦.

(١) تطلق، د.

(٢) أبو محمد عبدالله بن بري بن عبدالجبار المقدسي المصري (٤٩٩ــ٥٨٢ هـ = ١١٠٦ــ١١٨٧ م). عالم بالنحو واللغة والشواهد. قرأ كتاب سيبويه على محمد بن عبدالملك الشنتريني، وقرأ على الجزولي. من كتبه: اللباب في الرد على ابن الخشاب ــ ط، غلط الضعفاء من الفقهاء ــ ط، حواش على الصحاح، قال القفطي: نقلت عن أصله وأفردت فجاءت ستة مجلدات، وسماها من أفردها: (التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح).

وقال الصفدي: لم يكملها، بل وصل إلى (وقش)، وهو ربع الكتاب، فأكملها الشيخ عبدالله بن محمد البسطي.

ــ القفطي ٢: ١١٠ــ١١١؛ الوفيات ٣: ١٠٨ــ١٠٩؛ البغية ٢: ٣٤.

(٣) الذي ثبت أن القائل قيس بن الملوح العامري، المعروف بـ(مجنون ليلى).

(٤) وقال، ز، ظ.

(٥) سقطت من، د.

(٦) ويلك، د.

(٧) المجرمون، د، ز، ظ. وهو تصحيف ظاهر.

(٨) فلا، ظ.

(٩) الأبيات الثلاثة أول مقطوعة في ديوانه وبعدها:

يقر لعيني قربها ويزيدني ... بها عجبا من كان عندي يعيبها =

«**لتأولهم بجماعة**» أي أن مجيء ضمير الغائبين كضمير الغائب مبني على التأويل بجماعة[١] لا على وجه الحقيقة، وهذا الكلام متعلق بما تقدم من قوله: إن الواو والنون يكونان[٢] للغائبين والغائبات والمخاطبين والمخاطبات، وإن[٣] الواو للمذكرين غيبة وحضورا والنون للمؤنثات[٤] كذلك، فبين هنا أن ضمير الغائبين كما يكون بالواو يكون كضمير المفرد مذكراً [كان[٥]] أو مؤنثاً، وأن مجيئه[٦] كالمفرد المؤنث على التأويل لا على وجه الحقيقة، فتكون[٧] على ما تقدم ،من أن الواو للعقلاء الذكور. «**وكضمير الغائب قليلاً**» كقوله[٨] :

فإني[٩] رأيت الصامرين[١٠] متاعهم يموت ويفنى فارضخي[١١]من وعائيا[١٢]

= يروى: بمكة يوما. وناديت يا رحمان.

ـ ابن الملوح: ٦؛ القالي ٢:٢٦٢؛ سرح العيون: ٣٥٦؛ الهمع ٢:١٥٧؛ الدرر ٢:٢١٩.

(١) بالجماعة، ز، ظ.

(٢) تكون، ز، ظ.

(٣) وعنى أن، د، ظ، وليس لهذه الزيادة معنى.

(٤) للمؤنث، د.

(٥) سقطت من، ز، ظ.

(٦) بحثه، ز.

(٧) فيكون، د.

(٨) منظور الدبيري.

(٩) انى، د، ز، ظ. وعليه ففيه الخرم، والفاء ثابتة في المراجع.

(١٠) الضامرين،د، ز،ظ، ك،بالضاد المعجمة والذي في المراجع بالمهملة، لأجل ذلك اعتمدته؛ ولم أجد في اللسان (ضمر) بمعنى: بخل أو منع.

(١١) أهملت الخاء في، د.

(١٢) وغايبا، د، وعاينا، ظ، والبيت هو الثاني في أبيات ثلاثة قالها لزوجته أولها:

تعيـرني الحِـظْلان أم محكم فقلت لها: لم تقذفيني بـدائيا

وثالثها:

فلن تجديني في المعيشة عاجزا ولا حصرما خبا شديدا وكائيا

يروى: أم مفلس. رأيت الباخلين. يذم ويفنى. الحظلان: المنع والغيرة الشديدة على المرأة. الصامرين: ـ بالصاد المهملة ـ فعله: صمر: بخـل. متاعهم: نصب عـلى نزع الخافض، أي بمتاعهم حصرما: بخيلا. والشاهد في قوله: «يموت ويفنى»، فالفاعل ضمير عائد إلى (الصامرين) فالأصل يموتون ويفنون.

ـ الـقالي ٢:٢١٢؛ شرح التسهيل ١:١٣٩؛ اللسان (صمر)، (حظل).

«**لتأويلهم بواحد يفهم الجمع**» فيؤول في البيت المذكور أن الصامرين بمعنى مَنْ [ثم[1]]، أو من ذكر، وهو واحد يفهم الجمع، فعاد الضمير عليه بهذا الاعتبار، وهذا التأويل هو الذي يدل كلام سيبويه على اعتباره. «**أو لسد واحد مسدهم**» وهذا تأويل الفارسي، وقد احتج للتأويل الأول بقوله عليه الصلاة والسلام:

(خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولد[2]... الحديث)، فإنه لو اعتبر. المعنى الثاني لقيل: أحناها، فإنه إنما يقال: [هنا[3]] خير امرأة.

«**ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً، ودونه قليلاً**» مثال الأول، وهو ضمير الاثنين بعد أفعل التفضيل قوله[4]:

---

(١) سقطت من، د.

(٢) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١٤١؛ ولم أجد في ما وقفت عليه: (صوالح)، والحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري ٤: ١٣١، ٧: ٦، ٥٧ بألفاظ مختلفة، ونصه في الموضع الثاني: (خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده). وبين رواته خلاف في بعض الألفاظ.

وأخرجه عنه مسلم ٤: ح ٢٥٢٧ (عام)، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢ (خاص)، وأحمد ٢: ٢٦٩، ٢٧٥؛ وأخرجه أحمد عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ ١: ٣١٨، ٣١٩؛ وحديث أبي هريرة في شأن خطبة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أم هانىء بنت أبي طالب، وحديث ابن عباس في خطبته ـ صلى الله عليه وسلم ـ امرأة من قومه يقال لها: سودة.

(٣) سقطت من، د.

(٤) ذي الرمة: غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي (٧٧ـ١١٧ هـ = ٦٩٦ـ٧٣٥ م) شاعر مضري يكنى أبا الحارث، وكان قصيراً دميًا، شبب في شعره بمية المنقرية. وفي اسم جده خلاف: نهيس أو بهيس أو بهيش. والرمة: الحبل البالي لقب بذلك لأنه ذكره في شعره.

ـ الجمحي ٢: ٥٣٤ـ٥٣٥، ٥٤٩ ـ ٥٧٠؛ ابن قتيبة ١: ٥٢٤ـ٥٣٦؛ الوفيات ٤: ١١ـ١٧.

وميــة أحســن الثقـليـن جيــدا وســالــفــة وأحـســنــه قــذالا[١]

وقد يتوهم أن هذا البيت مما يرد به تأويل الفارسي، إذ[٢] لا يصح أن يقع واحد الثقلين هنا؛ لأنه لا يفرد فلا يقال: أحسن ثقل ولا أحسن الثقل؛ لأن له أن يقول: يصح أحسن شيء جيداً، وليس شرط الواحد أن يكون من لفظ المذكور. ومثال ضمير الإناث بعد أفعل التفضيل (خير النساء صوالح نساء قريش[٣] . . .) الحديث، ومثال ضمير الاثنين دون (أفعل) قول الشاعر[٤] :

أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن شريكيه[٥] تطمع نفسه كل مطمع[٦]

---

(١) من قصيدة مدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ــ رضي الله عنه ــ. مطلعها:

أراح فـريق جيرتـك الجمالا كـأنهم يـريـدون احتمـالا

وقبل الشاهد:

وأسحم كـالأسـاود مسبكـرا عـلى المتنـين منسـدلا جفـالا

وبعده:

فلم أر مثلهـا نظـراً وعينـا ولا أم الغـزال ولا الغـزالا

يروى: منسدرا جفالا. سالفة. خدا.

أسحم: أسود. الأساود: الحيات. مسبكرا: ممتدا جفالا: كثيرا، يصف شعرها. قذالا: للإنسان قذالان، وهما ناحيتا القفا من الرأس.

ــ ذو الرمة: ٤٢٩ــ٤٥١؛ الكامل ٢: ٧٦٨ــ٧٦٩؛ الخصائص ٢: ٤١٩؛ ابن يعيش ٦: ٩٦؛ شرح التسهيل ١: ١٤٠؛ التبريزي ٢: ٢٣٨؛ الهمع ١: ٥٩؛ الخزانة ٤: ١٠٨؛ الدرر ١: ٣٤ــ٣٥.

(٢) ان، ظ.

(٣) مضى في ٢: ٤٠.

(٤) غضوب: امرأة من رهط ربيعة بن مالك أخي حنظلة.

(٥) شريكه، ظ.

(٦) ثاني أبيات ثلاثة أولها:

لا تنـه عن شح سبيعـا إنـه متى يبكىء الشاة السبيعي يرضع

وثالثها:

ومنتزع عرق السلا من مكانه وناز على الدبراء ما لم يورع

يبكىء: بكأت الشاة: قل لبنها. كل (مطمع) يروى: شر مطمع. السلا: جلدة رقيقة يكون فيها الولد من المواشي. الدبراء: معناها هنا أتان.

كأنه قال: ومن يكن هذا النوع.

وقال [ابن[1]] الشجري[2]: جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد فأعاد إليهما ضمير الواحد؛ وذلك لأن الذئب والغراب كثيراً ما يصطحبان في الوقوع على الجيف، ولولا ذلك لقال: ومن يكونا. ووجه القلة في غير اسم التفضيل، أنه[3] لا يطرد فيه قيام المفرد مقام الاثنين والجماعة، كما اطرد[4] ذلك في اسم التفضيل.

قلت: وفي كلام المصنف مناقشة، وذلك أن قوله: ويعامل بذلك يشمل ضمير الغائبة، وليس الحكم في هذا القسم كذلك، فكان الصواب: ويأتي كضمير الغائب ضمير الغائبين وضمير الغائبات.

وقد يجاب بأن/اسم الإشارة لا يرجع إلى مجموع ما تقدم من الإتيان ٣٩ كضمير[5] الغائبة كثيراً، وكضمير الغائب قليلاً، وإنما يرجع إلى الأخير فقط. «**وللجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة**» نحو: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ[6]﴾، ولا يقال: قد مضى هذا في قوله: ويأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة. لأنا نقول ذلك في العقلاء خاصة، وهذا في غير العقلاء. «**أو الغائبات**» نحو: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا[7]﴾، وكان الأولى بالمصنف لو عبر ــ بدل الجمع ــ بالجماعة؛ ليدخل فيه[8] دخولاً ظاهراً نحو: ﴿وَمِنْ[9] آيَاتِهِ اللَّيْلُ

= ــ أبو زيد: ١١٩؛ الخصائص ٢: ٤٢٣؛ المحتسب ٢: ١٨٠؛ الشجري ١: ٣٠٩ــ٣١٠؛ شرح التسهيل ١: ١٤١.

(١) سقطت من، ظ.

(٢) في أماليه ١: ٣٠٩ــ٣١٠ بتصرف.

(٣) أن، ظ.

(٤) يطرد، ز، ظ.

(٥) بضمير، د.

(٦) الآيات ٢ــ٦ سورة التكوير (٨١).

(٧) ﴿... وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾ ٧٢ الأحزاب (٣٣).

(٨) فيها، د.

(٩) من، ظ.

والنَّهَارُ والشَّمْسُ والقَمَرُ[١]﴾ الآية فقال تعالى: ﴿خَلَقَهُنَّ﴾ ولم يتقدم جمع صناعي، وإنما تقدم جمع لغوي فقط، ولما بين المصنف جواز الوجهين شرع[٢] في تبيين الراجح منها فقال: «**وفعلت ونحوه**» فدخل فيه ضمير الوصف المرفوع وغير المرفوع «**أولى من فعلن ونحوه بأكثر جمعه**[٣]» أي جمع غير العاقل «**وأقله**» أي وأقل الجمع المذكور، وهو بالرفع على أنه مبتدأ، والعاقلات معطوف عليه، والخبر قوله: بالعكس، فالأحسن الجذوع انكسرت، ومنكسرة، وكسرتها، والأجذاع انكسرت، ومنكسرات، وكسرتهن، وينبغي أن يبحث عن وجه الفرق.

«**والعاقلات مطلقاً**» سواء كان الجمع الذي لهن جمع قلة أو جمع كثرة. «**بالعكس**» ففعلن ونحوه لهن أولى من فعلت ونحوه، وكلاهما كثير فصيح نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ[٤]﴾ الآية، وفي الحديث (فإنهن عوار عندكم[٥])، ومن الوجه الآخر ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ[٦]﴾. «**وقد يوقع**»

---

(١) ﴿... لاَ تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلاَ لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ ٣٧ فصلت (٤١).

(٢) أخذ، د.

(٣) جمة، ظ.

(٤) ﴿... ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادوا إِصْلاحاً...﴾ ٢٢٨ البقرة (٢).

(٥) كذا في، د، ز، ظ، ك: عوار، بالراء، ولم أجده كذلك، إلا أن محقق الترغيب قال في ٤: ١٢٠:

(ويروى: عوار عندكم، جمع عارية). والشاهد قطعة من خطبة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في حجة الوداع، رواها عمرو بن الأحوص الجشمي، وفيها: (ألا واستوصوا بالنساء خيرا، فإنما هن عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك...).

أخرجها الترمذي ٤: ح١١٧٣، وابن ماجه ١: ح١٨٥١؛ والترغيب ٤: ١٢٠؛ كشف الخفاء ١: ١٢٠؛ شرح التسهيل ١: ١٤٢.

(٦) ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهاً... وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ٢٥ البقرة (٢).

بالبناء للفاعل وضم الياء[١] من أوقع **«فعلن»** مفعول به عامله (يوقع) **«موقع فعلوا»** بنصب[٢] (موقع) على الظرفية، أي في محل وقوعه. **«طلب التشاكل»** برفع (طلب) على أنه فاعل (يوقع[٣])، وذلك كما في الحديث: (اللهم رب السموات وما **أظللن**، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما[٤] أضللن[٥])، فالقياس أن يقال[٦]:

ورب الشياطين ومن أضلوا. لكن تقدم عليه أظللن وأقللن، فطلبت المشاكلة بين ذلك [وبينهما[٧]]، فأتى به على صيغتهما[٨]، فقيل: ومن[٩] أضللن. فطلب المشاكلة والمناسبة اللفظية هو الذي أوقع (أضللن) موقع (أضلوا) **«كما قد يسوغ»** طلب التشاكل **«لكلمات أخر غير ما»** ثبت **«لهما من حكم**

---

(١) ياء المضارع، د.

(٢) موقع فعلوا بنصب، موقع فعلوا بنصب، ز.

(٣) موقع، ظ.

(٤) ومن، ز.

(٥) أظللن، ظ، والصواب الضاد، الحديث في الوابل الصيب (مجموعة الحديث النجدية، ص ٨٢٦ منسوباً إلى النسائي عن صهيب ــ رضي الله عنه ــ أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ لم ير قرية يريد دخولها إلا قال حين يراها: (اللهم رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين السبع وما أقللن ورب الشياطين وما أضللن ورب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه القرية وخير أهلها وخير ما فيها، وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها). وهو في شرح التسهيل ١:١٤٣، وشواهد التوضيح: ص ٧٥ بلفظه عند الدماميني، وأخرجه الترمذي ٩: ح ٣٥٨٩ عن بريدة بن الحصيب، علمه النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ خالد بن الوليد حين شكى إليه الأرق، وفيه: السموات السبع. أظلت. أقلت. وما أضلت. . وتمامه: (. . . كن لي جارا من شر خلقك كلهم جميعاً أن يفرط علي أحد منهم أو أن يبغي، عز جارك وجل ثناؤك ولا إله غيرك لا إله إلا أنت) قال الترمذي: ليس إسناده بالقوى. ونماه في تحفة الأحوذي إلى الطبراني وابن أبي شيبة.

(٦) يقول، ظ.

(٧) وبينها، د، وسقطت من، ظ.

(٨) صيغتها، ز، ظ.

(٩) وما، د.

ووزن» فالأول كما وقع في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال لنسائه: (ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدبب[١] تنبحها كلاب الحوأب)[٢] أراد: الأدب، فأظهر الإدغام لأجل (الحوأب).

والجمل الأدب هو الكثير الوبر.

وفي حديث عذاب القبر: (لا دريت ولا تليت[٣]) بقلب واو تلوت ياء لتشاكل دريت، وقال الخطابي[٤]: يقوله المحدثون تليت، هكذا والصواب [ولا[٥]] ائتليت، تقديره: افتعلت، أي لا استطعت، من قولك: ما ألوت هذا الأمر. وفيه وجه آخر، وهو أن يقال: ولا اتليت ـ يعني بتشديد التاء الأولى ـ قال: والمعنى الدعاء عليه بأن لاتتلي، إبله، أي لا يكون لها أولاد تتلوها، أي

---

(١) الأديب، ز، ظ.

(٢) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١٤٣، و الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه ذكره في فتح الباري ١٣: ٥٥، والبداية والنهاية ٦: ٢١٢ ونسباه إلى البزار، ولفظه عند الثاني: ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تسير حتى تنبحها كلاب الحوأب، يقتل عن يمينها ويسارها خلق كثير). والحديث مروي عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ لكن ليس فيه (صاحبة الجمل الأدبب)، وعليه فلا شاهد فيه، أخرجه أحمد ٦: ٥٢، ٩٧، والحاكم ٣: ١٢٠، وهو في فتح الباري ١٣: ٥٥.

(٣) عن أنس رضي الله عنه أخرجه البخاري ٢: ٧٩، ٨٥؛ وأحمد ٣: ١٢٦؛ وأبو داود ٧: ح ٤٥٨٤؛ وأخرجه أحمد ٣: ٣، ٤ عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ واستشهد ابن مالك بالحديث في شرح التسهل ١: ١٤٣؛ وشواهد التوضيح: ص ٧٥.

(٤) أبو سليمان حمد أو أحمد ـ والأول أرجح ـ ابن محمد بن ابراهيم بن الخطاب البستي (٣١٩ـ٣٨٨ هـ = ٩٣١ـ٩٩٨م) فقيه محدث من أهل بست (من بلاد كابل)، ومن عقب زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب.

من مؤلفاته: معالم السنن: شرح سنن أبي داود ـ ط، بيان اعجاز القرآن، ط، إصلاح غلط المحدثين، غريب الحديث، ط شرح البخاري. سمع أبا سعيد بن الأعرابي بمكة، واسماعيل بن محمد الصفار، وأبا بكر بن داسة وأبا عمر الزاهد، وغيرهم. روى عنه: أبو عبدالله الحاكم، وأبو حامد الاسفراييني، وأبو ذر الهروي وغيرهم.

ـ يتيمة الدهر ٤: ٣٣٤ـ٣٣٦؛ القفطي ١: ١٢٥؛ الوفيات ٢: ٢١٤ـ٢١٦؛ البغية ١: ٥٤٦ـ٥٤٧؛ الخزانة ١: ٢٨٢ـ٢٨٣.

(٥) سقطت من، د.

تتبعها[١]. انتهى. وهذا معنى ركيك[٢] لا يناسب هذا[٣] المقام، ورواية المحدثين صحيحة على الإتباع، وإذا كانوا[٤] يقولون: حسن بسن. فيأتون بكلمة تامة للتناسب والتسجيع، فلأن يغيروا جزء كلمة لها معنى لذلك أخف[٥] وأسهل. والثاني[٦] كقولهم: أخذه ما قدُم وحدُث ـ بضم الدال من حدث ـ فغيروه عن وزن فعَل بفتح العين إلى فعُل بضمها لطلب/مشاكلته لقدم، ٤٠ وكذلك نحو[٧]: هنأه ومرأه[٨]، فإنه لا يقال في الإفراد إلّا أمرأه[٩]، فلما قرنوه بهنأه طلبوا مشاكلة وزنه، فحذفوا الهمزة وقالوا: مرأه[١٠].

«**ومن البارز المتصل في الجر والنصب ياء للمتكلم**» احترازاً[١١] من ياء المخاطبة نحو: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ[١٢]﴾. «**وكاف مفتوحة للمخاطب**» نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ[١٣]﴾، ولا يرد عليه كاف (ذلك)، فإنها للخطاب لا للمخاطب. «**ومكسورة للمخاطبة**» نحو:﴿جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ﴾[١٤]الآية، ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ وطَهَّرَكِ﴾[١٥]. «**وها**» أي مجموع هذا اللفظ، وهو الهاء والألف «**للغائبة**» نحو: (وَالشَّمْسِ وَضُحَاها، وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا، والنَّهَارِ إِذَا

---

(١) عن معالم السنن المطبوع مع تهذيب سنن أبي داود ٧: ح ٤٥٨٤؛ وقد تصرف الشارح فيه فراجعه إن شئت.
(٢) وكيل، ز.
(٣) لا يناسبك في هذا، د.
(٤) كانو، د، ز.
(٥) أحق، د.
(٦) فالثاني، ز.
(٧) يقال نحو، ظ.
(٨) ومراة، ز، ظ.
(٩) امرأة، ز، ظ.
(١٠) امرأة، د، ز.
(١١) احتراز، ظ.
(١٢) ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ...﴾ ١٥ الفجر ٨٩.
(١٣) (... وما قلى) ٣ الضحى (٩٣).
(١٤) ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ... سَرِيًّا﴾ ٢٤ مريم (١٩).
(١٥) ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ... وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ ٤٢ آل عمران (٣).

جَلَّاهَا[1]﴾ الآيات[2]، وحكى السيرافي الاتفاق على أن الضمير هو مجموع الهاء والألف، وقيل: الألف زائدة مقوية لفتحة الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، وأجاز بعضهم حذفها وقفاً، ومنه: والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ، أي بها.
«**وهاء**[3]» بهمزة بعد الألف «**مضمومة للغائب**» نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ[4]﴾، والضمير هو الهاء وحدها، والواو مقوية للحركة، وقال الزجاج: مجموعهما هو الضمير. «**وإن وليت**» هاء الغائب «**ياء ساكنة**» نحو: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللهَ[5]﴾ «**أو كسرة**» نحو: ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا[6]﴾.

«**فيكسرها**[7] **غير الحجازيين**» كما مثلنا. وأما الحجازيون فعلى ما قدمنا من قولنا: وهاء مضمومة ـ وبلغتهم قرأ حفص[8]: ﴿وَمَا[9] أَنْسَانِيهُ [إلَّا الشَّيْطَانُ[10]][11]﴾و: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ[12]﴾ وقرأ حمزة: ﴿لِأَهْلِهُ امْكُثُوا[13]﴾ بضم الهاء.

---

(١) الآيات ١، ٢، ٣، الشمس (٩١)، والآية ٣ ليست في، د.
(٢) إلى آخر السورة.
(٣) وها، د، وكثيرا ما يتركون الهمزة.
(٤) ﴿... أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا﴾ ٣٧ الكهف (١٨).
(٥) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى... فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾ ١٠ الفتح (٤٨).
(٦) ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَاراً... إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ ٢٩ القصص (٢٨).
(٧) كسرها، م، ما عدا واحدة من أصوله، ففيها ما عندنا وسيتكلف الشارح تخريجه.
(٨) أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي ولاءً البزاز الكوفي (٩٠ـ١٨٠ هـ = ٧٠٩ـ٧٩٦م). أخذ عن عاصم: أحد القراء السبعة، وهو زوج أمه. وعنه حسين بن محمد المروذي وحمزة بن القاسم الأحول وسليمان بن داود الزهراني وغيرهم.
ـ الغاية ١: ٢٥٤ـ٢٥٥؛ النشر ١: ١٥٦؛ القراء الكبار ١: ١١٦ـ١١٧.
(٩) وأما، ز، ظ.
(١٠) ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ... أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَباً﴾ ٦٣ الكهف (١٨).
(١١) ما بين المعقوفين ساقط من، د.
(١٢) من الآية ١٠ سورة الفتح (٤٨)، وانظر هـ(٥)، وليست هذه الآية في، د.
(١٣) من الآية ١٠ طه (٢٠)، ومن الآية ٢٩ القصص (٢٨)، وانظر هـ(٦).

فإن قلت: ما وجه دخول الفاء الرابطة للجواب على (يكسرها) مع صلوحه لأن يجعل شرطاً، وإنما يربط بالفاء ما لا يصلح لأن يكون شرطاً؟.

قلت: هو مثل قوله [تعالى[١]] ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ[٢]﴾، فلا تقدر[٣] الفعلية جواباً، وإنما تجعل خبراً لمحذوف، أي فهو ينتقم الله منه، وكذا (فيكسرها) التقدير: فهي يكسرها غير الحجازيين، فالجملة اسمية، فالفاء[٤] متعينة حينئذٍ لعدم صلاحية الجملة إذ ذاك لأن تكون شرطاً[٥].

«**وتشبع حركتها بعد متحرك**» نحو: ﴿لَهُ مَا ــ في السَّمَوٰاتِ[٦]﴾.

«**ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقاً**» [أي[٧]] سواء كان حرف علة نحو: فيه وعليه، أو صحيحاً نحو: منه وعنه، فالاختلاس في ذلك هو المختار على الإشباع.

«**وفاقا لأبي العباس**» المبرد[٨]، وخلافاً لغيره في قولهم: لا يختار[٩] بعد الساكن[١٠] مطلقاً، بل مقيداً بكونه معتلاً، فنحو: عليه ورموه، بالإشباع فيهما

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٢) ﴿... عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ... وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ ٩٥ المائدة ٥ والحديث فيها عن المحرم يقتل الصيد وكفارة ذلك.

(٣) يقدر، ز، ظ.

(٤) والفاء، د.

(٥) عبارة، (م) التي أشرنا إليها في الصفحة السابقة هـ (٧) تغني عن هذا التكلف.

(٦) من الآيات: ١١٦، ٢٥٥ البقرة (٢)، ١٧١ النساء (٤)، ٦٨ يونس (١٠)، ابراهيم (١٤)، ٦ طه (٢٠)، ٦٤ الحج (٢٢)، ٤، ٥٣ الشورى ٤٢، ٢٤ الحشر (٥٩)، وهذه آية البقرة ١١٦ ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٨) الذي في المقتضب ١ / ٣٧ ــ ٣٨ أنّ الاختلاس راجح إذا سبق الهاء ساكن معتل أمّا إن سبقت بساكن صحيح فالاختلاس والإشباع مستويان.

(٩) تختار، د.

(١٠) الساكنة، د.

متفق على[١] مرجوحيته[٢]؛ لأنه الذي يعرض فيه اجتماع مثلين بينهما حرف خفي، فلا[٣] يأتي ذلك في الألف، ولكن حمل عليهما، والحق أنه لا فرق؛ لأن المضعف اجتماع ساكنين بينهما حرف خفي مطلقاً، لا[٤] هذا بقيد التماثل؛ لأن الخصم موافق على مسألة: (ضرباه) مع التخالف، والأصل عدم الحمل، ومما يدل للمبرد أنه لم يقرأ بالإشباع مطلقاً إلَّا ابن كثير[٥]، وأما باقي السبعة فيختلسون بعد الساكن مطلقاً معتلاً كان أو صحيحاً، ولم يقرأ أحد من القراء السبعة بالإشباع بعد الصحيح، والاختلاس بعد المعتل، كما اختاره سيبويه[٦].

وكان حق المصنف أن يقول: بعد ساكن معتل اتفاقاً، وصحيح وفاقاً لابي العباس. أو: وبعد[٧] صحيح على الصحيح.

«وقد تسكن أو تختلس الحركة بعد متحرك عند بني عقيل[٨]»

---

(١) عليه على، ظ.

(٢) كذا في د، ز، ظ ـ ك، والمناسب رجحانه.

(٣) ولا، د.

(٤) الا، ز.

(٥) أبو معبد عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن زادان الداري (٤٥ ـ ١٢٠ هـ = ٦٦٥ ـ ٧٣٨ م). أصله فارسي. أحد القراء السبعة وقارىء مكة. روى عن عبدالله بن الزبير وأنس بن مالك ومجاهد بن جبر وغيرهم. وأخذ عنه جرير بن حازم والخليل بن أحمد وأبوعمرو بن العلاء. وهو غير عبدالله بن كثير بن المطلب القرشي من بني عبدالدار المتوفى أيضاً سنة ١٢٠ هـ.

ـ الوفيات ٣: ٤١ ـ ٤٢؛ الغاية ١: ٤٤٣ ـ ٤٤٥؛ النشر ١: ١٢٠ ـ ١٢١.

(٦) يرى سيبويه أن اختلاس حركة الهاء بعد الساكن المعتل أحسن من الإتمام، أي الإشباع وأن الإتمام بعد الساكن الصحيح أحسن من الاختلاس وبعد المتحرك متعين إلا في الضرورة. الكتاب ٢: ٢٩١.

ورأيه فيما بعد المتحرك غير صحيح فقد قرىء بالاختلاس في بعض القراءات السبعية: [. . . لا يأتيكما طعام ترزقانه إلا نبئتكما بتأويله] [. . . وإن تشكروا يرضه لكم. . .]. **السبعة ٥٦٠**؛ النشر ١: ٣٠٥.

(٧) أو بعد، د.

(٨) قبيلة كثيرة البطون تنسب إلى عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، من عدنان. تفرقت بطونهم في الحجاز والبحرين والموصل وبلاد كثيرة.

ـ ابن حزم: ٢٨٨، ٢٩٠ ـ ٢٩٢.

بضم العين «وبني كلاب[1] اختياراً» فيقولون: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لِرَبِّهْ لَكَنُودٌ[2]﴾ بإسكان الهاء و: (لربه) بالاختلاس، وقرىء بهما في الشواذ، وكذا: له مال وله مال.

وقد اجتمع الاختلاس والتسكين[3] في قوله[4]:

له زجل[5] كأنه صوت[6] حاد[7] . . . .

---

(١) قبيلة كبيرة تنسب إلى جدها كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، من قيس عيلان، من عدنان. منازلهم قرب المدينة ثم انتقلوا إلى الشام، وكان لهم فيه أمر.
ـ ابن حزم: ٢٨٠، ٢٨٢ ـ ٢٨٨.

(٢) الآية ٦ من سورة العاديات (١٠٠).

(٣) التمكين، ز، ظ.

(٤) الشماخ: معقل بن ضرار الغطفاني (٠٠ ـ ٢٢ هـ = ٠٠ ـ ٦٤٣ م). ويقال: (الشماخ) اسمه لا لقبه. في اسم جده ومن فوقه خلاف. جاهلي أدرك الإسلام وأسلم. من أوصف الناس للقوس والحمر الوحشية. يهجو قومه وأضيافه. وهو عند ابن سلام في الطبقة الثالثة من الجاهليين. شهد القادسية وغزوة موقان، ومات فيها زمن عثمان رضي الله عنه.
ـ الجمحي ١: ١٢٣، ١٣٢ ـ ١٣٥؛ ابن قتيبة ١: ٣١٥ ـ ٣١٩؛ الأغاني ٩: ١٥٨ ـ ١٧٤؛ الآمدي ٩٨، ١٣٨؛ الإصابة ٢: ١٥٤ ـ ١٥٥؛ الخزانة ١: ٥٢٦.

(٥) رجل، د، ظ.

(٦) كأن، ز.

(٧) حادى، د، عجزه: إذا طلب الوسيقة أو زمير.
من قصيدة مطلعها:
رأيت وقد أتى نجران دوني ... وليلى دون أرحلها السدير
لليلى بالغميِّم ضوء نار ... يلوح كأنه الشعرى العبور
وقبل الشاهد:
أقب كأن منخره إذا ما ... أرن على تواليهن كير
وبعده:
مدل شرد الأقران عنه ... عراك ما تعاركه الحمير
والضمير في: منخره، أرن، له، عنه، يعود على (جأب) في بيت سابق وهو:
على أصلاب جأب أخدري ... من اللائي تضمنهن إير
يروى: بالعنيزة ضوء نار. تقول: أصوت حاد؟
أرحلها: جمع رحل، وهو المنزل. الغميم: مصغر الغميم، وهو موضع. العنيزة: موضع. =

«**وعند غيرهم اضطراراً** [(١)]» كقوله[(٢)]:

وأشرب الماء ما بي نحوه عطش   إلاَّ لأن عيوناً[(٣)] سال[(٤)] واديها[(٥)]

وأنشد الجوهري في الصحاح[(٦)]:

إنــه لا يـبــرىء داء الـهُـدَبـدِ   مثل القلايـا من سنام وكبـد[(٧)]

الهدبد: على زنة[(٨)] العُلَبِط العمش والخفش وضعف العين.

/ «**وإن فصل المتحرك**» ولو قال: المتحركة لكان[(٩)] أنسب لما تقدم. «**في الأصل**» متعلق بـ (فصل)، لا بـ (المتحرك)[(١٠)]. ٤١

= أقب: ضامر. أرن: من الإرنان، وهو صوت الشهيق. زجل: صوت فيه حنين وترنم. الوسيقة: أنثى الحمار، من وسقت الشيء إذا جمعته. زمير: صوت مزمار.
جأب: الغليظ من حمر الوحش. أخدري: منسوب إلى أخدر قيل: هو فحل لكسرى أردشير توحش واجتمع بعانات فضرب فيها، فالمتولد منها ينسب إليه. إير: موضع أو جبل.
ـ الشماخ: ١٥٠ ـ ١٦٠؛ سيبويه ١:١١؛ المقتضب١ : ٢٦٧؛ الموشح: ١٤٥ ـ ١٤٦؛ الخصائص ١:١٢٧، ٣٧١؛ ٢ : ١٧، ٣٥٨؛ الإنصاف: ٥١٦؛ شرح التسهيل ١:١٤٥؛ الهمع ١:٥٩؛ الدرر ١:٣٤.

(١) اضطرار، د.
(٢) لا يعرف.
(٣) لا غيونة، ز.
(٤) سبل، ز.
(٥) ليس في المراجع من زاد عليه.
نحوه: الوزن يقتضي إشباع الضمة هكذا: نحو هو. يروى: ظمأ. سيل.
ـ الخصائص ١:٣٧١، ٢:١٨؛ المحتسب ١:٢٤٤؛ المقرب ٢:٢٠٤؛ شرح التسهيل ١:١٤٥؛ البحر: ٥: ٢٢٦؛ الهمع ١:٥٩؛ الدرر ١:٣٤.
(٦) الصحاح شعر، ز، ظ.
(٧) لم يسم قائله، ولم أجده في غيره، وروايته: إلا القلايا.
ـ الصحاح ١:٥٥٣.
(٨) وزن، د.
(٩) كان، د.
(١٠) التحرك، ظ.

«ساكن حذف جزماً» نحو: ﴿لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ[١]﴾ ﴿وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ[٢]﴾، إذ أصلها يؤديه ونصليه. «أو وقفا» نحو: ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ[٣]﴾؛ إذ أصله فألقيه. «**جازت الأوجه الثلاثة**» هذه الجملة جواب الشرط، وقوله: حذف جزماً أو وقفاً. جملة في محل رفع على أنها صفة [لقوله[٤]]: ساكن.

والأوجه الثلاثة هي الإشباع والاختلاس والإسكان. فالإشباع نظراً[٥] إلى اللفظ؛ إذ الضمير بعد حركة، والاختلاس نظراً إلى الأصل؛ لأنه بعد ساكن، والإسكان نظراً إلى حلول الهاء محل المحذوف، وحقه الإسكان لو لم يكن معتلاً.

واعلم أن الاختلاس والإشباع كل منهما مع الضم مطلقاً، ومعه أو مع الكسر إذا تقدمت كسرة [قال[٤]] أبو البقاء[٦] قرىء ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ على خمسة أوجه: يؤده بالإسكان، يؤده بالكسر [مع الاختلاس، يؤده بالكسر[٧]] مع

---

(١) ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا . . .﴾ ٧٥ آل عمران (٣).

(٢) ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ ١١٥ النساء (٤).

(٣) ﴿اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ ٢٨ النمل (٢٧).

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) نظر، ز، ظ.

(٦) عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين محب الدين العكبري (٥٣٨ـ٦١٦هـ = ١١٤٣ـ١٢١٩م). متصرف في فنون العلوم، إلا أن شهرته بالنحو، يذهب فيه مذهب الكوفيين ويذهب في الفقه مذهب ابن حنبل. كان مكفوف البصر. من مشايخه: أبو الحسن البطائحي، القاضي أبو يعلا الفراء، ابن الخشاب، أبو زرعة المقدسي. صنف كثيراً، ومن ذلك: إملاء ما منّ به الرحمن: إعراب القرآن ـ ط، إعراب الحديث، إعراب الشواذ، التعليق: في الخلاف، المنقح: في الجدل، الناهض، البلغة، التلخيص، والثلاثة في الفرائض، شرح الفصيح، شرح الحماسة، التبيان: شرح ديوان المتنبي ـ ط.

ـ القفطي ٢: ١١٦ ـ ١١٨؛ الوفيات ٣: ١٠٠ ـ ١٠٢؛ البغية ٢: ٣٩؛ نكت الهميان: ١٧٨.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

الإشباع، يؤده بضم الهاء مع الاختلاس، يؤده بضمها مع الإشباع[١]. «**ويلي الكاف والهاء في التثنية والجمع ما ولي التاء**» نحو: ضربكما غلامكما، وضربكم غلامكم، وضربكن غلامكن[٢]،وضربهما غلامهما[٢]،وضربهم غلامهم، وضربهن غلامهن. ومن كسر الهاء في (به)و(فيه) كسرها في: بهم، وبهما، وبهن، وفيهما، وفيهم، وفيهن، ومن ضم ضم. قال أبو عمرو: والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة. وتسكين ميم الجمع أيضاً هنا أعرف إن لم يلها ضمير متصل، فإن وليها ففيه خلاف يونس، كما تقدم في التاء.

«**وربما كسرت الكاف فيهما**» أي في التثنية والجمع «**بعد ياء ساكنة أو كسرة**» نحو: فيكما، وفيكم، وفيكن، وبكما، وبكم، وبكن، بكسر الكاف في الكل، وهذه لغة حكاها سيبويه[٣] عن ناس من بكر بن وائل[٤] قال: وهي رديئة جداً سمعنا أهل هذه اللغة ينشدون للحطيئة[٥]:

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ١: ١٤٠، ونصه: (فيه خمس قراءات: إحداها كسر الهاء وصلتها بياء في اللفظ، وقد ذكرنا علة هذا في أول الكتاب والثانية: كسر الهاء من غير ياء، اكتفي بالكسرة عن الياء لدلالتها عليها ولأن الأصل أن لا يزاد على الهاء شيء كبقية الضمائر. والثالثة: إسكان الهاء، وذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وهو ضعيف، وحق هاء الضمير الحركة، وإنما تسكن هاء السكت. والرابعة: ضم الهاء وصلتها بواو في اللفظ على تبيين الهاء المضمومة بالواو، لأنها من جنس الضمة كما بينت المكسورة بالياء. والخامسة: ضم الهاء من غير واو لدلالة الضمة عليها؛ ولأنه الأصل).

(٢) أهملت الغين في، ظ.

(٣) في كتابه ٢: ٢٩٤ قال: (وقال: ناس من بكر بن وائل: من أحلامكم، وبكم، شبهها بالهاء، لأنها علم إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف من أن يضم بعد أن يكسر، وهي رديئة جداً، سمعنا أهل هذه اللغة يقولون: قال الحطيئة...).

(٤) ابن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعميّ بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار: جد جاهلي له من الولد ثلاثة علي ويشكر وبدن، ومن نسلهم قبائل كثيرة وبطون شتى.
— ابن حزم: ٣٠٢، ٣٠٧ـ٣٢٧، ٤٦٩ـ٤٧٠، ٤٨٤.

(٥) للحطه، ظ. وهو أبو مليكة: جرول بن أوس بن جؤية (٠٠٠ـ٤٥هـ = ٠٠ـ٦٦٥م) تقريباً، من بني قطيعة بن عباس، ويرتفع إلى غطفان. من فحول الشعراء وضعه ابن سلام في الطبقة الثانية من الجاهليين، وكان راوية زهير بن أبي سلمى. ديوانه مطبوع.

=

وإن قال مولاهم على جل حادث   من الدهر ردوا بعض أحلامكم ردوا[(١)]

ولكن لم ينقل[(٢)] سيبويه ذلك إلاَّ بعد الكسر، وحكاه الفراء عن النمر[(٣)]، قال: ولا نعلم أحداً من العرب يقولها غيرهم.

«**وكسر ميم الجمع**» أعم من أن يكون في ضمير رفع أو نصب أو جر؛ إذ لا فرق. «**بعد الهاء المكسورة**» نحو: عليهم. واحترز بالمكسورة عن[(٤)]

= ـ الجمحي ١:٩٧، ١٠٤ـ١٢١؛ ابن قتيبة ١:٣٢٢ـ٣٢٨؛ الأغاني ٢:١٥٧ـ٢٠٢؛ المقاصد ١:٤٧٣؛ الخزانة ١:٤٠٩ـ٤١٢.

(١) من قصيدة مدح فيها بني سعد من بغيض.
مطلعها:
ألا طرقتنا بعد ما هجدوا هند   وقد سرن غورا واستبان لنا نجد
وقبل الشاهد:
وان كانت النعماء فيهم جزوا بها   وإن أنعموا لاكدروها ولا كدّوا
وبعده:
وكيف ولم أعلمهم خذلوكم   على موطن، ولا أديمكم قدوا!!
يروى: فضل أحلامكم. الحطيئة: ١٤٠ـ١٤٦؛ سيبويه ٢:٢٩٤؛ المقتضب ١:٢٧٠؛ الكامل ٢:٥٣٢ـ٥٣٦؛ شرح التسهيل ١:١٤٦.

(٢) يقل، د.

(٣) النمر قبائل كثيرة في العرب:
(أ) النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دُعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار. كان فيهم عدد وشرف، ثم قتلهم القرامطة بعد الثلثمائة، فافترقوا في قبائل العرب، ولم تجتمع لهم حلة بعدها، وهم بطون كثيرة.
ـ ابن حزم: ٣٠٠ـ٣٠٢، ٤٨٣.
(ب) النمر بن عثمان بن نصر بن الأزد بن زهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبدالله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث: بطن.
ـ ابن حزم: ٣٨٣، ٤٧٤.
(ج) النمر بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحافي بن قضاعة: قبيلة ضخمة.
ـ ابن حزم: ٤٥٢، ٤٥٤ـ٤٥٥.

(٤) من، ز، ظ.

المضمومة نحو: ﴿تَتَوَفَّاهُمُ المَلَائِكَةُ[١]﴾، فإن الميم لا تكسر حينئذٍ، وإذا[٢] كانت مكسورة كما قال المصنف، فكسر الميم «**باختلاس قبل[٣] ساكن**» نحو: ﴿بِهِمُ الأَسْبَابُ[٤]﴾، ﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ[٥]﴾.

«**وبإشباع دونه**» أي دون الساكن[٦] المذكور نحو: فيهم إحسان وعليهم جلالة. «**أقيس**» من ضمها قبل الساكن؛ لثقل الخروج من كسر إلى ضم، ومن إسكانها قبل المتحرك؛ لأن الصلة هي الأصل. وفي قوله: أقيس، نظر وإنما حقه أن يقول: أسهل، وإلاَّ فالأقيس الضم؛ لأنه أصل حركة واو الجماعة وما كان أحسن اللفظ والمعنى لو قال في الأول: أيسر. وفي الثاني: أشهر. فيكون التركيب[٧] هكذا: وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن[٨]، وبإشباع دونه أيسر. «**وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر**» فمثال ضمها قبل ساكن قراءة الأكثرين ﴿بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾، بضم الميم ومثال إسكانها قبل متحرك قراءة الأكثرين ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ

---

(١) ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ فَأَلْقَوُا السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٢٨) الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٣٢ النحل (١٦).

(٢) وان، ز، ظ.

(٣) من قبل، ز.

(٤) ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ ١٦٦ البقرة (٢).

(٥) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ واللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ ٢٤٦ البقرة (٢).

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً...﴾ ٧٧ النساء (٤).

(٦) ساكن، ز.

(٧) الترتيب، ظ.

(٨) ساكنين، ز، ظ.

عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ(١)﴾؛ ولكون ما ذكر هو الأشهر في الوجهين قرأ به الأكثر.

«**وربما كسرت الميم قبل ساكن مطلقاً**» أي وإن لم يكن قبلها كسرة ولا ياء ساكنة [كقوله(٢)]:

فهم(٣) بطانتهم وهم وزراؤهم(٤) وهم القضاة ومنهم الحكام(٥)

وكقوله(٦):

٤٢ ألا إن أصحاب الكنيف وجدتهم هم الناس/لما أخصبوا وتمولوا(٧)

أنشدهما المصنف في الشرح.

---

(١) ٧ الفاتحة (١).

(٢) ليست في، ز، والقائل مجهول.

(٣) منهم، د.

(٤) وزاره، د.

(٥) الحكما، ز، ظ، ويروى: وهم الملوك. ومنهم الحجاب. ولم أجد في مراجعي لهذا البيت مزيدا.

ـ الخصائص ٣:١٣٢؛ المحتسب ١:٤٥؛ ابن يعيش ٣:١٣٢؛ شرح التسهيل ١:١٤٧؛ الهمع ١:٥٩؛ الدرر ١:٣٤.

(٦) عروةبن الورد بن عمرو بن زيد الغطفاني العبسي (٠٠ ـ ٣٠ق. هـ ـ تقريباً = ٠٠ ـ ٥٩٤ م) من قيس عيلان. وبعضهم يسقط (عمراً) من أبائه.

عرف بـ (عروة الصعاليك) لعنايته بهم وقيامه على أمرهم. من الشعراء الفرسان. شرح ديوانه ابن السكيت، وهو مطبوع.

ـ الأغاني ٣:٧٣ ـ ٨٨؛ ابن قتيبة ٢:٦٧٥ ـ ٦٧٧.

(٧) مطلع قصيدة قالها وقد جمع قوماً من المعوزين العاجزين فقام بأمرهم حتى حسنت حالهم فقسم فيهم إبلاً أغار عليها فأبوا عليه أن يأخذ مثلهم فهم أن يؤذيهم لكن منعه من ذلك مخافة أن يفسد جميل ما صنع فيهم.

وبعده:

واني لمدفوع إليَّ ولاؤهم بماوان إذ نمشي وإذ نتململ

يروى: كما الناس. هم القوم لما أمرعوا.

الكنيف: الحظيرة من الشجر، يستعملها القوم لتقيهم من الريح والبرد. ماوان: واد فيه ماء بين النقرة والربذة.

ـ عروة: ٥٦ ـ ٥٨؛ التبريزي ٢:٣٩؛ ابن يعيش ٣:١٣١ ـ ١٣٢؛ شرح التسهيل ١:١٤٧؛ شرح الديوان: ١١٣ ـ ١٢٢.

«**فصل**»: في الكلام على نون الوقاية.

«**تلحق قبل ياء المتكلم**» مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة والكسر دليلها نحو: ﴿رَبِّـي أَكْرَمَنِ[١]﴾ ﴿رَبِّـي أَهانَنِ[٢]﴾ يقرأ وصلاً فيهما بنون مكسورة. «**إن نصب بغير صفة**» فشمل الفعل ماضياً كان نحو: أكرمني، أو مضارعاً نحو: يكرمني، أو أمراً نحو: أكرمني، متصرفاً كما مثلنا أو غير متصرف نحو: هبني وعساني، واسم الفعل نحو: عليكني ورويدني، وإن وأخواتها نحو: إنني وكأنني، واحترز من أن ينصب بصفة نحو: الضاربي عند من يراه منصوباً، فإن نون الوقاية لا تلحقه. «**أو جر بـ(من) أو (عن)**» نحو: مني وعني بإدغام النون الساكنة في نون الوقاية.

«**أو قد**» بمعنى حسب نحو: قدني[٣]. «**أو قط**» بمعنى حسب أيضاً نحو: قطني، وهذا تصريح بأن الياء مجرورة فتكون[٤] مضافاً إليها[٥]، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وسيأتي في باب أسماء الأفعال. «**أو بجل**» بمعنى حسب أيضاً والياء مجرورة، فتقول بجلني «**أو لدن**» نحو: ﴿[قَدْ[٦]] بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً[٧]﴾. «**نون**» بالرفع فاعل تلحق. «**مكسورة للوقاية**» عن الكسر في الفعل واسمه ومشبهه، وعن مطلق عموم الحركة في المبنى على السكون. «**وحذفها مع (لدن) وأخوات (ليت) جائز**» أما لدن فكقوله تعالى: ﴿قَدْ

---

(١) ﴿فَأَمَّا الإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ ١٥ الفجر (٨٩).

(٢) ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ﴾ ١٦ الفجر (٨٩)، وفي (د) أثبتت الياء في الآيتين.

(٣) قدني في، ز.

(٤) فيكون، ظ.

(٥) إليهما، ظ.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلاَ تُصاحِبْني. . .﴾ ٧٦ الكهف (١٨).

بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً[١]﴾ قرىء بالتشديد وبه قرأ الأكثرون وبالتخفيف وبه قرأ نافع[٢] وأبو بكر[٣].

قال المصنف[٤]: وزعم سيبويه أن عدم لحاقها لـ(لدن) من الضرورات وليس كذلك لقراءة نافع[٥]، ولا يجوز أن يكون الاسم في قراءته (لد) والنون للوقاية، لأن (لد) متحرك الآخر، والنون إنما أتي بها لتصون الآخر عن[٦] الحركة، وإنما يقال[٧]: ـ في (لد) مضافاً إلى الياء ـ لدي، **نص عليه سيبويه.**

---

(١) ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي . . .﴾ ٧٦ الكهف (١٨).

(٢) ابن عبدالرحمن بن أبي نعيم (٧٠ـ١٥٩ أو ١٦٩ أو ١٧٠ أو ١٦٧ أو ١٥٠ أو ١٥٧ هـ تقريباً) = (٦٨٩ـ٧٧٥ أو ٧٨٥ أو ٧٨٦ أو ٧٨٣ أو ٧٦٧ أو ٧٧٣ م تقريباً).
مولى جعونة بن شعوب الشجعي الليثي المدني.
اختلفوا في كنيته: أبو رويم، أبو نعيم، أبو عبد الرحمن، أبو الحسن، أبو عبدالله. أحد القراء السبعة، أصله من أصبهان. أخذ القراءة عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج والزهري، ورواها عن مالك بن أنس وإسحق بن محمد وأبي عمرو بن العلاء.
ـ الوفيات ٥: ٣٦٨ـ٣٦٩؛ الغاية ٢: ٣٣٠ـ٣٣٤؛ النشر ١: ١١٢؛ القراء الكبار ١: ٨٩ـ٩٢.

(٣) شعبه بن عياش بن سالم الحناط. الأسدي النهشلي الكوفي (٩٥ـ١٩٣ أو ١٩٤ هـ = ٧١٤ ـ ٨٠٩ أو ٨١٠م). أحد الراويين عن عاصم، اختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً أصحها (شعبة).
عرض القران على عاصم وعطاء بن السائب وأسلم المنقري. وأخذ عنه يعقوب بن خليفة الأعشى وعبد الرحمن بن أبي حماد وعلي بن حمزة الكسائي وغيرهم.
ـ القراء الكبار: ١١٠ـ١١٤؛ الغاية ١: ٣٢٥ـ٣٢٧؛ النشر ١: ٢٥٦.

(٤) في شرح التسهيل ١: ١٤٩ـ١٥٠؛ وقد قدم وأخر وزاد ونقص، وفي ما يلي نصه: (ولحاق النون مع (لدن) أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع (من لدني عذرا) بتخفيف النون وضم الدال، ولا يجوز أن تكون نون (لدني) نون الوقاية، ويكون الاسم (لد)، لأن (لد) متحرك الآخر، والنون في (لدن) وأخواته إنما جيء بها لتصون أواخرها عن زوال السكون، فلاحظَّ فيها لما آخره متحرك، وإنما يقال: ـ في (لد) مضافا إلى الياء ـ (لدي)، نص على ذلك سيبويه).

(٥) (. . . قد بلغت من لدني عذرا) بتخفيف النون، وقد مرت الآية في هامش ١.

(٦) من، د، ز.

(٧) قال، د.

وأما أخوات ليت فهي[١] : إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ ولعلِ، فيجوز فيها حذف نون الوقاية وإثباتها، وكون المحذوف هو نون الوقاية من الأربعة الأول هو مذهب الكثيرين[٢]؛ لأنها طرف؛ ولتعينها في (لعلي)، وقيل: المحذوف النون الأولى، وقيل: الوسطى. **«وهو مع (بجل) و(لعل) أعرف من الثبوت»** في الصحاح[٣] وبجل بمعنى حسب، قال الأخفش: هي ساكنة أبداً، يقال: بجلك، كما يقال[٤]: قطك، إلاَّ أنهم لا يقولون: بجلني كما يقولون[٥]: قطني، ولكن يقولون: بجَلي وبجْلي أي حسبي.

قال لبيد[٦]:

فمتى أهلك فلن أحفله ... بجلي الآن من العيش بجل[٧]

---

(١) فهو، د.

(٢) الأكثرين، د.

(٣) ٤ : ١٦٣١.

(٤) يقولون، الصحاح.

(٥) يقول، ز.

(٦) أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك العامري (٠٠ـ٤١ هـ = ٠٠ـ٦٦١ م). شاعر فحل مخضرم في الطبقة الثالثة من الجاهليين عند ابن سلام. وهو من عالية نجد ومن المؤلفة قلوبهم ومن أصحاب المعلقات السبع.
ـ الجمحي ١ :١٢٣، ١٣٥ـ١٣٦؛ ابن قتيبة ١ :٢٧٤ـ٢٨٥؛ الأغاني ١٥ : ٣٦١ـ٣٧٩؛ الإصابة ٣ :٣٢٦ـ٣٢٧؛ الخزانة ١ :٣٣٧ـ٣٣٩.

(٧) من قصيدة يذكر فيها مآثره ويتذكر أخاه أربد.
مطلعها:
إن تقوى ربنا خير نفل ... وبإذن الله ريثي والعجل
وقبل الشاهد:
فتولوا فاترا مشيهم ... كروايا الطِّبْع همت بالوحل
وبعده:
من حياة قد مللنا طولها ... وجدير طول عيش أن يمل
روايا: الإبل التي يحمل عليها الماء. الطبع: النهر. همت بالوحل: كادت أن تقع فيه للهلاك. أحفله: أباليه، من باب (ضرب)، ويتعدى بالباء ويقال لم أحفل به، والضمير في البيت المفهوم من (أهلك). بجل: الأصل فيه أنه مصدر بمعنى الاكتفاء ثم صار اسم فعل=

هذا نصه.

وأما إثبات النون مع لعل فكقوله[١]:

فقلت أعيراني القدوم لعلني أخط بها قبراً لأبيض ماجد[٢]

وحذفها أعرف نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الأَسْبَابَ[٣]﴾. **«ومع ليس وليت ومِنْ وعن وقط وقد بالعكس»** أي الإثبات معهن أعرف.

قال المصنف[٤] ـ رحمه الله [تعالى[٥]] ـ: ولم يرد ليسي وليتي إلاَّ في نظم كقوله[٦]:

.... إذ ذهب القوم الكرام ليسي[٧]

= بمعنى فعل الأمر، فإن اتصلت به الكاف كان معناه اكتف: أمر للمخاطب الحاضر، وإن اتصلت به الياء كان معناه لأكتف: أمر متكلم نفسه.

يروى: فلا أحفله. قد سئمنا.

ـ لبيد: ١٣٩ـ١٤٩؛ التبريزي ١: ٢٨٢، ٢: ١٦٤؛ الرضي ٢: ٧٢؛ الخزانة ٣: ٣٤ـ٣٦.

(١) مجهول.

(٢) لا يعرف له سابق ولا لاحق، وهو من شواهد: شرح التسهيل ١: ٢٥، ١٥٠؛ ابن الناظم: ٢٦؛ ابن عقيل ١: ٩٩؛ المقاصد ١: ٣٥٠ـ٣٥٢؛ الهمع ١: ٦٤؛ الأشموني ١: ١٢٤؛ الدرر ١: ٤٣؛ شواهد ابن عقيل: ١٤ـ١٥.

(٣) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً...﴾ ٣٦ غافر (٤٠).

(٤) في شرح التسهيل ١: ١٤٩.

(٥) سقطت من، د.

(٦) رؤبة: بن العجاج في ما قيل، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه بما نسب إليه.

(٧) صدره: عددت قومي كعديد الطيس.

يروى: عهدي بقومي. عهدت بقومي.

ـ رؤبة: ١٧٥؛ ابن يعيش ٣: ١٠٥، ١٠٨؛ شرح التسهيل ١: ١٤٩، ١٧٢؛ ابن الناظم: ٢٦؛ المغني ١: ١٨٥ـ١٨٦، ٣٨٠؛ ابن عقيل ١: ٩٦؛ السيوطي ١: ٤٨٨، ٢: ٧٦٩؛ الهمع ١: ٦٤؛ التصريح ١: ١١٠ـ١١١؛ الرضي ٢: ١٩، ٢٣، ٢٩٧؛ المقاصد ١: ٣٤٤ـ٣٤٦؛ الخزانة ٢: ٤٢٥ـ٤٢٦، ٤٥٤، ٤: ٥٦؛ الدرر ١: ٤١؛ شواهد ابن عقيل: ١٣.

وقوله[١]:

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأفقد جل[٢] مالي[٣]

ونص سيبويه[٤] على أن الحذف مع ليت ضرورة. وقال الفراء: ليتي وليتني جائز. وظاهره أنه يجوز في الاختيار.

والحذف مع من وعن نادر، ونص بعضهم على أنه لا يجوز إلّا للضرورة كقوله[٥]:

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني[٦]

---

(١) زيد الخيل: أبو مكنف بن مهلهل بن يزيد بن منهب الطائي (٠٠ ـ ٩هـ = ٠٠ ـ ٦٣٠م) شاعر مجيد وخطيب لسن وفارس شجاع وجواد كريم. لقب زيد الخيل لكثرة خيله. وبعضهم يسمى جده زيداً، وبعضهم يسقطه. وفد على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في وفد من قومه وأسلم وسماه النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ زيد الخير، وأثنى عليه.
ـ ابن قتيبة ١: ٢٨٦ـ٢٨٨؛ الأغاني ١٧: ٢٤٥ـ٢٦٩؛ الإصابة ١: ٥٧٢ـ٥٧٣؛ الخزانة ٢: ٤٤٨.

(٢) بعض، د، ز.

(٣) قبله:

تمنى مزيد زيدا فلاقى أخا ثقةٍ إذا اختلف العوالي

وبعده:

تلاقينا فما كنا سواء ولكن خرّ عن حال لحال

يروى: كمنية حائن. وأتلف. وأعدم.
ـ زيد: ٨٧؛ سيبويه ١: ٣٨٦؛ أبو زيد: ٦٨؛ المقتضب ١: ٢٥٠؛ الصحاح ١: ٢٦٥ (ليت)، ابن يعيش ٣: ٩٠، ١٢٣؛ شرح التسهيل ١: ١٤٩؛ المقرب ١: ١٠٨؛ الرضي ٢: ٢٣؛ ابن عقيل ١: ٩٨؛ المقاصد ١: ٣٤٦ـ٣٥٠؛ ابن الناظم: ٢٦؛ ثعلب: ١٢٩؛ الهمع ١: ٦٤؛ الأشموني ١: ١٢٣؛ الخزانة ٢: ٤٤٦ـ٤٤٨؛ الدرر ١: ٤١.

(٤) ١: ٣٨٦.

(٥) لا يعرف.

(٦) يرد هذا البيت في كتب النحو مفردا، وبعض المحققين يشك في أصالته.
ـ راجع: شرح التسهيل ١: ١٥١؛ ابن الناظم: ٢٦؛ الرضي ٢: ٢٣؛ ابن عقيل ١: ١٠٠؛ المقاصد ١: ٣٥٢ـ٣٥٤؛ التصريح ١: ١١٢؛ الأشموني ١: ١٢٤؛ الخزانة ٢: ٤٤٨ـ٤٤٩.

وقطني وقدني أعرف من قطي وقدي، وظاهر كلام المصنف جواز الوجهين فيهما في الاختيار، وقد نص [قوم[١]] على أن الحذف معهما ضرورة، وفي شرح الألفية[٢] لولد المصنف[٣]: قدي وقطي في كلامهم أكثر من قدني وقطني. وهو خلاف ما تقدم، وقد جمع الشاعر[٤] بينهما في قوله[٥]:

قدني من نصر الخبيبين قـدي[٥] ....

---

(١) سقطت من، ز، وأضيفت في هامش (ظ).

(٢) ص ٢٦.

(٣) بدر الدين: محمد.

(٤) اختلفوا فيه فقالوا:
(أ) حميد الأرقط: بن مالك بن ربعي بن مخاشن التميمي. شاعر أموي.
(ب) أبو بجدلة أو بجلة.
(ج) أبو نخيلة.

(٥) .... ليس الإمام بالشحيح الملحد
من أرجوزة مدح فيها عبدالملك بن مروان وتنصل من نصرة آل الزبير.
وبعده:
ولا بـوبـر بـالحجاز مقـرد إن يـر يوماً بالفضاء يصطد
أو ينحجر فالحجر شر محكد
يروى الخبيبين، مثنى ومجموعا. ليس أميري بالظلوم.
قدني: حسبي. الخبيبين: من ثناه أراد خبيب بن عبدالله بن الزبير وأباه، وقيل: أراد عبدالله وأخاه مصعباً، ويضعف هذا أن الشاعر أنشد القصيدة يوم حصار طارق، ومصعب مات قبله، ومن جمع أراد عبدالله وشيعته.
ـ سيبويه ١:٣٨٧؛ أبو زيد: ٢٠٥؛ المحتسب ٢:٢٢٣؛ الصحاح ١:١١٨؛ ابن يعيش ٢:١٣١، ٣: ١٢٤ـ١٢٥، ٧: ١٤٣؛ الشجري ١:١٤١؛ التبريزي ٣:٩٣؛ شرح التسهيل ١:٧٥، ١٥١؛ ابن الناظم: ٢٧؛ الرضي ٢:٢٣، ٧٢؛ ابن عقيل ١:١٠١؛ المغني ١:١٨٥؛ المقاصد ١:٣٥٧ـ٣٦١؛ السيوطي ١:٤٨٧ـ٤٨٨؛ التصريح ١:١١٢؛ الهمع ١:٦٤؛ الأشموني ١:١٢٥؛ الخزانة ٢:٤٤٩ـ٤٥٤، ٣:٣٤؛ الدرر ١:٤٢.

وفي الحديث: (قط قط بعزتك[١]) يروى[٢] بسكون الطاء وكسرها مع ياء ودونها، ويروى: (قطني/قطني) و(قطٍ قطٍ) وهذا يدل على جواز الأمرين في غير ٤٣ الضرورة. هذا كله كلام ابن قاسم.

«**وقد تلحق**[٣]» أي نون الوقاية «**مع اسم الفاعل، وأفعل التفضيل**» حملاً على الفعل بطريق التشبيه[٤] وإلاَّ فلم تحفظها[٥] من كسر لا يستحقانه [ولا حفظت عليهما سكوناً يستحقانه[٦]]، ولحوقها مع اسم الفاعل تارة يكون[٧] مع كونه ناصباً[٨]، وتارة مع كونه خافضاً[٩].

فالأول كقوله[١٠]:

---

(١) أعجمت العين وأهملت الزاي في، ز، ظ، وهو قطعة من حديث عن أبي هريرة وعن أنس رضي الله عنهما أخرجهما البخاري ٦:١١٥، وأخرج حديث أنس ٨: ١١٤،٩: ٩٤؛ وأخرج مسلم حديث أبي هريرة ٤: ح ٢٨٤٦، وحديث أنس ٤: ح ٢٨٤٨، وبين الألفاظ اختلاف، وهذا لفظ أنس في إحدى رواياته:

(لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها إلى بعض وتقول قط قط بعزتك وكرمك).

وفي فتح الباري ٨:٥٩٥: (ووقع في بعض النسخ عن أبي ذر: قطي قطي بالإشباع، وقطني بزيادة نون مشبعة).

(٢) ويروى، ظ.

(٣) يلحق، ز.

(٤) الشبه، د، التثنية، ز، ظ، وما أثبته أليق بالمقام.

(٥) يحفظها، ز، ظ.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٧) تكون، ز، ظ.

(٨) خافضا، د.

(٩) ناصبا، د.

(١٠) لم يسموه.

وليس الموافيني ليرفد خائباً[1] . . . .

والثاني كقوله[2] :

. . . . أمسلمني[3] إلى قومي شراحي[4]

وكان[5] القياس في الأول: الموافيَّ بتشديد الياء، وفي الثاني: أمسلميَ[6] بتخفيفها. وقال هشام: ـ في أمسلمني[7] ـ إنما هذا تنوين لا نون وقاية، وكسر لالتقاء الساكنين، وأجاز على ذلك زيد ضاربني، والياء[8] عنده منصوبة لا مجرورة، ويرده:

---

(١) عجزه: فإن له أضعاف ما كان أملا.
ويروى: آملا. ولا يحفظ للبيت سابق ولا لاحق.
ـ شرح التسهيل ١:١٥٢؛ المغني ١:٣٨١، ٢:٧١٦؛ المقاصد ١:٣٨٧ـ٣٨٨؛ الهمع ١:٦٥؛ الدرر ١:٤٣.

(٢) يزيد بن المخرم بن حزن بن زياد الحارثي المذحجي: شاعر جاهلي يمني، شهد يوم الكُلاب الثاني.

(٣) أمسلمن، د.

(٤) أهملت الشين في، ظ، وصدر البيت: فما أدري فظني كل ظن. وقد نقله العيني عن أبي محمد في أبيات ثلاثة مع اختلاف في الرواية لا يتحقق معها الاستشهاد، وهي:

وغاب خلائلي وبقيت فردا ... أماصعهم ونهضك بالجناح
فما أدري وظني كل ظن ... أيسلمني بنو البدء اللقاح
فيقتلني بنو خمر بذهل ... وكدت أكون من قتلى الرياح

أماصعهم: أقاتلهم. اللقاح: بفتح اللام وتخفيف القاف، يقال: حي لقاح للذين لا يدينون للملوك أو لم يصبهم في الجاهلية سباء.
بنو خمر: بفتح الخاء وسكون الميم بطن من كندة. شراحي: شراحيل، مرخما في غير النداء ضرورة.
ـ الفراء ٢:٣٨٦؛ المحتسب ٢:٢٢٠؛ المقرب ١:١٢٥؛ شرح التسهيل ١:١٥١؛ المغني ١:٣٨٠ـ٣٨١، ٢:٧١٦؛ المقاصد ١:٣٨٥ـ٣٨٧؛ السيوطي ٢:٧٧٠؛ الهمع ١: ٦٥؛ يس ١ : ٤٢؛ الدرر ١ : ٤٣؛ البحر ٧ : ٣٦١.

(٥) فكان، ز، ظ.

(٦) لمسلمي، د.

(٧) أمسلمي، ز.

(٨) والباء، ز.

وليس الموافيني . . . .

إذ لا يجتمع التنوين مع (أل).

وأما لحاقها[١] مع أفعل التفضيل فقد استدل عليه المصنف[٢] ــ [رحمه[٣] الله[٣]] ــ بقوله عليه الصلاة والسلام[٤]: (غير الدجال أخوفني عليكم[٥]).

وفيه ثلاثة أسئلة:

أحـدها: في (أخوف)، فإنه يقتضي أن غير الدجال خائف، فإن أصل أفعل أن يكون من الثلاثي المبني للفاعل وإنما المعنى أن غير الدجال مخوف منه

والثاني: في الياء، فإن أفعل إنما يضاف إلى بعضه والياء لا تقبل ذلك.

والثالث: في لحاق النون، وجواب هذا الأخير: أن أفعل هذا مشبه[٦] به في التعجب.

وجواب الأول أن فعله إما خاف أو خيف أو أخاف، والجميع ممكن، أما

---

(١) الحاقها، ز، ظ.

(٢) في شرح التسهيل ١ :١٥٣.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) بقوله صلى الله عليه وسلم، د.

(٥) من حديث طويل في قصة الدجال عن النواس بن سمعان ــ رضي الله عنه ــ أخرجه مسلم ٤: ح ٢٩٣٧، والترمذي ٦: ح ٢٣٤١؛ أحمد ٤: ١٨١.
ورواية الترمذي: أخوف لي. وأحمد: أخوف مني.
وعند أحمد ٥: ١٤٥ عن أبي ذر ــ رضي الله عنه ــ قال: (كنت أمشي مع رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال: لغير الدجال أخوفني على أمتي، قالها ثلاثا، قلت: يا رسول الله ما هذا الذي غير الدجال أخوفك على أمتك؟ قال: أئمة مضلون).

(٦) أشبه، د.

خيف فموافق للمعنى، ولكن يكون من باب: أشغل من ذات النحيين[١]. ويكون الأصل أخوف مخوفاتي[٢] ثم حذف المضاف وبهذا التقرير[٣] اندفع السؤال الثاني. وأما خاف: فعلى أن يكون من وصف المعاني بما توصف[٤] به الذوات مثل: شعر شاعر، وموت مائت، وعجب عاجب. فالأصل: خاف خوفي[٥]، ثم قيل: خوفي [من[٦]] هذا الشيء أخوف من خوف غيره. وأصل الحديث: خوف غير الدجال أخوف خوفي. ثم حذف الخوفان وخلفهما غير والياء فصار غير الدجال أخوفني. وأما أخاف فعلى أن الأصل غير الدجال أخوف مخيفاتي، ثم حذف المضاف. وقد تضمن هذا الجواب الثاني الجواب عن السؤال الأول، وتبين على الأوجه الثلاثة أنه لابد من تقدير مضاف، وأما [في[٧]] الوجه الثاني فيحتاج إلى تقدير مضافين[٨].

«وهي» أي نون الوقاية **«الباقية في فليني»** من قول الشاعر[٩]:

---

(١) ذات النحيين: امرأة من بني تيم الله كانت تبيع سمناً فأتاها خوات بن جبير الأنصاري، فهم بها، فقال: حليّ نحيا أنظره، ففعلت، فقال: أمسكيه أنظر غيره، فحلت آخر فقال لها ما قال، فلما شغلت يديها بالنحيين ساورها وقضى أربه وهرب.

وقد أسلم خوات ــ رضي الله عنه ـ وشهد بدراً.

ــ الفاخر: ٨٦ــ٨٧؛ الميداني ١: ٣٩٠ــ٣٩١.

(٢) مخوفا في، ز.

(٣) التقدير، د.

(٤) يوصف، د.

(٥) خوف خافي، ظ.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) سقطت من، د.

(٨) مضاف، ز. وقد لخص الشارح هنا كلام ابن مالك على الحديث في شرح التسهيل ١: ١٥٣ــ١٥٤.

وانظر النووي في شرح مسلم ١٨: ٦٤.

(٩) أبي ثور: عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبدالله الزبيدي (٠٠ــ٢١ هـ = ٠٠ــ٦٤٢ م). فارس معروف من أهل اليمن. وفد على رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في نفر من قومه وأسلموا، ثم عادوا إلى اليمن. شهد اليرموك والقادسية ــ رضي الله عنه ــ. =

تــراه كــالثـغــام يعــل مــسـكــا يســوء الفـاليــات[1] إذا فليني[2]

«**لا الأولى**» عطف على (هي)، والمراد بالأولى نون الإناث. «**وفاقاً لسيبويه**[3]» بناء على أنه إذا دار المحذوف بين كونه أولاً و[كونه[4]] ثانياً، فكونه ثانياً أولى. ورجح المصنف[5] هذا بأنها الباقية في نحو: ﴿تَأْمُرُوني[6]﴾، والصحيح أن المحذوف هو نون الوقاية؛ لأن النون الأخرى فاعل، والفاعل

= ـ ابن قتيبة ١:٣٧٢ـ٣٧٥؛ المرزباني: ٢٠٨ـ٢٠٩؛ الإصابة ٣:١٨ـ٢١؛ الخزانة ١:٤٢٥ـ٤٢٦.

(١) الغاليات، ز.

(٢) قليني، د، والبيت هو الثاني في قصيدة يخاطب فيها زوجه.
وأولها:
تـقــول حليلتي لمــا قـلتـني شرائـع بـين كـدري وجـون
وبعده:
فزيدك في شريطك أم عمرو وسـابـغـة وذو النــونـين زيني
قلتني: أبغضتني. شرائج: أنواع، واحده شريجة، وهو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي شعرك شرائج. كدري: منسوب إلى الكدرة، وهي الغبرة جون: معناه الأسود والأبيض،ضد. الثغام: شجر أبيض الزهر والثمر. يعل: من العل أو العلل، وهو الشرب ثانياً، أراد يوضع فيه المسك مرة بعد مرة. الفاليات، جمع فالية: مَنْ تفتش الرأس لتستخرج منه القمل فليني: أصله فَلَيْنِني، النون الأولى للإناث، وهي الفاعل، والثانية للوقاية. الشريط: عيبة تضع فيها النساء ملابسها وزينتها، والجار والمجرور (في شريطك) خبر المبتدأ (فزينك).
سابغة: درع طويلة. ذو النونين: السيف، نوناه: حداه.
زيني: مبتدأ مؤخر خبره: (وسابغة وذو النونين).
ـ سيبويه ٢:١٥٤؛ الفراء ٢:٩٠؛ التبريزي ١:٢٨٤؛ ابن يعيش ٣:٩١؛ شرح التسهيل ١:١٥٤؛ المغني ٢:٦٨٥؛ الرضي ٢:٢٢؛ المقاصد ١:٣٧٩؛ الهمع ١:٦٥؛ الخزانة ٢:٤٤٥ـ٤٤٦؛ الدرر ١:٤٣ـ٤٤؛ عمرو: ١٦٨ـ١٧٠، ٢٣٤ـ٢٣٥.

(٣) قال بذلك في كتابه ٢:١٥٤.

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) في شرح التسهيل ١:١٥٤.

(٦) أتأمروني، د، ز، ظ، وهذا خطأ؛ إذ التلاوة: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ ٦٤ الزمر (٣٩).

لا يجوز حذفه وفي البسيط[١]: إن كون المحذوف نون الوقاية أمر مجمع عليه والمصنف نقل الخلاف كما رأيت.

(١) نقل عنه الشارح في هذا الشرح أكثر من مرة تارة يقول: وفي البسيط وتارة: قال صاحب البسيط. وقد نسبه مرة واحدة في ٢: ١١٤ إلى الواحدي، وهو تفسير القرآن الكريم، وقد سمى كثير من المؤلفين مؤلفاتهم: البسيط، منهم ابن جرير الطبري توفي (٣١٠ هـ): بسيط القول، وركن الدين حسن بن محمد الاسترابادي الحسيني توفي (٧١٧ هـ) البسيط: شرح على الكافية لابن الحاجب، وضياء الدين بن العلج البسيط: كتاب في النحو، قال السيوطي لا أعرف عنه شيئاً، وترجم له: صاحب البسيط. وفي كشف الظنون كتب أخرى باسم البسيط.
ـ القفطي ٣: ٩٠ (ح)، البغية ٢: ٣٧٠؛ كشف الظنون ١: ٢٤٥، ٢: ١٣٧٠.

«**فصل**»: يذكر فيه صيغ الضمائر المنفصلة.

«**من الضمير**[١] **منفصل في الرفع**» لا في النصب وأما الجر فلا يكون فيه الضمير إلَّا متصلاً. «**منه**» أي من المنفصل في الرفع «**للمتكلم أنا محذوف الألف في وصل غير**[٢] **تميم**» فالضمير هو الهمزة والنون، وأما الألف فزائدة[٣] بدليل حذفها في الوصل، وإنما ثبتت[٤] في الوقف لبيان الفتحة[٥]؛ لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، وكان يلتبس بـ(أن) الحرفية بسكون النون، ويكتب بالألف لأن الخط مبني على الوقف والابتداء، وقد تبين فتحتها بهاء السكت كقول حاتم[٦]: هكذا فزدي[٧] أنه. هذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: الضمير هو مجموع الثلاثة، بدليل ثبوتها في الوصل في لغة تميم. وبعضهم يقول: إن/الهاء في قول حاتم: ... أنه. بدل من ٤٤ الألف. واختار المصنف المذهب الكوفي. وأشار بقوله: في وصل غير تميم. إلى أن تميماً يثبتونها وصلاً ووقفاً وبها قرأ نافع وأن غير تميم يحذفونها في الوصل ويثبتونها في الوقف. «**وقد يقال**»: ـ في أنا ـ «**هَنا**» بإبدال همزتها هاء

---

(١) المضمر، م.
(٢) في وصل عند غير، م.
(٣) فهي زائدة، د.
(٤) تثبت، د.
(٥) الحركة، د.
(٦) أبو عدي حاتم بن عبدالله بن سعد الحشرج الطائي (٠٠ـ٤٦ ق.هـ = ٠٠ـ٥٧٨م) جواد شاعر فحل. وماوية التي يذكرها في شعره هي ابنة عفزر تزوجها بعد أن فضلته على النابغة الذبياني ورجل من النبيت أو أوس بن حارثة وزيد الخيل. بعد أن امتحنت الثلاثة في كرمهم. وله زوج أخرى اسمها: النوار. وأولاده: عدي وعبدالله وسفانة.
ـ ابن قتيبة ١: ٢٤١ـ٢٤٩؛ الأغاني ١٧: ٣٦٣ـ٣٩٩؛ الخزانة ١: ٤٩٤ـ٤٩٥، ٢: ١٦٢ـ١٦٦.
(٧) هذا فزوى، د، هكذ فزدني، ز.

«**وآن**[١]» على وزن بان، قال الفراء: من العرب من يقول: آن[٢]. **يطيل** الألف ويحذف الأخيرة.

وهي لغة **قضاعة**[٣]، وفهم بعضهم من قوله: يطيل. أن الألف للإشباع ونقل عنه[٤] ابن إياز[٥] أنها مقلوبة من أنا وهو صريح في أن الألف ليست للإشباع.

فإن قلت: فكيف يصنع[٦] بقوله: يطيل الألف؟

قلت[٧]: ليس هذا صريحاً في كون الألف للإشباع وإنما ضبط اللفظ ليفهمه الناظر على الوجه؛ وذلك لأنه لو اقتصر على قوله:

وبعض العرب يقول: آن .ويحذف[٨] الأخيرة[٩]. لم يدر هل أراد بقوله: آن همزة فنوناً فقط أو همزة فألفا فنوناً؟. إذ صورة الخط واحدة فيهما[١٠]، فزاد ما يرفع توهم غير المقصود بقوله: يطيل الألف.

---

(١) هذه الفقرة ليست في م.

(٢) أن، ظ.

(٣) جد جاهلي قديم ينسبه بعضهم إلى عدنان، وبعضهم إلى حمير، من قحطان، وهذا هوالراجح، ونمي إليه قبائل كثيرة وبطون شتى كلهم من ولد الحافي بن قضاعة.
— ابن حزم: ٧، ٨، ٤٤٠ـ٤٤٤؛ ٤٨٥ـ٤٨٦.

(٤) عن، د.

(٥) أبو محمد الحسين جمال الدين بن بدر بن إياز بن عبدالله (٠٠ـ٦٨١ هـ = ٠٠ـ١٢٨٣ م) عالم بالنحو والصرف. قرأ على التاج الأرموي، وقرأ عليه ابن السباك.
من مؤلفاته: مسائل الخلاف، قواعد المطارحة، وكلاهما في النحو، المحصول: شرح الفصول لابن معط.
— البغية ١: ٥٣٢؛ هدية العارفين ١: ٣١٣.

(٦) تصنع، د.

(٧) قلنا، د.

(٨) يحذف، د، تحذف، ز.

(٩) الأخير، د، الآخر، ز، ظ. وما أثبته هو الثابت في كلام الفراء المتقدم.

(١٠) فيها واحدة، د.

قال المصنف[١] : من قال آن، فإنه قلب (أنا) كما قال بعض العرب في رأى: راء، وليست الألف إشباعاً؛ لأنه لا يكون غالباً إلّا في ضرورة.

قلت: أما أن الألف ليست إشباعاً فظاهر لما قال، وأما ادعاء القلب فلا ثبت[٢] يقوم عليه لا سيمـا و(أنا) شبيه[٣] بالحروف فينافيه القلب، لأنه نوع من التصرف، والحروف وما يشبهها غير قابلة له. «**وأن**» بهمزة فنون ساكنة وصلاً ووقفاً حكاها قطرب. «**ويتلوه**» [أي[٤]] (أن) الساكن النون، وهو أقرب مذكور «**تاء**[٥] **حرفية**» للخطاب «**كالاسمية لفظاً وتصرفاً**» فتقول[٦] : أنت بفتح التاء للمذكر، وأنت بكسرها للمؤنث، وأنتما للاثنين مذكرين أو مؤنثين، وأنتم لجماعة المذكرين، وأنتن لجماعة الإناث، كما تقول في التاء الاسمية: ضربت [ضربت[٧]] ضربتما ضربتم ضربتن، فالضمير هو أنْ فقط، والتاء حرف خطاب، هذا مذهب البصريين، وعليه اقتصر المصنف في المتن، وفيه خلاف لا نطيل بذكره، «**ولفاعل نفعل**» وهو المتكلم المعظم نفسه أو المتكلم ومعه غيره «**نحن**» وتحريكه للساكنين، وضمه إما لكونه ضميراً مرفوعاً، وإما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو. «**وللغيبة هو**» للواحد المذكر «**وهي**» للواحدة المؤنثة.

«**وهما**[٨] » للاثنين مذكرين كانا أو مؤنثين. «**وهم**» لجماعة المذكرين. «**وهن**» لجماعة الإناث، والواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة، وعند الكوفيين للإشباع، والضمير هو الهاء [وحدها[٩]] بدليل التثنية

---

(١) في شرح التسهيل ١: ١٥٥ـ١٥٦، بتصرف.
(٢) يثبت ما، ظ.
(٣) شبيهة، د.
(٤) سقطت من، ز.
(٥) في الخطاب تاء، م.
(٦) فنقول، د، فيقول، ز.
(٧) سقطت من، د.
(٨) هذه الفقرة ليست في، م.
(٩) سقطت من، ظ.

والجمع، فإنك تحذفهما فيهما، والأول[١] هو الوجه؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرك، وأيضاً حروف الإشباع لا تثبت إلَّا ضرورة، وإنما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة، حتى يصح كونها ضميراً منفصلاً، إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع، على ما ظن الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردت عدم استقلالها[٢] سكنت الواو والياء نحو: انّهو[٣] وبهي[٤].

وكان قياس المثنى والجمع: هو ما وهيما وهوم وهين، فخفف بحذف الواو والياء[٥]. «**ولميم الجمع في الانفصال ما لها في الاتصال**» فيثبت لميم أنتم ما [ثبت[٦]] لميم (ضربتم) من تسكين وإشباع واختلاس، لكن لا يجري هنا خلاف يونس، إذ لا يتصل بها ضمير.

«**وتسكين هاء[٧] (هو) و(هي) بعد الواو والفاء واللام وثم جائز**» وقد وردت قراءات[٨] في السبع واستعمالات[٩] للفصحاء تشهد لذلك، والتثقيل لغة [أهل[١٠]] الحجاز والتخفيف لغة نجد، وهو بعد الواو والفاء واللام أكثر من التثقيل. «**وقد/ تسكن بعد همزة الاستفهام**» كقوله[١١]: ٤٥

---

(١) وللأول، ز.

(٢) استقلالهما، ز، ظ، وقد اخترت إفراد الضمير مراعاة لقوله: (لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة) والتثنية مقبولة.

(٣) ان هو، ز، ظ. وصنيعي أولى بكلامه.

(٤) وهي، د، ظ، وبـ هي، ز.

(٥) الياء والواو، د.

(٦) سقطت من، د.

(٧) هما، ز.

(٨) قراءة، د.

(٩) استعمالاة، د.

(١٠) سقطت من، ز.

(١١) المرار: زياد بن منقذ بن عمرو العدوي من تميم (٠٠ـ١٠٠هـ = ٠٠ـ٧١٨م) تقريباً. والعدوي نسب أمه. شاعر نجدي نزح إلى اليمن، متصل ببني مروان. هاجى جريراً وسعى به إلى سليمان بن عبدالملك.

ـ ابن قتيبة ٢: ٦٩٧ـ٦٩٨؛ الآمدي: ١٧٦؛ المرزباني: ٤٠٩؛ الخزانة ٢: ٣٩٤ـ٣٩٥. =

فقمت للطيف مـرتـاعـا فـأرقني فقلت أهْي سرت أم عادني حلم[١]

«و» بعد «**كاف الجر**» كقوله[٢]:

= قال البغدادي في الخزانة ٢:٣٩٦: (وزعم أبو تمام في الحماسة أن القصيدة التي منها البيت الشاهد لزياد بن حمل بن سعيد بن عميرة بن حريث، وأخطأ أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم في زعمه أن زياد بن حمل هو المرار العدوي، زعم الأصفهاني في الأغاني والخالديان في شرح ديوان مسلم بن الوليد أن هذه القصيدة للمرار بن سعيد الفقعسي، والله أعلم، والصواب أنها لزياد بن منقذ العدوي، قاله ياقوت في معجم البلدان انتهى، وقد وهم في ما نقل عن الأغاني، فقد نسبها إلى بدر بن سعيد أخي المرار وليس الشاهد منها، والذي غره أن الكلام مسوق في ترجمة المرار.

ـ الأغاني ١٠:٣٢٣؛ وقد أورد الخالديان في الأشباه والنظائر ٢:١٧٤ ـ ١٧٦ قطعة من القصيدة ليس فيها الشاهد ونسباها إلى زياد بن حمل العدوي، ونقل الحصري في زهر الآداب ٢:١٠٦٤ بيتين من القصيدة عن أبي عبيدة منسوبين لزياد بن منقذ الحنظلي، قال: (وهو أخو المرار العدوي) والعلم لله.

(١) من قصيدة قالها وهو في صنعاء وقد اجتواها وحن إلى وطنه. مطلعها:

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد ولا شعوب هوى مني ولا نقم

وقبل الشاهد:

زارت رويقة شعثا بعدما هجعوا لدى نواحل في أرساغها خدم

وبعده:

وكان عهدي بها والمشي ينهضها من القريب ومنها النوم والسأم

وبالتكاليف تأتي بيت جارتها تمشي الهوينى وما يبدو لها قدم

يروى: للزور. وأرقني. الخدم.

رويقة: اسم امرأة، يريد خيالها. شعثاً: غبراً، نواحل: إبل نواحل، أي ضوامر. أرساغها، جمع رسغ: المستدق بين الحافز وموصل الوظيف من اليد والرجل. خدم، جمع خَدمة: سير يشد في أرساغ الإبل. ينهضها: يعييها.

ـ الحماسة ٣:٣٢٤ـ٣٣٧؛ الخصائص ١:٣٠٥، ٢:٣٣٠؛ ابن يعيش ٩:١٣٩ـ١٤٠؛ شرح التسهيل ١:١٥٧؛ معجم البلدان (أُشي، صنعاء)؛ الرضي ٢:١٠ (هامش)؛ المغني ١:١٤١، ٢:٤٢٣؛ المقاصد ١:٢٥٦ـ٢٧٤، ٤:١٣٧ـ١٣٨؛ ابن الناظم: ٢٠٧؛ التصريح ٢:١٤٣؛ السيوطي ١:١٣٤ـ١٣٨، ٢:٧٩٨؛ الهمع ١: ٦١، ٢:١٣٢؛ الأشموني ٣:١٠١؛ شواهد الشافية: ١٩٠، ١٩١؛ الخزانة ٢:٣٩١ـ٣٩٤؛ الدرر ١:٣٧، ٢:١٧٥.

(٢) لم يسمه أحد.

وقد علموا ما هن كهى[(١)] وكيف لي سلو ولا انفك صبا متيما[(٢)]

[قال المصنف[(٣)]] ولم يجىء الإسكان بعدهما إلاَّ في الشعر. ولم ينبه على ذلك في المتن.

«وتحذف الواو» كقوله[(٤)]:

[فبيناه يشري[(٥)] رحله قال قائل: لمن جمل[(٦)] رخو المِلاط نجيب[(٧)]؟

---

(١) ماكهى أنثى، د، ز.

(٢) أنشد ابن مالك قبله:

وقالوا: اسل عن سلمى برؤية شبهها من النّيرات الزهر والعِين كالدما

ـ شرح التسهيل ١:١٥٧ـ١٥٨؛ الهمع ١:٦١؛ الدرر ١:٣٧.

(٣) في شرح التسهيل ١:١٥٧؛ وما بين الحاصرتين ساقط من، د.

(٤) المخلب الهلالي ـ بضم الميم وفتح الخاء وتشديد اللام ـ قال البغدادي لم أقف على نسبه ولا على شيء من أثره.

ـ الخزانة ٢:٣٩٩. ونسب إلى العجير بن عبدالله بن عبيدة بن كعب السلولي (٠٠ـ٩٠هـ = ٠٠ـ٧٠٨م). تقريباً يكنى أبا الفرزدق وأبا الفيل. ويقال: اسمه عمير، والعجير لقبه. ويقال: هو مولى لبني هلال. أدرك خلافة عبدالملك بن مروان. وضعه الجمحي في الطبقة الخامسة من الإسلاميين.

موصوف بالجود.

ـ الجمحي ٢:٥٩٣، ٦١٥ـ٦٢٥؛ الأغاني ١٣:٥٨ـ٧٧؛ الأمدي: ١٦٦؛ الخزانة ٢:٣٩٩.

(٥) أهملت الشين في، د.

(٦) أهملت الجيم في، د.

(٧) كذا جاء البيت (نجيب) في المراجع التي وقفت عليها، وقد نقل البغدادي عن أبي محمد الأعرابي في كتابه: (ضالة الأديب) عن أبي الندى أن البيت من قصيدتين لاميتين إحداهما للمخلب والأخرى للعجير، وفي قصيدة الأول: (ذلول) وفي قصيدة الثاني: (طويل).

(أ) قصيدة المخلب:

أولها:

وجدت لها وجد الذي ضل نضوه بمكة يوما والرفاق نزول

وقبل الشاهد:

فباتت هموم النفس شتى يعدنه كما عيد شلو بالعراء قتيل

=

«**والياء**» كقوله[١]: [[٢]

سالمت من أجل[٣] سلمى قومها وهم   عدى[٤] ولولاه كانوا في الفلا رمما[٥]

«**اضطراراً**» فلا يستعمل مثل ذلك في السعة.

= وبعده:

محلىً بأطواق عتاق تزينه   أهلةُ جنّ بينهن فصول

(ب) قصيدة العجير:

أولها:

ألا قد أرى إن لم تكن أم خالد   بملك يدي إن البقاء قليل

ولم ينشد البغدادي ما قبل الشاهد وما بعده، ونقل البيت برويه البائي عن ابن خلف رابع أبيات أربعة لأعرابي ملفقة من القصيدتين السالفتين مع اختلاف في الألفاظ ولكل بيت روي خاص، ثم نقل عن ابن جني الشاهد وما قبله وما بعده من قصيدة المخلب منسوبة للعجير، وفيها: (هموم الصدر).

. . . . كأنها   بقايا لجين جرسهن صليل

وفي الأغاني ١٣: ٧٢ـ٧٣ قصيدة للعجير تماثل الشاهد في بحره ورويه وقافيته، لكن ليس فيها البيت الشاهد، وهو من زيادات الأخفش في كتاب سيبويه. نضو: بعير مهزول. شلو: عضو. العراء: الفضاء. يشري: يبيع. رخو: لين أو أملس، ويروى: رسل. الملاط: الجنب أو مقدم السنان أو جانباه أو عضد البعير أو إبطاه.

عتاق: حسان. لجين: ذهب. جرسهن: صوتهن. صليل: صوت فيه شدة.

الكلام على الشاهد: (بيناه): أصله: بينا هو، سكن الواو ثم حذفها، فهي ضرورة بنيت على ضرورة، وقيل حذف الواو متحركة وهو أيضاً ضرورة (بينا): مضاف. (هو يشري): مضاف إليه على تقدير مضاف محذوف: أوقات هو يشري.

واستشهد الكوفيون بالبيت على أن الواو في (هو) زائدة، وأن الضمير الهاء فقط.

ـ سيبويه ١: ١٣ـ١٤؛ الخصائص ١: ٦٩؛ الموشح: ١٤٦؛ الشجري ٢: ٢٠٨ـ٢٠٩؛ الصحاح ١: ٥٥١؛ ابن يعيش ١: ٦٨؛ ٣: ٩٦؛ الرضي ٢: ٣٢٦؛ الخزانة ٢: ٣٩٦ـ٣٩٩.

(١) لا يعرف.

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(٣) أهملت الجيم في، ظ.

(٤) عندي، د.

(٥) لم أجده إلا في شرح التسهيل ١: ١٥٨.

«**وتسكنهما قيس**[١] **وأسد**» نحو: هو قام ـ بواو ساكنة ـ وهي قامت بياء ساكنة. «**وتشددهما**[٢] **همدان**[٣]» بميم ساكنة ودال مهملة كقوله[٤]:

وان لساني شهدة[٥] يشتفى[٦] بها وهـو على من صبه الله علقم[٧]

وكقوله[٨]:

---

(١) وقيس، د، وفي العرب قيس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، ومن نسله قبائل ضخمة وبطون متعددة، ويعرف بـ(قيس عيلان)، وبعضهم يقول: قيس بن عيلان بن مضر. وصحح ابن حزم: قيس بن مضر، وعيلان: عبد لأبيه حضنه صغيراً، وقيل: فرسه: وليس لمضر ولد إلا: الياس وقيس عيلان.
ـ ابن حزم: ١٠، ٢٤٣، ٤٦٨ـ٤٦٩، ٤٨٠ـ٤٨٣.

(٢) ويشددهما، ز، وتشدهما، ظ.

(٣) قبائل كثيرة ضخمة تنسب إلى همدان بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. ومنازلهم اليمن، ومنها تفرقوا، وتنقسم إلى قبيلين ضخمين هما: حاشد وبكيل ابنا جشم بن خيران بن نوف بن همدان.
ـ ابن حزم: ٣٩٢، ٤٧٥ـ٤٧٦، ٤٨٤.

(٤) رجل من همدان لم يسموه.

(٥) أهملت التاء في، ظ.

(٦) نشتفى، د.

(٧) شهدة: العسل بشمعه وفي البيت أحكام:
(أ) تشديد الواو من (هو)، وهي لغة همدانية.
(ب) تعليق الجار بالجامد إذا أول بالمشتق، حيث علق (على) بـ(علقم).
(ج) جواز حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق؛ إذ التقدير: وهو علقم على من صبه الله عليه، فالجار المذكور متعلق بـ(علقم)، والمحذوف متعلق بـ(صبه).
(د) جواز تقديم معمول الجامد المؤول بالمشتق إذا كان ظرفاً.
ـ ابن يعيش ٣:٩٦؛ شرح التسهيل ١:١٥٩، ٢٣١ـ٢٣٢؛ الرضي ٢:١٠؛ ابن الناظم: ٣٨؛ المغني ٢:٤٨٥؛ المقاصد ١:٤٥١ـ٤٥٣؛ السيوطي ٢:٨٤٣؛ التصريح ١:١٤٨؛ الأشموني ١:١٧٤؛ الهمع ١:٦١، ٢:١٥٧؛ الخزانة ٢:٤٠٠ـ٤٠١؛ الدرر ١:٣٧، ٢:٢١٦.

(٨) لم أقف على اسمه.

والنفس ان دعيت[١] بالعنف آبية وهي ما أمرت باللطف تأتمر[٢]

«**ومن المضمرات: (إيا) خلافاً[٣] للزجّاج**»، فإنه ذهب إلى أنه اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات كأنّ (إياك) بمعنى نفسك، وزيف بوجوه منها: أنه لو كان ظاهراً لجاز تأخيره عن عامله، بل رجح[٤] كغيره من الأسماء الظاهرة، ومنها أن (إيَّا) لا تقع[٥] في[٦] موضع رفع، وما لا يقع في موضع رفع فهو مضمر أو مصدر أو ظرف أو حال أو منادى، وصلاحية (إيا) لغير[٧] الضمير منفية، فتعين كونه مضمراً. «**وهو**» أي إيا. «**في النصب كـ (أنا) في الرفع**» يريد أنه منفصل مثله. «**لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم أو غيره اسماً مضافاً إليه وفاقاً للخليل والأخفش والمازني**» تقول: إياي وإياك وإياه فـ(إيا) في الصور كلها ضمير نصب منفصل مضاف إلى اسم هو ياء المتكلم أو كاف المخاطب[٨] أو هاء الغائب، واختار المصنف[٩] هذا المذهب مستنداً إلى

---

(١) رعيت، د.

(٢) استشهد به في شرح التسهيل ١: ١٥٩؛ والهمع ١: ٦١ وتكلم عليه في الدرر ١: ٣٨.

(٣) خلاف، ز.

(٤) يرجح، د، باهمال الياء.

(٥) يقع، ز، وأهمل حرف المضارعة في، د.

(٦) إلا في، ظ، وهو خطأ ظاهر.

(٧) كغير، ظ.

(٨) الخطاب، ز.

(٩) في شرح التسهيل ١: ١٦٠ـ١٦١؛ ولما في كلامه من فوائد رأيت أن أقفك عليه قال: (وهو الصحيح؛ لأن فيه سلامة من ستة أوجه:

أحدها ــ أن الكاف في (إياك) لو كانت حرفاً كما هي في(ذلك) لاستعملت على وجهين: مجردة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع (ذا) و(هنا)، ولحاقها مع (إيا) أولى لأنها ترفع توهم الإضافة، فإن ذهاب الوهم إليها مع (إيا) أمكن منه مع (ذا)؛ لأن (إيا) قد يليها غير الكاف، ولذا لم يختلف في حرفية كاف (ذلك) بخلاف كاف (إياك).

الثاني ــ أنها لو كانت حرفاً لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز تجريدها مع (ذا) كقوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ و﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ﴾.

الثالث ــ أنه لو كانت اللواحق (بإيا) حروفاً لم يحتج إلى الياء في (إياي) كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في (أنا). =

وجوه منها: أن الاسم المجرور بالإضافة خلفه[١] فيما رواه الخليل: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب. وهذا محمول عند البصريين على الشذوذ[٢]، فلا حجة فيه. وأورد المصنف[٣] على نفسه أن هذا المذهب مقتض لإضافة الضمير وهي ممتنعة؛ لأن الإضافة إما للتخفيف[٤]، وإنما تكون[٥] في اسم عامل عمل الفعل و(إيا) ليس كذلك، وإما للتخصيص[٦] و(إيا) لكونها من الضمائر التي هي أعرف المعارف مستغنية[٧] عن ذلك؛ ولأن (إيا) لو كان مضافاً للزم إضافة الشيء إلى نفسه، وهي باطلة.

وأجاب[٨]: باختيار أن تكون الإضافة للتخصيص وليست[٩] منافية لكون

= الرابع ـ أن غير الكاف من لواحق (إيا) مجمع على اسميته مع غير (إيا)، مختلف في اسميته معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد.

الخامس ـ أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك، فوجب المصير إليه.

السادس ـ ان هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، وروي: فإياه وإيا السوءات. وهذا مستند قوي، لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى، ثم إن هذا الكلام يتضمن وعظاً وترغيباً لمن بلغ الستين في ذكر الموت والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهينه ويعجز عما يبغينه، ومن رواه بالسين والتاء فقد أصاب أيضاً، ومعناه النهي عن القبائح، فإن اجتنابها مأمور به عموماً، والشيخ باجتنابها أحق لأن صدورها منه أقبح).

(١) خلفها، د.

(٢) الشذود، د.

(٣) في شرح التسهيل ١ : ١٦١.

(٤) لتخفيف، ز، ظ.

(٥) أن يكون، د.

(٦) لتخصيص، ز، ظ.

(٧) مستعينة، د.

(٨) في شرح التسهيل ١ : ١٦١ ـ ١٦٣.

(٩) فليست، د.

إيا ضميراً؛ لأن التخصيص يصيّر المضاف معرفة إن كان قبله[١] نكرة وإلَّا ازداد وضوحاً كازدياده بالصفة كقوله[٢]:

علا زيدنا يوم النقا[٣] رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني[٤]

ولا حاجة إلى انتزاع تعريفه، وقد يضاف علم لا اشتراك فيه، على تقدير وقوع الاشتراك المحوج إلى زيادة الوضوح كقول ورقة[٥]:

ولو حان الذي كرهت قريش[٦] ولو عجت بمكتها عجيجا[٧]

---

(١) قبلها، د، ز، ظ، والضمير عائد على (المضاف) فتذكيره واجب.

(٢) رجل من طيىء لم يسموه.

(٣) اللقا، د.

(٤) هكذا تنشده كتب النحو والذي في كتب الأدب مختلف، وهو:

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم بأبيض مصقول الغرار يماني
فإن تقتلوا زيدا بزيد فإنما أقادكم السلطان بعد زمان

ويروى: يوم الوغى. مشحوذ الغرار.

أبيض: سيف. الشفرتان: الحدّان. مشحوذ: محدود. الغرار: الحد. أقادكم: قتل قاتل زيدكم.

ـ الكامل ٣:٨٨٥؛ الخالديان ١:٨٧؛ ابن يعيش ١:٤٤؛ شرح التسهيل ١:١٦١ـ١٦٢؛ الرضي ١:١٢٩، ٢٧٤، ٢:١٣٦؛ الحصري ٢:١٠٣٢؛ المغني ١:٥٣؛ المقاصد ٣:٣٧١ـ٣٧٣؛ التصريح ١:١٥٣؛ السيوطي ١:١٦٥ـ١٦٦؛ الخزانة ١:٣٢٧، ٢:١٦١، ٣:٢٥٢؛ يس ١:١٠٣.

(٥) ابن نوفل بن أسد بن عبدالعزى القرشي (٠٠ـ١٢ ق.هـ= ٠٠ـ٦١١م تقريباً). ابن عم خديجة بنت خويلد ـ رضي الله عنها ـ زوج رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ. حكيم أدرك البعثة، وفي إسلامه خلاف وكان قد تنصّر وتعلم من كتب أهل الكتاب.

ـ الأغاني ٣:١١٩ـ١٢٢؛ الروض الأنف ١:١٢٤، ١٥٦؛ الإصابة ٣:٦٣٣ـ٦٣٥؛ الخزانة ٢:٣٨ـ٤١.

(٦) قريشا، ظ.

(٧) من قصيدة يذكر فيها رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وما كانت خديجة ـ رضي الله عنها ـ تخبر به ورقة عن رسول الله:

مطلعها:

لججت وكنت في الذكرى لجوجا لهمّ طالما بعث النشيجا =

وأما التزام[١] إضافة الشيء إلى نفسه فنلتزمها[٢] معتذرين بما اعتذر به عنها في نحو: جاء زيد نفسه. كذا قال.

قلت: الذي اعتذر به عن وقوع الإضافة في قولهم نفس الشيء وعينه، أن المضاف في مثلهما يدل على أعم مما يدل عليه المضاف إليه فإن المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لأن يكون المضاف إليه وغيره [لكونه أعم[٣]]، وهذا في الحقيقة منع لأن تكون[٤] الإضافة في ذلك من[٥]/إضافة الشيء إلى نفسه، ٤٦ فكيف يلتزم المصنف ــ في إياك مثلاً ــ أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، ويعتذر بهذا الاعتذار، مع اشتماله على منع الشيء بعد تسليمه؟ فتأمل[٦]!! «**لا حرفاً، خلافا لسيبويه[٧] ومن وافقه**» مستندين إلى أن الضمائر لا تضاف[٨]، ولا تثبت إضافتها بلفظ شاذ كما حكوه في[٩] (إيا الشواب[١٠])

=

وقبل الشاهد:

فيا ليتي إذا ما كان ذاكم ... شهدت وكنت أولهم ولوجا

وبعده:

أرجي بالذي كرهوا جميعاً ... إلى ذي العرش إن سَفَلوا عروجا

وفيها:

ووصف من خديجة بعد وصف ... فقد طال انتظاري يا خديجا

يروى: وكنت أكثرهم. ولو كان الذي. ولوجاً في الذي.

ــ السيرة ١: ١٩١ــ١٩٢؛ شرح التسهيل ١: ١٦٢؛ المقاصد ١: ٣٦٥ــ٣٦٩؛ الروض الأنف ١: ١٢٤ــ١٢٦.

(١) الزام، د.
(٢) فتلتزمها، د، ز.
(٣) سقطت من، د.
(٤) منع لأن يكون، ز، منع أن لا يكون، ظ.
(٥) هي، ز، ظ.
(٦) فتأمله، د.
(٧) راجع كتابه ١: ٣٨٠ــ٣٨٢.
(٨) أن الضمير لا يضاف، د.
(٩) من، ز، ظ.
(١٠) السواب، ظ.

فلم يبق إلَّا أن يقال إن (إيا) ضمير وما يتصل به حرف يدل على أحوال المقصود به من المتكلم والخطاب والغيبة لما كان (إيا) مشتركاً كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد (أن) في أنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن وقد مضى.

«**ويقال: أياك**[1]» بفتح الهمزة مع تشديد الياء. «**وإياك**» بكسر الهمزة مع تخفيف الياء. «**وهياك**» بإبدال الهمزة المكسورة هاء مع التشديد. «**وهياك**» بإبدال الهمزة المفتوحة هاء مع التشديد.

(١) في (م) إياك. بكسر الهمزة مع تشديد الياء وهذا وهم لأن هذه تقدمت.

«**فصل**»: يذكر[١] فيه المواضع التي ينفصل فيها الضمير: إما على جهة الوجوب أو الاختيار أو جواز الأمرين أعني، الاتصال والانفصال على السواء، وما يتصل بذلك.

«**يتعين انفصال الضمير**» أي القابل للفصل وإلاَّ انتقض بنحو: إنما مررت بك.

«**إن حصر بـ (إنما) كقول الفرزدق**:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما   يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[٢]

---

(١) تذكر، ز، ظ.

(٢) عطفت بالواو في، ظ. والبيت من قصيدة قالها حين جاءته نساء بني مجاشع يلمنه حيث لم يجب جريرا وقد هجاهن وأقذع، وكان الفرزدق قيد نفسه وأقسم أن لا يفكها حتى يحفظ القرآن.

مطلعها:

ألا استهزأت مني هنيدة أن رأت   أسيرا يداني خطوه حلق الحِجْل

وقبل الشاهد:

فإن يك قيدي كان نذراً نذرته   فما بي عن أحساب قومي من شغل

وبعده:

ولو ضاع ما قالوا ارع منا وجدتهم   شحاحا على الغالي من الحسب الجزل

رواية الديوان: أنا الضامن الراعي عليهم وإنما...

يروى: ألا هزئت. هنيدة: عمته زوج الزبرقان بن بدر. الحجل: القيد. الذمار: ما يلزم حفظه، ويرد بمعنى العهد. الجزل: الضخم.

ـ الفرزدق ٢: ٧١١ ـ ٧١٤؛ المحتسب ٢: ١٦٥؛ ابن يعيش ٢: ٩٥، ٨: ٥٦؛ شرح =

الذائد: أوله ذال معجمة[1] [وآخره دال مهملة، بمعنى الطارد، أي أنا الذي أطرد عنهم[2]] ما يسوؤهم[3]. والذمار: بكسر [الذال[4]]، ما يلزمك حفظه وحمايته. والاستشهاد بهذا البيت مبني على أن (ما) من قوله: (وإنما) كافة. وقد يقال: إنها موصولة و(أنا) خبر، وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد إلى ما. ولا يضر فوات الحصر المستفاد من إنما لحصوله على طريق[5]: (المنطلق زيد)، لكن فيه إطلاق (ما) على من يعقل لغير ضرورة، ولعلنا نتكلم فيه في باب الموصول إن شاء الله تعالى. ونسب أبو حيان المصنف في هذا الموضع إلى الغلط الفاحش والجهل بلسان العرب، وادعى أن ذلك قول لم يقله أحد، ثم تلا آيات شريفة جعلها مستند تغليطه.

نحو: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وحُزْنِي إِلَى اللهِ[6]﴾، ﴿إِنَّمَا أَعِظُكُمْ[7] بِوَاحِدَةٍ[8]﴾، ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ[9]﴾، ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[10]﴾ قال: ولو كان على ما زعم لكان التركيب: إنما يشكو[11] بثي وحزني أنا. وكذا الجميع. وهذا هجوم بالتخطئة من غير تثبت، قال الشيخ بهاء الدين السبكي: ولسان حال ابن مالك يتلو: ﴿إنما أشكو بثي

= التسهيل ١:١٦٣؛ المغني ١:٣٤٢؛ المقاصد ١:٢٧٧–٢٨٣؛ التصريح ١:١٠٦؛ السيوطي ٢:٧١٨–٧١٩؛ الهمع ١:٦٢؛ الأشموني ١:١١٦؛ العباسي ١:٨٩؛ الدرر ١:٣٩.

(١) الذال المعجمة، د.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٣) يستوهم، ز.

(٤) سقطت من، ز.

(٥) طريقه، د.

(٦) ﴿قال... وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ ٨٦ يوسف (١٢).

(٧) أعظم، ظ.

(٨) ﴿قُلْ إِنَّمَا... أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى...﴾ ٤٦ سبأ (٣٤).

(٩) ﴿... الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ٩١ النمل (٢٧).

(١٠) ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ... فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ ١٨٥ آل عمران (٣).

(١١) يشلوا، ظ.

وحزني إلى الله[١]﴾. وكلام المصنف هو الصواب، وليس منفرداً به، وتحقيق ذلك: أن ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين:

إحداهما: أن إنما للحصر وهو الذي عليه أكثر الناس.

والثانية[٢]: أن المحصور بها هو الأخير لفظاً، وهذا الذي أجمع عليه البيانيون، وعليه غالب الاستعمال[٣]، وإذا ثبت لنا هاتان القاعدتان صح ما ادعاه[٤]؛ لأنك لو وصلت لما فهم والتبس[٥]؛ إذ قولك: إنما قمت، موضوعه: لم يقع مني إلاَّ القيام. فلو أردت به: ما قام إلاَّ أنا، لم يفهم، ولا سبيل إلى فهمه إلاَّ بأن تقول[٦]: [إنما قام أنا، كما تقول[٧]]: ما قام إلاَّ أنا، وبهذا علم سقوط استدلال أبي حيان بالآيات المذكورة، وما يشبهها؛ لأن كلاً منها قصد فيه حصر الأخير لا الفاعل، ولو قصد حصر الفاعل لا نفصل[٨]. وقول سيبويه: إن الفصل ضرورة، لا يرد عليه، لأنه بناه على أن (إنما) ليست للحصر كما[٩] نقل.

وإذا تأملت كلام المصنف وجدته في غاية التحرير، وذلك أنه قال: إن حصر بإنما. ولم يقل: إن وقع بعد إنما، وسيبويه لا يقول: إن حصر بإنما لا ينفصل. بل يقول: الحصر بإنما لا وجود له. فهما كلامان لم يتواردا على محل واحد. «**أو رفع بمصدر مضاف إلى المنصوب**» كقوله[١٠]:

---

(١) ﴿قال... وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٨٦ يوسف (١٢)

(٢) والثاني، د.

(٣) الاستعمالات، د، ظ.

(٤) الفاعل ضمير مستتر عائد على ابن مالك.

(٥) كما فهم التبس، د.

(٦) يقول، ز، ظ.

(٧) ساقط من، د.

(٨) لا يقصد، ز.

(٩) بما، د، بإهمال الباء.

(١٠) لا يعرف.

/ بنصركم (١) نحن كنتم ظافرين (٢) فقد   أغرى العدا (٣) بكم (٤) استسلامكم فشلا (٥) ٤٧

فلو نصب بمصدر مضاف إلى المرفوع لم يجب فصله، [بل يترجح نحو: عجبت من ضربكه، ومن ضربك إياه.

فإن قلت: بل يجب فصله (٦)] في بعض الصور كما إذا قلت: عجبت من ضرب الأمير إياه، وعلى هذا فينبغي أن يجعل المنصوب في كلام المصنف صفة للضمير محذوفاً، والتقدير: أو رفع بمصدر مضاف إلى الضمير المنصوب. ليصير المعنى: أنه إذا نصب بمصدر مضاف إلى الضمير المرفوع لم يجب الفصل. فيسلم من النقض (٧) بمثل هذه الصورة؛ لأن المصدر فيها مضاف إلى ظاهر، لا إلى ضمير [مرفوع (٨)]؟

قلت: لا نسلم وجوب انفصال الضمير في صورة النقض (٩)، بل يجوز اتصاله، بأن تفصل (١٠) بين المتضايفين، فتقول: عجبت من ضربه الأمير، بجر الأمير، كما وقع في قوله (١١):

---

(١) بنصركم كم، ز.
(٢) طافرين، د.
(٣) العدى، د، ظ، والكلمة واوية.
(٤) بكم، أو، ز.
(٥) يروى: كنتم واثقين وقد. ولم أقف له على مزيد.
ـ شرح التسهيل ١: ١٦٥؛ المقاصد ١: ٢٨٩ ـ ٢٩١؛ الهمع ١: ٦٣؛ الدرر ١: ٣٩.
(٦) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.
(٧) النقص، ز، ظ.
(٨) سقطت من، د.
(٩) النقص، ظ.
(١٠) يفصل، د.
(١١) الأحوص: عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم بن ثابت الأنصاري (٠٠ ـ ١٠٥ هـ = ٠٠ ـ ٧٢٣ م). اختلف في إسمه واسم أبيه، والراجح ما اخترت. شاعر متصرف في فنون الشعر صافي الديباجة متين العبارة، لكنه كثير الغزل. يشبب بنساء الأشراف، ويرمى بالأبنة وطلب الغلمان. =

. . . . فإن نكاحها مطر حرام[1]

فيمن رواه بجر مطر، وهذا على حد قوله تعالى في قراءة ابن عامر[2]:

= نفاه الوليد بن عبدالملك إلى دهلك، وبقي بها حتى خلى سبيله يزيد بن عبدالملك. مات بدمشق. جده عاصم يلقب: (حميّ الدَّبْر)؛ لأن المشركين قتلوه وأرادوا صلبه فحمته النحل منهم.

ـ الأغاني ٤: ٢٢٤ ـ ٢٦٦، ٢١: ٩٥ ـ ١١٢؛ ابن قتيبة ١: ٥١٨ ـ ٥٢١؛ الآمدي: ٤٨؛ الخزانة ١: ٢٣٢ ـ ٢٣٤.

(١) صدره:

لئن كان النكاح أحل شيء . . . .

من قصيدة يذكر فيها رجلاً اسمه مطر دميم الخلق تزوج امرأة جميلة فكانت تحاول فراقه ويأبى.

ومطلعها:

أأن نادى هديلا يوم فلج ... على الأشراف في فنن حمامُ

ظللت كأن دمعك در سلك ... وهى نسقا وأسلمه النظام

وقبل الشاهد:

ولا غفر الإله لمنكحيها ... ذنوبهم وإن صلوا وصاموا

وبعده:

كأن المالكين نكاح سلمى ... غداة يرومها مطر نيام

يروى: ذات فلج. فإن يكن النكاح. أحل أنثى.

هديل: ذكر الحمام. فلج: موضع. فنن: غصن. وَهَى: ضعف. نسق: در نسق، أي منظم. أسلمه: خذله. مطر: يروى بالجر، فهو مضاف إليه مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل المصدر (نكاح)، والضمير مفعوله. ويروى بالرفع فهو فاعل المصدر والضمير مفعوله. ويروى بالنصب، فهو مفعول به للمصدر، والضمير هو الفاعل

ـ الشجري ١: ٣٤١؛ ابن الناظم: ١٥٨؛ المغني ٢: ٧٤٨؛ المقاصد ١: ١٠٨ ـ ١١١، ٣: ٤٦٦ ـ ٤٦٨، ٤: ٢١١؛ التصريح ٢: ٥٩؛ الأشموني ١: ٢٧٩؛ السيوطي ٢: ٧٦٦ ـ ٧٦٨، ٩٥٢؛ الخزانة ١: ٢٩٤ ـ ٢٩٥؛ شعر الأحوص: ١٨٨ ـ ١٩٠.

(٢) أبي عمران عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي (٨ أو ٢١ ـ ١١٨ هـ = ٦٣٠ أو ٦٤٢ ـ ٧٣٦ م). قارىء أهل الشام وأحد السبعة. قرأ على أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ والمغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان رضي الله عنه ومعاوية بن أبي سفيان والنعمان بن بشير وغيرهم وأخذ عنه يحيى بن الحارث الذماري وإسماعيل بن أبي المهاجر وخلاد بن يزيد.

ـ القراء الكبار ١: ٦٧ ـ ٧٠؛ الغاية ١: ٤٢٣ ـ ٤٢٥؛ ميزان الاعتدال ٢: ٥١. ط. مصر ١٣٢٥ هـ.

﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ[١]﴾ بنصب أولاد وجر الشركاء. «**أو**» رفع «**بصفة جرت على غير صاحبها**» كقوله[٢]:

غيلان[٣] مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه[٤] بان او كربا[٥]

قال المصنف في الشرح[٦] في باب المبتدأ: إن المرفوع بالفعل كذلك إذا حصل إلباس نحو: زيد وعمرو يضربه هو. فتقييده المسألة هنا بالصفة ليس بجيد، ثم إطلاقه الصفة مردود بمسألة زيد قائم أبواه لا قاعدان، فقد جرت الصفة على غير صاحبها، ولم يفصل الضمير.

فإن قلت: هل الصفة في هذه المسألة مسندة[٧] إلى الضمير المرفوع المنفصل؟

قلت: كلامه محتمل لذلك كما صرح به ابن الحاجب في الكافية[٨]، ولأن يكون المسند إليه هو الضمير المستكن في الصفة، وهذا الضمير البارز المنفصل تأكيد[٩] له، إذ رفعه بالصفة صادق بالأمرين.

---

(١) ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ... لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ ١٣٧ الأنعام (٦).

(٢) قيل: ذو الرمة، وهو بعيد مع قوله: غيلان مية. لأنه المراد بذلك، وليس البيت في ديوانه، وألحق بما نسب إليه.

(٣) أهملت الغين في، د.

(٤) محجاة، د.

(٥) لم أقف له على مزيد في مراجعي.
ـ ذو الرمة: ٦٦١؛ شرح التسهيل ١: ١٦٥؛ الهمع ١: ٦٣؛ الدرر ١: ٣٩.

(٦) على التسهيل ٥٠: ب قال: (وإن كان الجاري على غير ما هو له ـ من خبر ونعت وحال ـ فعلا وأمن اللبس، اغتفر ستر الضمير، كقولك: الخبز زيد يأكله، فلو خيف اللبس وجب الإبراز، كقولك: غلام زيد يضربه هو، إذا كان المراد أن زيداً يضرب الغلام).

(٧) مستندة، ظ.

(٨) ٢: ١٣.

(٩) تأكيدا، ز، ظ.

قال الرضي الإستراباذي[١]: الضمير البارز بعد الصفة إذا جرت على غير من هي له تأكيد للضمير المستكن[٢] فيها لا فاعلها[٣]، كما في ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ[٤]﴾، وذلك لأنك تقول: ـ مطرداً نحو[٥] الزيدون ضاربوهم نحن، والزيدان الهندان[٦] ضارباهما [هما[٧]]، وقد عرفت ضعف [نحو[٨]]: جاءني رجل قاعدون غلمانه.

وقال الزمخشري[٩] في أحاجيه[١٠]: بل تقول ضاربهم نحن، وضاربها هما، فإن ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل. «**أو أضمر العامل أو أخر**» فالأول نحو: إياه. لمن قال: من أضرب؟. ومنه قوله[١١]:

فإياك إياك المراء فإنه إلى[١٢] الشر دعاء وللشر جالب[١٣]

---

(١) أهملت الذال في، د، وكلامه في شرح الكافية ٢: ١٥.

(٢) المستحق، ز، ظ.

(٣) لا فاعلا، د.

(٤) ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ... وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ٣٥ البقرة (٢) ﴿وَيَا آدَمُ... فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ١٩ الأعراف (٧).

(٥) نحن، ز، ظ.

(٦) الهندتان، ز، والهندان، ظ.

(٧) سقطت من، د.

(٨) سقطت من، ز.

(٩) الكلام للرضي.

(١٠) أهملت الياء في، ز، ظ.

(١١) الفضل بن عبدالرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي (٠٠ ـ ١٧٣ هـ = ٠٠ ـ ٧٩٠ م) تقريباً.

قال المرزباني: شيخ بني هاشم في وقته وشاعرهم وعالمهم. احتج بشعره سيبويه. المرزباني. ٣١٠؛ مقاتل الطالبيين: ٢٥٤.

(١٢) على، ظ.

(١٣) يروى وللغي، أنشد البغدادي قبله نقلا عن ابن بري:

من ذا الذي يرجو الأباعد نفعه إذا هو لم تصلح عليه الأقارب

وقد مر بك في التعريف بالشاعر أن سيبويه احتج بشعره، وهم يشيرون إلى هذا البيت، =

والثاني نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ[١]﴾ وإنما لزم الانفصال في الموضعين، لأنه لا يمكن أن يكون كالجزء الأخير من العامل المحذوف أو المؤخر. «**أو كان**» العامل[٢] «**حرف نفي**» نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ[٣]﴾، ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ[٤]﴾ وقول الشاعر[٥]:

إن هـو مسـتـوليـا على أحـد إلّا على أضعف المجـانيـن[٦]

وإنما انفصل هنا لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفرداً غائباً ـ مثلاً ـ بعد تقدم[٧] ذكر زيد، فيقال: زيد ما قائمًا. على أن يكون في (ما) ضمير زيد، فيؤدي إلى استتار الضمير في الحرف، واللازم باطل؛ لأنه على خلاف لغتهم، ولا يخفاك أن هذا الموجب إنما هو على لغة من أعمل الحرف[٨]،

= والذي فهمته من كلام سيبويه لا يؤيد ما قالوا، فقد أنشده دون نسبة، بل إنه قال:

(لو قلت: إياك الأسد تريد من الأسد لم يجز كما جاز في (أن) إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحق أجاز هذا البيت) وأنشد البيت.

ـ سيبويه ١:١٤١؛ المقتضب ٣:٢١٣؛ الخصائص ٣:١٠٢؛ المرزباني: ٣١٠؛ ابن يعيش ٢:٢٥؛ الزبيدي: ٥٣؛ الرضي ١:١٨٣؛ المغني ٢:٧٥٦؛ شرح التسهيل ٩٢:أ؛ المقاصد ٤:١١٣ـ١١٤، ٣٠٨ـ٣٠٩؛ التصريح ٢:١٢٨؛ الخزانة ١:٤٦٤ـ٤٦٥؛ الأشموني ٣:٨٠، ١٨٩.

(١) ٥ سورة الفاتحة (١).

(٢) أي العامل، د.

(٣) ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ... إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَراً مِنَ الْقَوْلِ وَزُوراً وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ ٢ المجادلة (٥٨).

(٤) من الآيات: ١٣٤ الأنعام (٦)؛ ٥٣ يونس (١٠)؛ ٣٣ هود (١١)؛ ٢٢ العنكبوت (٢٩)؛ ٣١ الشورى (٤٢)؛ وهذه آية الأنعام ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ..﴾.

(٥) مجهول.

(٦) يروى: على حزبه الملاعين على حزبه المناحيس.

ـ المقرب ١:١١٥؛ شرح التسهيل ١:١٦٥؛ ابن الناظم: ٥٨؛ الرضي ١:٢٧٠؛ ابن عقيل ١:٢٧٢؛ المقاصد ٢:١١٣ـ١١٤؛ التصريح ١:٢٠١؛ الأشموني ١:٢٥٥؛ الهمع ١:١٢٥؛ الخزانة ٢:١٤٣ـ١٤٤؛ الدرر ١:٩٦ـ٩٧.

(٧) ما تقدم، د.

(٨) الحروف، ز، ظ.

وهم الحجازيون في (ما)، وأهل العالية في (إن). وأما التميميون فموجب انفصال الضمير عندهم في هذه الصورة كون عامل الضمير معنوياً، لأنه عندهم مرفوع بالابتداء. «**أو فصله متبوع**» أي فصل العامل عن الاتصال بالضمير متبوع نحو:

﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وإِيَّاكُمْ[١]﴾، ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ[٢]﴾، ونحو:

٤٨ قام القوم وأنت، وحتى أنت/، وأكرمتهم حتى إياك، فإن أردت بحتى الجارة لم يجز لأنها لا تجر الضمير، والمبرد يجيزه فيقول: حتاك، فيظهر[٣] الفرق بين العاطفة والجارة بالفصل والوصل.

فإن قلت: لم عدل المصنف عن أن يقول: أو كان الضمير تابعاً، إلى قوله: أو فصله متبوع؟

قلت: لعله ليشمل مسألة غريبة[٤] ذكرها أبو حيان في تفسيره[٥] في قوله تعالى:

---

(١) ﴿يَا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِياءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ. . . أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ. .﴾ (١) الممتحنة (٦٠).

(٢) ﴿قَالَ. . . فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ٥٤ الأنبياء (٢١).

(٣) فظهر، د.

(٤) أهملت الغين والتاء في، د.

(٥) لم يقل أبو حيان ذلك في هذا الموضع، وذلك أنه قال في البحر ١: ١٧٩: (﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونَ﴾ الكلام عليه إعرابا كالكلام على قوله: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾) والكلام على هذه الآية قدمه في ١: ١٧٥ ــ ١٧٦، ونصه: («إياي» منصوب بفعل محذوف مقدراً بعده لانفصال الضميراياي ارهبوا، وحذف لدلالة ما بعده عليه، وتقديره قبله وهم من «السجاوندي» إذ قدره: فارهبوا اياي، وفي مجيئه ضمير نصب مناسبة لما قبله؛ لأن قبله أمر، ولأن فيه تأكيداً، إذ الكلام مفروغ في قالب جملتين، ولو كان ضمير رفع لجاز، لكن يفوت هذان المعنيان، وحذفت الياء ضمير النصب من «فارهبون»، لأنها فاصلة، وقرأ ابن أبي اسحاق بالياء على الأصل. قال الزمخشري: وهو أوكد في إفادة الاختصاص من: (إياك نعبد). ومعنى ذلك أن الكلام جملتان في التقدير و(إياك نعبد) جملة واحدة، والاختصاص مستفاد عنده من تقديم المعمول على العامل وقد تقدم الكلام معه في ذلك، وأنّا لا نذهب إلى ما ذهب إليه من ذلك).

﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾(١)، فإنه جعل (إياي(٢)) مفعولاً مقدماً، والياء في (اتقون) توكيداً. فهذه صورة وقع الضمير فيها تابعاً، ولم يفصل لاتصاله بالعامل لفظاً، ولا يتصور مثل ذلك إذا كان العامل مفصولاً عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل، فكأنه اختار هذه العبارة لهذا المعنى فتأمله. «**أو ولي**» الضمير **واو المصاحبة**» كقوله(٣):

فـآليت(٤) لا أنفك أحــدو قصيدة تكـون وإياهـا بها مثـلا بعدي(٥)

«**أو**» ولي «**إلاّ**» كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ(٦)﴾ وقال الشاعر(٧):

---

(١) ﴿وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾ (٤١) البقرة (٢).

(٢) إي، د.

(٣) أبي ذؤيب الهذلي.

(٤) فليت، ز.

(٥) من أبيات خمسة قالها لعشيقته أم عمرو، وقد أفسدها عليه ابن أخته خالد، والشاهد خامسها.
أولها:
تريدين كيما تجمعيني وخالـدا وهل يجُمع السيفان ــ ويحك ــ في غمد
وقبل الشاهد:
فكنت كرقراق السراب إذا جرى لقوم وقد بات المطي بهم تخدي
يروى: فأقسمت. أحذو، بالمعجمة من حذوت النعل بالنعل، سويتها بها، والمهملة من الحداء، وهو الغناء خلف الإبل.
ــ الهذليون ١ : ١٥٩؛السكري ١ : ٢١٩، ٣ : ١٣٩٦؛ الأغاني ٦ : ٢٧٤ــ٢٧٥؛ شرح التسهيل ١٠٧ : ب؛ المقاصد: ٢٩٥ــ٢٩٩؛ التصريح ١ : ١٠٥؛ الهمع ١ : ٢٣، ٢٢٠؛ الخزانة ٣ : ٥٩٧ــ٥٩٩؛ العباسي ٢ : ١٦٧؛ الدرر ١ : ٤٠، ١٨٩ــ١٩٠.

(٦) ﴿... إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ... ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٤٠ يوسف ١٢.

(٧) عمرو بن معدي كرب الزبيدي.

قـد علمت سـلمى وجـاراتـهـا مـا[١] قـطر الفـارس إلاَّ أنـا[٢]

«أو» ولي «**إمـا**» كقولـك[٣]: [قام[٤]] إمـا أنـا وإمـا أنت. وقـول الشاعر[٥]:

بـك أو بي استعـان فليـك[٦] إما أنا أو أنت ما ابتغى المستعين[٧]

«أو» ولي «**اللام الفارقة**» بين إن النافية والمخففة من الثقيلة كقوله[٨]:

---

(١) فطر، ز، ظ.

(٢) من أبيات قالها ـ رضي الله عنه ـ يوم القادسية:

أولها:

ألم بسلمى قبل أن تظعنا إنَّ بنـا من حبها ديـدنـا

وقبل الشاهد:

تنشـر وحفا مسبكـرا على لبـاتهـا أسـود مغـدودنـا

وبعده:

شككت بـالرمـح حيازيمـه والخيـل تعـدو زيمـا بيننـا

يروى:

.... إن لسلمى عنـدنـا ديـدنـا

وحفا: شعرا كثيرا حسنا. مسبكراً: ممتدا. مغدودنا: شديد السواد. قطر: صرعه على أحد قطريه، أي جانبيه. حيازيمه: صدره وما يضم عليه حزامه، الجمع في معنى الواحد؛ إذ ليس للرجل أكثر من حيزوم. زيما: متفرقة.

ـ سيبويه ١: ٣٧٩؛ شعر عمرو: ١٥٤ـ١٥٥، ٢٣١؛ الأغاني ١٥: ٢١٦؛ السكري ١: ٢٥؛ الصنـاعتـين: ٥٩؛ ابن يعيش ٣: ١٠١، ١٠٣؛ المغني ١: ٣٤٢؛ السيـوطي ١: ٧١٩ـ٧٢٠؛ درة الغواص: ١١١. (طـ أوروبا).

(٣) كقوله، ز.

(٤) سقطت من، ز.

(٥) لا يعرف.

(٦) قلبك، د.

(٧) استشهد به في شرح التسهيل ١: ١٦٦، وتكلم عليه في المقاصد ١: ٢٩٩ـ٣٠٠، ولم ينشدا معه مزيدا، وفي الثاني: (فَلْيَلِ). من الولاية.

(٨) لم يسمه أحد.

إن وجدت الصديق حقاً لإيا ك فمرني[١] فلن أزال مطيعا[٢]

وقد يتخيل[٣] أن المصنف لو قال: لام الابتداء، لكان أحسن لشموله لنحو: إن الكريم لأنت، وليس كذلك لوجهين:

أحدهما: أن اللام الفارقة ليست لام الابتداء عند أبي علي الفارسي وأبي الفتح بن جني وجماعة، فلا يكون التعبير بلام الابتداء شاملاً لها على هذا الرأي. وسيأتي في ذلك كلام.

والثاني: أن الفصل في نحو: إن الكريم لأنت، ليس من جهة اللام؛ لحصوله قبلها، بل من جهة كونه خبراً لإن[٤].

«**أو نصبه**» أي الضمير «**عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة**»، بأن يكونا[٥] جميعاً ضميري متكلم أو مخاطب أو غائب نحو: علمتني إياي، [وعلمتك إياك[٦]]، وعلمته إياه، فلو كان الضمير الذي قبله مرفوعاً نحو: علمتني، لم يجز الفصل. «**وربما اتصلا غائبين إن لم يشتبها لفظاً**» نحو: ما حكاه الكسائي (هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها[٧])، ومنه قول مغلس[٨]:

---

(١) فمر بي، ظ، وأهملت النون في، د.

(٢) ليس في المراجع له سابق ولا لاحق. إنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوفاً، ووهم العيني حيث أعربها أداة شرط.
— شرح التسهيل ١:١٦٧؛ المقاصد ١:٣٠١؛ التصريح ١:١٠٥؛ الهمع ١:٦٣؛ الدرر ١:٤٠.

(٣) يستحيل، ز.

(٤) خبر ان، د.

(٥) يكون، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) وأنضرهم هوما، ظ.

(٨) ابن لقيط السعدي على ما قال المرزباني، ونقله البغدادي عن ابن هشام في شرح شواهده، وبعضهم يقول: الأسدي.
والظاهر أنه وقع في اسمه تداخل مع مغلس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان. وكلاهما جاهلي، والله أعلم.

=

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها[١] يقرع العظم نابها[٢]

وقول الآخر[٣]:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنا لهماه قفو[٤] أكرم والد[٥]

وهو قليل جداً، والوجه الانفصال، فإن اشتبها لفظاً امتنع الاتصال نحو:

= ــ المرزباني: ٣٩٠ــ٣٩١؛ المقاصد ١: ٣٣٣ــ٣٣٤؛ الخزانة ٢: ٤١٥، ٤١٩ ــ ٤٢٠.

(١) يضغمهماها، د.

(٢) من قصيدة قالها لما مات أخوه أطيط، وكان به باراً، وكان للشاعر أخوان غيره يضمران له العداوة، وهما مدرك ومرة، ولم نقف على مانجزم معه بأول القصيدة وما قبل الشاهد وما بعده. يروى:

.... تهم بضغمة على قلبي غيظ يهزم العظم نابها

أعضّهماها. على علّ غيظ يقصم. تهم بضغمة.

عل: تكرار. يقصم العظم: يكسره ويفصله.

الكلام على الشاهد: تكلم الناس في هذا البيت وأكثروا فيه الخلاف، وقد نقل البغدادي من ذلك الكثير، ومن ذلك ما قاله ابن الشجري: (يقول: جعلت نفسي تطيب لأن أضغمهما ضغمة يقرع لها الناب العظم. وصف (ضغمة) بالجملة، والمصدر الذي هو الضغم مضاف إلى المفعول، وفاعله محذوف التقدير: لضغمي إياهما، والهاء التي في قوله لضغمهماها، عائدة إلى الضغمة، فانتصابها إذن انتصاب المصدر...، وأضاف الناب إلى ضمير الضغمة؛ لأن الضغم إنما هو بالناب، واللام في قوله: لضغمهماها، متعلقة بـ(يقرع)، أي يقرع عظمهما نابي لضغمي إياهما ضغمة واحدة).

ــ سيبويه ١: ٣٨٤؛ الشجري ١: ٨٩، ٢: ٢٠١ــ٢٠٣؛ ابن يعيش ٣: ١٠٥؛ شرح التسهيل ١: ١٦٧؛ ابن الناظم: ٢٥؛ الرضي ٢: ١٩؛ المقاصد ١: ٣٣٣ــ٣٤٢؛ الأشموني ١: ١٢١؛ المرزباني: ٣٩٠؛ الخزانة ٢: ٤١٥ــ٤١٩.

(٣) لم يسموه.

(٤) قفوا، د.

(٥) هكذا ينشدونه فردا، وممن استشهد به:

ــ ابن الناظم: ٢٥؛ والمقاصد ١: ٣٤٢ــ٣٤٤ والتصريح ١: ١٠٩؛ والأشموني ١: ١٢١؛ والهمع ١: ٦٣؛ والدرر ١: ٤١.

زيد الدرهم أعطيتهوه، وفي كلام سيبويه ما يدل على[1] جوازه؛ فإنه قال[2]: والكثير في كلامهم أعطاه إياه. فاقتضى ذلك أن نحو: أعطاهوه واقع في كلامهم بقلة.

«**وإن اختلفا رتبة**» بأن يكون أحدهما لمتكلم والآخر لمخاطب أو غائب «**جاز**» في الثاني «**الأمران**»: الاتصال والانفصال فنقول[3]: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه، وأما الأول الذي هو وال للفعل فلا يكون إلّا متصلاً كما رأيت. «**ووجب ـ في غير ندور ـ تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال**» فيقدم المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب نحو: يا غلام أعطانيك زيد[4]، [والدرهم أعطانيه زيد[5]]، والدرهم أعطيتكه، هذا في الأمر الغالب، وندر غيره كما روي من قول عثمان، رضي الله عنه: أراهمني الباطل شيطاناً. فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم مع الاتصال، قال المصنف[6]: والقياس أرانيهم. وانتقد بأن ضمير الجمع للغائب هو الفاعل في المعنى، فالقياس إذن[7] أراهم إياي، وإنما قال: مع الاتصال. احترازاً من الانفصال، فإن لك معه تقديم ما شئت منهما، فتقول[8]: /الدرهم أعطيتك إياه، وأعطيته إياك[9]، ٤٩ [لكن[10]] هذا مقيد بانتفاء اللبس، وأما مع وجود اللبس فيجب تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو: زيد أعطيتك إياه. «**خلافاً للمبرد وللكثير[11] من القدماء**» وفي بعض النسخ: ولكثير من القدماء. بتنكير كثير، وهؤلاء جوزوا

---

(١) على على، ز.
(٢) في كتابه ١: ٣٨٤.
(٣) فيقول، ز.
(٤) أعطيتك زيدا، ز.
(٥) ساقط من، ز.
(٦) لم أجده في شرح التسهيل ١: ١٣٣، ١٦٨ حيث استشهد بقول عثمان.
(٧) إذا، د، اذ، ظ.
(٨) فيقول، ز.
(٩) إياه، د.
(١٠) سقطت من، د.
(١١) والكثير، ز، ظ، ولكثير، م.

تقديم غير الأسبق رتبة مع الاتصال نحو: أعطيتهوك، كأنهم استندوا فيه إلى ما تقدم من: أراهمني الباطل شيطاناً، لكنهم مع ذلك يقولون: الانفصال أحسن.

« **وشذ إلاك** » بكسر الكاف في قول الشاعر:[١]

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا   أن لا يجاورنا إلاك ديار[٢]

حيث أتى بالضمير متصلاً بعد إلّا وحقه أن يكون منفصلاً [كما تقدم[٣]]، فهذا يعد من الضرورات[٤] «**فلا يقاس عليه**» بحيث يستعمل مثله في السعة، وقد يقال: إن الحكم بشذوذ (إلاك) مقتض[٥] لعدم القياس عليه، فيكون قوله: فلا يقاس عليه. أمراً استغني عنه.

فإن قلت: المنقول عن ابن الأنباري جواز مثل ذلك في الكلام، فهو مما يقاس عليه عنده، فلعل المصنف أشار بقوله: فلا يقاس عليه. إلى هذا القول؟

قلت: إن ثبت أن ابن الأنباري يجيز القياس على ذلك، كما يقتضيه كلام ابن قاسم وغيره، فلا يمكنه أن يحكم بشذوذ مستنده في القياس لمنافاته له، نعم يمكن أن يكون مخالفاً في[٦] الأمرين معاً شذوذ[٧] (إلاك) ونفي[٨] القياس عليه.

---

(١) مجهول.

(٢) يروى: حاشاك. ولا شاهد فيه حينئذ. والبيت من شواهد: الخصائص ١:٣٠٧، ٢:١٩٥؛ ابن يعيش ٣:١٠١، ١٠٣؛ شرح التسهيل ١:١٦٨، ١١٢:ب؛ ابن الناظم: ٢١؛ الرضي ٢:١٤؛ ابن عقيل ١:٨٠؛ المغني ٢:٤٩٢؛ المقاصد ١:٢٥٣ــ٢٥٥؛ التصريح ١:٩٨، ١٩٢؛ الأشموني ١:١٠٩؛ السيوطي ٢:٨٤٤ــ٨٤٥؛ الخزانة ٢:٤٠٥ــ٤٠٦؛ درة الغواص: ١١١.

(٣) سقطت من، د.

(٤) الضروريات، د.

(٥) مقتضى، د.

(٦) وضع مكان «في» لام الجر في، ز، ظ.

(٧) في شذوذ، ز، ظ.

(٨) وفي نفي، ز، ظ.

وحينئذٍ تظهر فائدة الإتيان بالجملة الثانية؛ وذلك لأن المخالفة في الأولى لا تستلزم[1] المخالفة في الثانية؛ إذ من الجائز أن يخالف المخالف في شذوذ (إلاك)، لكونه عنده كثيراً، ولا يخالف في عدم القياس عليه؛ لأنه لم يبلغ من الكثرة إلى الحد المسوّغ[2] للقياس عليه، فلذلك لم يستغن بالأولى عن الثانية، وفي بعض النسخ: فلا يقاس عليه ولا يجوز حتاك[3] خلافاً لابن الأنباري فيهما[4].

«**ويختار اتصال نحو هاء** «**أعطيتكه**»» وهو كل مفعول ثانٍ ليس بخبر[5] في الأصل نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[6]، واقتصر سيبويه[7] فيه على ذكر الاتصال. قال المصنف[8] [رحمه الله[9]]: وظاهر كلامه لز م الاتصال. وأجاز غير سيبويه الانفصال، ويدل عليه قوله عليه الصلاة وال لام «إن الله ملككم[10] إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم[11]».

«**و**» يختار «**انفصال الآخر من نحو**: «**فراقيها**» في قول الشاعر[12]:

---

(١) يستلزم، ز.
(٢) المتبوع، د.
(٣) حتى، ك، د.
(٤) الزيادة هي: ولا يجوز... الخ وهي ثابتة في واحدة من أصول (م).
(٥) ليس خبرا، د.
(٦) ﴿قَالَ يَاقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ ٢٨ هود (١١).
(٧) في كتابه ١: ٣٨٤.
(٨) في شرح التسهيل ١: ١٦٩.
(٩) سقطت من، د.
(١٠) منكم، د.
(١١) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ١: ١٦٩، وفيه: فإن الله... ملكهم...، وشواهد التوضيح: ص ٣٠، وفي الكتابين صرح برفعه إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ لكن قال محقق الثاني: لم أقف عليه.
(١٢) يحيى بن طالب الحنفي، ولا أعرف عنه شيئاً.

تغربت[١] عنها كارها فتركتها وكان فراقيها أمر من الصبر[٢]

والمراد بهذا كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل «و». من نحو: «**منعكها**» في قول الشاعر[٣]:

فلا تطمع ـ أبيت اللعن ـ فيها ومنعكها بشيء يستطاع[٤]

والمراد بهذا: كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله[٥] وهو[٦] مفعول.

«و» من نحو: «**خلتكه**» وهو كل ضمير [هو[٧]] ثاني مفعولين أصلهما

---

(١) أهملت الغين في، ظ.

(٢) من أبيات أولها:

أحقا عباد الله أن لست ناظرا إلى قرقرى يوما وأعلامها الغبر

وقبل الشاهد:

فيا حزناً ماذا أجن من الهوى ومن مضمر الشوق الدخيل إلى حَجْر

يروى: تعزيت عنها حقبة. معجم البلدان (قرقرى)، شرح التسهيل ١ : ١٧٠؛ المقاصد ١ : ٣٠٥ـ٣٠٨.

(٣) قحيف العجلي، أو رجل من تميم.

(٤) من أبيات أوردها أبو تمام في حماسته وأولها:

أبيت اللعن إن سكابِ علق نفيس لا تعار ولا تباع

وقبل الشاهد:

سليلة سابقين تناجلاها إذا نسبا يضمها الكراع

وبعده:

وكفي تستقل بحمل سيفي وبي ممن تهضّمني امتناع

سكاب: اسم فرس. علق: شيء نفيس. الكراع: فحل تنسب إليه الخيل الكريمة.

ـ الحماسة ١ : ٥٢؛ شرح لتسهيل ١ : ١٧٠؛ ابن الناظم: ٢٤؛ الرضي ٢ : ١٩؛ المغني ١ : ١١٧؛ المقاصد ١ : ٣٠٢ـ٣٠٥؛ الأشموني ١ : ١١٨، ١٢٠؛ السيوطي ١ : ٣٣٨ـ٣٣٩؛ الخزانة ٢ : ٤١٣ـ٤١٥.

(٥) ما قبله، ظ.

(٦) هو، ز، ظ.

(٧) سقطت من، د.

المبتدأ والخبر، فالانفصال[1] في هذه الصور الثلاث أرجح عند المصنف. ومن الانفصال في الصورة الأخيرة قول الشاعر[2]:

أخي حسبتك إياه وقد ملئت   أرجاء صدرك بالأضغان والإحن[3]

ووجه اختيار الانفصال في الصورتين الأوليين[4] أن الانفصال فيما ولي الضمير [المجرور أولى من الانفصال فيما ولي الضمير[5]] المنصوب؛ لأن الفعل أقعد في اتصال الضمير به من المصدر؛ لأنه يطلب الفاعل والمفعول لذاته، والمصدر يطلبهما لمشابهته له.

ووجه اختيار الانفصال في الصورة الأخيرة أن في مفعولي (خلت) رائحة[6] المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال. «**وكهاء** «**أعطيتكه**» **هاء**» نحو: «**كنته**» وهو ما وقع خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها، فيختار فيه الاتصال/وهو رأي المصنف[7]، وصرح ابن الحاجب وجماعة بأن المختار في خبر (كان) الانفصال. ٥٠

ووجه الأول كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول، فكنته كضربته.

---

(١) والانفصال، د.

(٢) مجهول.

(٣) لم أقف له على سابق ولا لاحق.

أرجاء صدرك: نواحيه، واحدها: رجا. والاستشهاد في قوله: حسبتك إياه، فقد فصل الضمير الثاني على المختار لتحقق ما شرط ابن مالك.

ـ شرح التسهيل ١: ١٧٢؛ ابن الناظم: ٢٤؛ المقاصد ١: ٢٨٦ ـ ٢٨٧؛ التصريح ١: ١٠٧؛ الأشموني ١: ١١٩.

(٤) الأولين، ظ.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) بعد رائحة، ز، ظ.

(٧) كما صرح به في هذا المتن، هنا، وفي الألفية ص ٦ حيث قال:

وصل أو افصل هاء سلنيه وما   أشبهه في كنته الخلف انتمى

كذاك خلتنيه واتصالا   أختار غيري اختار الانفصالا

ووجه الثاني أن اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله[١]، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة؛ لأن الكائن ــ في قولك: كان زيد قائمًا ــ (زيد، كما يجيىء في الأفعال[٢]) الناقصة، قال عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إياه لقد حال بعدنا   عن العهد والإنسان قد يتغير[٣]

وقال:[٤]

---

(١) فاعله، ظ.

(٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٣) البيت من قصيدته الرائية المشهورة.
مطلعها:
أمن آل نعم أنت غاد فمبكر   غداة غد أم رائح فمهجر
وقبل الشاهد:
فقالت: نعم: لا شك غير لونه   سرى الليل يحيي نصه والتهجر
وبعده:
رأت رجلاً أما إذا الشمس عارضت   فيضحى وأما بالعشي فيخصر
يروى: يطوي نصه. يُحيي نصفه ــ أيما إذا الشمس ــ عارضت. مهجر: سائر في الهاجرة. سرى الليل: السير فيه. النص: السير بشدة. يضحى: يظهر للشمس. يخصر: يبرد. فعله خصر: من باب فرح.
ــ عمر: ٨٤ــ٩٥؛ الكامل ٢: ٦١٣ــ٦٢٣؛ ابن يعيش ٣: ١٠٥، ١٠٧؛ المقرب ١: ٩٥؛ الرضي ٢: ١٩؛ المقاصد ١: ٣١٤ــ٣٣٣؛ التصريح ١: ١٠٨؛ الأشموني ١: ١١٩؛ الخزانة ٢: ٤٢٠ــ٤٢٤.

(٤) عمر بن أبي ربيعة أو العرجي: أبو عمر عبدالله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي القرشي (٠٠ــ١٢٠هـ = ٠٠ــ٧٨٠م) تقريباً. شاعر مطبوع غزل من أهل مكة، مولع بالصيد واللهو، معروف بالظرف والسخاء والفروسية، رافق مسلمة بن عبدالملك في حروبه مع الروم فأبلى البلاء الحسن. شبب بأم محمد بن هشام الوالي على مكة، لا لعلاقة بينهما، بل ليسيىء إليه فحبسه وضربه وشهر به في الأسواق والعرجي: نسبة إلى العرج: قرية في الطائف.
وهو القائل في قصيدة:
أضاعوني وأي فتى أضاعوا   ليوم كريهة وسداد ثغر
ــ الأغاني ١: ٣٨٣ــ٤١٧؛ ابن قتيبة ٢: ٥٧٤ــ٥٧٦؛ الخزانة ١: ٣٧؛ ٢: ٤٢٥.

لـيـت هـذا الـدهـر شـهـر لا نـرى[١] فـيـه عـريـبـا[٢]
لـيس إيـاي وإيـا ك ولا نـخـشـى رقـيـبـا[٣]

وقد جاء [على[٤]] ما حكاه سيبويه[٥]: ليسني وكأنني قال:

عـددت قـومي كعـديـد الـطيسي إذ ذهب الـقـوم الكـرام ليسي[٦]

---

(١) يرى، د.
(٢) أعجمت العين في، د، ز.
(٣) جاء البيتان في قصيدة لعمر بن أبي ربيعة مطلعها:

قـد نـبـا بـالقـلب منهـا إذ تـواعـدنـا الـكـثـيـبـا
قـولهـا: أحـسـن شـيء بـك قـد لـف حـبـيـبـا

وقبلهما:

نـأيهـا سـقـم وأشـتـا ق إذا تمـشي قـريـبـا

وبينهما:

مـقـمـر غَـيّـب عـنـا مـن أردنـا أن يـغـيـبـا

وبعدهما:

جـلسـت مجـلس صـدق جمـعت حـسـنـا وطـيـبـا

ورواية الديوان:

لـيس إلاي وإيـا ه ....

وعليها لا شاهد في البيت، لكنه شاهد على وصل الضمير بعد (إلا)، وهو من الضرورات نظير: (إلاك ديار).

وجاء البيتان في قصيدة للعرجي مطلعها البيت الثاني في قصيدة عمر إلا أن فيه: (.... بلد لف.....) وعندي أن ما في بيت عمر خطأ، وما قبل الشاهد وما بعده وما بينهما في قصيدة عمر موجود في قصيدة العرجي.

ورواية الديوان:

غـير أسـماء وجمـل ثـم لا نـخـشـى رقـيـبـا

ولا يخفي أنه لا شاهد فيه أيضاً.

ـ عمر: ٤٣٠ــ٤٣٢، ٤٧٧؛ العرجي: ٦١ــ٦٣؛ سيبويه ١: ٣٨١؛ المقتضب ٣: ٩٨؛ المنصف ٣: ٦٢؛ ابن يعيش ٣: ٧٥ــ٧٦، ١٠٧؛ شرح التسهيل ١٣٥: ب؛ الرضي ٢: ١٩؛ الخزانة ٢: ٤٢٤ــ٤٢٥.

(٤) ليست في، د.
(٥) في كتابه ١: ٣٨١.
(٦) مَرّ الكلام عليه في ٢: ٦٠.

وقيل ـ لبعض العرب[(١)] ـ: إن فلاناً يريدك. فقال: عليه رجلاً ليسني[(٢)].

وقال أبو الأسود الدؤلي:

فإن لا يكنها أو تكنه[(٣)] فإنه ... أخوها غذته[(٤)] أمه بلبانها[(٥)]

وفي الحديث: (إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في [قتله[(٦)]])[(٧)].

«وخَلَفُ ثاني مفعولي [نحو[(٨)]]: «أعطيت زيداً درهماً» في باب الإخبار» يعني أن هذا أيضاً مثل هاء (أعطيتكه) في اختيار الاتصال فيه، فإذا

---

(١) الاعراب، د.

(٢) رجل ليسى، د.

(٣) يكنه، د، وعطفت بالواو في، ز.

(٤) أهملت الذال في، د، ز.

(٥) الثالث من أبيات ثلاثة، وقبله:

وإن امرءاً قد نال في الحق حظه ... لملتمس تصديقها ببيانها

دع الخمر يشربها الغواة فإنني ... وجدت أخاها مجزيا لمكانها

يروى: مغنيا بمكانها. فإنه أخ.

لبانها: ـ بكسر اللام ـ لبن المرأة، وبفتحها: لبن الحيوان، والمعنى على التشبيه.

ـ أبو الأسود: ١٨٩؛ سيبويه ١: ٢١؛ المقتضب ٣: ٩٨؛ إصلاح المنطق: ٢٩٧؛ المقرب ١: ٩٥ ـ ٩٦؛ الرضي ٢: ١٩؛ المقاصد ١: ٣١٠ ـ ٣١٤؛ ابن يعيش ٣: ١٠٦ ـ ١٠٧؛ الأشموني ١: ١١٨؛ الخزانة ٢: ٤٢٦ ـ ٤٢٨.

(٦) سقطت من، ز.

(٧) قاله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في قصة ابن صياد، وبهذا اللفظ أخرجه البخاري عن ابن عمر ٢: ٨٢، ٤: ٥٦، ٨: ٣٤، ١٠٧ لكن روايته في الموضعين الأخيرين مغايرة لما عندنا، وأخرجه مسلم ٤: ح ٢٩٣٠؛ وأبوداود ٦: ح ٤١٦٢؛ والترمذي ٦: ح ٢٣٤٨؛ وبينهم اختلاف في الألفاظ لا يتم به الاستشهاد ما عدا مسلما، والحديث في شرح التسهيل ١: ١٧١.

(٨) سقطت من، ظ.

أخبرت[(١)] عن الدرهم في [مثل[(٢)]] هذا المثال قلت: الذي أعطيته زيداً درهم. وهذا اختيار المازني؛ لأن الاتصال هو الأصل، واختار قوم الانفصال فيه، فتقول[(٣)]: الذي أعطيت زيداً إياه درهم[(٤)]. على قاعدة باب الإخبار، وهو أنك تضع الضمير موضع المخبر عنه، ورجح أيضاً بوجوب[(٥)] الانفصال عند خوف اللبس، فتقول: ــ في أعطيت زيداً[(٦)] عمراً[(٧)] ــ الذي أعطيت زيداً إياه عمرو. «**ونحو: ضمنت إياهم الأرض**» في قول الشاعر[(٨)]:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ... إياهم الأرض في دهر الدهارير[(٩)]

---

(١) خبرت، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) فيقول، د.

(٤) دهم، ز.

(٥) لوجوب، ز، ظ.

(٦) زيد، د.

(٧) عمروا، ز، ظ.

(٨) الفرزدق: همام بن غالب، وقيل: أمية بن أبي الصلت، وليس بحق.

(٩) من قصيدة مدح فيها يزيد بن عبدالملك، وهجا يزيد بن المهلب.
مطلعها:

كيف ببيت قريب منك مطلبه ... في ذاك منك كنائي الدار مهجور

وقبله:

إني حلفت ولم أحلف على فند ... فناء بيت من الساعين معمور

في أكبر الحج حاف غير منتعل ... من حالف محرم بالحج مصبور

وبعده:

إذا يثورون أفواجا كأنهم ... جراد ريح من الأجداث منشور

لو لم يبشر به عيسى وبينه ... كنت النبيّ الذي يدعو إلى النور

يروى: من السارين. بالدهر.

ــ الفرزدق ١:٢٦٢ــ٢٦٧؛ الخصائص ١:٣٠٧، ٢:١٩٥؛ الشجري ١:٤٠؛ شرح التسهيل ١:١٧٣؛ ابن الناظم: ٢٣؛ الرضي ٢:١٦؛ ابن عقيل ١:٨٩، ٩٥؛ المقاصد ١:٢٧٤ــ٢٧٧؛ التصريح ١:١٠٥؛ الأشموني ١:١١٦؛ الخزانة ٢:٤٠٩ــ٤١٠.

«و «يزيدهم حباً إليّ هم»» في قول الشاعر[١]:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم   إلاّ يزيدهم حبّاً إليّ هم[٢]

«من الضّرورات»، وذلك لأنه[٣] استعمل في كل منها المنفصل في مكان المتصل مع عدم داع إليه غير الضرورة، ووجه ذلك في البيت الثاني أن المصنف ادعى[٤] أن الأصل فيه يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول.

قال ابن هشام في مغنيه[٥]: وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى

---

(١) زياد بن حمل بن سعد، ويقال: زياد بن منقذ، وفيه خلاف جلوناه في٢ : ٧٢.

(٢) من قصيدة قالها وهو في صنعاء يحنّ إلى وطنه.

مطلعها:

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد   ولا شعوب هوى مني ولا نقم

وقبل الشاهد:

وهم إذا الخيل حالوا في كواثبها   فوارس الخيل لا ميل ولا قزم

وبعده:

كم فيهم من فتى حلو شمائله   جم الرماد إذا ما أخمد البَرَم

رواية الحماسة: لم ألق بعدهم حيا فأخبرهم.

حالوا: ركبوا. كواثبها، جمع كاثبة: مقدم المنسج حيث تقع عليه يد الفارس، والمنسج: أسفل من الكاهل. البرم: الذي لا يدخل مع القوم في الميسر.

ـ الحماسة ٣: ٣٢٤ـ٣٣٧؛ ابن يعيش ٧: ٢٦؛ شرح التسهيل ١: ١٧٣؛ ابن الناظم: ٢٣؛ المغني ١: ١٥٦ـ١٥٧؛ المقاصد ١: ٢٥٦ـ٢٧٤؛ التصريح ١: ١٠٤ـ١٠٥؛ الأشموني ١: ١١٥؛ الخزانة ٢: ٣٩٣ـ٣٩٥؛ السيوطي ١: ١٣٤ـ١٣٨، ٤٢٨ـ٤٢٩.

(٣) سقطت اللام من، ز، ظ.

(٤) قال في شرح التسهيل ١: ١٧٣: (ف (هم) الأخير فاعل يزيد، وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر، لأن قائله لو قال: يزيدونهم، لصلح، فيجعل المتصل ـ هو الواو ـ فاعلا، والمنفصل توكيدا، وهذا وهم؛ لأن لك ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما: فاعل، والآخر مفعول، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي). وأنت ترى ما بين الكلامين من اختلاف، وما نقله الدماميني نقله ابن هشام بنصه في المغني ١: ١٥٧، فلعله عن كتاب غير شرحي التسهيل والكافية.

(٥) ١: ١٥٧.

واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يصاحب قوماً فيذكر قومه لهم إلاَّ ويزيد[١] هؤلاء القوم قومه حباً إليه؛ لما يسمعه[٢] من ثنائهم [عليهم[٣]] والقصيدة في حماسة أبي تمام[٤].

قلت: قدر ــ رحمه الله ــ ما لا دليل عليه في البيت؛ لأنه قدر (لهم) بعد (أذكرهم) وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سبباً لزيادتهم إياه حباً في قومه، وهو[٥] في غنية عن ذلك، إذ يجوز أن يكون المراد أنه إذا صاحب قوماً فذكر قومه ــ أي تذكرهم ــ زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حباً إليه، لما يشاهده من[٦] انحطاط مرتبة هؤلاء من مرتبة قومه ففيه[٧] إشارة إلى فضل قومه على كل من يصاحبه من الأقوام، وقد قال: في الصحاح[٨] إنه يقال: ذكرته بلساني وبقلبي[٩]، وتذكرته بمعنى.

---

(١) أولا يزيد، ز.

(٢) يسمعهم، ز، ظ.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) حبيب بن أوس بن الحارث الطائي (١٧٢ أو١٨٨ أو ١٩٠ أو١٩٢ ــ٢٢٨ أو٢٢٩ أو ٢٣١ أو٢٣٢ هـ = ٧٨٨ أو ٨٠٤ أو٨٠٥ أو٨٠٧ ــ ٨٤٢ أو٨٤٣ أو٨٤٥ أو٨٤٦م). وفي نسبه خلاف، وبعضهم يزعم أنه ليس عربي الأصل.

شاعر مجيد معروف بالذكاء وقوة الذاكرة، وله معرفة متينة باللغة العربية وأشعار العرب.

ديوانه مطبوع، وشرحه التبريزي ــ ط، وله: الحماسة ــ ط وعليها شرح للمرزوقي ــ ط والتبريزي ــ ط.

ــ الأغاني ١٦: ٣٨٣ ــ ٣٩٩؛ الوفيات ٢: ١١ ــ ٢٦؛ الشذرات ٢: ٧٢؛ الخزانة ١: ١٧٢، ٤٦٤.

(٥) وهم، ز.

(٦) من من، ز.

(٧) فقيد، ز.

(٨) ٢: ٦٦٥.

(٩) وبقلبه، ز.

«**فصل**»: في ذكر مفسر ضمير الغائب، وشيء من أحكام ضمير الغيبة، وسبب بناء المضمر[١]، وذكر مراتبه، وما يفعل عند اجتماعها.

«**الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب**» عليه؛ لأن الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود إليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه ما يفسره بقي مبهمًا ٥١ لا يعرف المراد به حتى يأتي/تفسيره بعد، وذلك على خلاف الأصل، وإنما حملهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه في بعض المواضع قصدهم التفخيم والتعظيم في [ذكر[٢]] ذلك المفسر، بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهمًا حتى تتشوف[٣] نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه فيكون أوقع في النفس، وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين: بالإجمال أولاً والتفصيل ثانياً، فيكون آكد. «**ولا يكون**» المفسر المذكور «**غير الأقرب**» إلى الضمير مثل: جاءني زيد وبكر وضربته أي ضربت بكراً، وينبغي أن يكون المراد بالأقرب غير المضاف إليه، أما[٤] إذا كان الأقرب مضافاً إليه فلا يكون الضمير له إلا بدليل، وعليه قول المتنبي[٥]:

---

(١) الضمير، د.
(٢) سقطت من، د.
(٣) تتشوق، د، ظ.
(٤) وأما، د.
(٥) أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبدالصمد الجعفي الكوفي (٣٠٣ـ٣٥٤هـ = ٩١٥ـ٩٦٥م). شاعر ذائع الصيت اشتهر بالحكمة والمثل السائر. يقال: إنه تنبأ في بادية السماوة بين الكوفة والشام فتبعه خلق فخرج إليه لواء أمير حمص نائب الإخشيد فأسره وسجنه حتى تاب.
صحب سيف الدولة الحمداني زمناً ولقي لديه الحظوة. مات مقتولاً. ديوانه مطبوع، وله شروح: للواحدي والعكبري والبرقوقي، وكلها مطبوع.
ـ الوفيات ١: ١٢٠ـ١٢٥؛ لسان الميزان ١: ١٥٩ (ط ـ حيدر آباد ١٣٣١هـ)، معاهد التنصيص ١: ٢٧ (ط ـ مصر ١٣٦٧ هـ).

أفاضل الناس أغراض[١] لذا الزمن   يخلو من الهم أخلاهم من الفطن[٢]

فإن قلت: هذا إذا لم يمكن عود الضمير إلَّا إلى أحدهما، كما في قولك:

جاءني[٣] زيد وعمرو وأكرمته[٤]، وأما إذا أمكن عوده إلى أحدهما وعوده إليهما معاً، كما في قولك: جاء الزيدون والعمرون فأكرمتهم[٥] فهل الحكم كذلك؟

قلت: لم أر فيه بخصوصه نصاً، وينبغي أن يجري على مسألة ما إذا تعقب الاستثناء أو الصفة ــ مثلاً ــ أشياء معدودة، فمن قال: هناك بالعود إلى الأخير، يقول هنا كذلك:

ومن قال: هناك بالعود إلى الجميع ــ وهو الصحيح ــ يقول: هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا إلى الأقرب فقط فتأمله.

واستثنى المصنف مما ذكره الحالة التي تقدم فيها قرينة تدل على كون الضمير مراداً به غير الأقرب فقال: «**إلَّا بدليل**» أي يدل على أن المراد الأبعد نحو: جاءني عالم وجاهل فأكرمته، ومنه: ﴿آمِنُوا[٦] باللهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ[٧] فِيهِ﴾، فإن فاعل (جعلكم) ضمير غيبة يعود إلى أبعد مذكور، وهو اسم الله تعالى لوجود الدليل عليه.

---

(١) أعراض، ظ.

(٢) مطلع قصيدة مدح فيها أبا عبيدالله: محمد بن عبدالله بن محمد الخطيب الخصيبي، وهو يومئذ يتقلد القضاء بأنطاكية، وبعده:

وإنما نحن في جيل سواسية   شر على الحر من سقم على بدن

ومراد الشارح من البيت: أن الضمير في قوله: (أخلاهم) عاد على المضاف إليه في قوله: (أفاضل الناس).

ــ المتنبي ٤: ٣٤١ــ٣٥١.

(٣) جاء، د.

(٤) عمرو أكرمته، د.

(٥) وأكرمتهم، د.

(٦) فآمنوا، د، وآمنوا، ز، وكلاهما مخطئ.

(٧) ﴿... فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ ٧ الحديد (٥٧).

قال ابن هشام: ومن خفي ما يتعلق بهذا الموضع جعل الزمخشري[١] الضمير في: ﴿[مِنْ[٢]] مِثْلِهِ[٣]﴾ عائداً إلى أبعد مذكور، وهو: ﴿مَا نَزَّلْنَا﴾، أو أقربه وهو: ﴿عَبْدِنَا﴾ هذا إن قدر الظرف[٤] صفة لـ(سُورَةٍ)، وعوده[٥] إلى الأقرب ـ وهو العبد ـ إن علقته بـ(فأتوا)، وكثير[٦] يستشكل هذا التفريق.

وأجاب بعضهم: بأنه إذا عاد[٧] الضمير إلى ﴿مَا نَزَّلْنَا﴾ وعلق بـ﴿فَأْتُوا﴾ فالمعنى: فأتوا من منزل مثله بسورة. فيكون المطلوب منهم هو مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل، لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا. والظاهر أن المقصود خلافه، بدليل بقية آي التنزيل في مثل ذلك[٨] انتهى.

قال التفتازاني[٩] في حاشية الكشاف: وفيه نظر، لأن إضافة المثل إلى المنزل لا تقتضي[١٠] أن يعتبر موصوفه منزلاً، ألا ترى أنه إذا جعل صفة

---

(١) في الكشاف ١:٩٨.

(٢) سقطت من، ظ.

(٣) ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ من مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٢٣ البقرة (٢).

(٤) وهو (من مثله)، وهم يسمون الجار والمجرور ظرفا.

(٥) وإيجابه عوده، ز، د.

(٦) وكثيرا، د.

(٧) أعاد، د.

(٨) جاء ذلك في آيتين غير آية البقرة، وهما: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٣٨ يونس (١٠). ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ١٣ هود (١١).

(٩) مسعود سعد الدين بن عمر بن عبدالله (٧١٢ـ ٧٩١ أو٧٩٢ أو٧٩٣ هـ = ١٣١٢ ـ ١٣٨٩ أو ١٣٩٠ أو١٣٩١ م). عالم بالنحو والتصريف والبيان والمنطق. مولده بتفتازان في خراسان، وإليها نسب، ومتوفاه سمرقند. أخذ عن القطب والعضد. من كتبه: شرح تصريف العزي ـ ط، حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب في الأصول ـ ط، شرحان على التلخيص ـ ط، مقاصد الطالبين وشرحه: في الكلام ـ ط.

ـ الدرر الكامنة ٤: ٣٥٠ (ط ـ حيدر أباد ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠)؛ البغية ٢ : ٢٨٥ مفتاح السعادة ١: ١٦٥ (ط ـ حيدر آباد ١٣٢٩ هـ)؛ هدية العارفين ٢: ٤٢٩ ـ ٤٣٠.

(١٠) يقتضى، د، ز.

لـ (سورة) لم يكن المعنى سورة من منزل مثل القرآن، بل من كلام؟ وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن!! ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين؟ والجواب عن أصل الإشكال أن هذا الأمر تعجيز باعتبار المأتي به، والذوق شاهد بأن تعلق (من مثله) بالإتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشيء، ومثل النبي عليه الصلاة والسلام[1] في البشرية والعربية موجود، بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة، وأما إذا كان صفة للسورة فالمعجوز[2] عنه هو الإتيان بالسورة الموصوفة، ولا يقتضي وجود المثل، بل ربما يقتضي انتفاؤه[3] حيث تعلق[4] به أمر التعجيز، وحاصله أن قولنا: إئت من مثل الحماسة[5] ببيت يقتضي وجود المثل، بخلاف قولنا: إئت ببيت من مثل الحماسة «**وهو**» أي المفسر بكسر السين «**إما مصرح بلفظه**» نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى ابْراهِيمَ رَبُّهُ[6]﴾ وهذا/هو الأصل. ٥٢

«**أو مستغنىً عنه بحضورمدلوله**» أي مدلول المفسر.

«**حساً**» أي حضوراً محسوساً، ومثله المصنف[7] بقوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي[8]﴾، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ[9]﴾، فاستغنى بحضور ما يعود عليه الضمير في (قال) و(هي) و(استأجره) عن ذكره لفظاً.

---

(١) صلى الله عليه وسلم، د.

(٢) والمعجوز، د.

(٣) انتفاه، د، وقليلاً ما يولون الهمزات اعتبارا في جميع أصول التحقيق.

(٤) يتعلق، ز.

(٥) الحماية، ز.

(٦) ﴿... بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ١٢٤ البقرة ٢.

(٧) في شرح التسهيل ١: ١٧٤.

(٨) ﴿... وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ ٢٦ يوسف (١٢).

(٩) ﴿... إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ ٢٦ القصص (٢٨).

ونوزع بجواز عود الضمائر المذكورة إلى ما قبلها: فضمير (قال) يعود إلى يوسف، و(هي) إلى أهلك، و(استأجره) إلى موسى. «**أو**» مستغنىً عنه بحضور مدلوله «**علمًا**» نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ[١]﴾، إذ يعلم من الإنزال في ليلة القدر التي هي في رمضان أن المنزل [هو][٢] القرآن مع **قوله** تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ[٣]﴾. «**أو**» مستغنى عنه[٤] «**بذكر ما هو له جزء**» والضمير المنفصل عائد إلى المفسر بكسر السين والمتصل عائد إلى (ما)، أي يذكر[٥] شيء يكون[٦] ما به التفسير جزءاً لذلك المذكور، كقول[٧] حاتم:

أماوي[٨] ما يغني الثراء عن الفتى ... إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر[٩]

---

(١) الآية الأولى من سورة القدر (٩٧).

(٢) سقطت من، د.

(٣) ﴿. . هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ. . .﴾ ١٨٥ البقرة (٢).

(٤) عنه هو، ز.

(٥) يذكر، ظ.

(٦) تكون، د.

(٧) لقول، د، وكقول، ز.

(٨) أماوى، ظ.

(٩) من قصيدة أنشدها ماوية بنت عفزر، وقد جاء خاطباً لها، فوجد عندها النابغة الذبياني ورجلاً من النبيت يخطبانها، فامتحنتهم لتعرف أيهم أكرم وطلبت أن ينشد كل منهم قصيدة، ففضلت حاتماً وتزوجها.

مطلعها:

أماوي قد طال التجنب والهجر ... وقد عذرتني من طلابكم العذر

وقبل الشاهد:

أماوى إما مانع فمبينٌ ... وإما عطاء لا ينهنهه الزجر

وبعده:

إذا أنا دلاني الذين أحبهم ... لملحودة زلج جوانبها غبر

يروى:

لعمرك ما يغني الثراء ولا الغنى ... إذا حشرجت نفس . . . . . .

العذر: جمع عاذر، على غير قياس. ينهنهه: يكفه.

دلاني: أنزلني. ملحودة: قبر. زلج: مزلقة.

=

فالضمير في حشرجت وفي بها [عائد إلى[١]] النفس[٢] [لكن[١]] استغنى[٣] عن ذكرها بذكر ما هي له جزء وهو[٤] الفتى.

«**أوكل**» كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا[٥]﴾ فالضمير عائد إلى الكنوز، وقد استغني عنها بذكر ما هي له كل، وهو الذهب والفضة. «**أو نظير**» نحو: له علي درهم[٦] ونصفه، أي ونصف درهم آخر، فعاد الضمير إلى نظير المذكور لا إلى عينه، كذا قال المصنف[٧] وجماعة.

قال ابن الضايع[٨]: وهو خطأ، لأنه ليس الذي له عليك نصف درهم آخر، وإنما المراد [منه[٩]]: ومثل نصفه. فالضمير عائد على ما قبله لفظاً ومعنى، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ[١٠]﴾،

= ـ حاتم: ٥٠ ـ ٥١؛ ابن قتيبة ١: ٢٤٤ ـ ٢٤٧؛ الكشاف ٤: ٦٦٣؛ الشجري ١: ٥٩، ٢: ٣٣٩؛ شرح التسهيل ١: ١٧٤؛ الهمع ١: ٦٥؛ الدرر ١: ٤٤.

(١) سقطت من، د.

(٢) للنفس، د.

(٣) واستغنى، د.

(٤) وهي، د.

(٥) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ... فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٣٤ التوبة (٩).

(٦) ألف درهم، ظ.

(٧) لم يشرح في شرح التسهيل ١: ١٧٤ ـ ١٧٧ قوله: (أو نظير) ولم يمثل بمثال الشارح في هذا الموضع.

(٨) أهملت الضاد في، د، ز، وأعجمت العين في، ز، وكله تصحيف، والمراد: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي (٠٠٠ ـ ٦٨٠ هـ = ٠٠٠ ـ ١٢٨١ م). متقدم في النحو والأصلين. له شرح كتاب سيبويه: جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن، وشرح كتاب الجمل.
ـ البغية ٢: ٢٠٤؛ هدية العارفين ١: ٧١٣.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ... إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ ١١ فاطر (٣٥)، وقد استشهد بها ابن مالك =

أي من عمر معمر آخر كذا قال ابن قاسم وغيره.

وتحرير هذا المحل أن نقول[١]: اختلف في معنى (يعمر) فقيل: يزاد في عمره، بدليل أنه قد قوبل بقوله تعالى:

﴿وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾. وقيل: يجعل له عمر. وينبني على هذا أن المتكلم [فيه[٢]] في الآية هلٍ هو شخص واحد أو شخصان؟ فعلى الثاني هو شخص واحد، قالوا: ـ مثلاً ـ يكتب عمره مائة، ثم يكتب تحته مضى يوم، مضى يومان، وهكذا[٣]. فكتابة الأصل هي التعمير، والكتابة بعد ذلك هي النقص قال[٤]:

حياتك أنفاس تعد فكلما مضى نفس منها انتقصت به جزءا[٥]

والضمير في (عمره) حينئذٍ راجع إلى المذكور، والمعمر هو الذي جعل [الله[٢]] له عمراً[٦] طال أو قصر.

وعلى [القول[٢]] الأول هو شخصان والمعمر[٧] الذي زيد في عمره، والضمير حينئذٍ راجع إلى معمر آخر؛ إذ لا يكون المزيد في عمره منقوصاً من عمره. وهذا قول الفراء[٨] والنحويين.

= في شرح التسهيل ١: ١١٧ على عود الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالذكور وعدم صلاحيته له.

(١) يقول، د، تقول، ز، ظ، وما اخترته أولى بالمقام.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) هكذا، ز، ظ.

(٤) غير معروف.

(٥) لم أجده في ما لدي من المراجع.

(٦) عمر، ز، ظ.

(٧) والعمر، ظ.

(٨) راجع معاني القرآن ٢: ٣٦٨.

ويقال عليهم: هب أن العمر الثاني غير الأول، أليس قد نسب النقص من العمر إلى المعمر، والمعمر ـ كما قلتم ـ هو الذي قد مد[١] في عمره؟

ويجاب بأن الأصل حينئذٍ: وما يعمر من أحد.

قالوا: وإنما سمي معمراً باعتبار ما آلت إليه حاله مثل قوله[٢]:

قتلت قتيلا لم ير[٣] الناس مثله[٤] . . . .

فالضمير جاء باعتبار الأصل المحول عنه اللفظ.

قال ابن هشام: وقد يكون شبيهاً بهذا عندي قوله تعالى: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا[٥]﴾ فإن الجمع هنا[٦] إنما صح ـ مع إرادة يد واحدة من كل منهما، لا مجموع يدي كل منهما ـ لما أريد بالأيدي الأيمان، فلما أطلقت اليد وأريد بها اليمنى[٧]، جاء الجمع باعتبار ما لحظ من المعنى الأصلي، لا باعتبار اللفظ.

«**أو مصاحب بوجه ما**». نحو الاستغناء بمستلزم عن مستلزم كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شيءٌ فَاتِّبَاعٌ بالمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ[٨]﴾، فـ(عفي)/يستلزم عافياً، فالضمير من قوله (إليه) عائد عليه[٩]. كذا في شرح ٥٣

---

(١) زيد، د.

(٢) الفرزدق على ما قيل، وليس في ديوانه.

(٣) يرى، ظ.

(٤) . . . . أقبله ذا تومتين مسورا

ـ في المحتسب: أقلبه. تومتين: مثنى تومة، وهي الدرة.

ـ الخصائص ٣:١٧٧؛ المحتسب ١:٣٤٤.

(٥) ﴿والسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ. . . جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٣٨ المائدة ٥.

(٦) ههنا، د.

(٧) اليمين، د.

(٨) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى. . . ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ١٧٨ البقرة (٢).

(٩) إليه، د.

المصنف[١]، وهو كلام نقله الواحدي[٢] في البسيط عن الأزهري ورده[٣]، ولا أستحضر الآن وجه الرد، وليس البسيط بموجود عندي الآن[٤].

«وقد يقدّم الضمير المكمّل معمول فعل» نحو: ضرب غلامه زيد وغلامه ضرب زيد وضرب غلام أخيه زيد وغلام أخيه ضرب زيد. فهذه[٥] أربع صور شملها قوله[٦]: (المكمل معمول فعل)، لأن المضاف إليه يكمل المضاف. والأولى والثالثة جائزتان باتفاق، [وحكى المصنف[٧]][٨] في الثانية والرابعة المنع عن الكوفيين [والصحيح الجواز ونقله بعضهم عن الكوفيين][٨] أيضاً على خلاف ما نقله المصنف عنهم. **«أو شبهه»** نحو: أضارب غلامه زيد؟ وأضارب غلام أخيه عمرو؟. **«على مفسر صريح»** كما سمعته من الأمثلة تقديماً **«كثيراً إن كان المعمول مؤخر الرتبة»** كما في تلك المثل[٩]؛ لأن مرتبة المعمول فيها ــ وهو[١٠] المفعول ــ التأخر[١١] عن الفاعل فهو بالنظر إلى الرتبة مقدم، فعاد الضمير عليه ــ وإن تأخر ــ لذلك. **«وقليلاً إن كان مقدمها وشاركه صاحب الضمير في عامله»** نحو: ضرب غلامه زيداً.

---

(١) على التسهيل ١:١٧٦.

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي (٠٠ــ٤٦٨ هـ = ٠٠ــ١٠٧٦ م). له قدم في النحو والتفسير، درس سنينا، وكان يعيب الأئمة المتقدمين. أخذ عن: أبي الفضل العروضي، وأبي الحسن الضرير القهندري، والثعالبي. من مصنفاته: البسيط، الوسيط، الوجيز، وكلها في التفسير، والثالث مطبوع، أسباب النزول ــ ط، شرح ديوان المتنبي ــ ط، الإعراب في علم الإعراب.

ــ القفطي ٢:٢٢٣ــ٢٢٥؛ الوفيات ٣:٣٠٣ــ٣٠٤؛ البغية ٢:١٤٥.

(٣) وردوه، ز، ظ.

(٤) الآن عندي، د.

(٥) وهذه، ز، ظ.

(٦) قول، ظ.

(٧) في شرح التسهيل ١:١٧٧ــ١٧٨.

(٨) ساقط من، ز.

(٩) الأمثلة، د.

(١٠) هو، ظ.

(١١) التأخير، ز.

قال المصنف[١]: والنحويون إلاَّ أبا الفتح[٢] يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه لوروده عن العرب، كقول حسان رضي الله عنه:

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحـدا … من الناس أبقى مجده الدهر مطعما[٣]

وأنشد أبياتاً أخرى[٤]، وهذه المسألـة أجازهـا قبل المصنف الأخفش وابن جني من البصريين وأبو عبد الله الطوال[٥] من الكوفيين، والأكثرون على

---

(١) في شرح التسهيل ١: ١٧٩.

(٢) عثمان بن جني.

(٣) الثالث في قصيدة مدح فيها مطعم بن عدي بن نوفل والد جبير الصحابي رضي الله عنه، كان أجار رسول الله صلى الله عليه وسلم عند عودته من الطائف داعياً ثقيف، وهو أحد الذين قاموا بنقض الصحيفة التي كتبتها قريش على مقاطعة بني هاشم وبني المطلب مطلعها:

أيا عين فابكي سيد القوم واسفحي … بدمع وإن انزفته فاسكبي الدما

وبكّي عظيم المشعرين كليهما … على الناس معروفاً له ما تكلما

وبعد الشاهد:

أجرت رسول الله منهم فأصبحوا … عبيدك ما لبّى مهلّ وأحرمـا

يروى: فاسكبي دما. فلو كان مجد يخلد. اليوم مطعما. عبادك.

ــ حسـان: ٣٩٧ــ٣٩٨؛ السيرة ٢: ١٩ــ٢١؛ الاشتقاق: ٨٨؛ شـرح التسهيـل ١: ١٧٨، ٨٧: أ؛ ابن الناظم: ٨٨؛ المغني ٢: ٥٤٥؛ المقاصد ٢: ٤٩٧ــ٤٩٩؛ ابن عقيل ١: ٤٢٠؛ السيوطي ٢: ٨٧٥؛ الأشموني ٢: ٥٨.

(٤) أخر، د، وهذه الأبيات ساقها المصنف في شرح التسهيل ١: ١٧٨ ــ ١٧٩؛ أي قبل ما نقل الشارح عنه، وفي ما يلي الأبيات التي ساقها المصنف:

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد … ورقّى نداه ذا الندى في ذرا المجد

لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا … وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

لقدحاز من يعنى به الحمدإن أبى … مكـافـأة البـاغين والسفهـاء

ألا ليت شعري هل يلومنّ قومه … زهيرا على ما جرّ من كل جانب

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر … وحسن فعـل يجـزى سنمـار

(٥) محمد بن أحمد بن عبـدالله (٠٠ــ٢٤٣ هـ= ٠٠ــ٨٥٧م). نحوي كـوفي. حدث عن الأصمعي، وقدم بغداد، وسمع منه أبوعمرالدوري المقرىء.

قال القفطي: لا يعرف له تصنيف.

ــ القفطي ٢: ٩٢؛ البغية ١: ٥٠.

المنع ويعدون ما ورد من ذلك شاذاً، ورام بعضهم تأويل الشواهد الدالة عليه وهو بعيد إذا تؤملت[١]، والكلام في ذلك يطول.

واحترز المصنف بقوله: وشاركه صاحب الضمير في عامله. من نحو: ضرب غلامها جار هند، فصاحب الضمير الذي هو هند لم يشارك[٢] الفاعل الذي هو غلامها في العامل، ضرورة أن الأول مضاف إليه والثاني فاعل، ولا مشاركة بين عامليها[٣] قطعاً، وإنما فرّق بين الصورتين فأجيزت الأولى ومنعت[٤] الثانية؛ لأن صاحب الضمير إذا شاركه في عامله أشعر به؛ لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول، فإذا افتتح الكلام بفعل ووليه مضاف إلى ضمير علم أن صاحب الضمير فاعل [إن كان المضاف منصوباً ومفعول إن كان المضاف[٥]] مرفوعاً، فإذا لم يشاركه في عامله لم يكن قبله ما يشعر به فيتأكد المنع.

«**ويتقدم**» الضمير على مفسره «**أيضاً**» مصدر آض إذا رجع، وهو هنا، إما مفعول مطلق حذف عامله، أي أرجع إلى الإخبار بتقدم الضمير على مفسره رجوعاً، ولا أقتصر على ما قدمت في ذلك. وإما حال حذف عاملها وصاحبها، والتقدير أخبر أيضاً بتقدم[٦] الضمير على مفسره، أو أذكر أيضاً تقدم الضمير على المفسر، فيكون حالاً من ضمير المتكلم. «**غير منوي التأخير:**» حال من الضمير المستكن[٧] في (يتقدم). «**إن جُر بربّ**» نحو: ربه [رجلاً][٨] «**أو رفع بنعم**» نحو: نعم رجلاً. «**أو شبهها**» أي شبه نعم، نحو: ﴿سَاء

(١) تأملت، د.
(٢) يشاركه، د.
(٣) عاملها، د.
(٤) ووضعت، ز، وضعت، ظ.
(٥) هذا ساقط من، ز.
(٦) بتقديم، د، ظ.
(٧) المستحق، ز، المستجن، ظ.
(٨) سقطت من، د، ز، ظ، والمثال لا يستغني عنها.

مَثَلًا(١)﴾ وهل الضمير الذي هذه حاله نكرة أو معرفة؟ اختار الرضي(٢) أنه نكرة استدلالاً بانتفاء شرط التعريف فيه، وهو تقدم المفسر. والمعروف عند النحاة أنه معرفة، لكن تعريفه أنقص مما كان في الأول، لأن التفسير يحصل بعد ذكره مبهمًا فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الذي في النكرات، ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات.

فإن قلت: فكيف حكم بكونه معرفة مع انتفاء تقدم المفسر، وهو شرط كما مر؟

قلت: قد يمنع كون هذا شرطاً في تعريفه، وإنما الشرط وجود المفسر له في الجملة تقدم أو لم يتقدم، ولو سلم فقد يقال: إنما حكموا ببقائه على وضعه/من التعريف لأنه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل، فهو كالمضاف الذي يكتسب(٣) التعريف من المضاف إليه، كما قاله الرضي(٤) من الاعتذار [عن النحاة(٥)] في هذا المقام. ٥٤

قال(٦): والجبران في (ربه رجلًا)، و(نعم رجلًا)، و(بئس رجلًا)، و(ساء مثلًا) ظاهر؛ لأن الاسم المميز المنصوب لم يؤت به إلَّا لغرض التمييز والتفسير، فنصبه على التمييز قائم مقام المفسر(٧) المتقدم.

«**أو**» رفع «**بأول المتنازعين**» كقوله(٨):

---

(١) ﴿... الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ ١٧٧ الأعراف (٧).
(٢) في شرح الكافية ٢ : ٥ ؛وكلامه الآتي منقول عنه بتصرف.
(٣) يكتسى، د، ز، ظ، والرضي، والمعهود في هذا المقام ما أثبته.
(٤) عن، ز، ظ.
(٥) سقطت من، ز.
(٦) في شرح الكافية ٢ : ٥.
(٧) التفسير، ظ.
(٨) مجهول.

جفـوني ولم أجف الإخـلاء إنني   لغير جميل من خليلي[١] مهمل[٢]

وفي جواز مثل هذا خلاف سيذكر[٣] في محله[٤] إن شاء الله تعالى.

«**أو أبدل منه المفسر**» بكسر السين نحو: ما حكاه[٥] الكسائي:

اللهم صل[٦] عليه [الرؤوف[٧]] الرحيم. وحكى ابن كيسان: الإجماع على جواز هذه المسألة فيما نقله المصنف[٨] عنه. «**أو جعل**» المفسر بكسر السين «**خبره**» أي خبر الضمير المفسر ـ بفتحها ـ نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا[٩]﴾.

قال الزمخشري[١٠]: هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلاَّ بما يتلوه من بيانه، وأصله: إن الحياة إلاَّ حياتنا الدنيا. ثم وضع الضمير موضع الحياة، لأن الخبر يدل عليها ويبينها. قال: ومنه:

هي النفس تحمـل مـاحملت[١١]   ....

---

(١) خليليَّ، د! ظ.

(٢) لم أجد له سابقاً ولا لاحقاً.

ـ شرح التسهيل ١:١٨١، ٩٤:أ؛ ابن الناظم: ١٠٠؛ المغني ٢:٥٤٢؛ المقاصد ٣:١٤ـ١٥؛ التصريح ١:٣٢١؛ الأشموني ٢:٦٠، ١٠٤؛ السيوطي ٢:٨٧٤؛ الهمع ١:٦٦؛ ٢:١٠٩؛ الدرر ١:٤٥، ٢:١٤٣.

(٣) أعجم حرف المضارعة باثنتين من تحته وواحدة من فوقه.

(٤) في باب التنازع.

(٥) مكاه، ز.

(٦) صلي، د.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) ليس هـذا النقل في شرح التسهيل ١:١٨١، حيث شرح هذه الفقرة من المتن.

(٩) ﴿وَقَالُوا.. وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ ٢٩ الأنعام (٦)، ﴿ نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ ٣٧ المؤمنون (٢٣).

(١٠) في الكشاف ٣:١٨٧، ونقله عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١:١٨١.

(١١) الذي في الكشاف ٣:١٨٧: وهي النفس تتحمل..، وفي شرح التسهيل ١:١٨١ (تحمل) وتبعه في ذلك ابن هشام في المغني ٢:٥٤٢، وقلده الدماميني هنا فوافق نصف بيت من المتقارب، ولم أقف له على قائل ولا تتمة، فلعله تصحف عليهم.

وهي العرب تقول ما شاءت.

قال المصنف[١]: وهذا من جيد كلامه، ولكن في تمثيله بـ(هي النفس...) و(هي العرب...) ضعف[٢]، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين.

قال ابن هشام في المغني[٣]: وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف؛ لإمكان وجه ثالث في المثالين [لم يذكره[٤]] وهو كون (هي) ضمير القصة، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك، لا أنه متعين فيهما، فالضعف في كلام ابن مالك وحده.

قلت: ظاهر عبارة الزمخشري أن حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبراً متعين، ويكفي من حاول القدح في ذلك إبداء محتمل[٥] آخر كما صنع ابن مالك، أما أنه يلزم إبداء جميع المحتملات في هذا المقام فلا؛ لأن الغرض إبطال دعوى التعين[٦]، وهو حاصل بإبداء بعض ما يحتمله[٧] اللفظ.

وانتقد بعضهم قول المصنف: إن الآية من قبيل ما فسر فيه الخبر الضمير المخبر عنه، بأن الخبر إذا كان مضافاً لشيء أو موصوفاً بشيء وجعل مفسراً كان المبتدأ الذي هو ضمير عائداً[٨] عليه باعتبار ما قيد به من إضافة أو صفة، وحينئذٍ يصير التقدير: إن حياتنا الدنيا إلَّا حياتنا الدنيا. وهو غير جائز، قال: وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب إليه المصنف؛ لأنه قال: وضع (هي) موضع الحياة. ولم يقل: موضع حياتنا الدنيا، الذي هو الخبر. وقوله:

---

(١) في شرح التسهيل ١: ١٨١.
(٢) ضعيف، ز.
(٣) ٢: ٥٤٢.
(٤) سقطت من، ظ.
(٥) يحتمل، د.
(٦) التعيين، د.
(٧) يحتمل، د.
(٨) عائد، د.

لأن الخبر يدل عليها ويبينها. يعني أن سياق هذا الكلام دل على أن المضمر[١] هو الحياة، فيكون المفسر إذن[٢] هو السياق لا الخبر. «**أو كان**» الضمير المتقدم هو «**المسمى ضمير الشأن عند البصريين**» وليس هذا عندهم فقط[٣] هو اسمه، بل يسمونه ضمير الشأن وضمير القصة قال ابن الخباز[٤]: وضمير الأمر وضمير الحديث. فهذه[٥] أربعة أسماء بصرية «**وضمير المجهول عند الكوفيين**»؛ لأنه لا يدرى عندهم على ماذا[٦] يعود، وتسمية البصريين أولى؛ لأنهم سموه[٧] بمعناه، والكوفيون إنما سموه باعتبار وصفه، وإنما ألزم كونه ضمير غيبة دون الفصل، فإنه يكون غائباً وحاضراً كما يأتي؛ لأن المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور. والمراد بهذا الضمير الشأن أو ما هو بمعناه كما مر، فيلزمه الإفراد والغيبة كالمعود إليه، [فالمعود إليه[٨]] إما مذكر[٩]، وهو الأغلب نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ[١٠]﴾، أو مؤنث[١١] نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا[١٢]﴾.

---

(١) الضمير، ظ.

(٢) إذا، ز.

(٣) فقط عندهم، ز، ظ.

(٤) أبو عبدالله أحمد شمس الدين بن الحسين بن أحمد بن معالي الإربلي الموصلي (٠٠ ــ ٦٣٩ هـ = ٠٠ ــ ١٢٤١ م) نحوي مكفوف، متصرف في سائر العلوم النظرية، موصوف بقوة الحافظة. من كتبه: النهاية: في النحو، الغرة المخفية: شرح ألفية ابن معط، شرح اللمع لابن جني، مناقب ابن قدامة.

ــ نكت الهميان: ٩٦؛ البغية ١: ٣٠٤؛ البلغة: ١٩ ــ ٢٠؛ الشذرات ٥: ٢٠٢؛ هدية العارفين ١: ٩٥.

(٥) فهذا، ز، ظ.

(٦) على ما، ظ.

(٧) يسمونه، د.

(٨) سقطت من، د، ز.

(٩) مذكراً، ظ.

(١٠) الآية الأولى من سورة الإخلاص (١١٢).

(١١) مؤنثا، ظ.

(١٢) ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ... يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ ٩٧ الأنبياء (٢١).

قال الرضى الإستراباذي[١]: وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول[٢] عنه بسؤال مقدر/تقول[٣]: هو الأمير مقبل، كأنه سمع ضوضاء[٤] ٥٥ وجلبة فاستبهم الأمر فسئل[٥] ما الشأن والقصة؟ فقلت: هو الأمير مقبل، أي الشأن هذا، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر، اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل؛ لأنه معين[٦] للمسؤول عنه ومبين له.

قال[٧]: فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدأ، لكن سميت تفسيراً لما بينته، والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم [الأمر[٨]] وتفخيم الشأن، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة شيئاً عظيمًا فلا يقال ـ مثلاً ـ هو الذباب يطير. هذا كلامه. «**ولا يفسر**» ضمير الشأن «**إلَّا بجملة**» فأما[٩] المفرد فلا يكون مفسراً له.

وفي الصحاح[١٠] : وأما قول الشاعر[١١] :

ما هي إلَّا شربة بالجوأب[١٢] فصعدي من بعدها أو صوبي[١٣]

---

(١) في شرح الكافية ٢ : ٢٧؛ وبينهما اختلاف يسير في الألفاظ.
(٢) المسؤل، ز، المسيول، ظ.
(٣) ويقول، ز.
(٤) صوتا، د.
(٥) فسأل، د.
(٦) معنى، د، ظ.
(٧) في شرح الكافية ٢ : ٢٧؛ وبينهما اختلاف يسير في الألفاظ.
(٨) سقطت من، ز.
(٩) وأما، د.
(١٠) ٦ : ٢٥٥٨، وقد اقتصر من كل شاهد على البيت الأول.
(١١) دكين بن سعد كما في التلويح، ص ٧٣.
(١٢) بالخوأب، ز، وفي الصحاح: (بالحوأب)، ال المحقق: في الأصل بالجوأب، وصوابه من اللسان.
(١٣) راجعه في: الصحاح ١ : ١١٧، ٦ : ٢٥٥٨، الشجري ٢ : ٢٧؛ إصلاح المنطق: ١٤٦.

وقول بنت[١] الحمارس[٢]:

هل هي إلا حظة[٣] أو تطليق
أو صلف وبين ذاك[٤] تعليق
قد وجب المهر إذا[٥] غاب[٦] الحوق[٧]

فإن أهل الكوفة قالوا: (هي) كناية عن شيء مجهول وأهل البصرة يتأولونها بالقصة[٨] انتهى بحروفه فقد نقل عن أهل البلدين جميعاً تفسير الضمير المذكور بمفرد وهو غلط.

«**خبرية**» لا إنشائية، فإن الإنشائية لا يفسر بها هذا الضمير، ووجه ذلك يفهم مما سبق إذا تأملت. «**مصرح بجزأيها**[٩]» جميعاً احترازاً من أن يحذف[١٠] أحدهما فتمتنع المسألة حينئذٍ عند البصريين؛ لأن ضمير الشأن مؤكد لمدلول الجملة ومفخم له، وذلك مناف للحذف. «**خلافاً للكوفيين**» وللأخفش أيضاً «**في نحو: ظننته قائماً زيد**» فإنهم يجعلون الهاء ضمير الشأن، وقائماً مفعولاً ثانياً لظننت، ويرفعون زيداً بقائم، ويفسرون بقائم ومرفوعه ضمير الشأن، ولا يخفى أن هذا تفسير بمفرد.

---

(١) بيت، د.
(٢) أعجمت الحاء من تحت في، د، ز، ظ، والسين في، د، والتصحيح عن الصحاح (ها) (حمس).
(٣) حطة، د، ز، ظ، وهو تصحيف صوابه عن مراجع الشاهد.
(٤) ذلك، د، ز، ظ، ولا يستقيم به الوزن، والتصحيح عن المراجع.
(٥) إذ، د.
(٦) أهملت الغين في، د، ز، ظ، والمعنى يأباه، والتصحيح عن المراجع.
(٧) يروى: إلا حظوة. من بين.
الحظة: الحظوة. الحوق: ـ بضم الحاء وفتحها ـ ما استدار بالكمرة من حروفها، والكمرة: رأس الذكر.
ـ المنصف ٣: ١٢٧، ٢٦٤؛ الكشاف ١: ٥٧٢؛ المخصص ٢: ٣٣؛ الصحاح ٦: ٢٣١٦ (حظا)، ٢٥٥٨؛ اللسان (حوق)، (حظا).
(٨) القصة، ز، والصحاح.
(٩) بجزيها، د، بجزييها، ز، باهمال الباء، بجزؤيها، ظ.
(١٠) تحذف، ز.

فإن قلت: إنما تكون الصفة مع مرفوعها مفردة[١] إذا لم تعتمد، وأما إذا اعتمدت نحو: ما قائم الزيدان، فهي ومرفوعها جملة، وهي هنا معتمدة؟

قلت: شرط المعتمد عليه أن يكون حرف نفي أو استفهام على ما سيجيء[٢]، وهو مفقود في المثال، وقد يقال: إنما يتم هذا على رأي الشارطين لذلك، وأما على رأي الأخفش ومن قال بقوله، فلا.

ورد المصنف[٣] مذهب الكوفيين في المسألة المذكورة بأنه لم يثبت مثلها في لسان العرب، ولو سمع نظير هذا التركيب خرج على أن زيداً مبتدأ مؤخر، وظننته قائمًا خبر [مقدم[٤]] والهاء عائدة على زيد.

قلت: التخريج خاص بهذا التركيب وليست المسألة مقصورة عليه عند الكوفيين، فمن مثلها عندهم: ظننته قائمًا الزيدان أو الزيدون، ولا يأتي هنا[٥] ذلك التخريج أصلاً. «و» خلافاً للكوفيين أيضاً في «**إنه ضرب**» بالبناء للمفعول «**أو قام**» على حذف المسند إليه من غير إرادة له [ولا إضمار[٦]] والبصريون يمنعون ذلك؛ لما تقدم ولامتناع حذف الفاعل ونائبه عندهم.

«**وإفراده لازم**» لأنه عائد إلى مفرد وهو الشأن أو الحديث أو الأمر. «**وكذا تذكيره**» لازم نحو: إنه زيد قائم. «**ما لم يله مؤنث**» نحو: إنها هند حسنة. «**أو مذكر شبه[٧] به مؤنث**» نحو: إنها قمر جاريتك. «**أو فعل**

---

(١) مفررة، ز، ظ.

(٢) في باب المبتدأ والخبر.

(٣) قال في شرح التسهيل ١٨٢:١ (وأما تجويزهم نحو: ظننته قائمًا زيد على أن تكون الهاء ضمير الشأن، فمردود أيضاً؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخرا، وكون ظننت ومفعوليها خبرا مقدما، وذلك مفوت للغرض الذي لأجله جيء بضمير الشأن؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم). ولم يشر إلى أنه لم يسمع.

(٤) سقطت من، ظ.

(٥) هناك، د.

(٦) سقطت، من، د.

(٧) شبيه، م.

بعلامة تأنيث» نحو: ﴿فَإِنَّها لا تَعْمَى الأَبْصارُ[١]﴾ «**فيرجح تأنيثه**» في هذه الصورة «**باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن**» والمعني بالقصة والشأن واحد، فأوثر في الصور المذكورة رعاية القصة؛ لمكان مناسبة لفظية يحسن بها الكلام، ولا عبرة[٢] بما ولي الضمير من مؤنث شبه به مذكر، فلا يقال: إنها شمس وجهك، ولا بتأنيث فاعل فعل ولي الضمير بلا علامة تأنيث، فلا يقال: إنها قام[٣] جاريتك.

فإن قلت: وقع في تلخيص المفتاح[٤] التمثيل بقولهم: هو أو هي زيد قائم[٥] مكان الشأن أو القصة/ ،فأنث في غير الصور الثلاث، فما وجهه؟ ٥٦

قلت: المنقول عن البصريين جواز التذكير والتأنيث مطلقاً، لكن يستحسن التأنيث مع المؤنث والتذكير مع المذكر، كذا قال أبو حيان وغيره، وعلى ذلك يمشي[٦] ما في التلخيص من تجويز الوجهين، وإن كان التفتازاني اعترضه فقال[٤]:

واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشأن إنما يؤنث إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة، فقوله: هي زيد عالم، مجرد قياس. والمنقول عن الكوفيين أن الضمير بحسب المخبر عنه إن مذكراً فمذكر، وإن مؤنثاً فمؤنث، فلا يجوز عندهم كانت زيد قائم، ولا كان هند قائمة، وقول العرب: إنه أمة الله ذاهبة، يدفعه. «**ويبرز**» الضمير المذكور «**مبتدأ**» نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ[٧]﴾.

---

(١) ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا... وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ ٤٦ الحج (٢٢).

(٢) غبرة، د، ظ.

(٣) قادم، ز.

(٤) للخطيب القزويني، راجع شروح التلخيص ١: ٤٥٠ـ٤٥١؛ المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣١٧ هـ.

(٥) الذي في التلخيص: (... عالم).

(٦) يتمشى، د.

(٧) الآية الأولى من سورة الاخلاص (١١٢).

«**واسم ما**» كقوله[١]:

وما هو من يأسو الكلوم وتتّقى   به نائبات الدهر كالدائم البخل[٢]

فـ(هو) اسم (ما))، والجملة بعده في محل نصب، على أنها خبرها، وإنما يتأتى[٣] الاستشهاد بذلك إذا ثبت أن قائله ممن يعمل (ما) إعمال ليس، ومنع بعضهم وقوع ضمير الشأن اسمًا لـ(ما)، [كما[٤]] نقله ابن قاسم في شرحه. «**و**» يبرز «**منصوباً في بابي إن**» نحو: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ[٥]﴾. «**وظن**» كقوله[٦]:

علمته الحق لا يخفى على أحد   فكن محقاً تنل ما شئت من ظفر[٧]

«**ويستكن في بابي كان**» كقوله[٨]:

إذا مت كان الناس صنفان: شامت   وآخر مثن بالذي كنت أصنع[٩]

---

(١) لم أقف على اسمه.
(٢) لم أقف له على مزيد. شرح التسهيل ١: ١٨٤؛ الهمع ١: ٦٧؛ الدرر ١: ٤٦.
(٣) يأتي، ز، ظ.
(٤) سقطت من، ز.
(٥) ﴿... يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ ١٩ الجن (٧٢).
(٦) لم أصل إلى اسمه.
(٧) استشهد به في شرح التسهيل ١: ١٨٤ والهمع ١: ٦٧ والدرر ١: ٤٦. ولم يزيدوا عليه.
(٨) العجير السلولي.
(٩) من قصيدة ساقها في المقاصد مطلعها:
ألما على دار لزينب قد أتى   لها باللوى ذي المرخ صيف ومربع
وقبل الشاهد:
أأنت الذي أودعتك السر وانتحى   بك الجور مزاج من القوم أقرع
وبعده:
ولكن ستبكيني خطوب ومجلس   وشعث أهينوا في المجالس جوّع
يروى: مت. بضم الميم وكسرها. نصفان. ورواية أبي زيد:
إذا مت كان الناس نصفين شامت   ومثن بصرعي بعض ما كنت أصنع
اللوى: منقطع الرمل. المرخ: شجر. الصرعان: الناحيتان.
ـ أبو زيد: ١٥٦ـ١٥٧؛ الشجري ٢: ٣٣٩؛ ابن يعيش ١: ٧٧، ٣: ١١٦،=

«**وكاد**[١]» كقوله تعالى: ـ في قراءة حمزة[٢] وحفص[٣] ـ ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ[٤] قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ[٥]﴾ بياء الغائب في (يزيغ[٦])، وحينئذٍ يتعين أن يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل يزيغ[٧] بياء الغائب، وبابه الشعر. وأحسن المصنف في التعبير بكاد دون عسى، لأن الغالب في عسى اقتران خبرها بأن، وقد قيل: إنها حينئذٍ غير ناسخة، فلا يضمر فيها[٨] الشأن إذ ذاك، بل ولو قلنا بأنها ناسخة؛ لأن ضمير الشأن لا يفسر بأن وصلتها.

«**وبني المضمر لشبهه بالحرف وضعاً**» فيما هو موضوع منه على حرف واحد أو حرفين، ثم حمل البواقي عليه، ليجري الباب على سنن واحد. «**وافتقاراً**» من حيث إن الحرف مفتقر[٩] إلى غيره، والضمير كذلك؛ فإنه مفتقر إلى ما يفسره. «**وجموداً**» من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر، وأما هما وهم ونحن فأسماء للاثنين والجماعة. «**أو للاستغناء**» هذا قسيم[١٠] شبه الحرف، فدل على عدم انحصار علة البناء في مشابهة الحرف، وقد أسلفناه، والمراد أن الضمير بني للاستغناء[١١] عن إعرابه. «**باختلاف صيغه لاختلاف المعاني**» ففقد موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها

= ٧: ١٠٠، ١٠١، شرح التسهيل ١: ١٨٥؛ ابن الناظم: ٥٤؛ سيبويه ١: ٣٦؛ والمقاصد ٢: ٨٥ـ٨٧؛ الأشموني ١: ١٢٩؛ الهمع ١: ٦٧، ١١١؛ الدرر ١: ٤٦؛ ٨٠.

(١) سقط العاطف من، ظ.

(٢) ابن حبيب الزيات.

(٣) ابن سليمان.

(٤) تريغ، ز.

(٥) ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ... ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ١١٧ التوبة (٩).

(٦) تريغ، ز.

(٧) تزيغ، ز.

(٨) فيه، د.

(٩) مفتقرا، ز.

(١٠) قسم، ظ.

(١١) لاستغنائه، د.

لاختلاف المعاني عن الإعراب. «**وأعلاها**» أي أعلا المضمرات «**اختصاصاً ما للمتكلم، وأدناها ما للغائب**» وهذا مفهوم مما ذكره في أول باب المعرفة والنكرة؛ وإنما ذكره هنا ليفرّع عليه الحكم المفاد بقوله:

ويغلّب[١] الأخص عند[٢] الاجتماع فتقول: أنا وأنت فعلنا، ولا تقول[٣]: فعلتما، وأنت وهو فعلتما، ولا تقول[٣] فعلا.

---

(١) ولغلب، ظ.

(٢) جاء في (م) مكان عند كلمة (في).

(٣) يقول، ز.

«**فصل:**» في الكلام على ضمير الفصل.

«**من المضمرات**» الضمير «**المسمى عند البصريين فصلاً**» لأنه فصل [به[١]] بين كون ما بعده خبراً وكونه نعتاً، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد المنطلق، جاز أن يتوهم السامع أن (المنطلق) صفة فينتظر الخبر، وجاز أن يفهم أنه خبر، فإذا قلت: زيد هو المنطلق تعين الخبر. فصارت هذه الصيغة[٢] هي التي فصلت بين الخبر والنعت، وعينت (المنطلق) للخبر. «**وعند الكوفيين عماداً**» لأنه اعتمد[٣] عليه في [هذا[١]] المعنى[٤]، فالفصل أخص إذ كل ٥٧ ما وضع/للفصل كتاء التأنيث والإعراب قد اعتمد به على المراد منه، وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلاً، ألا ترى أن زيداً من (زيد قائم) معتمد عليه في المراد منه، ولم يفصل شيئاً من شيء؟. وإذا كان الفصل أخص كانت التسمية[٥] فصلاً أولى. لخصوصه[٦]؛ لأن الأخص يكون مشتملاً على الأعم ضرورة عدم تحقق الأخص بدون الأعم، فيكون أكثر فائدة، فيكون[٧] أولى، و[قد[٨]] قرر ابن الحاجب في شرح المفصل وجه الأولوية على طريقة أخرى فقال:

تسمية أهل البصرة له فصلاً أقرب إلى الإصطلاح؛ لأن الشيء يسمى[٩] باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذا الضمير الفصل كان تسميته

(١) سقطت من، ظ.
(٢) الصفة، د.
(٣) اعتمدت، ز.
(٤) لمعنى، ز.
(٥) تسمية، د، تسميته، ز.
(٦) بخصوصه، د، لكن أهمل الباء.
(٧) فتكون، ز، ظ.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) تسمى، د.

فصلاً أحرى من تسمية الكوفيين، فإنهم سموه باسم ما يلازمه ويـؤدي إلى معناه، فكانت تسمية البصريين أظهر.

«**ويقع**» هذا المسمى فصـلاً أو عماداً «**بلفظ**» الضمـير «**المرفـوع المنفصل مطابقاً لمعرفة**» في إفراد وضديه[١] وتكلم نحو: [﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ[٢]﴾ الآية وخطاب نحو: ﴿أَئِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ[٣]﴾، ونحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ[٤]﴾، وغيبة نحو[٥]:] ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ[٦]﴾، [وقوله[٧]]: «**قبل**» ظرف مقطوع عن الإضافة، مبني على الضم في محل جر[٨] على أنه صفة للمجرور من قوله: لمعرفة. أي لمعرفة كائنة قبل ضمير الفصل، لكن هذا يشكل بقولهم: إن الغايات لا تقع[٩] أخباراً ولا صلات ولا صفات ولا أحوالاً. نص على ذلك سيبويه[١٠] وجماعة من المحققين.

فإن قلت: يرد عليهم قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ[١١]﴾.

---

(١) وضدية، د.

(٢) ١٦٥ الصافات (٣٧)، والآية كاملة؛ ولهذا فلا معنى لقوله: (الآية) وبعدها: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾.

(٣) ﴿قَالُوا.. قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ٩٠ يوسف (١٢).

(٤) ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا...﴾ ١٢٧ البقرة (٢)، ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي...﴾ ٣٥ آل عمران (٣).

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) ﴿... وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٦٢ آل عمران (٣).

(٧) سقطت من، د.

(٨) الجر، د.

(٩) نفع، د، وفي (ظ) أعجم التاء باثنتين من تحت واثنتين من فوق.

(١٠) كذا قال ابن هشام في المغني ١:٣٥١.

(١١) الآية ٤٢، سورة الروم (٣٠).

قلت: كذا زعم ابن هشام[١]، بناء على أن قوله: (مِنْ قَبْل) ظرف مستقر، وأنه صلة، وهو ممنوع، بل الصلة هي قوله ﴿كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ[٢]﴾ و(من قبل) ظرف لغو متعلق بخبر كان، والتقدير: كيف كان عاقبة الذين كانوا مشركين من قبل. فلا إشكال.

«**ثابت**[٣] **الابتداء**» بالجر صفة لـ(معرفة) أيضاً نحو: زيد هو القائم، «**أو منسوخه**»[٤] أي منسوخ الابتداء كالأمثلة المتقدمة ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ[٥]﴾ وما ذكر معه «**ذي خبر**» صفة لـ(معرفة) أيضاً «**بعد**» أي كائن بعده، فقطعه[٦] عن الإضافة، وهو صفة لـ(خبر)، ففيه ما تقدم من الإشكال. «**معرفة**» صفة لـ(خبر) نحو: زيد هو القائم، وما تقدم من المثل. «**أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه**» نحو: زيد هو أفضل منك، فالخبر هنا نكرة لكنه مشابه للمعرفة في امتناع دخول (أل) عليه، فلو كانت النكرة قابلة لـ(أل) امتنعت المسألة نحو: كان زيد هو منطلقاً. «**وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين**» في امتناع دخول أل نحو: ما ظننت أحداً هو خيراً منك. «**وربما وقع بين حال وصاحبها**» نحو: ﴿هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ[٧]﴾ فيمن قرأ بنصب أطهر[٨] ولحن أبو عمرو[٩] من قرأ بذلك،

---

(١) في المغني ١: ٣٥١.

(٢) الآية ٤٢، سورة الروم (٣٠)

(٣) ثابت باقي، ز، باقى، م.

(٤) سقطت الواو من، د، ز، ظ، وهي ثابتة في التلاوة.

(٥) ١٦٥ الصافات (٣٧).

(٦) فقطعت، د.

(٧) ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ... فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ ٧٨ هود (١١).

(٨) هم سعيد بن جبير والحسن بخلاف، ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي اسحق. ـ المحتسب ١: ٣٢٥ ـ ٣٢٦؛ وارجع في هذا المقام إلى سيبويه ١: ٣٩٧.

(٩) ابن العلاء، وكذا سيبويه. راجع البحر ٥: ٢٤٧.

وقد خرجت على أن (هؤلاء بناتي) جملة، و(هن) إما توكيد لضمير مستتر في الخبر أو مبتدأ و(لكم) الخبر، وعليهما فـ أطهر[1] حال.

قال ابن هشام[2]: وفيهما نظر، أما الأول فلأن (بناتي) جامد غير مؤول بالمشتق، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين.

قلت: قد[3] يمنع كونه غير مؤول بمشتق، إذ هو في معنى مولوداتي.

قال[4]: وأما الثاني، فلأن الحال لا تتقدم[5] على عاملها الظرفي[6] عند أكثرهم.

«وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف» كقول جرير:

وكـائنْ بـالأبـاطـح من صـديق يـراني لـو أصبت هـو المصابـا[7]

---

(١) (فاظهر) (ز).

(٢) في المغني ٢:٥٤٧.

(٣) وقد، ظ.

(٤) ابن هشام في المغني ٢:٥٤٧.

(٥) كذا في المغني، وفي نسخ التحقيق يتقدم، وهو غير مناسب لقوله (عاملها).

(٦) المعنوي، د.

(٧) من قصيدة مدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي.
مطلعها:
سئمت من المواصلة العتابا وأمسى الشيب قد ورث الشبابا
وقبل الشاهد:
أرى الهجران يحدث كل يوم لقلبي حين أهجركم عتابا
وبعده:
ومسرور بأوبتنا إليه وآخر لا يحب لنا إيابا
روي الشاهد على أوجه: يراه. تراه. إن أصبت.
وكم لي في الأباطح من صديق وآخر لا يحب لنا إيابا
ـ جرير: ١٦ـ١٨؛ الشجري ١:١٠٦؛ ابن يعيش ٣:١٠ـ١١، ٤:١٣٥؛ المقرب ١:١١٩؛ شرح التسهيل ١:١٨٧؛ الرضي ٢:٢٤؛ المغني ٢:٥٤٨ـ٥٤٩؛ الأشموني ٤:٨٧؛ السيوطي ٢:٨٧٥ـ٨٧٦؛ الهمع ١:٦٨، ٢٥٦، ٢:٧٦؛ الخزانة ٢:٤٥٤ـ٤٥٧؛ الدرر ١:٤٦، ٢١٣، ٢:٩٢.

فكان القياس: يراني أنا المصاب. مثل: ﴿إِنْ تَرَنِي[(١)] أَنَا أَقَلَّ[(٢)]﴾، وهذا كالاستدراك من قوله: مطابقاً لمعرفة قبل. فإنه قد وقع في هذا البيت مخالفاً لما قبله؛ فإن ضمير الفصل بلفظ الغيبة، وما قبله بلفظ الحضور، وهو ياء المتكلم من قوله: يراني. فاعتذر/المصنف عنه[(٣)] بما تراه، من أنه على تقدير مضاف، أي يرى[(٤)] مصابي. والمصاب[(٥)] حينئذٍ[(٦)] مصدر كقولهم: جبر الله مصابك. أي مصيبتك، أي يرى[(٤)] مصابي هو المصاب العظيم، ومثله في حذف الصفة[(٧)] ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ[(٨)]﴾، أي الواضح، ولولا ذلك لكفروا بمفهوم الظرف، ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا[(٩)]﴾ أي نافعاً؛ لأن أعمالهم توزن، بدليل ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ[(١٠)]﴾ الآية. وأجازوا سير بزيد سير، بتقدير الصفة، أي واحد، وإلّا لم يفد. كذا في مغني[(١١)] اللبيب[(١٢)] لابن هشام، قال[(١٢)]: وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد (لو أصيب) بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأن (هو) تأكيد له أو لضمير يرى قال: إذ لا يقول عاقل يراني مصاباً

(١) قراءة بعض السبعة بثبوت الياء ومنهم من يحذفها في الوقف والوصل كعاصم وابن عامر وحمزة. ـ السبعة: ٣٩١ـ٣٩٢؛ النشر ٢: ١٨٢.

(٢) ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ... مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ ٣٩ الكهف (١٨).

(٣) عنه المصنف، د.

(٤) يرا، د.

(٥) فالمصاب، د.

(٦) ح، د، وهي عادته.

(٧) الصلة، ز.

(٨) ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا... فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ٧١ البقرة (٢).

(٩) ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ...﴾ ١٠٥ الكهف (١٨).

(١٠) ﴿... فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ ٩ الأعراف (٧).
﴿... فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ ١٠٣ المؤمنون (٢٣).

(١١) معنى، ز، ظ.

(١٢) ٢: ٥٤٨ـ٥٤٩.

إذا أصابتني مصيبة. قال ابن هشام[١]: وعلى ما قدمناه[٢] من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض.

قلت: الصفة التي أشار إليها إنما قدرها على جعل المصاب مصدراً لا اسم مفعول،وكلام ابن الحاجب فيها إذا[٣] كان المصاب اسم مفعول لا مصدراً؛ ولذلك جعله مفعولاً[٤] ثانياً لـ(يرى) والمفعول الأول هو الياء، ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر، وأنا أقول: إن الاعتراض الذي أشار إليه ابن الحاجب غير متجه مع الإعراض[٥] عن تقدير الصفة[٦]؛ وذلك لأن مبناه على أن يكون (مصاباً) اسم مفعول نكرة، والواقع في البيت ليس نكرة، بل هو معرف بأل، والحصر يستفاد من هذا التركيب، كقولك: زيد الفاضل، أي لا غيره، وكذا المعنى في البيت، أي لو أصبت أنا رآني المصاب، بمعنى أنه لا يرى المصاب إلّا إياي دون غيري، كأنه لعظم منزلته عنده وشدة صداقته له تتلاشى عنده مصائب غير صديقه هذا، فلا يرى غيره مصاباً، ولا يرى المصاب إلّا إياه مبالغة، فالمعنى صحيح متجه بدون تقدير صفة، كما رأيت. وأنت خبير بأن هذا المعنى يمكن إجراؤه إذا جعل المصاب مصدراً، فلا[٧] يحتاج إلى تقدير صفة، كما ادعاه ابن هشام. «**ولا يتقدم**» ضمير الفصل «**مع الخبر المقدم**[٨]» نحو: القائم [كان[٩]] زيد، وهو القائم ظننت زيداً وشبهه؛ لأن فائدة الفصل صون الخبر من توهم كونه تابعاً، ولا توهم[١٠] مع تقديمه، ضرورة أن التابع لا يتقدم

---

(١) المغني ٢: ٥٤٨ـ٥٤٩.
(٢) قدمنا، ز، ظ.
(٣) إذ، د.
(٤) أهملت الفاء في، د.
(٥) الاعتراض، ظ.
(٦) تقديرا لا صفة، د.
(٧) ولا، د.
(٨) المتقدم، ز.
(٩) سقطت من، د.
(١٠) يوهم، د.

على المتبوع، فتكون[١] فائدته إذ ذاك منتفية، فتمتنع المسألة، كذا قال المصنف[٢] . وفيه نظر؛ للزوم امتناع الإتيان به حيث انتفت تلك الفائدة، واللازم باطل بدليل: كان زيد هو القائم بالنصب ونحوه.

«خلافاً للكسائي» فإنه أجاز تقدمه[٣] مع الخبر المقدم، كذا[٤] نقل عنه الفراء، ونقل هشام عنه المنع كقول البصريين، وفي كلام المصنف إشارة إلى أن المسألة مفروضة في تقدمه مع [تقدم[٥]] الخبر وحده، فلا يدخل في ذلك نحو: زيداً هو القائم ظننت.

قال ابن قاسم[٦]: فلو تقدم الأول وتأخر الثاني نحو: زيداً ظننت هو القائم، ففي جواز ذلك نظر. **«ولا موضع له من الإعراب على الأصحّ»** لأن الغرض[٧] به الإعلام من أول الأمر بكون ما يليه خبراً لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف؛ إذ لم يجأ به إلاّ لمعنى في غيره، فلم[٨] يجعل له موضع من الإعراب، ولم يبين في الشرح[٩] من المخالف، وهم الكوفيون، وذكر[١٠] في شرح الكافية[١١]: أن محله باعتبار ما قبله عند الفراء، وباعتبار ما بعده عند الكسائي. وغيره عكس هذا النقل. وكل[١٢] من قال: له موضع فهو عنده اسم، وأما القائلون بأنه لا موضع له: فمن قائل هو حرف، ومن قائل هو اسم يشبه الحرف، لأنه جيء به لمعنى يشبه معنى الحرف فأعطي حكمه كما تقدم.

---

(١) فيكون، د، ز، ظ، والأولى ما أثبته.
(٢) في شرح التسهيل ١ :١٨٨، بتصرف.
(٣) تقديمه، ز.
(٤) وكذا، ز، ظ.
(٥) سقطت من، د.
(٦) ابن هشام، د.
(٧) العرض، د.
(٨) ولم، ز، ظ.
(٩) يعني ابن مالك في شرحه على التسهيل ١ :١٨٨.
(١٠) ابن مالك.
(١١) ١ :٥٥.
(١٢) فكل، د.

٥٩ وصحح ابن الحاجب في شرح المفصل كونه ضميراً، وكونه/ذا موضع وكون الموضع باعتبار ما قبله، قال: على أنه توكيد، وأنه ـ إذا انتصب ما قبله ـ نائب عن الضمير المنصوب. ويرد عليه أن ما قبله قد يكون ظاهراً، والمضمر لا يؤكد به الظاهر[1] [فلا يقال جاءني زيد هو، على أن الضمير توكيد لزيد، ونحن نقول: إن زيداً هو القائم، وأيضاً فاللام تدخل عليه في نحو: إن زيداً لهو العالم، ولا تدخل في توكيد[2] الاسم[3]] فلا يقال: إن زيداً لنفسه كريم.

وقال في أماليه: إنه ليس بتوكيد؛ لأنه ليس عبارة عما قبله ولا له مفسر. وهذا بناء منه على أنه حرف.

قال أبو حيان في الارتشاف: وهو قول أكثر النحاة، وصححه ابن عصفور. «**وإنما تتعين[4] فصليته إذا وليه منصوب**» أي ما يعلم كونه منصوباً، وهذه العبارة أجود من قول بعضهم في ضابطه: يتعين الفصلية[5] في باب ظننت وأعلمت وكان وأخواتهن، بشرط اللام أو تقدم الظاهر. لأنه يخرج عنه نحو: ظننت زيداً هو المعطى[6] ديناراً فلا يتعين الفصلية حينئذٍ. «**وقرن باللام**» نحو: إن كان زيد لهو الفاضل، وإن ظننت زيداً لهو الفاضل، إذ يمتنع جعله مبتدأ لنصب ما بعده، وتابعاً لدخول اللام عليه. «**أو ولي ظاهرا**» منصوباً ووليه منصوب نحو: ظننت زيداً هو القائم، فهنا[7] أيضاً تتعين[8] الفصلية؛ لامتناع كونه مبتدأ بسبب[9] نصب ما بعده، والبدلية، لنصب

(١) المظهر، ز، ظ.
(٢) تأكيد، د، ظ.
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.
(٤) يتعين، د، ز، ظ.
(٥) للفصلية، د، الفصيلة، ز.
(٦) المعطي، د، ز.
(٧) فهذا، ظ.
(٨) يتعين، ظ.
(٩) لسبب، د.

ما قبله، وإذا[1] تقرر ذلك فقول المصنف: ولي ظاهراً. معطوف على قوله: قرن باللام. لا على قوله: وليه منصوب. لأن تعينه[2] للفصلية[3] مشروط بأن يليه منصوب، وينضاف إلى هذا الشرط أحد أمرين: أن يقرن باللام أو يلي ظاهراً منصوباً، لكن المصنف أخل بتقييد الظاهر بكونه منصوباً؛ لأنه إن لم يل[4] منصوباً لم تتعين الفصلية[5] نحو: كان زيد هو القائم؛ لجواز أن يكون[6] (هو) بدلاً، وإن كان الاسم ضميراً نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ[7]﴾ جاز الوجهان وجاز مع ذلك أن يكون توكيداً.

«وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب» حكى[8] الجرمي[9]: أنها لغة بني تميم وحكي عن أبي زيد أنه سمعهم يقرؤون: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْراً[10]﴾ ـ بالرفع ـ وقال قيس بن الذريح[11]:

---

(١) اذا اذا، د.

(٢) تعيينه، د.

(٣) الفصيلة، ز.

(٤) يكن، د.

(٥) الفصيلة، ز.

(٦) لجواز كون، ز، ظ.

(٧) ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي. . وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ١١٧ المائدة (٥).

(٨) حلى، ز، ظ.

(٩) الجرى، ز، ظ.

(١٠) ﴿. . . وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ. . . وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٢٠ المزمل (٧٣)، والتلاوة (. . . هو خيرا وأعظم. . .).

(١١) الذريح، د، الزيد، ز، والمعروف: (ذريح) بفتح الذال وكسر الراء منكراً، وهو: قيس بن ذريح بن سُنَّة بن حذافة الكناني (٠٠ـ٦٨ هـ = ٠٠ـ٦٨٨ م). وقيل: اسم جده (الحباب بن سنة). شاعر غزل كان رضيعا للحسين بن علي بن أبي طالب. أرضعت الحسين أم قيس. علق لبنى بنت الحباب الكعبية، واشتهر أمره معها وتزوجها، فشغلته عن والديه، فحمله أبوه على فراقها فطلقها.

ـ ابن قتيبة ٢: ٦٢٨ـ٦٢٩؛ الأغاني ٩: ١٨٠ـ٢٢٠؛ الآمدي: ١٢٠؛ فوات الوفيات ٢: ٢٧٠ـ٢٧٤.

تبكي[١] على لبنى[٢] وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر[٣]

(١) أتبكي، د، وهي رواية الأغاني.
(٢) ليلى، د.
(٣) أول أبيات أوردها أبو الفرج، وبعده:

فإن تكن الدنيا بلبنى تقلبت علـيّ فللدُّنيا بطون وأظهر

الملا: ما اتسع من الأرض. أقدر: خبر (أنت)، والجملة خبر كان، فليس الضمير على هذا فصلاً ولا توكيدا.

ــ سيبويه ١ : ٣٩٥؛ المقتضب ٤ : ١٠٥؛ الأغاني ٩ : ٢٠٤ ــ ٢٠٥.

الباب الثامن
«باب الاسم العَلَم»

ولا أدري ما السبب في إتيانه بالموصوف ـ وهو الاسم ـ مع أن العلم عندهم مستعمل استعمال الأسماء.

«وهو» الاسم **«المخصوص»** فالاسم: جنس يشمل النكرة والمعرفة، لكن حذفه للقرينة الدالة عليه. والمخصوص: فصل أخرج به اسم الجنس نحو: رجل، فإنه شائع غير مخصوص. **«مطلقاً»** لا مقيداً بحالة دون أخرى، وهذا فصل أخرج به غير العلم من المعارف، فإن الضمير[١] مخصوص باعتبار أنه لا يتناول غير ما استعمل فيه: من متكلم أو مخاطب أو غائب، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل منها، واسم الإشارة كذلك مخصوص باعتبار المشار إليه في الحال، غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار إليه: مفرد مذكر بعيد، وكذا بقية المعارف. **«تعليقاً أو غلبة[٢]»** تقسيم لحال العلم إلى نوعيه لو حذف لم يضر، والمراد بالتعليق: تخصيص الشيء بالاسم قصداً للتسمية كزيد وسعاد[٣]. والغلبة[٤]: تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات[٥] بشائع[٦] على

---

(١) المضمر، ز.
(٢) غلبة أو تعليقا، م.
(٣) ومعاد، ز، ظ.
(٤) والمغلية، ز.
(٥) ولمشتركات، د.
(٦) شائع، ز.

سبيل الاتفاق، لا على سبيل القصد، كتخصيص عبد الله بابن عمر[١]، والكعبة[٢] بالبيت، ومصنف سيبويه بالكتاب، وبعضهم يرى أن ذا الغلبة[٣] ٦٠ ليس/بعلم، إنما أجري مجراه وهو اختيار ابن عصفور. «**بمسمى غير مقدّر الشياع**» احترازاً من نحو: شمس وقمر، فإن شيوعهما مقدر لا محقق. «**أو الشائع**» معطوف على قوله: المخصوص. «**الجاري مجراه**» أي مجرى المخصوص، يعني في اللفظ، والمراد به علم الجنس كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وبرة للمبرة، وفجار للفجرة.

فهذه أعلام بحسب اللفظ، لا بحسب المعنى، فإنها شائعة كشياع النكرة، غير أنها وافقت العلم الشخصي[٤] لفظاً فجرت مجراه في الاستغناء عن حرف التعريف، وعن الإضافة، ومنعت الصرف مع التأنيث في نحو: أسامة، ووصفت[٥] بالمعرفة نحو: هذا أسامة المقبل، ونصبت النكرة بعدها على الحال[٦]، ولم يستقبحوا الابتداء بها نحو: أسامة أجرأ من ثعالة.

قال بعضهم: وإطلاق المعرفة على أسامة ونحوه مجاز[٧]؛ إذ لا يخالف[٨] معناه معنى أسد، وإنما يخالفه في أحكام لفظية، ألا ترى أنه داخل في حد

---

(١) ابن الخطاب ــ رضي الله عنهما ــ العدوي القرشي (١٠ ق.هـ ــ ٧٣ أو ٦٣ أو ٦٤ هـ = ٦١٣ ــ ٦٩٢ أو ٦٨٢ أو ٦٨٣ م). يكنى أبا عبدالرحمن. صحابي جليل معروف بالزهد والتنسك، أفتى ستين سنة في الإسلام، وغزا أفريقية مرتين: الأولى مع عبدالله بن أبي سرح، والثانية مع معاوية بن خديج. كف بصره في آخر أيامه، ومات بمكة ــ رضي الله عنه ــ وهو آخر من مات بها من الصحابة رضوان الله عليهم. وقد غلب عليه (ابن عمر) دون إخوته.
ــ الوفيات ٣: ٢٨ ــ ٣١؛ نكت الهميان: ١٨٣؛ الغاية ١: ٤٣٧ ــ ٤٣٨؛ الإصابة ٢: ٣٤٧ ــ ٣٥٠.

(٢) والكغلبة، ظ.

(٣) الغللبة، ظ.

(٤) الشخص، د.

(٥) ووضعت، ز.

(٦) نحو: هذا أسامة مقبلاً.

(٧) مجازا، ز.

(٨) تخالف، ز.

النكرة!! هذا كله كلام ابن قاسم في الكلام على هذا التعريف بغالب لفظه، وأظنه تابعاً[١] للمصنف في شرحه[٢]، وفي ذلك ما لا يخفى من الانتقاد على من تأمل، وقد عرفت مما[٣] سبق أن العلم الجنسي بمثابة العلم الشخصي في كونه موضوعاً لشيء بعينه على ما مر في باب المعرفة والنكرة.

وقال ابن الحاجب: الأعلام الجنسية وضعت أعلاماً للحقائق الذهنية المتعقلة[٤]، كما أشير باللام في نحو: اشتر اللحم، إلى الحقيقة الذهنية، فكل واحد من هذه الأعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة، فهو إذن غير متناول غيرها وضعاً، وإذا أطلق على فرد من الأفراد الخارجية نحو: هذا أسامة مقبلاً، فليس ذلك بالوضع، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كليّ لجزئياته الخارجية[٥] نحو قولهم: الإنسان حيوان ناطق. فلفظ أسد[٦] ـ مثلاً ـ موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج، على وجه التشريك، وأسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة، فإطلاقه على [الفرد[٧]] الخارجي ليس بطريق الحقيقة.

قال الرضي الإسترابادي[٨]: وإذا كان لنا تأنيث لفظي كغرفة[٩] وبشرى وصحراء، ونسبة لفظية نحو: كرسيّ، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظي. فاختار ما اختاره المصنف أن الأعلام الجنسية نكرة بحسب المعنى، معرفة بحسب اللفظ فقط.

«**وما استعمل قبل العلمية لغيرها منقول منه**» أي من المستعمل لغير العلمية نحو: حارث [وفضل[٧]] وأسد ويزيد ـ أعلاماً ـ فإنها استعملت

---

(١) تبعا، ظ.
(٢) لم يقل ذلك المصنف في شرح التسهيل ١: ١٩٠ حيث تكلم على هذا الموضع.
(٣) فيما، د.
(٤) المتعلقة، ز.
(٥) الخارجة، ظ.
(٦) الأسد، ظ.
(٧) سقطت من، ز، ظ.
(٨) الاسترابادي ، د، وانظر هذا الكلام في شرح الكافية ٢: ١٣٢.
(٩) كمعرفة، د، كعرفة، ظ.

قبل العلمية لغير العلمية، فهي أعلام[١] نقلت من ذلك المستعمل غير علم. **«وما سواه مرتجل»** نحو: سعاد[٢] وأُدَد[٣]، فإن كلاً منهما لم يستعمل قبل العلمية لغيرها.

وارتجال الخطبة والشعر ابتداؤهما من غير تهيئة قبل [ذلك[٤]] كذا في الصحاح[٥]، فإذن معنى كون العلم مرتجلاً: أنه ابتدىء بالتسمية به من غير أن يكون مسبوقاً باستعماله غير علم، وتقسيمه إلى منقول ومرتجل، هو رأي الأكثرين، وقيل[٦]: الأعلام كلها منقولة، ولا يضر جهل أصلها، وهو ظاهر مذهب سيبويه فيما حكي، وقيل: كلها مرتجلة، وهو رأي الزجاج، والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا، وموافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد، قيل: والتقسيم إنما هو بالنسبة إلى الأعم والأغلب[٧]، وإلاَّ فما هو علم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل. **«وهو»** أي العلم المرتجل **«إما مقيس»** بأن يكون موافقاً حكم نظيره من النكرات، وأمثلته كثيرة. **«وإما شاذ:»** بأن يكون مخالفاً لحكم نظيره من النكرات، إما **«بفك ما يدغم»** نحو: مَحْبَبَ[٨]، فقياسه الإدغام؛ لأنه مفعل؛/لانتفاء: م[٩] ح ب، وظن أبو حيان أنَّ التقسيم ٦١ للعلم من حيث هو، فاعترض بأنه فاته إدغام ما يفك، نحو: مَعدّ[١٠]، **فإن**

---

(١) فهي أعلام فهي أعلام، ز.

(٢) سعا، د.

(٣) هو أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. الصحاح (أدد).

(٤) سقطت من، ز، ظ.

(٥) ٤: ١٧٠٦.

(٦) وقبل، ز.

(٧) الأغلب، د.

(٨) قال في اللسان ١: ٢٩٢ (ط ـ صادر)(حبب): (ومحبب): اسم علم، جاء على الأصل، لمكان العلمية، كما جاء مكوزة ومزيد، وإنما حملهم على أن يزنوا محبباً بمفعل، دون فعلل؛ لأنهم وجدوا ما تركب من ح ب ب، ولم يجدوا م ح ب، ولولا هذا لكان حملهم محبباً على فعلل أولى؛ لأن ظهور التضعيف في فعلل هو القياس والعرف، كقردد ومهدد).

(٩) ص، ز.

(١٠) معد بن عدنان.

ميمه أصلية، فحقه معدد؛ لأنه ملحق بجعفر. ولا يخفى اندفاعه بما عرفت من عود الضمير إلى العلم المرتجل؛ وذلك لأن معداً[١] منقـول لا مرتجل، وقد وقع في المفصل[٢] ما يقتضي أن محل التقسيم هو المرتجل، لا مطلق العلم. «**أو فتح ما يكسر**» نحو: موهب[٣] وموظب[٤]، فإن القياس كسر العين؛ لأن ذلك حكم كل معتل[٥] فاؤه واو، وعينه صحيحة، نحو: موعد وموعدة[٦]، ولا يصح ادعاء أن وزنه فوعل، إذ ليس في كلام العرب م هـ ب[٧]، ولا م ظ ب. «**أو كسر ما يفتح**» نحو: معـدي كرب، وفي المبهج[٨] لابن جني: قال أحمد بن يحيى[٩]: هو من عداه الكرب إذا[١٠] جاوزه[١١] وانصرف عنه، وهو شاذ؛ لمجيئه على مفعل بالكسر، مع كون لامه معتلة، وبابه مفعَل، ومثله: مأوي الإبل، وتوهم الفراء أن مأقي[١٢] العين من هذا، وليس كذلك، لأن ميمه

---

(١) معد، د.

(٢) ١: ٢١ــ٢٢ فقد نص على أن التقسيم في المرتجل.

(٣) في الصحاح: وموهب أيضاً: اسم رجل وقال:

قـد أخـذتني نعسـة أردنّ ... ومـوهـب مبـز بهـا مصنّ

(١: ٢٣٥) والبيت لأبّاق الدبيري.

(٤) في الصحاح ١: ٢٣٣: وموظب، بالفتح: اسم موضع. أنشد ابن الأعرابي لخداش بن زهير:

كذبت عليكم أوعدوني وعلّلوا ... بي الأرض والأقوام قردان موظبا

(٥) معتد، ز.

(٦) وموعده، ز.

(٧) هب، ز، ظ.

(٨) ص ٢٠، وقد تصرف الشارح في كلامه.

(٩) يعني أبا العباس ثعلب.

(١٠) إذ، ز.

(١١) جاوز، د.

(١٢) في الصحاح ٤: ١٥٥٣ (ومُؤْق العين: طرفها مما يلي الأنف... ومَأْقِي العين: لغة في مؤق العين، وهو فَعْلي، وليس بَمفْعِل؛ لأن الميم من نفس الكلمة، وإنما زيد في آخره الياء للإلحاق، فلم يجدوا له نظيراً يلحقونه به، لأن فَعْلي ــ بكسر اللام ــ نادر لا أخت لها، فألحق بَمفْعِل فلهذا جمعوه على مآق على التوهم. وقال ابن السكيت: ليس في ذوات الأربعة مَفْعِـل ــ بكسر العين ــ إلا حرفان: مأقي العين، ومأوي الإبل ــ قال الفراء: سمعتها ــ والكلام كله مَفْعَل ــ بالفتح ــ نحو: رميته مرمى، ودعوته مدعى، وغزوته مغزى. وظاهر هذا القول=

أصلية. «**أو تصحيح ما يعل**» نحو: مدين[١]، وقياسه مدان، مَكْوَزة[٢]، وقياسه مكازة[٣]، وحيوة[٤]، وقياسة حية؛ لما سيأتي في التصريف. «**أو إعلال ما يصحح**[٥]» نحو: داران[٦] وماهان[٧]، قياسهما[٨] دوران وموهان بالتصحيح، نحو: الجولان والطوفان.

«**وما عري من إضافة**» كعبد الله. «**وإسناد**» نحو برق نحره.

= إن لم يتأوّل على ما ذكرناه غلط) وما نقل عن ابن السكيت موجود في إصلاح المنطق ص ٢٢٢، وفيه: (قال الفراء: سمعتها بالكسر). وارجع إلى ص ١٢١ من إصلاح المنطق أيضاً.

(١) قرية شعيب ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وظاهر كلام الشارح أن الياء أصلية، ولكن الجوهري وضعها في مادة (م د ن) فالياء عنده زائدة، وكذا فعل في اللسان، قال: (ومدين) اسم أعجمي، وإن اشتققته من العربية فالياء زائدة، وقد يكون مفعلا، وهو أظهر). فالياء عنده تحتمل الزيادة والأصالة. وفي شرح الشافية ٣:١٠٥ (وأما مريم ومدين: فإن جعلتهما فَعْيَلا فلا شذوذ؛ إذ الياء للإلحاق، وإن جعلتهما مَفْعَلا فشاذان، ومكوزة شاذ في الأعلام). وذكر أن المبرد شرط لإعلال المزيد الموازن للفعل أن يكون فيه معنى الفعل، قال: (فعلى ما ذهب إليه مريم ومدين ليسا بشاذين). وارجع إلى شرح الشافية ٢:٣٩١ وشرح التسهيل ١:١٩٢ إن شئت.

(٢) أهملت الزاي في، د، والتاء في، ظ، وهو اسم رجل، والميم فيه زائدة قطعاً.

(٣) أهملت الزاي في، د، والتاء في، د، ظ.

(٤) وحياة، ز، وهو أبو القارىء المعروف: رجاء بن حيوة.

(٥) يصحخ، ز، يضح، ظ.

(٦) في اللسان (دور): (وداران: موضع، قال سيبويه: إنما اعتلت الواو فيه لأنهم جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة ما في آخره الهاء وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه، وإلا فقد كان حكمه أن يصح كما صح الجولان). وإيضاح الأمر: أن الواو والياء إذا وقعتا عينين وتحركتا وانفتح ما قبلهما وجب أن تقلبا ألفا؛ لأن الكلمة حينئذ موازنة للفعل، فإن كان فيها زيادة خرجت بها عن موازنة الفعل تعين التصحيح، وصار الإعلال شاذاً. راجع شرح الشافية ٣:١٠٦.

(٧) في المحكم ٤:٣٢٣ (وما هان: اسم، قال ابن جني: لو كان ماهان عربيا فكان من لفظ (هَوَمَ أو هَيَمَ) لكان لَعْفان، ولو كان من لفظ الوهم لكان لَفَعان، ولو كان من لفظ (همي) لكان عَلْفان، ولو وجد في الكلام تركيب (وَمَ هَـ) فكان ماهان من لفظه لكان مثاله عَفْلان، ولو كان من لفظ المهيمن لكان عافالا، ولو كان في الكلام تركيب (مَ نَ هَـ) فكان ماهانُ منه لكان فالاعا، ولو كان (ن م هـ) لكان (عالافا).

(٨) فبابهما، ز، ظ.

«**ومزج**» نحو: بعلبك وسيبويه. والمراد به ما ركب من اسمين ثانيهما منزل منزلة هاء التأنيث.

«**مفرد**» ويرد عليه نحو: حيثما وإذ ما ـ علمين ـ فليسا مفردين[1]، ولا هما شيئاً مما ذكر. «**وما لم يعر**» من الإضافة أو الإسناد أو المزج. «**مركب**» وقد تقدمت المثل. «**فذو الإسناد جملة**»[2] نحو: شاب قرناها وبرق نحره. «**وذو الإضافة كنية**» إن صدر بأب أو أم نحو: أبي[3] بكر[4] وأم كلثوم[5]. «**وغير كنية**» إن فقد التصدير بأب أو أم نحو: عبد الله وعبد الرحمن. «**وذو المزج إن ختم بغير ويه**» نحو: بعلبك ومعدي كرب. «**أعرب غير منصرف**» فلا ينون ويرفع بضمة وينصب ويجر بفتحة، وهذه [هي][6] اللغة الفصحى[7]«**وقد يضاف**» صدره إلى عجزه فيعامل العجز بما يقتضيه حاله [من صرف وغيره، وقد يلتزم فيه منع الصرف، ويعامل الصدر أيضاً بما يقتضيه[8] حاله[9]] إلاَّ في فتحة الحرف العليل في حالة النصب فلا يظهر نحو: رأيت معدي كرب، ونقص المصنف لغة أخرى: وهي بناؤه تشبيهاً له بخمسة عشر، فلو قال هنا: وقد يبنى[10]. لاستوفى اللغات ولطابق قوله: ـ في المختوم بويه ـ كسر وقد يعرب. ولعلك لا تغفل عما نبهناك عليه أولاً من مسامحة في كلام المصنف. «**وإن ختم بويه كسر**» في جميع الحالات، ولم يذكر سيبويه فيه غير هذا.

---

(١) بمفردين، د.
(٢) أهملت الجيم في، ز، وهذه القطعة من المتن ليست في، م.
(٣) أبو، ز، ظ.
(٤) ممن اشتهر بهذه الكنية الصديق عبدالله بن أبي قحافة عثمان الخليفة الأول رضي الله عنه.
(٥) علم على إحدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) الفصحا، د.
(٨) بمقتضى، ز، ظ.
(٩) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.
(١٠) أثبتها محقق (م) عن واحدة من أصوله.

«**وقد يعرب غير منصرف**» على ما صرح به الجرمي، قيل: وإنما يقبل هذا إذا كان مستنده فيه سماعاً، وإلّا فالقياس [فيه[1]] البناء، وقد أسلفنا في ذلك كلاماً في باب إعراب المثنى والمجموع على حده.

«**وربما أضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزها**[2]» أي الجملة، ولو قال: إلى عجزه ـ بالتذكير ـ لكان أولى؛ لأنه تفسير للضمير بالمذكور[3]؛ ولأن تسمية ذلك جملة [مجاز[4]] باعتبار ما كان عليه. «**إن كان**» العجز اسماً «**ظاهراً**» فخرج المضمر: مستتراً كان نحو: يزيد في قوله[5]:

نبئت أخوالي بني يزيد[6] ....

---

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) عجزه، م، وفي ثلاثة من أصوله عجزها.

(٣) للمضمر المذكور، د.

(٤) سقطت من، ظ.

(٥) قال العيني: رؤبة. وليس في أصل ديوانه، وأدرج في ما نسب إليه ص١٧٢ مع بيت آخر لا يظهر أن له به علاقة.

(٦) .... ظلمًا علينا لهم فديد

فديد: من الفدّ، وفعله فدّ يفدّ بكسر الفاء، وهو الصوت.

بني يزيد: تجار بمكة تنسب إليهم البرود اليزيدية، وهو نعت لأخوال أو بيان أو بدل منه.

ظلمًا: في إعرابه وجوه:

(أ) تمييز محول عن المفعول، أي نبئت ظلم أخوالي.

(ب) حال من المفعول الثاني (أخوالي) أو من الضمير في (لهم).

(ج) مفعول ثالث على تأويله باسم الفاعل أو تقدير مضاف، أي ظالمين أو ذوي ظلم، والجملة بعده حال.

(د) مفعول مطلق عامله محذوف، أي يظلموننا ظلمًا، والجملة مفعول ثالث أو حال.

(هـ) مفعول لأجله، ويفسده: أنه ليس علة لـ (نبئت) ولا للاستقرار، لأنه تقدم على عامله المعنوي، ولا لـ (فديد) لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه.

والمفعول الثالث في هذا كله جملة: لهم علينا فديد.

ـ ابن يعيش ١:٢٨؛ شرح التسهيل ١:١٩١؛ ابن الناظم: ٢٨؛ المغني ٢:٦٩٣ـ٦٩٤؛ المقاصد ١:٣٨٨ـ٣٩١، ٤:٣٧٠؛ التصريح ١:١١٧، ٢:٢٢؛ الرضي ١:٦٤؛ الأشموني ١:١٣٢، ٣:٢٦٠؛ الخزانة ١:١٣٠ـ١٣٤.

لأن إضافة يزيد إلى الضمير(١) المستتر تنقله(٢) من الاستتار والرفع إلى البروز والخفض، فيقول(٣): يزيدها. فيتغير لفظاً لعلم. أو بارزاً(٤)، كما لوسميت بـ(كنت)، فلو أضفت(٥) صدره إلى عجزه، لقلت: كاني، كما تقول(٦): غلامي. فيتغير أيضاً. وأما تغير(برق نحره) ففي إعرابه لا في ذاته، وأجاز بعضهم في نحو: قمت ــ علمًا ــ الإعراب، فتقول: جاء قمتُ، ورأيت/ قمتاً(٧) ومررت بقمتٍ(٨) بالتنوين والحركات الثلاث على التاء، ووجه ٦٢ ذلك أن الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الأصل فعل وفاعل، وقد غير الفعل لأجل الضمير، وعلى ذلك بنى من قال(٩):

. . . . كنتيّاً(١٠)

«ومن العلم» أعم من أن يكون مفرداً أو غير مفرد «اللقب(١١)» وهو

---

(١) المضمر، د.

(٢) ينقله، د.

(٣) فتقول، ظ.

(٤) معطوف على قوله: مستترا كان.

(٥) أصفت، ز.

(٦) يقول، ز.

(٧) قمت، ز.

(٨) بمقت، (ظ).

(٩) قال في الهمع: الأعشى. وليس في ديوانه.

(١٠) البيت بتمامه:

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا ... وشر الرجال كنتنّي وعاجن

يروى: «وما أنا كنتي وما أنا عاجن»

. . . . وشر خصال المرء كنت وعاجن

ولست بكنتي ولست بعاجن ... .

وما أنت كنتي . . . . وشر الرجال الكنتني . . . . .

الكنتني: الذي يقول: كنت وكنت، أي يكثر الحديث عن أفعاله. العاجن: الذي يعتمد على يديه حين يقوم لكبره.

ــ الصحاح ٦:٢١٦١، ٢١٩١؛ ابن يعيش ١ : ١٤، ٦:٧ــ٨؛ المقرب ٢:٧٠؛ اللسان (عجن) (كون)؛ شرح الشافية ٢:٧٧؛ الأشموني ٤:١٨٩؛ الهمع ٢:١٩٣؛ شواهد الشافية: ١١٨ــ١١٩؛ الدرر ٢:٢٢٩.

(١١) اسم اللقب، د.

ما أشعر برفعة مسماه أو ضعته، نحو: زين العابدين وأنف الناقة وصالح وبطة.

«**ويتلو غالباً**» إذا اجتمع هو والاسم «**[اسم**[١]**] ما لقب به**» نحو: مررت بعبد الله جمال الدين، وإنما جعل تاليا للاسم، لأن اللقب غالباً أوضح من الاسم، فقدم غير الأوضح، ليكون لذكر الأوضح فائدة؛ ولأن اللقب شبيه بالصفة، وهي مؤخرة عن الموصوف.

واحترز بقوله: غالباً عن (نحو[١]) قول الشاعر[٢]:

أبلغ هـذيـلاً وأبلغ من يبلغهـا ... عني حديثا وبعض القول تجريب
بأن ذا الكلب عمراً[٣] خيرهم حسبا ... ببطن شريان يعوي حوله[٤] الذيب[٥]

---

(١) سقطت من، د.

(٢) جنوب أخت عمرو بن العجلان الملقب: ذا الكلب، وقيل: ريطة بنت عاصم، وقيل: سريع بن عمران الصاهلي، والمختار الأول.

(٣) عمروا، ظ.

(٤) حولها، د.

(٥) من قصيدة ترثي فيها أخاها عمرا، وكان خرج غازياً فنام فعدا عليه نمران فأكلاه، ويقال: إن فهما قتلته.

مطلعها:

كل امرىء بطوال العيش مكذوب ... وكل من غالب الأيام مغلوب

وقبل الشاهد:

والقوم من دونهم أين ومسغبة ... وذات ريد بها رضع وأسلوب

وبعده:

الطاعن الطعنة النجلاء يتبعها ... مثعنجر من دماء الجوف أثعوب

يروى: بمحال الدهر مكذوب. القول تكـذيب. عنده النيب. من نجيع الجوف أسكوب. محال: ــ بكسر الميم ــ المكر والقوة. مكذوب: مغلوب. أين: إعياء وتعب. مسغبة: جوع. ريد: جبل، وأنثه على معنى هضبة. رضع: شجر أو أولاد النخل. أسلوب: شجر السلب به ليف أبيض. مثعنجر: سائل ينصبّ. نجيع: دم خالص طري. اثعوب: منثعب. اسكوب: منسكب.

ــ الهذليون ٣: ١٢٤ــ١٢٦؛ السكري ٢: ٥٧٨ــ٥٨١، ٣: ١٤٤٢ــ١٤٤٣؛ شرح التسهيل ١: ١٩٤؛ ابن عقيل ١: ١٠٤؛ المقاصد ١: ٣٩٥ــ٣٩٧؛ الأشموني ١: ١٢٩؛ الهمع ١: ٧١؛ الخزانة ٤: ٣٥٦؛ شواهد ابن عقيل: ١٧؛ الدرر ١: ٤٦ــ٤٧.

وقد اجتمع الأمران في قوله[١]:

أنا ابن مزيقيا[٢] عمرو وجدي   أبوه منذرٌ ماء السماء[٣]

فقدم اللقب أولاً وأخره ثانياً، وقوله: «**بإتباع**» ظرف مستقر في محل نصب على الحال من فاعل (يتلو) وهو الضمير العائد إلى اللقب، أي إذا اجتمع الاسم واللقب، فإن الاسم يقدم ويتلوه ملتبساً بإتباع: إما [على[٤]] أن يجعل بدلاً ، أو عطف بيان. «**أو قَطْع**» عن التبعية: إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولاً بفعل محذوف.[يفعل][٤] ما[٥] ذكر من الإتباع والقطع «**مطلقاً**» أي سواء كان الاسم واللقب مركبين كعبد الله أنف الناقة، أو مفردين

---

(١) أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الخزرجي الأنصاري أخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما. له صحبة، شهد بدراً والمشاهد كلها. ظاهر من زوجه: خولة بنت ثعلبة، وذلك أول ظهار في الإسلام. في وفاته خلاف: الراجح أنها في خلافة عثمان رضي الله عنه، وعينها بعضهم سنة ٣٤ هـ عن ٨٥ أو٧٢ سنة.
ـ الاستيعاب ١: ٧٨؛الإصابة١: ٨٥ـ٨٦؛ المقاصد ١: ٣٩١.

(٢) أهملت الزاي في، ز.

(٣) البيت ينشده النحويون فرداً ولم أجد له مزيداً في ماوقفت عليه من المراجع. مزيقيا: ـ بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء خفيفة وكسر القاف ـ لقب عمرو بن عامر أحد ملوك اليمن وجد الأنصار. أبوه منذر: هذه رواية النحويين فليس في أجداد الشاعر لأبيه من اسمه: منذر، وقد روي البيت: أبوه عامر، وهذا هو الحق، ويقال: إن المنذر في نسب مزيقيا من جهة أمه، فإن عامراً تزوج بنت عمرو بن المنذر بن ماء السماء، فولدت له عمرا: مزيقيا، فهو نسيب الجهتين. وفي الصحاح: (وماء السماء: لقب عامر بن حارثة الأزدي، وهو أبو عمرو مزيقياء، الذي خرج من اليمن لما أحسّ بسيل العرم، سمي بذلك لأنه كان إذا أجدب قومه مانهم حتى يأتيهم الخصب. . وقيل لولده: بنو ماء السماء، وهم ملوك الشام. . . وماء السماء أيضاً: لقب أم المنذر بن امرىء القيس بن عمرو بن عدي بن ربيعة بن نصر اللخمي، وهي ابنة عوف بن جشم بن النمر بن قاسط، وسميت بذلك لجمالها. وقيل لولدها: بنو ماء السماء، وهم ملوك العراق).
ـ الصحاح ٦: ٢٢٥١ (موه)؛ اللسان: (مزق)؛ المقاصد ١: ٣٩١ـ٣٩٢؛ التصريح ١: ١٢١؛ الأشموني ١: ١٣٨؛ الخزانة ٢: ٢٣٠؛ أوضح المسالك ١: ٩٠ـ٩١.

(٤) سقطت من، د.

(٥) وما، د.

كسعيد كرز، أو مختلفين كعبد الله بطة، وزيد زين العابدين. «**أو بإضافة**[١] **إن**[٢] **كانا مفردين**» فيجوز في المفردين [مع[٣]] الإتباع والقطع وجه[٤] ثالث، وهو إضافة الأول إلى الثاني، وجمهور البصريين يوجبون هذا الوجه وهو الإضافة، ويرده النظر؛ لما سيأتي، وقول العرب: ـ في شخص يسمى بيحيى، ويلقب بعينين، لضخامة عينيه ـ هذا يحيى عينان. بالألف رفعاً، فلم يضف[٥] بل أتبع بيقين[٦]، وهذا بخلاف قولهم: [فيه[٣]] يحيى عينين نصباً وجراً، فإنه محتمل للإضافة والإتباع، وكلام المصنف في الشرح[٧] صريح، أو كالصريح في أن سيبويه يجوز الأوجه الثلاثة، إلَّا أنه ترك [ذكر[٨]] الإتباع والقطع؛ لظهور[٩] الأمر فيهما، من حيث كانا جاريين على الأصل، وخص الإضافة بالذكر تنبيهاً على افتقارها إلى التأويل، وذلك لأنها على خلاف الأصل، من حيث إن الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر، إضافة الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل[١٠] الثاني بالاسم، والأول بالمسمى؛ لأنه المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه حقيقة هو المسمى، فيكون معنى

---

(١) عطفها بالواو في، م.

(٢) أيضاً ان، م.

(٣) سقطت من، د.

(٤) ووجه، د.

(٥) يصف، ز.

(٦) يتعين، ز، ظ.

(٧) على التسهيل ١:١٩٣ قال: (فالمفردان يشاركان في الإتباع والقطع، وينفردان بالإضافة كسعيد كرز، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة؛ لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذ لا مستند لها إلا السماع، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل. وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل؛ لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم؛ ليكون تقدير قول القائل: جاء سعيد كرز، جاء مسمى هذا اللقب، فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه، والإتباع والقطع لا يحوجان إلى تأول، ولا يوقعان في مخالفة أصل، فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما).

(٨) سقطت من، ز، ظ.

(٩) لظهوره، ظ.

(١٠) تأول، د، التأويل، ز.

قولك[١] : جاءني سعيد كرز[٢]، جاءني مسمى هذا الاسم، فلا يكون [إذن[٣]] من إضافة الشيء إلى نفسه. «**ويلزم**» العلم «**ذا الغلبة**» في حالة كونه «**باقياً [على[٤] حاله]**» من الاختصاص الحاصل بسبب الغلبة «**ما عرّف به قبل:**» أي قبل علميته، فإن له تعريفاً سابقاً، وهو التعريف بأل أو الإضافة، وتعريفاً متجدداً، وهو تعريف العلمية، فيحفظ عليه ما كان معرفاً به قبل العلمية. «**دائمًا إن كان مضافاً**» كابن عمر فلا يزايله في حالة اختصاصه المضاف[٥] إليه أصلاً، والصواب أن لو قال: ذا إضافة وقد نبهناك على تسامحه[٦] في مثل ذلك آنفاً. «**وغالباً**» معطوف على دائمًا أي يكون لزوم ما عرف به قبل العلمية مستصحباً له في حالة اختصاصه على جهة الغلبة «**إن كان ذا أداة**» كالنابغة[٧] فلا تزايله الأداة غالباً/وقد تزايله في بعض الأحيان كقوله[٨]: ٦٣

ونابغة الجعدي بالرمل بيته   عليه صفيح من رخام مرصعُ[٩]

---

(١) فيكون تقدير ذلك، ز، ظ.
(٢) كرر، ظ.
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) سقطت من، د.
(٥) بالمضاف، ز.
(٦) مسامحة، ظ.
(٧) كالنابعة، د.
(٨) مسكين الدارمي: ربيعة بن عامر بن أُنَيْفِ بن شريح الدارمي التميمي (٠٠ـ٨٩هـ = ٠٠ـ٧٠٨م). من أهل العراق وشاعر من أعيان تميم معدود في الشجعان، ولقب: مسكينا؛ لقوله:

أنا مسكين لمن أنكرني   ولمن يعرفني جد نُطُق

ـ ابن قتيبة ١:٥٤٤ـ٥٤٥؛ الأغاني ٢٠: ٢٠٤ـ٢١٤؛ الخزانة ١:٤٦٧ـ٤٧٠؛ معجم الأدباء ٤:٢٠٤ـ٢٠٦.
(٩) من تراب مصوب، د، ز، ظ، ورواية سيبويه: عليه تراب من صفيح موضع. ويروى: من تراب وجندل. من تراب منضد، وكل هذا من اختلاف الرواة، وإلا فالبيت من قصيدة رويّها عين مضمومة ذكر فيها كثيراً من الشعراء الذين ماتوا مهوناً أمر الدنيا.

وقبل الشاهد:

وأوس بن مغراء القريعي قد ثوى   له فوق أبيات الرياحي مضجع =

ولنفصح عن هذه المسألة بإيضاح وترتيب، فنقول:

اعلم أن ذا الغلبة نوعان: ذو إضافة وذو ال، وأن لكل منهما حالتين[١]: بقاءه على علميته واختصاصه، وزوال ذلك.

فأما ذو الإضافة الباقي على حاله من العلمية والاختصاص، فلا يجوز في حال من الأحوال أن يفارقه ما عرف به في الأصل، وهو المضاف إليه.

وأما ذو الإضافة غير الباقي على اختصاصه فيجوز استعماله بغير ما تعرّف[٢] به في الأصل، ألا ترى أنك تقول: ما من ابن عمر كابن الفاروق. وفي شرح ابن قاسم[٣]: كالفاروق. وهو سهو[٤]؛ لأن الإخبار عن ابن عمر لا عن عمر، فثبت بالمثال المذكور أنه استعمل بالمضاف إليه، وذلك في قوله: ما من ابن عمر وبدونه، وذلك في قوله: كابن الفاروق. وهذان الوجهان مفهومان من قوله: ويلزم ذا الغلبة. . . . . إلى آخره، فإن مفهومه أنه إذا لم يبق على حاله لا يلزمه المضاف إليه، بل يجوز أن يستعمل به، وأن يستعمل بدونه، وأما ذو الأداة الباقي على اختصاصه فيلزمه ما عرف به في الأصل غالباً.

واحترز بـ(غالباً) من زوالها وجوباً في النداء، نحو: يا رحمان، وشذوذاً في غيره، نحو: هذا يوم اثنين، هذا عيّوق[٥].

= وبعده:

وما رجعت من حِميري اعصابة ... إلى ابن وثيل نفسَه حين تنزع

الرمل: رمل بني جعدة، وهي رمال وراء الفلج من طريق البصرة إلى مكة.

ابن وثيل: هو سحيم بن وثيل بن حميري.

ـ سيبويه ٢: ٢٤؛ المقتضب ٣: ٣٧٣؛ الشجري ٢: ١١٤؛ اللسان (نبغ)، الخزانة ٢: ١١٦ـ١١٧.

(١) حالين، د.

(٢) يعرف، د.

(٣) ابن أم قاسم، ز، وهي شهرة عرف بها، لكن الشارح لم يستعملها إلا في أول الكتاب ثم تركها، لذلك لم نثبتها، مع أنها صحيحة.

(٤) السهو، ز.

(٥) استعماله بأل، قال الجوهري: والعيوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن، يتلو الثريا لا يتقدمه، وأصله فيعول، فلما التقى الياء والواو والأولى ساكنة صارتا ياء مشددة. الصحاح (عوق).

وأما ذو الأداة الذي زال عنه الاختصاص الحاصل بالغلبة، فنوعان: ما قصد تعريفه بعد[١] ذلك وما لم يقصد، وكلاهما يجب نزع (أل) منه، ولكن الأول يضاف نحو: أعشى تغلب[٢] ونابغة بني[٣] ذبيان[٤] والثاني يبقى على تجرده وتنكيره

كقول بعض المشركين يوم أحد[٥]:

* إن لنـا العـزى ولا عـزى لـكم *[٦]

الشاهد في الثاني. «**ومثله**» أي مثل ذي الغلبة الباقي على حاله في مطلق لزوم (أل)، ولا يريد: ومثله في لزوم ما عرف به، لأن هذا النوع إنما تعريفه بالعلمية، و(أل) فيه زائدة لا للتعريف وإنما دخلت مع العلمية لا قبلها.

---

(١) يعد، ز.

(٢) ثعلب، ز، ظ، والصحيح ما أثبت، واسمه: ربيعة أو نعمان بن يحيى بن معاوية (٠٠ــ٩٢ هـ = ٠٠ــ٧١٠ م). نسبته إلى بني تغلب، وفي نسبه خلاف، من شعراء بني أمية، مات نصرانياً.

ــ معجم الأدباء ٤: ٢٠٧؛ الآمدي: ٢٠.

(٣) بنى بنى، د.

(٤) هو النابغة الذبياني: زياد بن معاوية.

(٥) هو يوم السبت الخامس عشر من شوال من السنة الثالثة للهجرة، غزت فيه قريش ومن معها من المشركين رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في المدينة المنورة، فلقيهم المسلمون في سفح أُحد: جبل في ضاحية المدينة المنورة، وكان المسلمون سبعمائة، وكان المشركون ثلاثة آلاف، فدارت الدائرة على المشركين، ثم انصرف قوم من المسلمين إلى الغنائم، فأعاد المشركون الكرة فقتلوا من المسلمين.

ــ الطبري ٣: ٩ــ٢٩؛ السيرة ٣: ٦٤ــ١٧٨.

(٦) أجابه بعض المسلمين بقوله:

* الله مـولانـا ولا مـولى لـكـم *

«ما قارنت الأداة نقله» كالنضر[١] والنعمان[٢]. **«أو ارتجاله»** كالسموءل[٣] (وَالْيَسَعَ)[٤].

فإن قلت: التمثيل بالنعمان لما قارنت الأداة نقله منظور فيه؛ وذلك لأنه يخالف[٥] قول المصنف في الخلاصة[٦]:

وبعض الأعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان ... فذكر ذا وحذفه سيان

وكذا في التمثيل باليسع، لما قارنت الأداة ارتجاله نظر؛ لجواز[٧] كونه منقولاً من الفعل.

قلت: أما الاعتراض الأول فقد أورده ابن قاسم، وليس بجيد، لأن تمثيله ـ في الألفية ـ بالنعمان للعلم الملموح فيه أصله إنما يتأتى إذا كانت التسمية بنعمان بدون أداة، والتمثيل به هنا لما[٨] إذا سمي به والأداة فيه، فلا تنافي.

وأما الاعتراض في اليسع بجواز كونه منقولاً من الفعل، فمندفع بأن ذلك يأبى دخول[٩] (أل) عليه في الأصل وفي الحال. **«وفي المنقول من مجرد»** عن الأداة. **«صالح لها»** أي للأداة[١٠]، **«ملموح به الأصل»** المنقول منه **«وجهان»** إدخال (أل) وتركها. وأورد عليه أنا إذا لمحنا الأصل، فإنا ندخل

(١) ممن سمي به: النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة، النضر بن الحارث بن علقمة بن كلدة، من بني عبدالدار، قتل في السنة الثانية للهجرة.
(٢) ممن اشتهر بهذا الاسم: النعمان بن بشير الأنصاري (٢ـ٦٥ هـ = ٦٢٣ـ٦٨٤ م)؛ النعمان بن أيهم الغساني: من ملوك غسان في أطراف الشام (جاهلي).
(٣) إذا ذكر هذا الاسم انصرف إلى ابن عريض بن عادياء الأزدي اليهودي شاعر جاهلي حكيم ضرب بوفائه المثل.
(٤) من أنبياء بني اسرائيل ذكر مرتين في الكتاب العزيز ٨٦ الأنعام (٦)، ٤٨ ص ٣٨.
(٥) خالف، ز، ظ.
(٦) في باب المعرف بالأداة، ص ٩.
(٧) بجواز، ز، ظ.
(٨) بما، د.
(٩) دخوله، ظ.
(١٠) الأداة، د.

(أل) ولا بد، وليس كما ذكروا، بل لمح الأصل يقتضي أن يثبت له حكم الأصل، وهو قبل العلمية، كان يستعمل بالوجهين، فكذلك بعد العلمية إذا لمح الأصل، وأما إذا لم يلمح أصلاً ورأساً، فيمتنع (أل).

قال ابن يعيش[١]: والذي يدل على أن تعريف هذا النوع إنما هو بالعلمية، لا باللام قولهم: أبو عمرو[٢] بن[٣] العلاء، ومحمد بن الحسن بطرح[٤] التنوين من عمرو ومحمد.

٦٤ وظاهر كلام المصنف/أنه يجوز لنا فيما لمح أصله وجهان قياساً، ولو صح ذلك لكان أكثر الأعلام المنقولة يجوز فيه ذلك، نحو: زيد وعمرو وبكر وخالد ومحمد وأحمد، ولا سبيل إلى ذلك، فينبغي أن يحمل[٥] كلامه على معنى أن ذلك يأتي في العربية بوجهين: وذلك سماعي. «**وقد ينكر العلم تحقيقاً**» كقول نوف البكالي[٦]: (ليس موسى بني إسرائيل وإنما هو موسى آخر[٧]). «أو تقديراً كقول أبي سفيان[٨]: . . . .

(١) في شرح المفصل ١: ٤٣.
(٢) عمر، د.
(٣) ابن، د.
(٤) مطـرح، ز، ظ.
(٥) كمل، ز.
(٦) نوف بن فضالة الحميري البكالي. من رجال الحديث وحفظة القصص والأخبار. وكانت أمه تحت كعب الأحبار. من التابعين: وفاته بين سنة ٩٠ / ١٠٠ هـ. ونسبته إلى بني بكال بن دعمي: بطن من حمير.
ــ تهذيب التهذيب ١٠: ٤٩٠. ط. حيدر آباد: ١٣٢٥ــ١٣٢٧ هـ.
(٧) أخرجه البخاري ١: ٢٩، ٤: ١٢٣ عن سعيد بن جبير قال: (قلت لابن عباس إن نوفا البكالي يزعم أن موسى ليس بموسى بني إسرائيل، إنما هو موسى آخر) وفي الموضع الثاني: (. . . موسى صاحب الخضر. . .) وقد أنكر ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ مقالة نوف.
(٨) صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف (٥٧ ق.هـ ــ ٣١ هـ = ٥٦٧ ــ ٦٥٢ م). من كبار قريش في الجاهلية، عارض محمداً ــ صلى الله عليه وسلم ــ في دعوته، وقاد قريشاً وكنانة يومي أحد والخندق لقتاله وأسلم عام الفتح، وتزوج النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ابنته أم حبيبة قبل إسلامه. شهد حنيناً وبها فقئت إحدى عينيه، واليرموك =

(لا قريش بعد اليوم [١]). وقول بعض العرب [٢]: لا بصرة لكم.

وقد عرفت من هذا أن محل التحقيق هو ما إذا كان العلم قد حصل فيه اشتراك عارض بأن سمي به اثنان أو أكثر، وأن محل التقدير هو ما إذا لم يحصل بالفعل اشتراك عارض في العلم. «**فيجري مجرى نكرة**» غيره أو مجرى نكرة ليست العلمية سابقة على كونها نكرة، فبهذه [٣] الصفة التي قدرناها يندفع ما قد يقال: إذا نكر العلم فهو نكرة، فما معنى كونه يجري مجرى نكرة؟. «**ويسلب**» العلم «**التعيين بالتثنية والجمع**» لتغير [٤] الصورة التي وقعت التسمية بها، لما سبق، ولا فرق بين أن يكون الجمع مكسراً أو مصححاً، مذكراً أو مؤنثاً، كالخوالد والهنود والزيدين والزينبات.

وكان ينبغي أن يقول: ويجب التنكير عند إرادة التثنية والجمع. لئلا يتوهم بتغيير [٥] العبارة أن هذا شيء مخالف لما تقدم بالنسبة إلى التنكير. «**فيجبر بحرف التعريف**» إن أردت تعريفه، وإلَّا فليس هذا بأبعد من العلم المفرد، وأنت تقول: رب زيد لقيته. وقالوا: لكل فرعون موسى. فكذا تقول: رأيت زيوداً وهنوداً قال [٦].

رأيت سعودا من شعوب [٧] كثيرة ... فلم أر سعدا مثل سعد بن مالك [٨]

وقد ضمنت شطر هذا البيت في زمن الصبا مادحاً للمصنف فقلت:

= وفيها فقئت عينه الاخرى ــ رضي الله عنه ــ.
ــ الأغاني ٦: ٣٤٠ــ٣٥٦؛ نكت الهميان: ١٧٢؛ الإصابة ٢: ١٧٨ــ١٨٠.

(١) أخرجه مسلم عن عبدالله بن عبدالله بن رباح. جامع الأصول ٩: ٢٦١، ٢٦٢.
(٢) القرب، ز.
(٣) فهذه، ز.
(٤) لتغيير، د.
(٥) بتغير، ز، ظ.
(٦) طرفة بن العبد.
(٧) شعود، د.
(٨) من قصيدة قالها حين طرد فصار في غير قومه:
مطلعها:
قفي ودعينا اليوم يا ابنة مالك ... وعوجي علينا من صدور جِمالك
وقبل الشاهد:
تردّ عليَّ الريح ثوبيَ قاعدا ... إلى صدفيّ كالحنيّة بارك
=

حبا[١] طالبي علم اللسان ابن مالك مطالب فضل لم تشن[٢] بمهالك
وكم من سعود للنحاة رأيتها فلم أر سعدا مثل سعد بن مالك

وجبره بحرف التعريف إنما يكون عند انتفاء المانع، واحترز بذلك من نحو: عبد الله [فلا يجوز[٣]] إذا ثني أو جمع أن[٤] تدخل عليه[٥] (أل)، لما علم من منافاتها للإضافة، والعلم بذلك أغناه عن التنبيه عليه؛ فلذلك تقول: هذان عبدا الله، وهؤلاء عبيد الله [وأعبد الله[٦]] وقد يقال: لا تدخل هذه المسألة تحت كلامه ألبتة؛ لأن العلم المجموع، وأنت إنما تثني وتجمع المضاف؛ لأنهم أجروا على جزءي العلم ذي الإضافة ما أجروا على: غلام زيد، ألا ترى أنهم أعربوا الثاني إعراب غير المنصرف إذا كان معه علة أخرى غير العلمية كأبي هريرة[٧] وابن أوبر[٨]؟. «**إلاَّ في نحو جماديين**» وهو ما كان المثنى فيه اسمًا لمتعدد[٩]

= وبعده:
أبـر وأوفى ذمـة يـعقـدونها وخيرا إذا ساوى الذرا بالحوارك
يروى: من سعود. فلم ترَعيني مثل.
صدفي: جمل منسوب إلى (صدف): حي من كندة ينسبون إلى حضرموت.
الحنية: القوس، شبه الجمل بها لضمره وصلابته. شعوب، جمع شعب: وهو أكبر من القبيلة. سعد بن مالك: رهط طرفة من بكر بن وائل. ساوى: فاعله غير مذكور، فلعله يريد الجدب. الذرا، جمع ذروة: الأعلى من كل شيء، ومراده هنا السنام. الحوارك، جمع حارك: أعلى الكاهل.
ـ طرفة: ١٠٤ـ١١١؛ سيبويه ٢: ٩٧؛ المقتضب ٢: ٢٢٢؛ المخصص ١٧: ٨١؛ الاشتقاق: ٥٧؛ شرح التسهيل ١: ٢٠٢؛ اللسان: (سعد).

(١) فيا، د.
(٢) يشن، د، ز، ظ، وهو خطأ؛ لأن الفاعل ضمير مستتر عائد على مؤنث.
(٣) سقطت من، د.
(٤) اذ لا، د.
(٥) عليه عليه، د.
(٦) سقطت من، ز، ظ.
(٧) اشتهر بهذه الكنية الصحابي الجليل: عبدالرحمن بن صخر الدوسي (٢١ ق. هـ ـ ٥٩ هـ = ٦٠٢ ـ ٦٧٩ م) رضي الله عنه.
(٨) جمعه: بنات أوبر، وهذا سبيل ما صدر بابن مما لا يعقل، وهي: كمأة صغار مزغّبة، على لون التراب. الصحاح (وبر).
(٩) المتعدد، ز، ملتعد، ظ.

متلازم[١]، ولكل من ذلك المتعدد اسم من ذلك اللفظ بالحقيقة. «**وعمايتين**» وهما جبلان لهذيل متقاربان، اسم كل واحد منهما عماية. فهذا كجمادين[٢]، فإنهما اسمان لشهرين معروفين [كل منهما[٣]] يسمى جمادى، لكن يميز[٤] أحدهما عن الآخر بالصفة، فيقال: جمادى الأولى، وجمادى الآخرة. «**وعرفات**». وهو ما كان الجمع فيه علمًا لواحد؛ إذ ليس معنا مواضع اسم كلٌ هنها[٥] عرفة، وإنما[٦] عرفة وعرفات مترادفان، وقد تقدم[٧] قول الفراء: إن عرفة مولد وليس بعربي محض. وسبق رده، بأنه قد ثبت في الصحيح (الحج عرفة)[٨].

واعلم أن كلام المصنف مشكل؛ لأن الاستثناء فيه إما أن يرجع إلى الجملة الأولى، أو الثانية، وكلاهما باطل، أما الأول فلأن مقتضاه أن عرفات جمع ولم يسلب مفرده التعيين، وقد عرفت أن عرفات ليس جمعاً لعرفة[٩]، وإنما هو وعرفة مترادفان.

وأما الثاني فلأن مقتضاه أن ما ذكره[١٠] من المستثنيات كلها سلب فيها العلم التعيين، ولكنه لم يجبر بحرف التعريف، ولا يخفى بطلان ذلك نعم يمكن جعل الاستثناء منقطعاً فلا يرد هذا فتأمله.

٦٥ «**ومسميات/ الأعلام أولو العلم**» من الملائكة والإنس والجن

(١) ومتلازم، ز، ظ.
(٢) وهذا كجمادين، ز.
(٣) سقطت من، د.
(٤) تمييز، د.
(٥) منهما، د.
(٦) بل، د.
(٧) في ١ : ١٤١.
(٨) تكلمنا على هذا الحديث في ١ : ١٤١.
(٩) بعرفه، ز.
(١٠) ذكر، د.

والقبائل، نحو: جبريل وزيد والولهان[١] وربيعة «**وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات**» من الأمكنة والكواكب والحيوان الذي لا يعقل من فرس وبغل وحمار وجمل وشاة وكلب، نحو: مكة وزحل وسكاب[٢] ودلدل[٣] ويَعْفُور[٤] وشذْقم[٥] وهيلة[٦] وواشق[٧].

قال ابن هشام: ومنه أسماء الكتب، وهي عندي[٨] من الأعلام النوعية، لا الشخصية، ألا ترى أن كل نسخة من نسخ كتاب الفارسي العضدي يسمى بالإيضاح، لا يختص بذلك نسخة دون أخرى، كما أن أسامة كذلك، وكذا الباقي، فإذا قلت: هذا الإيضاح، فهو كقولك: هذا أسامة. تشير[٩] إلى فرد[١٠] حاضر، وإذا قلت: الإيضاح خير من الجمل[١١] والمفصل[١٢]. فهو كقولك: أسامة أجرأ[١٣] من ثعالة. فهو علم جنس في المألوفات. «**وأنواع معان**» نحو: برة [للمبرة[١٤]] وفجار للفجرة. «**و**» أنواع «**أعيان لا تؤلف**» كأبي الحارث وأسامة للأسد وأبي جعدة وذؤالة للذئب.

---

(١) في اللسان مادة ول هـ: (والولهان: اسم شيطان يغري الإنسان بكثرة استعمال الماء عند الوضوء. وفي الحديث: الولهان اسم شيطان الماء يولع الناس بكثرة استعمال الماء).
(٢) على وزن حذام: اسم فرس.
(٣) اسم بغلة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ اللسان (دلل).
(٤) في اللسان (ع ف ر): (ويعفور: حمار النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وفي حديث سعد بن عبادة: أنه خرج على حماره يعفور ليعوده).
(٥) أعجمت الدال تصحيفاً في، ز، ظ، وهو اسم فحل، وهذا مثال الجمل حسب ترتيب الشارح.
(٦) هذا مثال الشاة.
(٧) اسم كلب واسم رجل، ومنه بَرْوع بنت واشق. اللسان (وشق).
(٨) عنده، ظ.
(٩) يشير، ز.
(١٠) بين هاتين الكلمتين كلمة غير مقروءة في، ظ.
(١١) كتاب في النحو للزجاج.
(١٢) كتاب في النحو للزمخشري.
(١٣) أجرى، د، ز، ظ، وهو خطأ، إذ الكلمة لامها همزة.
(١٤) سقطت من، ز.

واحترز بقوله: لا تؤلف من المألوفات، فإن الأعلام توضع لآحادها لا لجنسها، «**غالباً**» أشار به إلى ما وضع قليلاً من الأعلام الجنسية لما يؤلف من الأعيان، نحو: هيّان بن بيّان، للمجهول العين والنسب، وهذا المثال لا يستعمل استعمال ذي الأداة الحضورية؛ لأن حضور الشيء ينفي جهالة عينه، فلم يبق إلاّ أن يستعمل استعمال ذي الأداة[١] الجنسية، فيقال: هيّان بن بيّان لا تقبل[٢] روايته، وهذا الحديث يرويه هيان بن[٣] بيان، أي يرويه مجهول العين والنسب. «**ومن**» العلم «**النوعي ما لا يلزم التعريف**» نحو: فينة وغدوة وبكرة وعشية، قالت العرب: فلان ما يأتينا فينة[٤]. بلا تنوين أي الحين دون الحين، وفينة[٥]، بالتنوين، أي حيناً دون حين، فيختلف التقديران، وفلان يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية، أي الأوقات[٦] المعبر عنها بهذه الأسماء، منعتها[٧] من الصرف حين[٨] قصدت بها ما يقصد بالمعرف بـ(أل) عهدية أو جنسية، ولك أن تصرفها إذا أردت معنى غدوة من الغدوات وكذا الباقي، وباب ذلك كله السماع، فليس لك أن تستعمله في نحو: أسامة.

«**ومن الأعلام**» الجنسية «**الأمثلة[٩] الموزون بها**» في بعض الأحيان، وإلاّ فليست ملازمة للعلمية، بدليل قولك: كل أفعل لا ينصرف[١٠] علماً، فالمراد إذن: ومما قد يكون من الأعلام الجنسية الأمثلة. لا أن كل موزون به

---

(١) الأدة، د.
(٢) يقبل، ز.
(٣) ابن، د.
(٤) فنيه، ز.
(٥) وفنية، ز.
(٦) أهملت التاء في، ز، ظ.
(٧) ومنعها، د.
(٨) حتى، ظ.
(٩) الامثل، ز.
(١٠) يتصرف، ظ.

علم، ثم إجراء[١] الأمثلة مجرى[٢] الأعلام، هو اصطلاح [من[٣]] النحاة مخترع[٤] من غير أن يقع ذلك في كلام العرب، وإنما تكون[٥] كذلك إذا عبر بها عن موزوناتها، ولم يدخل عليها ما يقتضي تنكيرها، ككل ورب ومن الاستغراقية[٦] وغيرها من علامات التنكير. «**فما كان منها بتاء تأنيث**» نحو: فاعلة وزن قائمة «**أو [على[٧]] وزن الفعل به أولى**» نحو: أفعل وزن أحمد، وإنما لم يذكر الوزن الخاص بالفعل؛ لأنه تجب معه حكاية الحال التي كان عليها موزونه[٨]، فتقول[٩]: استفعل فعل ماض ودال على الطلب، وانفعل لازم مطاوع لفعل، وأما أن الوزن الخاص بالفعل قد يكون موجوداً في الاسم، كما في بقّم[١٠]وإستبرق ودئل[١١]، فلا مدخل له هنا، ضرورة أنه ليس الكلام في الموزون، وإنما هو في الوزن باعتبار موزون ما، فإنما يجري عليه حكم موزونه الأصلي فتأمله «**أو مزيداً آخره ألف ونون**» نحو: فعلان وزن سكران. «**أو ألف إلحاق مقصورة**» نحو: فعنلى وزن حبنطى[١٢]، وأما الممدودة فلا أثر لها، فنقول: فعلاء ملحق بِقُرْطاس، وفعلاء ملحق بِقُسْطَاس[١٣]. «**لم ينصرف إلّا منكراً**»/هذا خبر المبتدأ من قوله: فما كان منها. إن جعلنا (ما[١٤])موصولة، ٦٦

(١) اجر، د.
(٢) مجزى، ز، ظ.
(٣) سقطت من، د.
(٤) مخبرين، ز.
(٥) يكون، د، ز، ظ، والتأنيث واجب، لأن الفاعل ضمير مستتر.
(٦) الاستعراقية، د.
(٧) سقطت من، د، ز، ظ.
(٨) موزونة، ز.
(٩) فنقول، ز.
(١٠) اسم موضع.
(١١) دويبة صغيرة تشبه ابن عرس، والدئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة: جد لقبيلة، والدئل بن زيد الله بن سعد العشيرة من قحطان.
— راجع ابن حزم: ١٨٤، ٤٠٧ــ٤٠٨.
(١٢) حنبطى، د، وهو القصير البطين.
(١٣) بقسطاط، د، والقسطاس بكسر القاف وضمها: الميزان.
(١٤) ها، م، ظ.

وجواب الشرط إن جعلناها شرطية، ثم يجري[١] الكلام في ذلك على إعراب أسماء الشرط، فتجعل[٢] (ما) الشرطية هنا مبتدأ أيضاً، لكن خبرها هو جملة الشرط أو جملة الجواب، أو مجموعهما فيه خلاف، والصحيح الأول، فلا يكون قوله: لم ينصرف إلاَّ منكراً. خبراً لما الشرطية، وذلك نحو: كل فاعلة[٣] حكمها كذا، ورب[٤] أفعل لا ينصرف وما من فعلان مؤنثه[٥] فعلى إلاَّ ويمنع الصرف، وكل فعنلى تقلب[٦] ألفه في التثنية ياء.

قال سيبويه[٧] : قلت للخليل في قوله كل أفعل إذا أردت به الوصف لا ينصرف، وقد صرفته، فقال: أفعل هنا مثال[٨] ، وليس بوصف ثابت في الكلام، [إنما[٩]] زعمت أن ما[١٠] كان على هذا المثال، وكان وصفاً، لا ينصرف، وإنما انصرف؛ لأنه نكرة، ولو أشرت به إلى معلوم لم تصرفه للزنة والعلمية، كقولك: أفعل لا ينصرف إذا كان صفة. فإنك لا تصرف **أفعل**، كأنك قلت: هذا البناء. «**وإن كان على زنة[١١] منتهى التكسير**» نحو: مفاعل ومفاعيل: . «**أو ذا[١٢]. ألف تأنيث**» مقصورة كفعلى، أو ممدودة كفعلاء. «**لم ينصرف مطلقاً**» معرفة كان أو نكرة، تقول: حمراء فعلاء، وحبلى فعلى، وكل فعلاء يعرب[١٣] ظاهراً[١٤] وكل فعلى يعرب تقديرا[١٣] فلا

---

(١) لم يجوز، ز، ثم يجر، ظ.
(٢) فيجعل، د.
(٣) فعله، ز، ظ.
(٤) وان، د.
(٥) مؤنثة، ز.
(٦) ثعلب، د.
(٧) في كتابه ٢ :٥ـ٦،ولم يذكر الخليل.وانظر كلامه هذا في ٢ : ١٦٤، فقد نقلناه في الهامش.
(٨) امثال، ز، ظ.
(٩) سقطت من، ظ.
(١٠) أنما، ز، ظ.
(١١) وزن، ز، ظ.
(١٢) فا، ز.
(١٣) معرب، د.
(١٤) وكل فعلا يعرب ظاهرا وكل فعلي يعرب ظاهر، ز.

تصرف شيئاً من ذلك. «**فإن صلحت الألف لتأنيث وإلحاق**» نحو: فَعلى ـ بفتح الفاء ـ وفعلى ـ بكسرها ـ فإن ألفها قد تكون[(١)] للتأنيث نحو: سكرى وذكرى، وقد تكون[(٢)] للإلحاق نحو: أرطى ومعزى. «**جاز[(٣)] في المثال اعتباران**» كقولك: كل فعلى ـ بفتح الفاء ـ مثلاً أو فِعلى ـ بكسرها ـ تقلب[(٤)] ألفه في التثنية ياء، إن جعلت ألفه للتأنيث لم تصرفه، وإن جعلتها للإلحاق صرفته؛ لتنكيره بدخول كل، وجميع الأوزان التي ذكرها المصنف لا تصلح إلَّا للأسماء، فخرج عن كلامه نوعان: ما كان وزناً لاسم وليس شيئاً مما ذكر، فليس فيه إلَّا الصرف، وذلك يؤخذ من مفهوم كلامه، فإن ذلك لم يذكر[(٥)] في واجب المنع، ولا فيما يجوز فيه الوجهان، فلم يبق فيه إلَّا وجوب الصرف مطلقاً، كقولك: فاعل اسمًا يجمع على فواعل، ووصفاً يجمع على فُعَّل أو فُعّال. وما[(٦)] كان وزناً للفعل غير ما ذكر، كقولنا: فعَل وفعِل وفعُل، فهذه إن أريد بها العموم فالإعراب والصرف، كالذي قبلها[(٧)]، وإن أريد بها خصوصية الفعل حكيت كقولك: ضرب فعل، وعلم فعل، وظرف فعل. ولم يتعرض لهذا، كما لم يتعرض للوزن الخاص بالفعل؛ لأن بابهما باب الحكاية.

«**وإن قرن**» [مثال من الأمثلة الموزون بها[(٨)]]. «**بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه**» في الصرف وعدمه، تقول: مررت برجل فاعل. تكني[(٩)] به عن فاضل مثلاً، فيصرف[(١٠)]؛ لأن حكم المكني عنه الصرف، وتقول: مررت

---

(١) يكون، د، ز، والتأنيث واجب؛ لأن الفاعل ضمير مستتر.

(٢) يكون، د.

(٣) جا، ز، جاء، م.

(٤) يقلب، ز، والتأنيث والتذكير جائز هنا لأن حروف المعجم تؤنث وتذكر.

(٥) يذكره، ز، ظ.

(٦) هذا هو النوع الثاني.

(٧) قبله، د، ز، ظ، والمناسب ما أثبته.

(٨) لها، ز، وما بين المركنين ساقط من، د.

(٩) يكنى، د.

(١٠) فتصرف، د.

برجل أفعل. تريد أفضل [مثلاً[1]] فتمنعه من الصرف وإن كان نكرة؛ لأنه كناية عن صفة لا تصرف، ويدل على أنه في موضعها [2] أن موقعه [هنا[3]] موقع النعت، إذ لا يتأتى أن يكون علماً هنا؛ لأن العلم لا يوصف به؛ ولأن المعرفة لا تكون صفة للنكرة، وهذا مذهب سيبويه[4]، وخالفه المازني، وانتصر له السيرافي: بأن أفعل أقصى أحواله أن يكون كأربع إذا وصف به، فهو إسم وصف به، وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف. ورده ابن الصائغ[5]: بأن أربعاً وضع على أن يكون اسماً لا وصفاً، فعرضت الوصفية فيه فلم[6] يعتد بها، وأفعل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسماً ولا صفة، فينبغي أن يراعى حكمه الحاضر له.

---

(١) سقطت من، د.

(٢) موصعها، ظ.

(٣) سقطت من، ز.

(٤) قال في الكتاب ٢: ٥ـ٦ (تقول: كل أفعلٍ يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكل أفعلٍ يكون اسماً تصرفه في النكرة.

قلت: فكيف تصرفه، وقد قلت: لا أصرفه؟

قال: لأن هذا بناء يمثل به، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى، ونظير ذلك قولك: كل أفعلٍ أردت به الفعل نصب أبداً. فإنما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه، وكان (أفعل) اسما، فكذلك منزلة (أفعل) في المسألة الأولى، ولو لم تصرفه ثم لتركت (أفعل) ههنا نصبا، فإنما (أفعل) ههنا اسم بمنزلة (أفكل)، ألا ترى أنك تقول: إذا كان هذا البناء وصفاً لم أصرفه، وتقول: (أفعل) إذا كان وصفاً لم أصرفه؟. فإنما تركت صرفه ههنا كماتركت صرف (أفكل) إذا كان معرفة.

وتقول: إذا قلت هذا رجل أفعل، لم ينصرف على حال، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة، فصار كقولك: كل أفعل زيدٌ نصبٌ أبداً، لأنك مثلت به افعل خاصة...). قوله: (لم يجر) يعني: لم ينصرف، وهو اصطلاح قديم.

(٥) لعله محمد شمس الدين بن عبدالرحمن بن علي الزمردي (٧٠٨ـ٧٧٦ هـ = ١٣٠٨ـ١٣٧٥ م). نحوي فقيه. أخذ عن: الشهاب بن المرحل وأبي حيان والقونوي والفخر الزيلعي. وعنه الجمال بن ظهيرة وعبدالرحمن بن جماعة. من كتبه: شرح المشارق ـ في الحديث ـ، شرح ألفية ابن مالك، الغمز على الكنز ـ في الفقه ـ، الثمر الجني في الأدب السني، التذكرة عدة مجلدات في النحو.

ـ الدرر الكامنة ٣: ٤٩٩ طـ حيدر اباد ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠؛ البغية ١: ١٥٥؛ الشذرات ٦: ٢٤٨؛ الفوائد البهية: ص ١٧٥ طـ مصر ١٣٢٤ هـ.

(٦) ولم، د.

«وكذا[١] **بعض الأعداد المطلقة**» التي لم تقيد بمعدود مذكور ولا محذوف، وإنما[٢] تدل على مجرد العدد، يعني/أنها تكون أعلاماً فلا تنصرف[٣] إن انضم ٦٧ إلى العلمية سبب آخر، كقولك[٤]: ستة ضعف ثلاثة. غير منصرفين، نص عليه ابن جني في سر الصناعة، ووقع في بعض نسخ المفصل[٥]، قال ابن الحاجب: والظاهر أن جار[٦] الله أثبته ثم أسقطه، لضعفه، قال: ووجه[٧] إثباته أن ستة مبتدأ، فلولا أنه علم لكنت مبتدئاً بالنكرة من غير مخصص[٨]، قال: ووجه ضعفه أنه يؤدي إلى أن تكون[٩] أسماء الأجناس كلها أعلاماً، إذ[١٠] ما من نكرة إلاَّ ويصح استعمالها كذلك، نحو: رجل خير من امرأة، أي كل رجل، وذلك في كل نكرة قامت قرينة على أن الحكم غير مختص ببعض جنسها.

«**وكنوا بـ«فلان» و«فلانة» عن**» علم مذكر عـاقل وعلم مؤنث عاقل[١١]«**نحو: زيد**» الذي هو علم لمذكر عاقل «**وهند**» الذي هو علم لمؤنث

---

(١) جاء في، ز بعد هذا جملة شارحة وهي: أي هي أعلام كالأمثلة الموزون بها.
(٢) انما، ز، ظ.
(٣) ينصرف، د، ز، ظ، وهو خطأ.
(٤) لقولك، ظ.
(٥) ذكر الأعداد على أنها من أعلام المعاني، ولم يذكر فيها الصرف ومنعه.
  ـ المفصل مع ابن يعيش ١: ٣١.
  وقال ابن يعيش: يجوز فيها دخول (أل) وعدمه.
  ـ ابن يعيش ١: ٣٧، ٣٩.
(٦) محمود بن عمر الزمخشري.
(٧) وجه، د.
(٨) تخصيص، ز، ظ.
(٩) يكون، د، ز، ظ، والتأنيث أولى؛ لمراعاة معنى الجماعة.
(١٠) اذا، ز.
(١١) وعلم مؤنث عاقل وعلم مؤنث عاقل، ز.

عاقل، وفيه لف ونشر مرتب، فزيد يرجع إلى (فلان) وهند يرجع إلى (فلانة) قال الشاعر[١]:

ألا قاتل الله الوشاة وقولهم فلانة أضحت خلة لفلان[٢]

فيجريان ـ أعني فلاناً[٣] وفلانة ـ مجرى المكني عنه، أي يكونان[٤] كالعلم، فلا تدخلهما اللام، ويمتنع صرف فلانة، كما يجري أفعل بمعنى أحمق مجرى المكني عنه في الامتناع من الصرف على ما مر، ولا يجوز تنكير (فلان) كسائر الأعلام، فلا يقال: جاءني فلان وفلان آخر؛ إذ هو موضوع للكناية عن العلم؛ فالثاني مثل الأول في أنه غير نكرة وإن كان المكني عنه قد ينكر، والفرق بينه وبين مررت بزيد وزيد آخر، أنك أردت واحداً ممن يسمى بزيد، وليس هذا بمتأتٍ في فلان.

قال[٥] ابن الحاجب: فلان وفلانة علمان لأعلام الأناسي وهي[٦] من باب أسامة؛ لأنها تنطلق على كل علم منها، فهي موضوعة لحقيقة أعلام أناسي من يعقل، فإن لها حقيقة ذهنية، كما أن لجنس[٧] الأسد حقيقة ذهنية وضع لها

---

(١) عروة بن حزام.

(٢) من قصيدة في ديوانه مطلعها:

خليليّ من عليا هلال بن عامر بصنعاء عوجا اليوم وانتظراني

وقبل الشاهد:

كلاني أكْلا لم ير الناس مثله ولا تهضما جنبيّ وازدرداني

ولا يعلمن الناس ما كان ميتتي ولا يطعمن الطير ما تذران

وبعده:

فويحكما يا واشيي أم عيثم ففيم إلى من جئتما تشيان؟

يروى: (ألا لعن الله).

ـ ابن حزام: ١ـ١٢؛ نوادر القالي: ١٥٨ـ١٦٢؛ المقاصد ٢: ٥٥٢ـ٥٥٣؛ الهمع ١: ٧٤؛ وتجاوزه في الدرر.

(٣) فلان، د، ظ.

(٤) يكونا، ظ.

(٥) وقال، ز، ظ.

(٦) وهو د، وذا خطأ، لأن الضمير عائد على (أعلام الأناسي).

(٧) الجنس، د.

أسامة. قال: ولم يثبت استعمالها إلّا في الحكاية، تقول: قال زيد جاءني فلان، ولا تقول[١] ابتداء جاءني فلان، من غير أن تحكي[٢] ذلك عن أحد، قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً، يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَاناً خَلِيلاً[٣]﴾ وهذا[٤] الذي ذكره ابن الحاجب من أنها لا تستعمل إلّا في الحكاية نص[٥] عليه ابن السراج قبله، ولكنه مخالف لقول ابن السكيت[٦]: إذا كنيت عن الآدميين قلت: لقيت فلاناً[٧]. ويدل عليه ما رواه الأصمعي من قول مرار[٨] الفقعسي[٩]:

(١) يقول، ز.
(٢) يحكى، ز، ظ.
(٣) الآيتان ٢٧، ٢٨ من سورة الفرقان (٢٥).
(٤) وهو، ز.
(٥) ونص، ز.
(٦) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (١٨٦ـ٢٤٤ هـ = ٨٠٢ـ٨٥٨ م). أصله من دورق في خوزستان. عالم باللغة. أدب أولاد المتوكل العباسي، ويقال إنه فضل الحسن والحسين ـ رضي الله عنهما ـ على ابني المتوكل فقتله. روى عن أبي عمرو الشيباني والأصمعي. وعنه أبو عكرمة الضبي وأبو سعيد السكري وميمون بن هارون. والسكيت: لقب أبيه. من مؤلفاته الكثيرة: إصلاح المنطق ـ ط، الألفاظ ـ ط، القلب والإبدال ـ ط، شرح ديوان عروة بن الورد ـ ط، سرقات الشعراء، الأمثال، النوادر.
ـ القفطي ٤: ٥٠ـ٥٧؛ الوفيات ٦: ٣٩٥ـ٤٠١؛ الزبيدي: ٢٠٢ـ٢٠٤؛ البغية ٢: ٣٤٩.
(٧) في إصلاح المنطق ٢٩٦: (وتقول: لقيت فلاناً وفلانة، إذا كنيت عن الآدميين قلت بغير ألف ولام، فإذا كنيت عن البهائم قلت بالألف واللام، تقول: حلبت الفلانة، وركبت الفلانة).
(٨) كذا في نسخ التحقيق والرضي ٢: ١٣٨؛ والصواب: المرار، وقد جاء في شعره:

إذا افتقر المرار لم يـر فقره وإن أيسر المرار أيسر صاحبه

(٩) العيسي، د، ز، ظ، وفي الرضي: العبسي. وكله تصحيف، قال البغدادي ٣: ٢٥٤ـ٢٥٥: (والموجود في نسخ الشرح المرار العبسي، وهو تحريف وتصحيف من الفقعسي؛ إذ ليس من الشعراء المرار العبسي، وكأنه حرّف بالنظر إلى قوله: (نزلت منازلهم بنو ذبيان) فإن عبساً وذبيان أخوان أبوا قبيلتين... ويدل أيضاً لما قلناه حكاية الأصمعي إذ وقف على غلام من بني أسد، وفيها: أنشدك لمرارنا). انتهى، والشاعر: أبو حسان المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة الفقعسي الأسدي. شاعر مكثر أدرك دول بني العباس، ولم أقف على وفاته.
ـ ابن قتيبة ٢: ٦٩٩ـ٧٠١؛ الأغاني ١٠: ٣١٥ـ٣٢٣؛ الخزانة ٢: ١٩٦.

سكنوا شبيثا[١] والأحص[٢] وأصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان
وإذا فلان مات عن أكرومة دفعوا معاوز[٣] فقره بفلان[٤]

وقال معن[٥] بن أوس[٦]:

أخذت بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما أكاد أدان
وحتى سألت القرض عند ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان[٧]

فإن قلت: كون [٨] فلان وفلانة علمين لأعلام الأناسي منظور فيه، لأن تلك ألفاظ، فعلى هذا إذا قلت: قال زيد جاءني فلان، فمعناه جاءني مسمى فلان، وإنما مسماه لفظ، وليس هذا كـ(زيد) في جاءني زيد؛ لأن مسماه ذات.

قلت: هذا إشكال أورده ابن هشام رحمه [٩] الله [تعالى[١٠]]، ولم يجب عنه، ويمكن أن يجاب: بأن معنى جاءني فلان جاءني[١١] مسمى مسمى فلان،

---

(١) سبيا، د.
(٢) والأخص، د، ز، ظ، والصواب إهمال الحاء.
(٣) أهملت الزاي في، د.
(٤) يروى: رقعوا معاوز فقده. شبيث: ماء لبني تغلب. الأحص: ــ بمهملتين ــ واد لبني تغلب. المعاوز: الثياب الخلقة.
ــ القالي ١: ٦٦ ــ ٦٧؛ الرضي ٢: ١٣٨؛ الخزانة ٣: ٢٥٢ ــ ٢٥٥.
(٥) معز، ز، ظ، وهو تصحيف.
(٦) أويس، د، وليس صحيحاً، وهو معن بن أوس بن نصر بن زياد المزني (٠٠ ــ ٦٤ هـ = ٠٠ ــ ٦٨٣ م). شاعر فحل جواد من مخضرمي الجاهلية والإسلام. كف بصره في آخر أيامه. ديوانه مطبوع.
ــ ابن حزم: ٢٠٢؛ المرزباني: ٣٩٩ ــ ٤٠٠؛ الخزانة ٣: ٢٥٨ ــ ٢٥٩؛ الأغاني ١٢: ٥٤ ــ ٦٥.
(٧) أخذت: تصرفت، ولذا عداه بالباء. عين المال: النقد. نهكته: أتلفته.
ــ الأغاني ١٢: ٥٦؛ الرضي ٢: ١٢٨؛ الخزانة ٣: ٢٥٥ ــ ٢٥٦.
(٨) وكون، ز.
(٩) رحمة، د.
(١٠) سقطت من، ز، ظ.
(١١) حانى، ز.

فكما صح الإسناد إلى لفظ زيد، والمراد مسماه صح الإسناد إلى فلان، والمراد مسمى مسماه[١]، ولا إشكال، وكذا القول في فلانة. «**وبأبي**[٢] **فلان**» [أي[٣]] وكنوا بأبي فلان «**وأم فلان عن نحو: أبي بكر**» في كنية المذكر العاقل «**وأم سلمة**» في كنية المؤنثة/العاقلة. ٦٨

ووقع في بعض النسخ: وأم فلانة. وهو تحريف من النساخ أوقعهم فيه ما تقدم من اقتران فلانة بفلان، وما تأخر من اقتران الفلانة بالفلان، وذكر كلمة الأم أيضاً، والتمثيل بسلمة، ولفظه مؤنث. وسلمة ــ كطلحة[٤] وحمزة ــ علم مذكر عاقل مختتم بتاء التأنيث، فتأنيثه لفظي. «**و**» كنوا «**بالفلان والفلانة عن**» علم مذكر لا يعقل وعلم مؤنث لا يعقل. «**نحو: لاحق**[٥] **وسكاب**[٦]» فالأول للأول والثاني للثاني على طريق اللف والنشر المرتب، ولا فرق في أعلام البهائم بين أن تكون[٧] أسماء أو كنى في إدخال لام التعريف عليها، فتقول[٨]: الفلان والفلانة، وأبو الفلان وأم الفلانة، والمصنف لم يذكر حكم الكناية عن أعلام البهائم إذا كانت كنى، ونص الرضي الإستراباذي[٩] على ما قلناه[١٠] من عدم الفرق، قال[١١]: وإنما أدخلوا اللام للفرق، وكانت كناية أعلام البهائم أولى من كناية أعلام الأناسي، لأن أنس الإنسان بجنسه أكثر فهو[١٢] عنده أشهر من أعلام البهائم، فكان فيها نوع تنكير.

---

(١) مسيا، د.
(٢) وأبي، د، ز، ظ.
(٣) سقطت من، د.
(٤) وطلحة، ظ.
(٥) اسم فرس لمعاوية بن أبي سفيان. الصحاح (لحق).
(٦) اسم فرس.
(٧) يكون، د، ز.
(٨) فنقول، ز.
(٩) الاسترابادي، د.
(١٠) قلنا، د.
(١١) في شرح الكافية ٢: ١٣٧.
(١٢) وهو، د.

وسلك ابن الحاجب طريقة أخرى في التعليل فقال: زادوا (أل) للفرق، وجعلوا الزيادة في علم ما لا يعقل، لأن علميته دخيلة[١] على علم من يعقل؛ لأن أصل[٢] الباب لمن يعقل فكانت[٣] زيادة (أل) في الأقل أولى منها في الأكثر تقليلاً للزيادة، وكانت في الدخيل في العلمية لضعف علميته أولى منها في القوي في باب العلمية. «و» كنوا **«بهن وهنة [أو هنت]**[٤]**عن اسم جنس»** مذكر أو مؤنث: و(هن) لاسم الجنس المذكر[٥]، نحو: رجل، و(هنة) لاسم الجنس المؤنث، نحو: امرأة. **«غير علم»** صفة لاسم جنس، وربما كنوا بـ(هن) عن علم الشخص العاقل الذي لا يراد الإفصاح باسمه كقوله[٦]:

والله أعطاك فضلاً من عطيته ... على هن وهن فيما مضى وهن[٧]

---

(١) دخلية، د.

(٢) الأصل، د.

(٣) وكانت، د.

(٤) سقطت من، د، ز، ظ.

(٥) المذكو، د.

(٦) ابن هرمة: أبو إسحق إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الكناني القرشي (٩٠-١٧٦ هـ = ٧٠٩-٧٩٢م). شاعر غزل مجيد معروف بشرب الخمر، منقطع إلى الطالبيين يكثر من مدحهم، يقال: إنه من الخلج من قيس عيلان.
- الأغاني ٤: ٣٦٧-٣٩٧، ٥: ٢٦٠-٢٦٧؛ ابن قتيبة ٢: ٧٥٣-٧٥٤؛ الخزانة ١: ٢٠٤.

(٧) البيت آخر القصيدة، ومطلعه:
إني امرؤ من رعى عيني رعيت له ... مني الذمام ومن أنكرت أنكرني
وقبل الشاهد:
بنوك خير بنيهم إن حلفت لهم ... وأنت خيرهم في اليسر واللزن
يروى: (والله آتاك. . . .).
اللزن: الضيق.
- ابن هرمة: ٢٢٩-٢٣٢؛ الأغاني ٤: ٣٧٥-٣٧٦؛ ثعلب: ٢٦-٢٨؛ الرضي ٢: ١٣٨؛ الهمع ١: ٧٤؛ الخزانة ٢: ٢٥٩-٢٦١؛ الدرر ١: ٤٨.

يخاطب بذلك حسن بن زيد[١]، وكان عبد الله[٢] وابراهيم[٣] [وحسن[٤]] بنو[٥] [عم[٦]] حسن المذكور وعدوه شيئاً ولم ينجزوه له، وهذا الذي ذكره المصنف هنا، وفيما يأتي إنما هو على سبيل الاستطراد في الكناية وإلَّا فالأصل[٧] أن يقتصر على كنايات الأعلام؛ لأنها المتعلقة بالباب. «و» كنوا «**بهنيت عن جامعت ونحوه**» من مقدمات الجماع، كما كنوا عن الفرج (بهن)، وإنما لم يذكر المصنف لامست ومسست[٨] وباشرت ورفثت وباضعت وغير ذلك؛ لأنه لما ذكر أن الهن كناية [عن اسم جنس[٩]] أردفه بكناية أخرى مأخوذة من لفظ تلك الكناية فذكر ذلك استطراداً[١٠]، لكن هذا معترض بأن

---

(١) أبا محمد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (٨٣ـ١٦٨ هـ = ٧٠٢ـ٧٨٤ م). استعمله المنصور على المدينة خمس سنين ثم عزله، وسجنه وبقي حتى آل الأمر إلى المهدي فأطلق سراحه.

ـ تاريخ بغداد ٧ : ٣٠٩ ط ـ القاهرة ١٣٤٩ هـ؛ ميزان الاعتدال ١ : ٢٢٨ ط ـ القاهرة ١٣٢٥ هـ؛ تهذيب التهذيب ٢ : ٣٧٩ ط ـ حيدر آباد ١٣٢٥ ـ ١٣٢٧ هـ.

(٢) أبو محمد عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (٧٠ـ١٤٥ هـ = ٦٩٠ ـ ٧٦٢ م). تابعي، كان له منزلة عند عمر بن عبدالعزيز. قدم على السفاح وهو بالأنبار فأعطاه ألف ألف درهم وعاد إلى المدينة، ثم حبسه بها المنصور من أجل ابنيه محمد وابراهيم، ونقله إلى الكوفة، وبها مات سجيناً.

ـ الأغاني ٢١ : ١١٣ ـ ١٢٥؛ مقاتل الطالبيين: ١٧٩ ـ ١٨٤؛ الإصابة ٣ : ١٣١.

(٣) أبو الحسن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (٧٩ـ١٤٥ هـ = ٦٩٨ ـ ٧٦٢ م) مات سجيناً بالهاشمية قرب المدينة.

ـ الطبري ٩ : ١٩٢، ١٩٨؛ مقاتل الطالبيين: ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٤) ساقط من، ظ، وهو الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (٧٨ـ١٤٥ هـ = ٦٩٧ ـ ٧٦٣ م) مات سجيناً بالهاشمية قرب المدينة.

ـ مقاتل الطالبيين: ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٥) بنوا، د، ز، ظ.

(٦) زيادة يقتضيها المقام وليست في جميع النسخ.

(٧) فالأفضل، د.

(٨) ومست، د.

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) استطراد، ظ.

هنيت يائي والهن واوي، وقد يدعى أن الياء بدل عن الواو وأن ذلك من البدل الخارج عن القياس، وفي قول صاحب الصحاح [١] وهنيت كناية عن فعلت من قولك هن إشارة إلى ذلك.

«**و**» كنوا «**بكيت**» بسكون الياء مخففة «**أو كيّت**»[٢] بتشديد الياء «**وبذيت أو ذيّت**»[٣] بتخفيف الياء في الكلمة الأولى وتثقيلها في الثانية «**أو كذا عن الحديث**» ولا تستعمل[٤] كيت وذيت إلاّ مكررتين[٥]، نص عليه في اللباب[٦]، قال ابن هشام: وهو المعروف، وقد أهمل المصنف التنبيه على ذلك، تقول: جاءني فلان، فقال لي كيت وكيت، ومحل كيت النصب ــ وإن كان مفرداً ــ لأنه كناية عن جملة، وفي كلام الفارسي: إذا قلت[٧] كان من الأمر كيت وكيت، فكان شأنية[٨] خبرها كيت وكيت، لأنه نائب عن الجملة، ولا يكون كيت وكيت اسمًا لكان، كما لا يكون اسمها جملة. قال ابن هشام: ولله در هذا الإمام ما أتم نظره. قال: وسألني سائل فبم[٩] يتعلق (من الأمر) إذا كانت [كان[١٠]] شأنية؟ وكيف يكون اسمها ضمير الشأن، ويتعلق[١١] بها مجرور، ويؤدي/معنى الشأن؟ فقلت: الظاهر أنه يتعين[١٢] تعلقه[١٣] بـ (أعني) مقدراً. ٦٩

قلت: يجب أن يكون ثم صفة للأمر محذوفة، أي كان من الأمر الذي

(١) ٦: ٢٥٣٧.
(٢) كية، م، والوجهان جائزان، لكن التاء أولى من الهاء، راجع الرضي ٢: ٩٥ــ٩٦.
(٣) ذيّة، م، والقول فيها كالقول في: كيت.
(٤) يستعمل، د.
(٥) مكررين، د.
(٦) الكتاب، د، وليس صحيحاً فهذا النص في لباب الإعراب للاسفراييني، ص ٦٦، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٣٩٨ نحو.
(٧) قال، د.
(٨) شانيته، ز.
(٩) فيم، د.
(١٠) سقطت من، ظ.
(١١) به، ز.
(١٢) تبين، ز.
(١٣) يتعلق، ز، ظ.

لا يفصح عنه، وإلاَّ كان الكلام عرياً عن الفائدة، وأنت خبير بأنه[١] يلزم ـ على ما ذهب إليه الفارسي، واستحسنه ابن هشام ـ تفسير ضمير الشأن بغير جملة[٢] مصرح بجزئيها. **«وقد تكسر أو تضم تاء كيت وذيت»** فتكون[٣] التاء مثلثة الحركة، والكلمة على كل حال مبنية.

قال الرضي الإستراباذي[٤]: وإنما بنيتا[٥]؛ لأن كل واحدة منهما كلمة واقعة[٦] موقع الكلام، والجملة من حيث هي لا تستحق إعراباً، ولا بناء، لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام.

وأورد أنه كان يجب[٧] أن لا تكون[٨] مبنية أيضاً كالجمل، وأجاب: بأنه يجوز خلو[٩] الجمل عن الإعراب والبناء، لأنهما من صفات المفرد، ولا يجوز خلو المفرد عنهما، فلما وقع المفرد موقع ما لا إعراب له ـ في الأصل ـ ولا بناء، ولم[١٠] يجز أن يخلو منهما مثله، بقي[١١] على الأصل الذي ينبغي أن تكون[١٢] الكلمات عليه، وهو البناء، إذ بعض المبنيات ـ وهو الخالي عن الإعراب ـ يكفيه عريه عن سبب الإعراب، فعريه عن سبب الإعراب سبب للبناء، كما قيل: عدم العلة علة العدم ـ ثم سأل فقال: إنهما[١٣] وضعتا لتكونا[١٤] كناية عن جملة لها محل من الإعراب، ونحو: قال فلان كيت وكيت،

---

(١) أنه، د.
(٢) حملة، ز.
(٣) فيكون، ز.
(٤) أهملت الذال في، د، وكلامه في شرح الكافية ٢: ٩٥ـ٩٦.
(٥) بنيت، ز.
(٦) واققة، ز.
(٧) أهمل حرف المضارعة في، ز.
(٨) يكون، د.
(٩) خلف، ز.
(١٠) لم، د.
(١١) فبقى، د.
(١٢) يكون، ز.
(١٣) انما، ز، ظ.
(١٤) ليكونا، د.

أي زيد قائم، وهي في محل نصب، وأجاب: بأن الإعراب المحكي في الجملة عارض فلم يعتد به.

وبناؤهما[١] على الفتح؛ لثقل الياء، كما في أين[٢] وكيف، أو لكونهما في الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل. وبناؤهما[٣] على الكسر والضم؛ تشبيهاً[٤] بـ(جَيرِ) و(حيث) ثم قال: وهما ــ يعني كيت وذيت ــ مخففان[٥] من كيّة وذيّة[٦]، بحذف لام الكلمة وإبدال التاء منها، كما في بنت، والوقف عليهما بالتاء، كما وقف على بنت، ومن العرب من يستعملهما على الأصل، فلا تكونان[٧] إلاّ مفتوحتين[٨]؛ لثقل التشديد، والوقف عليهما بالهاء، ولامـهما ياء[٩] لا واو؛ إذ ليس في الكلام مثل: حيوت، وواو حيوان بدل عن الياء، إلاّ عند المازني، ولم نقل[١٠] إن أصلهما كوية وذوية، لأن التاء في[١١] كيت وذيت بدل عن[١٢] اللام، فلو كـان العين واواً لقلت: كـوت وذوت[١٣] والتاء[١٤] فيهما ــ لكونهما عبارة عن القصتين[١٥]، وحكى أبو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت، مفتوحة ومكسورة. إلى هنا كلام الرضي.

---

(١) ويناوهما، د.
(٢) امن، ز.
(٣) ويناهما، ز، ط.
(٤) تشبها، ز.
(٥) مخففا، ظ.
(٦) كيته وذيته، ز. كيية وذيية، ظ.
(٧) يكونان، د، ز، ظ، والتذكير ممتنع.
(٨) مفتوحين، ظ.
(٩) يا، ز.
(١٠) يقل، د.
(١١) لأن الثاني، ز.
(١٢) على، ظ.
(١٣) كون وذون، د.
(١٤) مالتا، د.
(١٥) القضيتين، د.

الباب التاسع
«باب الموصول»

اسمًا كان أو حرفاً.

«**وهو**» أي الموصول «**من الأسماء**» أي حالة[1] كونه من الأسماء فهو في محل نصب على الحال.

فإن قلت: لا يصح وقوع الحال من المبتدأ على الصحيح؟

قلت: (هو) ليس بمبتدأ في الأصل؛ إذ التقدير: وتفسيره من الأسماء، فذو الحال ضمير مضاف إليه، لكن حذف المضاف لدلالة[2] المقام عليه؛ إذ هو بصدد التفسير والبيان، وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع الضمير وانفصل، بعد أن كان[3] مخفوضاً متصلاً. وهذا التقدير: ينتفع به في مثل قولهم: الإعراب في اللغة البيان، الكلمة في الاصطلاح لفظ وضع لمعنى مفرد، إذ ليس ثم ما يتعلق به الجار والمجرور، وبهذا التقدير يصح التركيب، ويمكن أن يكون قوله (من الأسماء) حالاً من ضمير منصوب محذوف، والتقدير: أعنيه[4] من الأسماء. والجملة معترضة[5] بين المبتدأ والخبر؛ لبيان المراد بالمبتدأ، والتقدير الأول

---

(١) حال، د.

(٢) بدلالة، د.

(٣) يكون، ز، ظ.

(٤) يعنيه، د.

(٥) معرضة، د.

أحسن. ولا يصح أن يكون قوله (من الأسماء) حالاً من الضمير المستكن في (افتقر) لأن (ما) من قوله: (ما افتقر) إما موصولة أو موصوفة، ولا يصح تقديم معمول الصلة ولا الصفة على الموصول أو الموصوف. «**ما افتقر**» جنس يشمل ٧٠ الموصولات وغيرها[1] مما يفتقر. «**أبداً**» لا في حال دون حال، وهو/فصل أخرج النكرة الموصوفة بالجملة، فإنها حال وصْفِها لها مفتقرة إليها، وتنفك[2] عن[3] الافتقار في حالة عدم الوصف أصلاً، وفي حالة الوصف بمفرد.

وفي[4] شرح ابن قاسم ما معناه: أن الجملة الموصوف بها في تأويل المفرد.

فلا يصدق[5] على النكرة أنها افتقرت إلى جملة. وهو متعقب بأنها جملة قطعاً، وكونها في تأويل المفرد لا يخرجها عن تسميتها جملة.

«**إلى عائد**» يخرج الموصول الحرفي وإذ وإذا وحيث وضمير الشأن. وقال أبو حيان وتبعه تلميذه ابن قاسم: إن الموصول الحرفي خرج بقوله (من الأسماء).

قلت: وفيه نظر؛ لأن قوله (من الأسماء) ليس فصلاً[6] وقع في التعريف حتى يكون مخرجاً، وإنما هو قيد في حيز المعرف بفتح الراء كما قررناه آنفاً، وما ذلك إلَّا بمثابة أن يقال: الكلمة اسمًا لفظ وضع لمعنى مفرد. فينتقض بالفعل والحرف، فيجاب بأنهما خرجا بقولك (اسمًا) ومثله لا يسمع[7].

فإن قلت: وأيضاً فقوله (إلى عائد) مخرج للموصول الحرفي، فلو خرج أولاً بقوله (من الأسماء) لكان محض تكرار لا فائدة فيه؟

قلت: ليس قوله (إلى عائد) مقصوراً على إخراج الموصول الحرفي، بل

---

(١) وغيرهما، د.
(٢) ويفك، د.
(٣) في، ظ.
(٤) في، د.
(٥) تصدق، ز، ظ.
(٦) فضلا، ز.
(٧) يستمع، د.

يخرجه ويخرج غيره مما ذكرناه قبل، فلا بأس إذن، والمعتمد في الرد هو ما قلناه أولاً. «**أو خلفه**» أي خلف العائد، والمراد بالعائد الضمير، نحو: الذي قام أبوه زيد، وبخلفه الظاهر[١] كقوله[٢]:

أيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع[٣]

فالاسم الشريف خلف عن ضمير يعود[٤] إلى (الذي)، لكن قال أبو علي[٥] في التذكرة: من الناس من لا يجيز[٦] هذا، وقال بعضهم: هذا لم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ، فأحرى أن لا يجيزه في الصلة.

«**وجملة صريحة**»: إما إسمية: نحو: الذي هو قائم. أو فعلية، نحو الذي ذهب غلامه. «**أو مؤولة**» نحو: الذي عندك، والذي في الدار، والقائم[٧]، وفي العبارة قلق؛ فإن الذي في هذه الأمثلة الثلاثة ليس جملة أولت بشيء آخر، والصواب أن يقول: وجملة ملفوظ بها أو مقدرة أو إلى مفرد مؤول بجملة فالأول ــ نحو: الذي قام أبوه. والثاني ــ نحو الذي في الدار. والثالث ــ نحو: القائم والقاعد. «**غير طلبية**» وأما قوله[٨]:

---

(١) الظهار، د.

(٢) مجنون بني عامر زعموا، ولم أجده في ديوانه شرح اللولبي وشرح الصعيدي.

(٣) لم أقف له على مزيد، وهو في:
ــ شرح التسهيل ١: ٢٠٨ــ٢٠٩، ٢٣٧؛ المغني ١: ٢٣٠، ٢: ٥٥٨؛ المقاصد ١: ٤٩٧ــ٤٩٨؛ التصريح ١: ١٤٠؛ الأشموني ١: ١٤٦، ١٦٢؛ السيوطي ٢: ٥٥٩ــ٨٧٧؛ الهمع ١: ٨٧؛ الدرر ١: ٦٤.

(٤) عن ضمير عائد يعود، ز، ظ.

(٥) الفارسي.

(٦) يخبر، ز.

(٧) عطفت بأو في، د.

(٨) الفرزدق: همام بن غالب.

وإنـي لــرام نــظرة قِبــلَ الــتي لعلي[١] وإن شطت[٢] نواها أزورها[٣]

فالصلة (أزورها) و(لعل) محذوفة الخبر، والجملة معترضة، أو الصلة قـول محـذوف مثـل: (وجـدت النــاس أُخْبُـرْ تَقْلِه[٤]) أي مقــولا فيهم ذلك، ومفعول (اخبر) محذوف، أي اخبره، والهاء في (تقله) هاء السكت أو ضمير أفرد نظراً[٥] إلى لفظ الناس، أو كل واحد[٦]، و(اخبـر) فعل

---

(١) ألحقت بالصدر في، ز.

(٢) شعلت، ز.

(٣) الثاني في قصيدة لامية مدح فيها بلال بن أبي بردة، وما هنا رواية كتب النحو، والذي في الديوان مغاير لما هنا، وهو:

وقـاتلة لي لم تصبني سهامهـا رمتني على سوداء قلبي نبالها
واني لــرام رميـة قبــل التي لعلي وإن شقت عليّ أنالها
ألا ليت حظي من علية أنني إذا نمت لا يسري إلي خيالها

وقاتلة: كذا في الخزانة، والذي في الديوان: وقائلة، وأظنه تصحيف. يروى: واني لراج نظرة.

ــ الفرزدق ٢: ٦٦٠ــ٦٦٤؛ الرضي ٢: ٣٧، ٥٩؛ المغني ٢: ٤٣٣، ٤٣٧، ٦٤٧؛ الأشموني ١: ٦٣؛ السيوطي ٢: ٨١٠؛ الهمع ١: ٨٥ــ٨٦؛ الخزانة ٢: ٤٨١ــ٤٨٢، ٥٥٩؛ الدرر ١: ٦٢.

(٤) عن أبي الدرداء ــ رضي الله عنه ــ وقد تكلموا فيه، ففي مجمع الزوائد ٨: ٩٠: (عن أبي الدرداء عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال: اخبر تقله. رواه الطبـراني، وفيه أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف. وقال أبو الدرداء: اخبر تقله. رواه الطبراني). وفي كشف الخفاء ٢: ٣٣٥: (وجدت الناس اخبر تقله، قال في اللآلىء: رواه ابن عدي في الكامل عن أبي الدرداء، وفي سنده ضعف لكن له شواهد منها: الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة). وفي أسنى المطالب ١: ٢٢ (هو من كلام أبي الدرداء، ورفعه ضعيف). وفي المقاصد الحسنة: ٢٥ــ٢٦: (حديث اخبر تقله، أبويعلى في مسنده، والعسكري في الأمثال والطبراني في الكبير، ثلاثتهم من حديث بقية بن الوليد عن أبي بكر بن أبي مريم: عطية بن قيس وقال الطبراني: في روايته عن عطية المذبوح، ثم اتفقوا عن أبي الدرداء رفعه به، وكذا أخرجه ابن عدي في كامله من جهة بقية بلفظ: وجدت الناس اخبر تقله). وأطال السخاوي الكلام عليه فراجعه، وقد نسب هذا القول إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه في نهج البلاغة ٢: ٤٠٤ــ٤٠٥ وقد استشهد به الرضي ١: ٣٠٨ والمغني ٢: ٦٤٧.

(٥) ونظرا، ز.

(٦) أحد، ز.

أمر، من قولك: خبرت الشيء أخبره خبراً ـ بالضم ـ وخبرة ـ بالكسرة ـ أي بلوته واختبرته، و(تقله) مضارع مجزوم على أنه جواب الأمر، أي تبغضه تقول[١]: قلاه يقليه ويقلاه، بمعنى أبغضه.

قال[٢] الميداني[٣]: يجوز رفع الناس على الحكاية، ومن نصبه فقد نصبه بـ(اخبر) و(وجدت) بمعنى عرفت، أي وجدت الأمر كذلك، بمعنى عرفت هذه القصة وتحققتها[٤].

وهذا المثل من كلام أبي الدرداء[٥] رضي الله عنه. «**ولا إنشائية**» كبعت واشتريت.

فإن قلت: يرد نحو ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ[٦]﴾ فإن القسم وجوابه صلة أو صفة.

قلت: الموصول [به[٧]] في الحقيقة إنما هو[٨] جملة جواب القسم، وهي

---

(١) بقوله، ز.

(٢) وقال، د، ز.

(٣) في مجمع الأمثال ٢: ٣٢٥ـ٣٢٦، وهو: أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (٠٠ـ٥١٨ هـ= ٠٠ـ ١١٢٤ م). نسبته إلى ميدان زياد بن عبد الرحمن: محلة بنيسابور. أديب نحوي لغوي. قرأ على الواحدي. من مصنفاته: مجمع الأمثال ـ ط، السامي في الأسامي، ط، الأنموذج ـ في النحو ـ، نزهة الطرف في علم الصرف ـ ط،شرح المفضليات.
ـ القفطي ١ : ١٢١ ـ ١٢٤ ؛ الوفيات ١ : ١٤٨ ؛ البغية ١ : ٣٥٦.

(٤) وتحققها، د.

(٥) عويمر بن مالك بن قيس الأنصاري الخزرجي (٠٠ـ٣٢ هـ = ٠٠ـ٦٥٢ م). في اسمه واسم أبيه ووفاته خلاف. أسلم يوم بدر، وشهد أحداً، ولي قضاء دمشق في خلافة عمر. والدرداء ابنته.
ـ الحلية ١ :٢٠٨؛ الغاية ١ :٦٠٦؛ الإصابة ٣ :٤٦.

(٦) ﴿... فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾ ٧٢ النساء (٤).

(٧) سقطت من، ز، ظ.

(٨) هي، د.

خبرية، وأما [جملة[1]] القسم وإن كانت إنشائية فليست[2] مذكورة لذاتها، بل لتقوية الجملة وتأكيدها.،

وفي كلام المصنف جعل الطلب قسيمًا للإنشاء، وإنما هو قسم منه، قال ابن هشام: ويرد على طرد [هذا[3]] التعريف/(من) الواقعة نكرة موصوفة. ٧١

قلت: يعني لكونها مفتقرة أبداً إلى العائد والصفة، (وليس بشيء لأنا لا نسلم افتقار (مَنْ) النكرة دائمًا إلى ذلك لجواز[4] وقوعها تامة غير موصوفة بشيء، كما صرح به الفارسي، ولو سلم افتقارها[5] حالة كونها موصوفة إلى العائد والصفة[6]) فلا نسلم أنه يلزم كون الصفة جملة لجواز: مررت بمن معجب لك. وقد عرفت فيما تقدم أن الموصول تعرف[7] [صفته[8]] بالعهد الذي في صلته على معنى أن وضعها أن يطلقها المتكلم على ما تقرر علمه عند المخاطب، وهذه خاصية المعارف، ومن ثم وجب كون الصلة جملة خبرية ليكون[9] مضمونها حكمًا معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب، والجمل الإنشائية طلبية كانت أو غير طلبية لا يعرف مضمونها إلاَّ بعد إيراد صيغها، وأما الاعتراض المشهور وهو أن الموصول لو كان معرفاً بصلته ــ وهي جملة ــ لتعرفت النكرة الموصوفة بها، فلم يكن إذن في قولك: لقيت من ضربته. فرق بين أن تكون[10] موصولة أو موصوفة، فقد أجيب عنه بما سبق من أن تعريف الموصول بوضعه[11] معرفة مشاراً به إلى المعهود الذي بين المتكلم والمخاطب

---

(١) سقطت من، ظ.
(٢) فلست، ز.
(٣) سقطت من، د.
(٤) بجواز، ز.
(٥) حال، د.
(٦) ما بين القوسين مكرر في، ز، وقد سقطت كلمة (حالة) منهاأولاً ثم ثبتت ثانياً.
(٧) يعرف، د.
(٨) سقطت من، د، ز.
(٩) فيكون، ز، ظ.
(١٠) يكون، د، والضمير مستتر عائد إلى(من)المفهومة من المقام بقرينة المثال المذكور.
(١١) بصلته بوضعه، د.

بمضمون صلته، فمعنى قولك: لقيت من ضربته إذا كانت موصولة لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها، وأما إذا جعلتها موصوفة فكأنك قلت: لقيت إنساناً مضروباً لك، وإن حصل لقولك إنساناً تخصيص بمضروبية المخاطب، لكنه ليس تخصيصاً وضعياً؛ لأن (إنساناً) موضوع لا تخصيص فيه، بخلاف الذي ومَنْ ـ مثلاً ـ فإن وضعهما على أن يتخصصا بمضمون صلتهما، والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم، وليس المراد به مطلق التخصيص، ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر، مع أنها لا تسمى بذلك معرفة؛ لكونه غير وضعي، كما تقول: رأيت اليوم رجلاً يسلم[1] عليك اليوم وحده قبل أحد. وكذلك: إني أعبد إلهاً خلق السموات والأرض ونحو ذلك.

قال المصنف[2]: والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة[3]، وذلك [غير لازم[4]] لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون[5] صلته معهودة، وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ[6]﴾ وقول[7] الشاعر[8]:

[ويسعى إذا أبني ليهدم[9] صالحي وليس الذي يبني كمن شأنه الهدم[10]

---

(١) سلم، ز، ظ.

(٢) في شرح التسهل ١: ٢٠٩ ـ ٢١٠؛ وقد اختصره الشارح.

(٣) غير معهودة، د.

(٤) ساقط من، د.

(٥) فيكون، د، ز.

(٦) ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا... إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ ١٧١ البقرة (٢).

(٧) وكقول، د، ز.

(٨) معن بن أوس المزني.

(٩) يهدم، د.

(١٠) من قصيدة مليئة بالحكمة ساق القالي طرفاً منها.

أولها:

عفا وخلا ممن عهدت به ضِم وشاقك بالمسحاء من سرف رسم =

وقد يقصد تعظيم الموصول، فتبهم صلته كقول الشاعر[1] :]

فإن أستطع أغلب وإن يغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه[2]

«و» هو، أي: وتفسير[3] الموصول «**من الحروف ما أول**» وهو جنس يتناول نحو: صه، من أسماء الأفعال، فإنه يؤول[4] بمصدر معرفة، إن لم ينون، وبنكرة إن نون، وقد عرفت ما عليه حيث تكلمنا في حد الحرف، ويتناول الفعل المضاف إليه، نحو: حين قمت قمت، أي حين قيامك، ويتناول (هو) من قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى[5]﴾ فاحترز عن هذه الأشياء ونحوها بقوله: «**مع ما يليه بمصدر**» فإن هذه الأشياء مؤولة بمصادر لا مع شيء[6] يليها.

= وقبل الشاهد:

فلولا اتقـاء الله والـرحم التي رعايتها حق وتعطيلها ظلم
إذا لعـلاه بـارقي وخـطمتـه بوسم شنار لا يشاكهه وسم

وبعده:

يود لوَانِّي معدم ذو خصاصة وأكره جهدي أن يخالطه العدم

خطمته: وضعت فيه الخطام، وهو الزمام، وأصله للبعير، الوسم: أصله الكي وما ينشأ عنه من أثر. شنار: عيب وظلم، والمعنى في هذا كله على التشبيه. خصاصة: فقر.
ــ القالي ٢ : ١٠٢ ــ ١٠٣؛ الحصري ٢ :٨١٧ــ٨١٨؛ شرح التسهيل ١ :٢٠٩.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، والشاعر: ابن ميادة.

(٢) آخر أبيات في الحماسة وأولها:

كأن فؤادي في يد ضبثت به محاذرة أن يقضب الحبل قاضبه

وقبل الشاهد:

فوالله ما أدري أيغلبني الهوى إذا جد جد البين أم أنا غالبه

ضبثت: ــ من الضبث بالثاء المثلثة ــ قبضت. (ما أدري): يروى: لا أدري.
ــ القالي ١ :١٦٥؛ الحماسة ٣ :٢٨٣ــ٢٨٤؛ شرح التسهيل ١ :٢١٠؛ الهمع ١ :٨٥؛ الدرر ١ :٦٢.

(٣) تفسير، د.

(٤) مؤول، ز.

(٥) ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا... وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٨) المائدة (٥).

(٦) ما، د.

وقوله «**ولم يحتج إلى عائد**» احترازٌ[١] من (الذي) الموصوف به مصدر، نحو: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا[٢]﴾ إذا قيل: التقدير كالخوض الذي خاضوه[٣] فإن (الذي) واقعة[٤] على الخوض، فهو معناها، لكن لا بد له من عائد فسلم التعريف للحرف المصدري كذا قدروه، ويظهر من هذا أن ليس المراد بالتأويل السبك، بل المــراد /به التفسير ولذا صح له أن يقول: دخل ضمير المصدر. ٧٢
وغير ذلك مما ذكره، ولو حملنا التأويل على السبك لم يصح أن يدخل تحت كلامه إلَّا الحرف المصدري.

قلت وعدم الاحتياج إلى عائد لا ينفي صحة تعلق العائد به، والمراد الثاني لا الأول، وكان[٥] الأولى التعبير بما يقتضيه. «**فمن الأسماء الذي والتي للواحد**» عاقلاً أو غيره «**والواحدة**» عاقلة[٦] أو غيرها[٧] على طريق اللف والنشر المرتب، فالواحد للذي والواحدة للتي.

«**وقد تشدد ياءاهما[٨] مكسورتين أو مضمومتين**» وصرح أبو موسى الجزولي[٩] بأنهما مع التشديد معربتان بأنواع الحركات كما في أي، وقال[١٠]

---

(١) احترازا، د.
(٢) ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلَاداً فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ... أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ٦٩ التوبة (٩).
(٣) خاضوا، ز.
(٤) وافقه، د.
(٥) فكان، ز، ظ.
(٦) عاقلاً، ز، ظ.
(٧) غيره، ز، ظ.
(٨) ياؤهما، د، ز، ظ.
(٩) عيسى بن عبدالعزيز بن يَلَلْبَخْت البربري (٠٠ــ٦٠٧هـ = ٠٠ــ١٢١٠م). من أهل مراكش، ونسبته إلى جزولة أو كزولة: بطن من البربر. لزم ابن بري. بمصر، وتصدر للإقراء، أخذ عنه الشلوبين وابن معط. في مماته خلاف. من كتبه: شرح بانت سعاد ــ ط، شرح أصول ابن السراج المقدمة.
ــ القفطي ٢: ٣٧٨ــ٣٨٠؛ الوفيات ٢: ٤٨٨ــ٤٩١؛ البغية: ٢ / ٢٣٥؛ الشذرات ٥: ٢٦.
(١٠) قال، ز، ظ.

١٨٢

الرضي [الإستراباذي[١]]: ولا وجه لإعراب المشدد؛ إذ ليس التشديد موجباً للإعراب. وجزم المصنف بوجوب البناء: إما على الكسرة، وإما على الضم. ووجه الكسر ظاهر، وهو التقاء الساكنين، وأما البناء على الضم فبعيد، وأما (أي) فلما كان سبب بنائها حذف شيء أشبهت الغايات، ومن هنا يظهر أن تشبيه الزمخشري لها[٢] بقبل وبعد لم يصب المحز[٣]؛ إذ قصد التشارك في وجه البناء على الضم[٤] وقول الشاعر[٥]:

وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلاَّ الذيِّ[٦]
ينال به العلاء[٧] ويصطفيه لأقرب أقربيه وللقصيِّ[٨]

يروى هكذا ويروى: وإن أرضاك. ورواه ابن عصفور: وإن أنفقته إلاَّ الذي[٦] واستدلوا بذلك على البناء على الكسر؛ لأن (الذي) مستثنى[٩]، وليس في موضع جر، كذا قالوا، وفيه نظر؛ لاحتمال كون (إلاَّ) صفة، بمعنى غير عند من لا يلتزم صحة قول ابن الحاجب كما ستراه في باب المستثنى.

---

(١) سقطت من، ز، ظ، وأهملت الذال في، د، وما نقل عنه: في شرح الكافية ٢: ٤٠.
(٢) لهما، ز، ظ.
(٣) المخز، ز.
(٤) الضمير، د.
(٥) لا يعرف.
(٦) للذى، د، وفي كلام الشارح ما يقتضي اسقاط الجار.
(٧) العلى، د، القلا، ز.
(٨) يروى: وإن أرضاك إلا. من الأقوام إلا. يريد به. ويمتهنه، وجزمه ضرورة. ونقل البغدادي عن الخفّاف أنه روى البيت الثاني هكذا:
تحوز به العلاء وتصطفيه لأقرب أقربيك وللصفي
ـ السبع: ٣٠١؛ الشجري ٢: ٣٠٥؛ الإنصاف ٢: ٦٧٥؛ شرح التسهل: ١: ٢١٢؛ ابن مالك ١: ٦٢؛ الرضي ٢: ٤٠؛ الخزانة ٢: ٤٩٧ـ٤٩٨؛ الهمع ١: ٨٢؛ يس ١: ١٣١؛ الدرر ١: ٥٥.
(٩) مشتق، ظ.

«**أو تحذفان**[١]» أي الياءان من الذي والتي «**ساكناً ما قبلهما**» فتقول[٢]: الذ والت. بإسكان الذال والتاء بعد حذف الياء منهما كقوله[٣]:

فكنت والأمر الذي قد كيدا   كالذ يزبي زبية[٤] فاصطيدا[٥]

وكقول الآخر[٦]:

أرضنا الت[٧] آوت ذوي الفقر والذ   ل[٨] فأضحوا ذوي[٩] غنى[١٠] واعتزاز[١١]

«**أو مكسوراً**» فتقول[١٢]: الذ والت بكسر الذال والتاء كقوله[١٣]:

---

(١) يحذفان، د.

(٢) فنقول، د، فقول، ز.

(٣) رجل من هذيل لم يسموه.

(٤) يربي ربية، د.

(٥) آخر أبيات أوردها السكري وها هي ذي:

أريت إن جاءت به أملودا   مرجلا ويلبس البرودا

ولا يرى مالاً له معدودا   أقائلون أعجلي الشهودا

فظلت في شر من اللذ كيدا   كاللذ تزبى زبية فاصطيدا

يروى: ولا ترى. أقائلن. فأنت والأمر. تزبى صائدا فصيدا. تزبى صائدا فاصطيدا.

تزبى: حفر زبية. زبية: حفرة تعد للأسد ليصطاد فيها. وقد مر الكلام على أول هذه الأبيات في ١ : ٨٧ ـ ٨٨.

ـ الكامل ١ :١٨؛ السكري ٢ : ٦٥١، ٣ : ١٤٧٢؛ الرضي ٢ :٤٠٤؛ المغني ١ :٣٧٤؛ السيوطي ٢ :٧٥٧ ـ ٧٥٩؛ المقاصد ١ :١١٨ ـ ١٢٠، ٣ :٦٤٨، ٤ :٣٣٤؛ الخزانة ٢ :٤٩٨ ـ ٤٩٩، ٤ :٥٧٤ ـ ٥٧٧؛ الدرر ٢ : ١٠١؛ ملحقات ديوان رؤبة: ١٧٣.

(٦) لم يسموه.

(٧) اللت، د، الذ، ظ.

(٨) ألحق الكلمة كلها بالعجز في، ز.

(٩) ذى، ز، ظ.

(١٠) عنى، د.

(١١) واغترار، ز، ظ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهل ١ :٢١٣ وشرح الكافية ١ :٦٢.

(١٢) فيقول، د، ز.

(١٣) لم يسمه احد.

لا[١] تعذل[٢] ألذ[٣] لا ينفك مكتسبا جهلا وإن كان لا يبقي ولا يذر[٤]

وقوله[٥]:

شغفت بك[٦] ألت[٧] تيمتك فمثل[٨] ما[٩] بك ما بها من لوعة وغرام[١٠]

وبعضهم ذهب إلى[أن][١١]ما ذكر من تشديد الياءين وحذفهما مع الكسر أو السكون بابه الشعر وليس كذلك، فإن أئمة اللغة قد نقلوها على أنها لغات، فلا يحمل ما أنشدوه من الأبيات على أنه من باب الاستدلال، وإنما يحمل على التمثيل.

«**وتخلفها**[١٢]» أي يائي الذي والتي «**في التثنية علامتها**» أي علامة التثنية، وهي الألف رفعاً، والياء نصباً وجراً[١٣]، فتقول: اللذان واللتان. وكان القياس عدم الحذف، فيقال اللذيان[١٤]، كما يقال[١٥]: الشجيان[١٦] لكن لما كان الذي والتي مبنيين لم يكن ليائهما حظ في الحركة، فبقيت ساكنة، ثم حذفت

---

(١) ان، ز، ظ.
(٢) تعدل، د.
(٣) الذي، ز.
(٤) رواية ابن مالك: مكتسبا حمدا. شرح التسهل ١:٢١١. ابن مالك ١ : ٦٢.
(٥) لم اهتد إلى اسمه.
(٦) بد، ط.
(٧) اللت، د، ز.
(٨) هذا أول العجز، في د، وهو خطأ.
(٩) هذا أول العجز في، ز، وهو خطأ.
(١٠) لم أجد له في مراجعي مزيدا.
ـ شرح التسهيل ١:٢١٣؛ ابن مالك ١:٦٢؛ الهمع ١:٨٢؛ الدرر ١:٥٦.
(١١) سقطت من، ظ.
(١٢) ويخلفها، د، م.
(١٣) جرا ونصباً، د.
(١٤) الذيان، ظ.
(١٥) قال، د.
(١٦) السجيان، ز، ظ.

عند التثنية لالتقاء الساكنين، ومقتضى هذا الكلام أنهما معربان، وبعضهم لا يرى ذلك، بل يقول: هي صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد، فاللذان واللتان صيغة للرفع، واللذين واللتين صيغة للنصب والجر. والأول أولى؛ لأن ادعاء أن كل واحدة منها صيغة مستأنفة خلاف الظاهر. «**مجوزاً**[1] **شد نونها**» أي نون التثنية مع الألف والياء، ومنع البصريون التشديد مع الياء، والصحيح جوازه، كما ذهب إليه الكوفيون، ويدل عليه قراءة ابن كثير[2]: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِّ أَضَّلاَنَا[3]﴾ بالتشديد وجاز تشديد النون إبدالاً من الياء المحذوفة. «**وحذفها**» أي حذف/النون، وهي لغة بلحارث بن كعب[4] وبعض بني ربيعة ٧٣ لاستطالة[5] الموصول بالصلة كقوله[6]:

ابني كليب إن عمي اللذا[7] قتلا[8] الملوك وفككا الأغلالا[9]

---

(١) فيجوز، د.

(٢) أحد السبعة:

(٣) ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا... مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الأَسْفَلِينَ﴾ ٢٩ فصلت (٤١).

(٤) بنوالحارث بن كعب في العرب قبيلتان وبطن، وهم:
(أ) الحارث بن كعب بن عمرو بن عكة بن جلد بن مالك بن أدد، ولده. كعب وربيعة. الجمهرة: ٢٤٦، ٤١٦_٤١٧.
(ب) الحارث بن كعب بن عبدالله بن مالك بن نصر بن الأزد، وولده كعب وماسخة. الجمهرة: ٣٧٦.
(ج) الحارث بن كعب بن أود بن صعب بن سعد العشيرة، واسمه جديّة. الجمهرة: ٤١١.

(٥) لاستطالته، ز.

(٦) الأخطل غياث بن غوث.

(٧) الذي، م.

٨) ألحقت بالصدر في، ز وهو خطأ.

٩) تكلمنا عليه في ١ : ٢٠١.

وكقول الآخر[١]:

هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم[٢] صميم[٣]

وقضية كلام المصنف في المتن أن حذف النون لا يختص بالشعر وهو كذلك لما ذكرناه من أنه لغة لبعض العرب، ولكنه في الشرح[٤] صرح بأن قوله: (إن عمي اللذا) ضرورة.

«وإن عني بالذي من يعلم» نحو: ﴿الَّذِينَ[٥] هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ[٦]﴾ وهو كثير. **«أو شبهه»** نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ[٧]﴾. **«فجمعه الذين مطلقاً»** أي ولو في الرفع.

قال المصنف[٨]: لما كانت التثنية من خواص الأسماء المتمكنة ولحقت الذي والتي جعل لحاقها لهما معارضاً لشبههما[٩] بالحرف، فأعربا [في التثنية، كما جعلت إضافة (أي) معارضة لشبهها بالحرف فأعربت[١٠]]ولم يعرب أكثر العرب

---

(١) الأخطل في ما قال العيني، ولم أجده في ديوانه.

(٢) كهم، ز.

(٣) لم أقف له على سابق ولا لاحق.
ـ الشجري ٢:٣٠٨؛ ابن مالك ١:٦٦؛ التبريزي ١:٧٨؛ الرضي ٢:٤٠؛ المقاصد ١:٤٢٥ـ٤٢٦؛ الهمع ١:٤٩؛ التصريح ١:١٣٢؛ الخزانة ٢:٥٠٣؛ الدرر ١:٢٣.

(٤) قال في شرح التسهيل ١:٢١٤: (وإذا لم يقصد بالذي مخصص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على من كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾... فإن قصد بالذي مخصص فلا محيص عن اللذين في التثنية، والذين في الجمع، ما لم يضطر شاعر كقوله: أبني كليب..). انتهى. وليس في هذا ما يشير إلى أن الكلام في حذف النون، وقد استشهد ابن مالك في شرح التسهل ١:٦٦ بهذا البيت على حذف نون المثنى لتقصير الصلة.

(٥) والذين، د، ز، ظ، وهو خطأ.

(٦) الآية ٢ سورة المؤمنون (٢٣).

(٧) ﴿... فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ١٩٤ الأعراف (٧).

(٨) في شرح التسهيل ١:٢١٣ـ٢١٤.

(٩) لشبهها، ظ.

(١٠) هذا ساقط من، ز.

الذين، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء المتمكنة، لأن الذين مخصوص بأولي العلم، والذي عام، فلم يجر على سنن الجموع لفظاً ومعنى.

قلت: هذا معارض لمنع المصنف (كون العالمين) جمعاً لعالم فتأمل.

«**ويغني عنه**» أي عن الذين. «**الذي في غير تخصيص كثيراً**» يعني أنه إذا كان المراد الجنس لا أفراد[1] منه على الخصوص، فيأتي الذي بصيغة الإفراد كثيراً موصوفاً[2] به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى، كقوله تعالى: ﴿والَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ المُتَّقُونَ[3]﴾ أي والجمع أو الفريق الذي جاء بالصدق، فله جهتان بحسب اللفظ والمعنى، فروعي اللفظ فوصف بالمفرد، وروعي المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة.

وكذا قوله: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً[4]﴾ فحمل على اللفظ، أي الجمع ثم قال (بِنُورِهِمْ) فحمل على المعنى، ولو كان في الآية مخففاً من الَّذين بحذف[5] النون لم يجز إفراد العائد عليه. «**و**» يغني الذي عن الذين «**فيه**» أي في التخصيص «**للضرورة**» كقوله[6]:

---

(١) أفرادا، د.

(٢) موصوف، ؛ د.

(٣) ٣٣ سورة الزمر (٣٩).

(٤) ﴿مَثَلُهُمْ... فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ ١٧ البقرة (٢).

(٥) أهملت الباء في د، ز، وأعجمت الحاء من فوق في الثانية.

(٦) اختلف فيه:

(أ) الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبدالمدان الدارمي التميمي. يعرف بابن رميلة، وهي أمه وكانت أمة، وبعضهم يعجم الراء. شاعر من أهل نجد جاهلي أدرك الإسلام وأسلم، وكانت وفاته بعد (٨٦ هـ = ٧٠٥ م).

ـ الجمحي ٢: ٥٨٥؛ الأغاني ٩: ٢٧١ ـ ٢٧٢؛ الآمدي: ٣٢ ـ ٣٣؛ الخزانة ٢: ٥٠٩ ـ ٥١٠.

(ب) حريث بن سلمة بن مرارة بن محفّض الخزاعي المازني التميمي (٠٠ ـ ٦٥ هـ = ٠٠ ـ ٦٨٥ م) تقريباً. شاعر جاهلي إسلامي وضعه ابن سلام في الطبقة العاشرة من الجاهليين. ومحفض بالضاد كما ضبطه البغدادي، وبعضهم يكتبه بالظاء.

ـ الجمحي ١: ١٨٩، ١٩٢ ـ ١٩٥؛ ابن قتيبة ٢: ٦٤١؛ الخزانة ٢: ٥١٠ ـ ٥١١.

وإن الذي حانت بفلج[١] دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد[٢]

كذا مثل به المصنف[٣]، ولا مانع في هذا أن يكون مفرداً وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى، أي وإن الجمع الذي أو[٤] الجيش الذي. **«وربما قيل الذون رفعا»** كقوله[٥]:

نحن الذون صبحوا الصباحا[٦]

---

(١) أهملت الجيم في، د.

(٢) البيت خامس أبيات خمسة نقلها البغدادي عن مختار أشعار القبائل لأبي تمام وأولها:

ألم تر أني بعد عمرو ومالك وعروة وابن الهول لست بخالد

وقبل الشاهد:

هم ساعد الدهر الذي يتقى به وما خير كف لا تنوء بساعد

وروى الأمدي هذا البيت بعد الشاهد.

يروى: وإن الألى حانت. إن التي مارت. فإن الذي.

ـ سيبويه ١:٩٦؛ المقتضب ٤:١٤٦؛ المنصف ١:٦٧؛ المحتسب ١:١٨٥؛ الشجري ٢:٣٠٧؛ الصحاح ١:٣٣٥؛ ابن يعيش ٣:١٥٤، ١٥٥؛ الآمدي: ٣٣؛ شرح التسهيل ١:٧٨، ٢١٤؛ ابن مالك ١:٦٥؛ المغني ١:٢١٢، ٢:٦٠٩؛ المقاصد ١:٤٨٢ـ٤٨٤؛ السيوطي ٢:٥١٧ـ٥١٨؛ التصريح ١:١٣١؛ الهمع ١:٤٩، ٢:٧٣؛ الرضي ٢:٤٠، ٢٠٣؛ الخزانة ٢:٥٠٧ـ٥٠٩، ٣:٤٧٣؛ الدرر ١:٢٤، ٢:٩٠.

(٣) في شرح التسهيل ١:٢١٤.

(٤) أو ان، ظ.

(٥) رؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه، أو أبو حرب الأعلم: من بني عقيل جاهلي، والراجح أنه ليلى الأخيلية: بنت عبدالله بن الرمال بن شداد (٠٠ـ ٨٠هـ تقريباً = ٠٠ـ ٧٠٠م تقريباً). من بني عامر بن صعصعة. شاعرة مجيدة معروفة بفصاحة اللسان وجرأة الجنان، اشتهر أمرها مع توبة بن الحُمَيِّر. ماتت بالري.

ـ الأغاني ١١:٢٠٤ـ٢٤٩؛ ابن قتيبة ١:٤٤٨ـ٤٥١؛ فوات الوفيات ٢:٢٨٩ـ٢٩١.

(٦) .... يوم النخيل غارة ملحاحا

من أبيات قالتها في قتل دهر الجعفي، نقلها العيني عن الصاغاني في العباب ومنها:

نحن قتلنا الملك الجحجاحا دهرا فهيجنا به أنواحا

لا كذب اليوم ولا مزاحا قومي الذين صبحوا الصباحا

يوم النخيل غارة ملحاحا مَذْحِجَ فاجتحناهم اجتياحا

=

قال المصنف في الشرح[1]: إعراب الذين في لغة طيء مشهور، يقولون: نصر الـذون آمنوا على الذين كفروا. وهي لغة هذيل أيضاً، ونقلها بعضهم عن عقيل.

«**وقد يقال لذي ولذان ولذين ولتي ولتان ولاتي**» بحذف الألف واللام من كل واحدة من هذه الكلمات.

قال أبو حيان: ولم يذكر ابن مالك[2] شاهداً على تخفيف الذي وفروعه إلا قراءة أعرابي[3] حكاها أبو عمرو[4]: ﴿صِرَاطَ لَذِينَ[5]﴾، فلا ينبغي أن يقاس على الذين بقية الألفاظ[6]. انتهى.

وفي كتاب الشواذ لأبي محمد عبد السلام بن فبيلة[7] المقري السلامي[8]

= فلم نـدع لسارح مـراحا ... إلا ديـارا اودمـا مُـفـاحـا

ولا شاهد على هذه الرواية.

الجحجاح: السيد. دهرا: عطف بيان للملك. أنواحا، جمع نوح: النياحة. النخيل: أربعة مواضع: عين قرب المدينة، وموضع بالشام وذو النخيل قرب مكة، وقرب حضرموت. ملحاحا: شديدة. مذحج: شعب ضخم ذو قبائل كثيرة تنسب إلى جدها مذحج، واسمه: مالك بن أدد بن زيد. مراحا: مأوى الإبل والغنم ليلا. مفاحا ـ مراق.

ـ أبـو زيد: ٤٧ـ٤٨؛ المغني ٢:٤٥٨؛ ابن الناظم: ٣٢؛ ابن عقيل ١:١٢٥؛ المقاصد ١:٤٢٦ـ٤٢٩؛ التصريح ١:٣٣؛ الأشموني ١:١٤٩؛ السيوطي ٢:٨٣٢ـ٨٣٣؛ الهمع ١: ٦٠، ٨٣؛ الخزانة ٢:٥٠٦ـ٥٠٧؛ الدرر ١:٣٦؛ ٥٦.

(١) في شرح التسهيل ١:٢١٤، ولكن لم يقل: في لغة طيء، بل قال في لغة هذيل.

(٢) تكلم الشارح عليه في ترجمة مفصلة في أول الكتاب.

(٣) ذكر ذلك في شرح التسهيل ١:٢١٢.

(٤) لعله ابن العلاء.

(٥) من الآية ٧ من سورة الفاتحة، وفي، ز (الذين)، وهي القراءة المشهورة، لكنها لا تناسب الاستشهاد في هذا المقام.

(٦) كلام أبي حيان ليس في البحر عند الكلام على هذه الآية فلعله في شرحه على التسهيل، وفي الشواذ لابن خالويه ص ١ (صراط الذين) بتخفيف اللام أعرابي.

قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابياً يقول: الله الذي. يخفف.

(٧) أهمل الباء والهاء وأسقط الياء في، د.

(٨) لم أجد شيئاً عن هذا الرجل فيما بين يدي من المراجع.

﴿صِرَاطَ لَذِينَ﴾ قرأ[١] أُبي بن كعب[٢] وابن السميفع[٣] وأبو رجاء[٤] بتخفيف اللام حيث كان: جمعاً أو واحداً. فقد ثبت بهذا أن ذلك وارد في الإفراد أيضاً، والقاعدة في التثنية أنها تكون بلفظ الواحد فيجيء ذلك في التثنية أيضاً، وقد يكون سمى التثنية جمعاً بالتسمية اللغوية، ومن البعيد عند كل أحد أن يكونوا قد خففوا الواحد دون المثنى، وربما احتج بقلة المثنى بالنسبة إلى المفرد والجمع لكن هذا كله في المذكر[٥]، فينبغي أن تحرر الشواهد في لتي ولاتي «**وبمعنى الذين الأولى**[٦]» على وزن العلا فيكون للعقلاء كقوله[٧]:

رأيت بني عمي[٨] الأولى يخذلونني[٩] على حدثان الدهر إذ يتقلب[١٠]

---

(١) قرأه، د، ظ.

(٢) ابن قيس بن عبيد الأنصاري (٠٠ــ٣٥ هـ = ٠٠ــ٦٥٥ م). يكنى أبا المنذر أو أبا الطفيل شهد بدراً والعقبة الثانية. روى عنه كثير من الصحابة كعمر بن الخطاب وأنس بن مالك وابن عباس رضوان الله عليهم. في مماته خلاف واسع.
ــ الحلية ١: ٢٥٠؛ الغاية ١: ٣١، ٣٣؛ تهذيب التهذيب ١: ١٨٧.

(٣) السميع، د، المسيقع، ز، ظ، والصواب ما أثبت، وهو:
أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن اليماني (٠٠ــ٠٠=٠٠ــ٠٠). قرأ القرآن على طاووس بن كيسان المتوفى سنة ١٠٦ هـ. وقرأ عليه إسماعيل بن مسلم المكي المتوفى حوالى سنة ١٦٠ هـ.
ــ الغاية ١: ١٦٩، ٣٢٣، ٢: ١٦١ــ١٦٢.

(٤) عمران بن تيم أو ابن ملحان العطاردي البصري التابعي الكبير (١١ ق.هـ. ــ١٠٥ هـ = ٦١٢ــ٧٢٣ م). أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره عرض القرآن على ابن عباس وتلقنه عن أبي موسى وعنه أخذه أبو الأشهب العطاردي.
ــ الغاية ١: ٦٠٤.

(٥) الذكر، ز، ظ.

(٦) ذكر محقق (م) أنه جاء في واحد من أصوله: وقد يمد، وقد تحذف منه الأداة. انتهى. وقد ذكر الشارح قضية الحذف بعد هذا، مما يؤكد أن ذلك لم يكن في النسخة التي شرح عليها

(٧) الفقعسي في قول أبي تمام، قال التبريزي: ويقال هو مرة بن عداء الفقعسي.

(٨) عمرو، د.

(٩) تخذلونني، ز.

(١٠) أول أبيات خمسة في حماسة أبي تمام، وبعده:
فهلا أعدوني لمثلي ــ تفاقدوا ــ إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب
لمثلي: لرجل مثلي. تفاقدوا: دعا عليهم أن يفقد بعضهم بعضاً. أبزى: أصله بزا عليه: =

/ الحدث[١] والحادثة[٢] والحدثان بمعنى، وقال ابن عصفور يقع[٣] على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين، وقد يرد للمؤنث، وسيأتي، وقد استعملت بدون ألف ولام كقوله[٤]: ٧٤

لأنتم أولى جئتم مع البقل والدبا[٥] فطار وهذا شخصكم غير طائر[٦]

«والأولاء[٧]» بالمد كقول كثير[٨]:

أبى الله للشم الأولاء كأنهم سيوف أجاد القين يوماً صقالها[٩]

= تطاول، وبزابه: غلبه، والأبزى: الذي برز صدره ودخل ظهره.
ــ الحماسة ١: ٢١٣ــ٢١٦؛ التصريح ١: ١٣٢؛ الهمع ١: ٨٣؛ الدرر ١: ٥٧.

(١) الحدوث، ز.

(٢) والحادثة والحادثة، ز.

(٣) أي «الأولى».

(٤) زياد الأعجم بن سليمان أو سليم العبدي (٠٠ــ١٠٠ هـ تقريباً= ٠٠ــ٧١٨ م تقريباً). مولى بني عبد القيس، وكنيته أبو أمامة. شاعر قدير له قدم في المديح والهجاء. مولده بأصفهان، وبها نشأ، وفي خراسان مات. كان بلسانه لكنة لأجلها لقب: الأعجم.
ــ الجمحي ٢: ٦٨١، ٦٩٣ــ٦٩٩؛ ابن قتيبة ١: ٤٣٠ــ٤٣٣؛ الأغاني ١٥: ٣٨٠ــ٣٩٤.

(٥) والذبا، د.

(٦) ثالث أبيات أنشدها العيني أولها:

قضى الله خلق الناس ثم خلقتم بقية خلق الله آخر آخر
فلم تسمعوا إلا بمن كان قبلكم ولم تدركوا إلا مدق الحوافر

وبعد الشاهد:

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم وريحكم من أي ريح الأعاصر

ــ المقاصد ٢: ٤٢٠ــ٤٢١؛ الحماسة ٤: ١٠٧ــ١٠٨.

(٧) والالاء، د.

(٨) أبو صخر كثير بن عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي (٠٠ــ١٠٥ هـ = ٠٠ــ٧٢٣ م). شاعر غزل هام بعزة بنت جميل الضمرية. له حظوة عند بني مروان. رافضي. ديوانه مطبوع.
ــ ابن قتيبة ١: ٥٠٣ــ٥١٧؛ الأغاني ٩: ٣ــ٣٩؛ الوفيات ٤: ١٠٦ــ١١٣.

(٩) من قصيدة مدح فيها عبدالملك بن مروان بن الحكم مطلعها:

خليلي إن أم الحكيم تحملت وأخلت بخيمات العذيب ظلالها
فلا تسقياني من تهامة بعدها بلالا وإن صوب الربيع أسالها

=

«**واللاء**» بالمد على وزن الراء كقوله[١] :

فمـــا آبـــاؤنـــا بـــأمن[٢] مـنـــه[٣] علينا[٤] اللاء[٥] قد مهدوا الحجورا[٦]

«**واللائين مطلقاً**» على وزن القاضين رفعاً ونصباً وجراً، وهذه لغة أكثر هذيل. «**أو جراً ونصباً**[٧] **واللاءون رفعاً**» وهذه لغة لبعض هذيل ومنها قول بعضهم[٨] :

هم اللاءون فكـوا الغُلَّ عني[٩] ....

= وقبل الشاهد:

يجرون عرض العبقرية: نخـوة تمس الحواشي أو تلم خيالها

وبعده:

إذا قيل خيل الله يوما ألا اركبي رضيت بكف الأردُني انسحالها

يروى: لعمري لئن. العبقرية: نسبة إلى عبقر. قرية باليمن توشى فيها الثياب والبسط، عرفت بجودة ذلك، وكل حسن باهر ينسب إليها وإن لم يكن منها.

الأردني: نسبة إلى الأردنّ البلد المعروف بالشام. الانسحال: الانقشار.

ـ كثير ٢: ٤٠ ـ ٥٦؛ شرح التسهيل ١: ٢١٧؛ ابن مالك ١: ٧٠؛ المقاصد ١: ٤٥٩ ـ ٤٦١؛ التصريح ١: ٣٢؛ الأشموني ١: ١٤٩؛ الهمع ١: ٨٣؛ الدرر ١: ٥٧.

(١) رجل من بني سليم لم يسموه.

(٢) من، د، يأمن، ز.

(٣) منهم، د، ز.

(٤) وعلينا، ز.

(٥) اللاي، د.

(٦) أهملت الجيم، في، ز، ظ، والبيت في كتب النحو دون سابق أو لاحق.

ـ الشجري ٢: ٣٠٨؛ شرح التسهيل ١: ٢١٦؛ ابن مالك ١: ٦٤؛ ابن الناظم: ٣٢؛ ابن عقيل ١: ١٢٦؛ المقاصد ١: ٤٢٩ ـ ٤٣٠؛ التصريح ١: ١٣٣؛ الأشموني ١: ١٥١؛ الهمع ١: ٨٣؛ الدرر ١: ٥٧.

(٧) أو نصب وجرا، م.

(٨) أي بعض هذيل، ولم أقف على اسمه، وليس في أشعار الهذليين.

(٩) عجزه: «بمرو الشاهجان وهم جناحي».

ـ الشجري ٢: ٣٠٨؛ المغني ٢: ٤٥٨؛ السيوطي ٢: ٨٣٣؛ الهمع ١: ٨٣؛ الدرر ١: ٥٨.

«**وجمع التي اللاتي**» على وزن القاضي، وشواهده[١] كثيرة «**واللائي**» نحو: ﴿واللآئي يَئِسْنَ[٢]﴾ فيمن قرأ بياء[٣] «**واللواتي**» على وزن الفواعل. «**وبلا ياءات**» في الكلمات الثلاث[٤] كقوله[٥]:

.... اللات كن مرابعا ومصايفا[٦]

وقراءة[٧] من قرأ: ﴿وَاللَّاء يَئِسْنَ﴾ بغير ياء[٨]، قال ابن هشام: ولم أجد شاهداً على اللوات («**واللا**» بلا همزة ولا ياء كقوله[٩]:

وكانت من اللّا لا يغيرها ابنها إذا ما الغلام الأحمق الأم غيرا[١٠]

«**واللوا**» بالقصر كقوله[١١]:

---

(١) وسواهده، ظ.
(٢) ﴿... مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ...﴾ ٤ الطلاق (٦٥).
(٣) وهم: ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم. وخلف من العشرة. النشر ١: ٤٠٤.
(٤) الثلاثة، ظ.
(٥) لم أقف على اسمه.
(٦) أعجمت الصاد تصحيفاً في، د، ز، ظ، ولم أجد له تتمة، ولا استشهد به في شيء من مراجعي.
(٧) وقراه، ز.
(٨) وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب من العشرة ـ النشر ١: ٤٠٤.
(٩) أبو المستهل الكميت بن زيد بن الأخنس الأسدي (٦٠ـ١٢٦ هـ = ٦٨ـ٧٤٤ م). شاعر فحل مقدم عالم باللغة والأنساب، جاهر بالتشيع لآل البيت رضي الله عنهم وأجود شعره ما قاله فيهم. له (الهاشميات) مطبوعة وترجمت إلى الألمانية.
ـ ابن قتيبة ٢: ٥٨١ـ٥٨٤؛ المرزباني: ٣٤٧ـ٣٤٨؛ الأغاني ١٧: ١ـ٤١؛ الآمدي: ١٧٠؛ الخزانة ١: ٦٩ـ٧١، ٨٦، ٨٧.
(١٠) لم أجد من أنشد معه غيره، وفي الشجري أهملت الغين من: يغيرها، غيرا.
ـ الشجري ٢: ٣٠٩؛ شرح التسهيل ١: ٢١٨؛ ابن مالك ١: ٦٩؛ اللسان (لتي)، (لوى)؛ الهمع ١: ٨٣؛ الدرر ١: ٥٨؛ شعر الكميت ١: ٢٢١؛ ٣٥٤.
(١١) راجز مجهول.

جمعتها من أينق[١] عكار من اللوا شددن[٢] بالصرار[٣]

«واللواء» بالمد. «واللاءات» كالآعات كقوله[٤]:

أولئك إخواني الذين عرفتهم وإخوانك اللاءات زُيِّنَ بالكتم[٥]

«مكسوراً» دائمًا فيكون مبنياً «أو معرباً بإعراب أولات[٦]» بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً وجراً، وقد روي (اللاءات)[٧] في البيت بالوجهين: بكسر التاء وضمها «والألى» على وزن العلى، كما تقدم فيكون هذا اللفظ مشتركاً بين جمع الذي وجمع التي، وقد اجتمعا[٨] في قول (الشاعر[٩]):

وتفني[١٠] الألى[١١] يستلئمون على الألى[١٢] تراهن يوم الروع كالحدأ القُبْل[١٣]

---

(١) أنيق، ز، ظ.

(٢) شربن، د، وكذا في الهمع وفي شرح التسهيل: شُرِّفن.

(٣) لم أقف له على سابق ولا لاحق، ويروى: من أنيق غزار من أنوق خيار.
ــ شرح التسهيل ١ :٢١٨؛ ابن مالك ١ :٦٩؛ الهمع ١ :٨٣؛ الدرر ١ :٥٨؛ اللسان (لوى).

(٤) لا يعرف.

(٥) لم أر من أنشد له مزيدا، ويروى: أخواني الذين ألفتهم. وأخدانك.
وفي شرح التسهيل: اللاءات بضم التاء على الإعراب، بكسرها على البناء.
ــ ابن مالك ١ :٦٨؛ شرح التسهيل ١ :٢١٥؛ الهمع ١ :٨٣؛ الدرر ١ :٥٨؛ اللسان (لتى).

(٦) اللات، د، الات، ز، ظ.

(٧) والأولى، ظ.

(٨) اجتمع، د.

(٩) ليست في، د، والشاعر: أبو ذؤيب الهذلي.

(١٠) وياى، د، ويغنى، ز، ويغنى، ظ، وكل ذلك تصحيف.

(١١) الأولى، د، ظ.

(١٢) الاولى، د.

(١٣) القبلى، د، ظ، والبيت من قصيدة مطلعها:

ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت بلى لو لا ينازعني شغلي

وقبل البيت:

فتلك خطوب قد تملت شبابنا قديماً فتبلينا المنون وما نُبلي

=

«**وقد يرادف التي واللاتي ذات وذوات**» في لغة طيّء، وإنما ذكر هنا ذات بياناً للأصل [وإلاّ[١]] فهو في مقام بيان جموع المؤنث، فكان الأصل أن يقول: ذوات. لكن كان ظاهره يقتضي أنها جمع للتي، فذكر مفردها قبلها دفعاً لهذا الوهم، ولك أن تقول: قد ذكر الألى[٢] في جمع التي فعلم أنه يريد الجمع اللغوي لا الصناعي. «**مضمومتين مطلقاً**» أي في جميع الحالات، ومن كلام بعض الطائيين: بالفضل ذو فضلكم الله به، وبالكرامة[٣] ذات أكرمكم الله بَهْ. يريد (بها) وقد حكى غير المصنف إعرابها[٤] إعراب (ذات) بمعنى صاحبة، و(ذوات) بمعنى صاحبات، وإنما قدم ذكرهما على ذكر ذو[٥]؛ لأن الكلام الآن في الموصولات الخاصة.

«**وبمعنى الذي وفروعه**» أي للمؤنث المفرد، والمثنى مذكراً أو مؤنثاً، والجمع كذلك. «**من وما**» فيجوز أن يطلق كل منهما على المذكر والمؤنث، ما كان منهما مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. «**وذا غير ملغى**» فيطلق على ما ذكرناه

= وبعد الشاهد:

فهن كعقبان الشريف جوانح وهم فوقها مستلئمو حلق الجَدْل

يروى: وتبلى الألى.

تملت: استمتعت. وما نبلي: الفاعل ضمير المتلكمين، أي نحن، والمفعول به محذوف، أي نبيلها: يستلئمون: يلبسون اللأمة، وهي الدرع.

الحِدَأ: جمع حدأة. القبل، جمع قبلاء: في عينها قبل: ميلان الحدقة إلى الأنف. فهن: أي الخيل. الشريف: موضع. جوانح: مكبات في السير، من الجنوح وهو دنو الصدر من الأرض.

ـ الهذليون ١: ٣٤ـ٤٣؛ السكري ١: ٨٨ـ٩٧؛ شرح التسهل ١: ٢١٥؛ ابن مالك ١: ٦٩؛ ابن الناظم: ٣٢، ابن عقيل ١: ١٢٤ـ١٢٥؛ المقاصد ١: ٤٥٥ـ٤٥٩؛ الأشموني ١: ١٤٨؛ الهمع ١: ٨٣؛ الخزانة ٤: ٤٩٨ـ٥٠٢؛ الدرر ١: ٥٧.

(١) سقطت من، ظ.

(٢) الأولى، د، ظ.

(٣) والكرامة، د.

(٤) اعرابها، د.

(٥) ذوو، ز.

على أي حالة كان من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، لكن بشرط أن يكون[١] غير ملغى، ويعنون بالإلغاء تركيب[٢] ذا مع من أو ما، فيصير المجموع اسمًا واحداً، ولها ــ حينئذٍ ــ معنيان:

أحدهما: أن يكون المجموع اسم استفهام؛ ويدل عليه قولهم:

عماذا تسأل؟ بإثبات ألف (ما)؛ لتوسطها، وقد يتعين[٣] كقول جرير:

يا خزر[٤] تغلب[٥] ماذا بال نسوتكم
لا يستفقن[٦] إلى[٧] الديرين[٨] تحنانا[٩]؟

إذ لا يصح [هنا[١٠]] أن تجعل (ذا) موصولة، وقد يترجح، وذلك فيما إذا

---

(١) تكون، ز.
(٢) تركبت، ظ.
(٣) زاد بعدها في، د، (ذا).
(٤) خذر، ز.
(٥) ثعلب، د.
(٦) أهملت الفاء في، د، يستنفقن، ز.
(٧) الا، د.
(٨) الزيدين، ز، ظ.
(٩) تحتانا، ز، والبيت من قصيدة هجا فيها الأخطل ومطلعها:

بان الخليط ولو طووِعت ما بانا وقطعوا من حبال الوصل أقرانا

وقبل الشاهد:

لاقى الأخيطل بالجَوْلان فاقرة مثل اجتداع القوافي وَبْر هِزَّانا

وبعده:

لما روين على الخنزير من سكر نادين يا أعظم القسين جردانا

طووعت: فعل ماض مبني للمجهول. فاقرة: تقطع فقار الظهر. اجتداع: أصله قطع الأنف والأذن. وبر: أصله وبر البعير وأراد هنا الشعر. هزان: هو جفنة الهزاني، كان يهاجي جريرا.

ــ جرير: ٥٩٣ــ٥٩٨. شرح التسهيل ١: ٢٢١؛ المغني ١: ٣٣٢؛ الهمع ١: ٨٤؛ السيوطي ٢: ٧١١ــ٧١٤؛ الدرر ١: ٥٩ــ٦٠.

(١٠) سقطت من، د.

وقع (الذي) بعد ماذا أو من ذا، كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ/اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً[1]﴾ وكقول الشاعر[2]: ٧٥

فمن ذا الذي يشفي من الحب بعدما تشربه بطن الفؤاد وظاهره[3]

ويحتمل أن تكون (ذا) موصولة، فيكون فيه جمع بين موصولين فيخرج: إما على أن الثاني مؤكد للأول أو خبر مبتدأ محذوف.

والثاني — من المعنيين — أن يكون المجموع اسمًا واحداً موصولاً أو نكرة موصوفة، وعليه بيت الكتاب[4]:

---

(١) ﴿... فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ٢٤٥ البقرة ٢.

(٢) ابن الدُّمينة: أبو السري عبدالله بن عبيدالله بن أحمد التيمي الخثعمي (٠٠—حوالي ١٣٠ هـ = ٠٠—حوالي ٧٤٧ م). شاعر بدوي أكثر شعره في النسيب، وفيه رقة. والدمينة: أمّه، اغتاله مصعب بن عمرو السلولي في طريقه عائداً من الحج.
— ابن قتيبة ٢: ٧٣١—٧٣٢؛ الأغاني ١٧: ٩٣—١٠٦؛ المرزباني: ٤٠٢.

(٣) آخر مقطوعة ساقها القالي في أماليه.
أولها:
ألا حُبَّ بالبيت الذي أنت هاجره
وأنت بتلماح من الطرف زائره
وقبل الشاهد:
وقد كان قلبي في حجاب يكنه
وحبك من دون الحجاب يساتره
وروايته: فماذا الذي. وجاء الشطر الثاني من الشاهد في بيت لمجنون ليلى وفي بيت للحسين بن مطير الأسدي، فأما الأول فهو:
وكيف خلاصي من جوى الحب بعدما تسربه بطن الفؤاد وظاهره!!
(تسربه): كذا في ديوانه، وهو تصحيف: تشربه. وأما الثاني فهو:
وأي طبيب يبرىء الداء بعدما تشربه بطن الفؤاد وظاهره!!
— ابن الدمينة: ١٨٣—١٨٤، ٢٥٥؛ مجنون ليلى: ٤٥؛ القالي ١: ٧٨—٧٩؛ حماسة الشجري ١: ٥١٥—٥١٧؛ شرح التسهيل ١: ٢٢١.

(٤) كتاب سيبويه.

دعي مـاذا علمـت سـأتّقيـه [١] ولـكن بـالـمغيَّب خـبـريـنـي [٢]

فالجمهور على أن (ماذا) كله مفعول دعي، ثم اختلف:

فقال السيرافي وابن خروف [٣]: موصول بمعنى الذي.

وقال الفارسي: نكرة بمعنى شيء، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات.

وقال ابن عصفور: لا يكون (ماذا) مفعولاً لـ(دعي)؛ لأن الاستفهام له الصدر، ولا لـ(علمت)؛ لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها، ولا لمحذوف يفسره (سأتقيه)؛ لأن (علمت) ــ حينئذٍ ــ لا محل لها، بل (ما) استفهام مبتدأ

---

(١) سأتقنه، ز.

(٢) ذكريني، ز، ظ، والبيت نسبه السيوطي إلى المثقب العبدي: عائذ بن محصن بن ثعلبة، من عبد قيس، جاهلي، وزعم أنه من قصيدته التي مطلعها:

أفـاطم قبـل بينـك متعيني ومنعك ما سـألت كأن تبيني

وهذه القصيدة في المفضليات: ٢٨٧ــ٢٩٢، وليس الشاهد فيها. ونسبه العيني إلى سحيم بن وثيل الرياحي، مخضرم بين الجاهلية والإسلام، وزعم أنه في قصيدته التي أولها:

أنـا ابن جلا وطـلاع الثنايـا متى أضع العمامة تعرفوني

وهذه القصيدة في الأصمعيات: ١٧ــ ٢٠ وليس الشاهد فيها. وأنكر البغدادي ذلك كله وزعم أن البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.

يروى: علمت ــ بكسر التاء وضمها ــ بالمغيب نبئيني. حدثيني.

ــ سيبـويـه: ١:٤٠٥؛ شـرح التسهيـل ١:٢٢٠؛ الـرضـي ٢:٥٨؛ المغـني ١:٣٣٣ــ٣٣٤؛ المقاصد ١:٤٨٨ــ٤٩٠؛ السيوطي ١:١٩٠، ١٩٣، ٢:٧١٤؛ الهمع ١:٨٤؛ الخزانة ٢:٥٥٤ــ٥٥٦؛ الدرر ١:٦٠.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف الأندلسي الحضرمي (٥٢١ــ٦٠٦هـ = ١١٢٧ــ١٢٠٩م). إمام في النحو، له حظ في الأصول. أخذ عن ابن طاهر الملقب: الـخِدب. لم يتزوج. اختل عقله في آخر أيامه فكان يمشي بالأسواق عريانا. وأخطأ السيوطي فلقبه: نظام الدين، وإنما هذا أبو الحسن علي بن محمد بن يـوسف بن خروف الشـاعر القرطبي. مات سنة ٦٠٤هـ متردياً في جبّ. ذكره في الوفيات ٧:٩٤، ١٠٠. صنف ابن خروف النحوي: شرح سيبويه، شرح الجمل، كتاباً في الفرائض. في متوفاه خلاف.

ــ الوفيات ٣:٣٣٥؛ فوات الوفيات ٢:١٦٠ــ١٦٢؛ البغية ٢:٢٠٣.

و(ذا) موصول خبر و(علمت) صلة، وعلق (دعي) عن العمل بالاستفهام. انتهى.

قال ابن هشام[١]: ونقول[٢] إذا قدرت (ماذا) بمعنى الذي، أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول (دعي) وقوله: لم يرد أن يستفهم[٣] عن معلومها[٤]، لازم له إذا جعل (ماذا) مبتدأ وخبراً، ودعواه[٥] تعليق (دعي) مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنما أردت أنه قدر الوقف على (دعي) فاستأنف ما بعده رده قول الشاعر: (ولكن) لأنها[٦] لا بد أن يخالف[٧] ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا (دعي)، فالمعنى دعي كذا ولكن افعلي كذا، [وعلى هذا[٨]] فلا[٩] يصح استئناف ما بعد (دعي)، لأنه لا يقال: مَنْ في الدار فإني[١٠] أكرمه ولكن أخبرني[١١] عن كذا. إلى هنا كلامه.

قلت: وفيه تسليم لامتناع أن يعمل السابق على (ماذا) [فيها[١٢]] للاستفهام، وقد صرح بعض المتأخرين بأنها من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها، وأن كلام العرب على ذلك، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في توضيحه[١٣] الموضوع للكلام على مشكلات[١٤] الجامع الصحيح

---

(١) في مغنى اللبيب ١: ٣٣٣، والكلام السابق منقول عنه أيضاً.
(٢) وتقول، د.
(٣) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٤) معملومها، ظ.
(٥) ودعوى، ز، ظ.
(٦) فانها، ز، ظ.
(٧) تخالف، ز.
(٨) سقطت من، ظ.
(٩) ولا، ظ.
(١٠) فامتى، ز، فانني، ظ.
(١١) اخبريني، ز، اخبرنني، ظ.
(١٢) سقطت من، د.
(١٣) ص ٢٠٤، ٢٠٦، واسمه: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.
(١٤) مسكلات، د.

واستشهد عليها بقول عائشة ــ رضي الله عنها ــ في حديث الإفك: (أقول[١] ماذا[٢] ؟) وقول بعض الصحابة: فكان ماذا؟ فراجعه من هناك، لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت؛ لأن المعنى ليس عليه. «**ولا مشار به**» بالجر عطفاً على (ملغى) من قوله: غير ملغى. و(لا) لتوكيد النفي، يعني أنه يشترط في كون ذا موصولاً عدم الإلغاء، وأن لا يكون مشاراً به إلى شيء. «**بعد استفهام بما**» ولا خلاف فيه. «**أو من**» وفيه خلاف فمنع بعض النحويين كون (ذا) موصولة بعد (من) الاستفهامية، قال: لأن الأصل في (ذا) أن يكون اسم إشارة[٣] ، لكن لما دخلت عليها (ما) الاستفهامية ــ وهي في غاية الإبهام ــ جردتها عن معنى الإشارة وجذبتها إلى الإبهام، فجعلت موصولة، ولا كذلك (من) لتخصصها[٤] بمن يعقل، فليس فيها الإبهام الذي في (ما) وفيه نظر. وأجاز ذلك جماعة استدلالاً بقول الشاعر[٥]:

وغريبة[٦] تأتي[٧] الملوك كريمة   قد قلتها ليقال من ذا قالها[٨]؟

---

(١) اقول اقول، ز.

(٢) قطعة من حديث الإفك المطول عن عائشة رضي الله عنها، ولكن القول ليس لها، بل لأمها، وفي بعض الروايات لأبيها، وقد تبع الدماميني ابن مالك في نسبته إلى عائشة، والعذر لهما أن الحديث عن عائشة، فكأن اللفظ لها.
ــ راجع البخاري ٣:١٥٣، ٥:٩٩، ٦:٨٧؛ ومسلما ٤: ح ٢٧٧٠؛ والترمذي ٩: ح ٣٢٣٠؛ والمسند ٦:٦.

(٣) الإشارة، د.

(٤) لتخصيصها، د، ز.

(٥) الأعشى، ميمون.

(٦) وغربته، د.

(٧) أهمل حرف المضارعة في، ز.

(٨) من قصيدة مدح فيها قيس بن معد يكرب.
ومطلعها:
رحلت سمية غدوة أجمالها   غضبى عليك، فما تقول بداالها؟
وقبل الشاهد:
وسبيئة مما تعتّق بابل   كدم الذبيح سلبتها جريالها
=

والكوفيون يجوزون كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد (ما) الاستفهامية كانت[١] أوْ لا استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ[٢]﴾ أي [أنتم[٣]] الذين، وبقوله تعالى: ﴿وَما تِلْكَ بِيَمِينِكِ[٤]﴾ أي وما التي؟ وقول الشاعر[٥]:

عدس، ما لعباد عليك إمارة نجوت[٦] وهذا تحملين طليق[٧]

= وبعده:

وجزور أيسار دعوت لحتفها ونياط مقفرة أخاف ضلالها

يروى: وقصيدة تأتي الملوك غريبة. الملوك حكيمة. سبيئة: يعني الخمر. الجريال: صبغ أحمر، شبه الخمر به.

ــ الأعشى: ١٥٠ــ١٥٤؛ شرح التسهيل ١: ٢٢١ــ٢٢٢؛ شذور الذهب ١: ١٤٦؛ الهمع ١: ٨٤؛ الدرر ١: ٥٩.

(١) الضمير عائد على (ذا).

(٢) ﴿.... أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ...﴾ ٨٥ البقرة (٢).

(٣) سقطت من، د.

(٤) ﴿... يَا مُوسَى﴾ ١٧ طه (٢٠).

(٥) أبي عثمان يزيد بن زياد بن ربيعة: مُفرِّغ الحميري (٠٠ــ٦٩ هـ = ٠٠ــ٦٨٨ م). وبعضهم يسقط زياداً. شاعر غزل هجاء، له في المديح حظ. صحب عباد بن زياد بن أبيه ثم أخذ في هجوه. أصله من تبالة: قرية في الحجاز مما يلي اليمن. وضع سيرة تبّع وأشعاره.

ــ ابن قتيبة ١: ٣٦٠ــ٣٦٤؛ الأغاني ١٨: ٢٥٣ــ٢٩٨؛ الوفيات ٦: ٣٤٢ــ٣٦٧؛ الخزانة ٢: ٢١٢ــ٢١٦.

(٦) نحوت، ظ.

(٧) أول أبيات قالها حين جاء بريد معاوية بن أبي سفيان فأخرجه من سجن عباد بن زياد دون علمه، فلما ركب البغلة نفرت، وبعده:

فإن الذي نجى من الكرب بعدما تلاحم في درب عليك مضيق

أتاك بخمخام فأنجاك فالحقي بأهلك لا تُحبس عليك طريق

خمخام: رجل من بني أسد بعثه معاوية ليطلق سراح يزيد، ويقال اسمه: جهنام.

ــ يزيد: ١١٥؛ الفراء ١: ١٣٨ــ١٣٩، ٢: ١٧٧؛ الأغاني ١٨: ٢٧٠ــ٢٧١؛ المحتسب ٢: ٩٤؛ الشجري ٢: ١٧٠؛ الإنصاف: ٧١٧؛ ابن يعيش ٢: ١٦، ٤: ٢٣، ٢٤، ٧٩؛ ابن الناظم ٣٤؛ الرضي ٢: ٤٢، ٨٢؛ المغني ٢: ٥١٤؛ المقاصد ١: ٤٤٢ــ٤٤٥، ٣: ٢١٦، =

واعتذر البصريون بأن أسماء الإشارة في هذه المواضع[١] باقية على أصلها ٧٦ دفعاً للاشتراك الذي هو خلاف الأصل، وحملوا (تقتلون)/و (بيمينك) و (تحملين) على الحال، وحذْف ضمير تحملين العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة والخبر.

وقيل: (تحملين) و (طليق) خبران.

ويرد عليه بأنه[٢] ليس المراد [الإخبار[٣]] بأنه محمول. وجوز ابن عصفور تعليق (بيمينك) بأعني. ولا ينبغي[٤] أن يعول عليه؛ لأن (أعني) متعد بنفسه، لا بالباء، والحال أولى. كما قال البصريون؛ ولكون (ما) خبراً مقدماً و (تلك) مبتدأ مؤخراً، فالحال[٥] مثلها في ﴿فَتِلْكَ[٦] بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً[٧]﴾.

«و»؛ بمعنى الذي وفروعه «**ذو**[٨] **الطائية**»؛ لأن بني طيّىء هم الذين يستعملونها كذلك، حكى الأزهري[٩] أنها في لغتهم تستعمل بمعنى الذي والتي، وتثنيتها، وجمعها، فتقول: رأيت ذو فعل، وذو فعلت، وذو فعلا، وذو فعلتا، وذو فعلوا، وذو فعلن. ومن مجيئها بمعنى التي قول[١٠] شاعرهم[١١]:

= ٤: ٣١٤-٣١٥؛ التصريح ١: ١٣٩، :١٤٠، ٢: ٢٠١، ١: ١٦٠، ٣: ٢٠٨؛ السيوطي ٢: ٨٥٩-٨٦٠؛ الهمع ١: ٨٤؛ الخزانة ٢: ٥١٤-٥٢١، ٣: ٨٩؛ الدرر ١: ٥٩.

(١) الموضع، د.

(٢) أنه، ز، ظ.

(٣) سقطت من، ز.

(٤) يبتغي، ز.

(٥) والحال، د.

(٦) تلك، د، قبلك، ز.

(٧) ﴿... بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ٥٢ النمل (٢٧).

(٨) ذي، د.

(٩) في التهذيب ١٥: ٤٤.

(١٠) في قول، د.

(١١) الشاعر، د، وهو: سنان بن الفحل أخو بني أم الكهف من طيىء. قال البغدادي: (لم أظفر له بترجمة، ولم أرَ ذكره في كتب الأنساب). انتهى. وقد أنشد سنان قصيدة الشاهد -وهو مُسِنّ- عبد الرحمن بن الضحاك والي المدينة من قبل يزيد بن عبدالملك سنة ١٠٣ هـ تقريباً. - الخزانة ٢: ٥١٣-٥١٤.

فــإن الـمــاء مــاء أبي وجــدي وبئـري ذو حفرت وذو طـويت[١]

وزعم ابن عصفور أنه ذكر البئر على معنى القليب، قال: وتقول في تثنية ذو الطائية ذوا رفعاً وذوي نصباً وجراً[٢]، [وفي تثنية[٣]] [ذات[٤]] [الطائية ذواتا رفعاً وذواتي نصباً وجراً[٣]] وفي جمعها ذوات، بضم التاء مطلقاً.

قال المصنف[٥]: أطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو وذات وجمعهما، وأظن حامله على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى التي واللاتي، فأضربت عنه لذلك.

---

(١) من قصيدة قالها في خصومة بينه وبين بعض قومه على بئر.
أولها:
إلى الـرحمن ثم إلى أميـري تـعنـتّ المفـاوز واشـتكيـت
وقبل الشاهد:
وقالوا: قد جننت فقلت: كلا وربي مـا جننت ولا انتشيت
ولكني ظلمت فكـدت أبكي من الـظلم المبـيِّن او بكيت
وبعده:
وقبلك رب خصم قد تمالـوا علي فـما هلعت ولا دعـوت
انتشيت: سكرت. تمالوا: تعاونوا. يروى: فإن البئر بئر.

ـ الحماسة ٢:١٥١ـ١٥٣؛ الشجري ٢:٣٠٦؛ الإنصاف: ٧٧٣؛ ابن يعيش ٣:١٤٧، ٨:٤٥؛ شرح التسهيل ١:٢٢٢؛ ابن مالك ١:٧٠؛ ابن الناظم: ٣٤؛ الرضي ٢:٤١؛ المقاصد ١:٤٣٦ـ٤٣٩؛ التصريح ١:١٣٧؛ الأشموني ١:١٥٨؛ الهمع ١:٨٤؛ الخزانة ٢:٥١١ـ٥١٣؛ الدرر ١:٥٩.

(٢) جرا ونصبا، د.

(٣) ساقط من، ز.

(٤) سقطت من، د.

(٥) في شرح التسهيل ١:٢٢٣.

وفي شرح ابن قاسم[(١)]: قيل بل نقل ذلك الهروي[(٢)] وابن السراج عن العرب.

«**مبنية**» حال: إما من (ذو) إن جعلت فاعلاً بالمقدر الذي أشرنا إليه[(٣)] مثل: في الدار زيد. أو من ضميرها المستكن في الظرف المستقر الذي قدرناه. لكن هذا مشكل، فإن تقييدها بهذه الحالة يقتضي أنها لا تكون بمعنى الذي وفروعه عند إعرابها، وليس كذلك.

وأشار بقوله: «**غالباً**» إلى أن بعض الطائيين يعربها فيقول[(٤)]: جاءني ذو يقوم، ورأيت ذا يقوم، ومررت بذي يقوم. حكاه ابن درستويه في الإرشاد[(٥)] وابن جني في المحتسب[(٦)] وأنشد[(٧)]:

. . . . . . فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا[(٨)]

---

(١) ابن أم قاسم، ز، والزيادة مضافة بخط مغاير، وهي زيادة صحيحة.

(٢) تتحدث كتب التراجم عن كثير من علماء اللغة كلهم يشتهرون بـ(الهروي): نسبة إلى (هراة) مدينة كبيرة بخراسان.

(٣) وهو: بمعنى الذي، حيث قدره مع قول المصنف (وذو)، ولم يجعله مبتدأ لأن سيبويه يمنع مجيء الحال منه.

(٤) فتقل، ز.

(٥) في النحو، ذكره في كشف الظنون ١: ٦٨.

(٦) لم أجده ولم ينشد الشاهد.

(٧) لمنظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة الأسدي الفقعسي: شاعر جاهلي مقل أدرك الاسلام. كان يسكن بالكوفة، وقليل ما نعرف عن حياته. المرزباني: ٣٧٤ـ٣٧٥؛ الإصابة ٣: ٥٠٣.

(٨) صدره: «فإما كرام موسرون أتيتهم. . .» من قصيدة يقولها في زوجه وأولها:

ذهبت إلى الشيطان أخطب بنته فأدخلها من شقوتي في حباليا

وقبل الشاهد:

ولست بهاج في القِرى أهل منزل على زادهم أبكي وأُبكي البواكيا

وبعده:

وإما كرام معسرون عذرتهم وإما لئام فادّخرت حيائيا

يروى: موسرون لقيتهم. موسرون رأيتهم. من ذو عندهم ـ بالبناء ـ.

ـ الحماسة ٣: ١٥٥ـ١٥٦؛ ابن يعيش ٣: ١٤٨؛ المقرب ١: ٥٩؛ شرح التسهيل ١: ٢٢٢ـ٢٢٣؛ ابن مالك ١: ٧٠؛ ابن الناظم: ١١، ٣٤؛ ابن عقيل ١: ٤١ـ٤٤، ١٣١؛ المغني =

وإنما أعربها[١] هؤلاء تشبيهاً بـ(ذي) بمعنى صاحب بل حكى بعضهم أن هذه منقولة منها؛ لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف بها. «و» بمعنى الذي وفروعه أيضاً «**أي**» خلافاً لثعلب[٢] فإنه زعم أن أياً لا تكون موصولة أصلاً، وقال: لم يسمع أيهم هو فاضل جاءني، على معنى: الذي هو فاضل جاءني. فإن قصد الاحتجاج بذلك على دعواه لم ينتهض، لأن امتناع موصوليتها هنا[٣] قد يكون لمانع، وفي كلام ابن الصائغ[٤] ما يشير إليه، فقد قال[٥] في حواشيه:

لا تستعمل[٦] (أي) الموصولة إلّا حيث الإبهام، فلا يجوز أيهم قام جاءني، لوقوعها هنا على شخص معين معلوم، [وعلى هذا فيمتنع أيهم قام عمرو؛ لأنها هنا لمعين معلوم[٧]] إلّا على حكاية أبي الحسن[٨] فإنه حكى أن الماضي يعمل فيها قليلاً.

فإن قلت: هلا أجزت أيهم قام عمرو، على معنى أيهم ثبت أنه قام فهو عمرو، فهو ــ حينئذٍ ــ مبهم عند المتكلم؟

قلت: لو صح ذلك لصح جاءني أيهم قام، على معنى: أيهم ثبت أنه قام[٩] فهو الذي جاءني، وهم قد منعوه. انتهى كلامه.

«**مضافة**» بالنصب على الحال ــ كما مر في (مبنية) «**إلى معرفة لفظاً أو نية**».

= ٢: ٤٥٧؛ المقاصد ١: ١٢٧ــ١٢٩، ٤٣٦؛ التصريح ١: ١٣٧؛ الأشموني ١: ١٥٧، ١٥٨؛ السيوطي ٢: ٨٣٠ــ٨٣٢؛ الهمع ١: ٨٤؛ الدرر ١: ٥٩.

(١) إعرابها، ز.

(٢) أحمد بن يحيى.

(٣) ههنا، د.

(٤) ابن الضايع، ظ.

(٥) مال، ز.

(٦) يستعمل، ز.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٨) الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة.

(٩) قائم، ز، ظ.

ومن يرى أن تعريف الذي بأل ــ وهو الأخفش ــ يرى أنَّ تعريف (من) ــ مثلاً ــ بأنها في[١] معنى ما فيه (أل)، وأن تعريف (أي) بالإضافة، فالموصولات[٢] عنده على ثلاثة أقسام، كذا نقل عنه، ولو أنه قال في أي كما قال في من وما لاتجه[٣]، وقول ابن عصفور: إن (أل) لا تجامع الإضافة لا يرد؛ لأن هذا القائل لا يرى (أل) مقدرة، بل يرى أن الكلمة في معنى ما فيه/(ال). ٧٧

ومن يرى أن الموصولات معرفة بصلاتها، وأن (أل) فيها هي فيه زائدة، يشكل عليه أنه يلزم (أي) اجتماع تعريفين.

والجواب: أن أياً محتاجة إلى ما يعرف[٤] جنس من وقعت عليه، وهو المضاف إليه وإلى ما يعرف عينه وهو[٥] الصلة، بخلاف بقية الموصولات، فإنها تفتقر إلى الثاني فقط، وحاصله أن الموصولات ليس فيها[٦] ما معناه نسبي[٧] سوى أي، فهي مفتقرة إلى المضاف إليه ليوضح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر إلى جنسه، ومفتقرة إلى الصلة؛ لتوضحه بالنظر إلى شخصه، وهذا من غرائب[٨] العربية، أن اسمًا يحتاج[٩] إلى معرفين[١٠]، ولكن من وجهين مختلفين، ومن ثم قال بعض المتأخرين:

القياس يقتضي جواز إضافة أي إلى نكرة؛ إذ ليس المراد بالإضافة تعريفها، فإن تعريفها بالصلة، بل بيان الجنس الذي هي بعض منه، وذلك حاصل بالنكرة، وإذ قد امتنعوا من ذلك، فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف

---

(١) من، ظ.
(٢) زاد هنا في (د): معرفة بصلاتها وان ال. ولا معنى لهذه الزيادة.
(٣) لا اتجه، د.
(٤) نعرف، ز.
(٥) وهي، ز.
(٦) فيها شيء ما، د.
(٧) مبهم، د.
(٨) غريب، ز، ظ.
(٩) تحتاج، ز.
(١٠) معرفتين، ز.

إليه معرفة إصلاح اللفظ كي لا يضاف ما أريد به التعريف ـ وهو أي ـ إلى ما هو نكرة، فيحصل تدافع في الظاهر. «**ولا يلزم استقبال عامله**» فيجوز قام أيهم أكرمته. «**ولا تقديمه**» فيجوز أيهم قام ضربت[1].

«**خلافاً للكوفيين**» في المسألتين، وقد نوزع الكسائي في حلقة يونس في المسألة الأولى، فلم يكن له مستند إلَّا أن قال: [أي[2]] كذا خلقت. يعني كذا وضعها الواضع، فقال له السائل: استحيت[3] لك يا شيخ. يعني أن هذا أيضاً متنازع فيه. وقد علل له ابن الباذش[4] بأن قال:

أي موضوعة على الإبهام، والإبهام لا يتحقق إلَّا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فإنهما محصوران، فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه أي الموضوعة على الإبهام.

قال الرضي: وليس بشيء لاختلاف الإبهامين ولا تعلق لأحدهما بالآخر. وحاول الشيخ جمال الدين بن هشام توجيه قول الكوفيين في الأمرين فقال:

كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية بإعمال ما قبلها فيها، ولما كان المعنى فيها على [معنى[5]] الشرطية، وليست بها أوجبوا في عاملها ـ لكونها دليلاً على الجواب ـ أن يكون مستقبلاً. «**وقد يؤنث**[6]» أي «**بالتاء موافقاً للتي**» كقوله[7]:

إذا اشتبه الرشد في الحادثا ت فارض بأيتها قد قدر[8]

وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يثنون أياً ويجمعونها، فيقولون:

---

(١) ضربني، د.
(٢) سقطت من، ز.
(٣) كذا في جميع النسخ والأفصح (استحييت).
(٤) ابن البازش، ظ.
(٥) سقطت من، د.
(٦) تؤنث، د، ز، ظ، والمصنف جار في أي على التذكير فوافقت، م.
(٧) لا يعرف.
(٨) البيت من شواهد شرح التسهيل ١:٢٢٣، والهمع ١:٨٤؛ والدرر ١:٦٠.

ــ مثلاً ــ أياهما أخواك [١]، وأيوهم إخوتك. لكن في كلام المصنف مناقشة وذلك أنه سيذكر بقية أقسام أي، ولا يذكر أنها تؤنث فأوهم خلاف الواقع.

فإنه قد سمع تأنيث المستفهم بها، قال الكميت:

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عاراً [٢] علي [٣] وتحسب [٤]!

وقال الآخر [٥]:

فإنك لا تدري بأية بلدة تموت ولا ما يحدث الله في غد [٦]

---

(١) أخوان، ز.

(٢) عار، د.

(٣) عليك، ز.

(٤) من قصيدة مدح فيها آل البيت رضوان الله عليهم.
مطلعها:
طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب؟
وقبل الشاهد:
فقل للذي في ظل عمياء جونة: ترى الجور عدلا أين لا أين تذهب؟
وبعده:
أأسلم ما تأتي به من عداوة وبغض لهم لا جير بل هو أشجب
لاجير: لاحقًا، في معنى اليمين. أشجب: افعل تفضيل بمعنى أهلك وأعطب.
ــ شرح الهاشميات: ٣٦ــ٥٦؛ المحتسب ١:١٨٣؛ المقرب ١:١١٦؛ المقاصد ٢:٤١٣ــ٤١٤؛ التصريح ١:٢٥٩؛ الهمع ١:١٥٢؛ الخزانة ٢:٢٠٧ــ٢٠٨، ٤:٥، الدرر ١:١٣٤؛ الرضي ٢:٢٧٩؛ شرح التسهيل ٧٧: أ.

(٥) لم أجد من سماه، وكنت أحسبه طرفة بن العبد، لكني لم أجده في ديوانه ولا في معلقته.

(٦) رواية الخصائص:
فإنك لا تدري متى الموت جائيٌ إليك ولا ما يحدث الله في غد
ويروى:
لعمرك ما تدري متى أنت جائيٌ ولكن أقصى مدة العمر عاجل
وفي القسم الثاني من ديوان طرفة مقطوعة جاء فيها:
لعمرك ما أدري وإني لواجل أفي اليوم إقدام المنية أم غد
ــ الخصائص ٢:٦، ٣:١٤٣؛ طرفة: ١٧٥ــ١٧٩؛ الإنصاف: ٥١٩؛ الأشموني ١:١٠٠.

وفي تفسير البغوي[١]: أن أبيّاً قرأ: ﴿بِأَيَّةِ أَرْضٍ تَمُوتُ[٢]﴾ ويحسِّن تأنيث (أي) في الشرط والاستفهام حذف ما يضاف إليه كقوله[٣]:

. . . . وخلفوك اشتياقاً[٤] أية سلكوا[٥]

بمعنى أي طريق، قال السخاوي[٦]: إنما يجوز تذكير أي وتأنيثها مضافة [إلى المؤنث، عند ذكر ما تضاف[٧] إليه، فإن حذفته فالتأنيث لازم كقوله:

---

(١) أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (٤٣٦ـ ٥١٠ أو ٥١٦ هـ = ١٠٤٤ـ ١١١٧ أو ١١٢٢ م). يعرف بالفراء. ويلقب: ظهير الدين. فقيه محدث مفسر. أخذ الفقه عن القاضي حسين بن محمد. صنف: التهذيب ـ في الفقه ـ، شرح السنة ـ ط؛ معالم التنزيل ـ في تفسير القرآن الكريم ـ ط؛ مصابيح السنة ـ ط، الجمع بين الصحيحين.

ـ الوفيات ٢: ١٣٦ـ ١٣٧؛ طبقات الشافعية ٤: ٢١٤.

وانظر ما نقله الشارح عن البغوي في تفسيره: معالم التنزيل ٥: ٢٢٠؛ ط ـ ٢، ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٥ م، الحلبي.

(٢) ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ ٣٤ لقمان (٣١).

(٣) زهير بن أبي سلمى.

(٤) استباقا، د.

(٥) صدره: (بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا. . .) مطلع قصيدة قالها للحارث بن ورقاء الصيداوي من بني أسد، وكان أغار على بني عبد الله بن غطفان فغنم واستاق إبل زهير وراعيه يسارا.

وبعده:

رد القيان جمال الحي فاحتملوا إلى الظهيرة أمر بينهم لبك

رواية الديوان: وزودوك اشتياقا.

لم يأووا: لم يرقّوا، ماضيه: أووا. لبك: مختلط.

ـ

زهير: ١٦٤ـ ١٨٣؛ الخزانة ٢: ٤٧٦ـ ٤٧٨.

(٦) أبو الحسن علي علم الدين بن محمد بن عبدالصمد السخاوي (٥٥٨ أو ٥٥٩ـ ٦٤٣ هـ = ١١٦٣ أو ١١٦٤ـ ١٢٤٥ م). أخذ عن الشاطبي والتاج الكندي والسلفي وغيرهم. وعنه كثيرون منهم: ابن مالك. من مؤلفاته: شرح مفصل الزمخشري؛ شرح أحاجي الزمخشري؛ شرح الشاطبية؛ هداية المرتاب: منظومة في متشابه القرآن مرتبة على حروف الهجاء ـ ط.

ـ الغاية ١: ٥٦٨ـ ٥٧١؛ البغية ٢: ١٩٢ـ ١٩٤.

(٧) يضاف، د.

(. . . . أية سلكوا) معناه[1]] أية[2] جهة؛ فإذا قيل: أياً سلكوا، فالمقدر مذكر لا مؤنث والمعتمد ما قدمناه.

«**وبمعنى الذي وفروعه الألف واللام**» وفي أوائل الكشاف[3] عند تفسير: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ ناراً[4]﴾: إن (ال) في الصفات بعض (الذي)، وإنما لكثرة الاستعمال متوصلاً به إلى وصف المعارف بالجمل ـ نهكوه بالحذف، ٧٨ فحذفوا تارة الياء وحدها، وتارة الياء/والكسرة، وتارة اقتصروا على (ال).

قال الرضي[5]: والأولى أن نقول[6] اللام الموصولة غير لام الذي؛ لأن لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة. انتهى.

وظاهر[7] كلام الزمخشري، بل صريحه[8] في المفصل[9] أن اللام في الذي حرف تعريف، وأن اللام التي[10] تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي، إلاَّ أنها تعد اسمًا لا حرفاً، لأنها بمنزلة الذي، لكونها[11] تخفيفاً [له[12]].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.
(٢) أي، د.
(٣) ١ : ٧٣.
(٤) ﴿مَثَلُهُمْ. . .فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَ يُبْصِرُونَ﴾ ١٧ البقرة (٢).
(٥) في شرح الكافية ٢ : ٣٧.
(٦) تقول، ز، ظ.
(٧) وظ، د.
(٨) وصريحه، د.
(٩) ٢ : ٣٦ قال: (والذي وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل. . . ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا: الذ بحذف الياء، ثم اللذ بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً واجتزؤوا منه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف، وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه. .).
(١٠) الذي، د.
(١١) لكونه، د، ز، ظ، والصواب التأنيث ليناسب ما قبله.
(١٢) سقطت من، د.

قلت: دعوى لا دليل عليها، وفيها ما رأيت من جعل الاسم عين الحرف، وهو باطل.

قال في الصحاح[١]: الذي أصله لذي فأدخلت[٢] عليه الألف واللام، ولا يجوز أن ينزعا عنه[٣] لتنكير. وكثير من المحققين على أن الذي بكماله اسم موضوع، وبه يشعر ظاهر قول الزمخشري[٤]: الذي وضُع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل.

وبعضهم على أن الموصول لذي واللام مزيدة[٥] لتحسين اللفظ، حتى لا يكون الموصوف به كمعرفة[٦] توصف بالنكرة، وجعلت لازمة؛ لأنها لو أدخلت[٧] تارة ونزعت [تارة[٨]] أخرى لأوهم أنها للتعريف، وأنت خبير بأن المصنف حكى نزعها فيما مر، ثم الجمهور على أن اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة من الذي، بل اسم موضوع برأسه. وهو ظاهر كلام المصنف. «**خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيتها**» لكن المازني يقول: هي موصول حرفي. والأخفش يقول: إنها حرف تعريف.

قال الرضي[٩]: وهذا[١٠] الخلاف إذا لم تكن اللام للعهد، أما إذا كانت له كما في قولك: جاءني ضارب، فأكرمت الضارب، فلا كلام في حرفيتها، واستدل لمذهب الجمهور برجوع الضمير إليها في السعة نحو: المبرور به زيد، وقول المازني: يرجع إلى الموصوف المقدر مردود بأن لحذف الموصوف مظان

---

(١) ٦: ٢٤٨١.
(٢) فأدخل، الصحاح.
(٣) في الصحاح (منه).
(٤) أهملت الزاي في، د، وانظر (هـ ٩) من الصفحة السابقة.
(٥) زائدة، د.
(٦) لمعرفة، د.
(٧) دخلت، د.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) لم أجده في شرح الكافية ٢: ٣٧ـ٣٨ حيث تكلم على (ال) الموصولة.
(١٠) هذا، د.

لا يحذف في غيرها، إلاَّ ضرورة[١]، وليس هذا منها كما ستعرفه في باب النعت إن شاء الله تعالى، وبأنه لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى، لأن حذف المنكر أكثر، ثم لو كانت موصولاً حرفياً لأوّلت مع ما بعدها بمصدر عملاً بالاستقراء واللازم باطل، ولو كانت حرف تعريف لامتنع دخولها على الفعل، وقد دخلت نحو: (الترضى[٢]) و(اليجدّع[٣]) كما يأتي، ولقدح لحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، لوجود المبعد له عن مشابهة الفعل، واللازم منتف.

واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو: مررت بالضارب، فالمجرور (ضارب) ولا موضع لـ(ال) ولو كانت اسمًا لكان[٤] لها موضع من الإعراب.

وأجيب بأنه[٥] خولف مقتضى الدليل في هذا الاسم؛ لكونه على صورة الحرف، فنقل إعرابه إلى صلته عارية[٦]، كما في [إلا[٧]] الكائنة بمعنى (غير) كما تقرر[٨] في باب الاستثناء، كذا قاله[٩] الرضي[١٠].

وقال المصنف[١١]: مقتضى الدليل أن يظهر إعراب الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة

---

(١) لضرورة، د.

(٢) من قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

(٣) أهمل حرف المضارعة في، ظ، والتجدع، ز، وذلك في قول ذي الخرق الطهوي:

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا ... إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

(٤) كان، د.

(٥) بأن، ز.

(٦) عارمه، ز.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) أهملت التاء في، د، بقدر، ظ.

(٩) كذا في الرضي، ز، ظ.

(١٠) أهملت الضاد في، د، وانظر شرحه على الكافية ٢ : ٣٧ ــ ٣٨.

(١١) في شرح التسهيل ١ : ٢٢٧.

[والجملة[1]] لا تتأثر بالعوامل[2] ، فلما كانت صلة الألف واللام مفرداً جيء بالإعراب فيه على مقتضى الدليل، لعدم المانع. كذا قال، وفيه نظر، لأن حق الإعراب أن يدور على الموصول لأنه المقصود، وإنما جيء بالصلة لتوضحه[3]، والدليل عليه ظهور [كل[4]] الإعراب في أي الموصولة نحو: جاءني أيهم ضربته، وكذا في اللذان واللتان فيمن قال بإعرابها واللذون على لغة. «**وتوصل**» الألف واللام «**بصفة**» فشمل اسم الفاعل واسم المفعول. قال المصنف[5]: والصفة المشبهة. وقد صرح جماعة بأن الصفة المشبهة لا تكون صلة الألف واللام.

قال ابن هشام: لأنها للثبوت/فلا تؤول بالفعل؛ ولهذا كانت الداخلة على [اسم[6]] التفضيل ليست موصولة[7] باتفاق. ٧٩

وقال الرضي[8]: إنما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم، لنقصان مشابهتها للفعل، ولذا لم توصل بالمصدر، لأنه لا يقدر بالفعل إلاَّ مع ضميمة (أن) وهو معها بتقدير المفرد، والصلة لا تكون إلاَّ جملة.

وقال ابن الحاجب ما معناه، إنما التزم في صلة الألف واللام أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول فقط؛ لأنهم[9] لما[10] رأوها موافقة للألف واللام الحرفية [في[4]] نحو الرجل لفظاً ومعنى: أما لفظاً فواضح، وأما معنى فلأنها للتعريف مثل اللام الحرفية.

---

(١) سقطت من، د.
(٢) بالقوامل، ز.
(٣) لتوضيحه، ز.
(٤) سقطت من، ز، ظ.
(٥) في شرح التسهيل ١ : ٢٢٤.
(٦) سقطت من، ظ.
(٧) بموصولة، ز، ظ.
(٨) في شرح الكافية ٢ : ٣٨ ـ ٣٩.
(٩) لأنها، ز، ظ.
(١٠) جواب (لما) قوله قصدوا في الصفحة التالية.

قلت: فيه نظر؛ لأن [أل[١]] الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم، و(ال) الاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول على ما مر، فأين إحداهما من الأخرى بحسب المعنى!!

ثم قال: فلما وافقتها قصدوا أن لا تدخل إلَّا على المفرد [كما لا تدخل تلك إلَّا على المفرد[٢]] للمشابهة المذكورة، وخصوصاً بالجملة الفعلية ليسبكوا من الفعل اسم فاعل أو مفعول بحسب ما يقتضيه معنى الفعل، فإن كان الفعل مبنياً للفاعل نحو: الذي ضرب أو يضرب ـ بصيغة المبني للفاعل ـ قلت[٣]: الضارب؛ لأن معنى المبني للفاعل يقتضي اسم الفاعل، وإن كان الفعل مبنياً للمفعول نحو: الذي ضرب أو يضرب ـ [بصيغة المبني للمفعول[١]] ـ قلت: المضروب؛ لأن معنى الفعل المبني للمفعول يقتضي اسم المفعول، ولم يدخلوها على الجملة الاسمية؛ لتعذر أن يسبك منها مفرد يصح دخول الألف واللام عليه. ويمكن أن يرد هذا بطريق السؤال والجواب كما وقع [له[٤]] في شرح المفصل. فيقال: قولهم صلة الموصول يجب أن تكون جملة، منقوض باسم الفاعل والمفعول في مثل: الضارب والمضروب، فإنه صلة وليس بجملة. ويجاب بأن اسم الفاعل والمفعول في ما ذكر في معنى الجملة، وإنما وقع مفرداً لإرادة المشاكلة بين (أل) الموصولة و(أل) المعرفة [في مثل الرجل[١]] فسبكوا من الجملة اسم فاعل أو مفعول ليوفروا على الألف واللام ما يقتضيه[٥] من المفرد والمعنى على ما كان عليه، فكان فيه وفاء بالغرضين.

واحترز المصنف بقوله: «**محضة**» عما يوصف به وليس بمشتق كأسد،

---

(١) سقطت من، د.

(٢) هذا ساقط من، ز.

(٣) يقول، ز، تقول، ظ.

(٤) سقطت من، ظ.

(٥) تقتضيه، ظ.

وعن الصفة التي غلبت عليها الاسمية كأبطح وأجرع[١] وصاحب وراكب، فـ (ال)[٢] في ذلك كله معرفة لا موصولة. «**وقد توصل**» الألف واللام «**بمضارع اختياراً**» كقوله[٣]:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[٤]

فوصلها بترضى وهو فعل مضارع وكقوله[٥]:

يقول الخنا وأبغض[٦] العجم ناطقاً ... إلى ربنا صوت الحمار اليُجَدّع[٧]

---

(١) واجدع، ز.

(٢) قال، ز، ظ.

(٣) الفرزدق: همام بن غالب، وليس في ديوانه.

(٤) ثاني بيتين خاطب بهما الصلتان العبدي أو رجلاً من بني عذرة، لما فضل جريرا عليه وأولهما:

يا ارغم الله أنفا أنت حامله ... يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل

ــ الإنصاف: ٥٢١؛ المقرب ١: ١٦٠؛ شرح التسهيل ١: ٢٢٤ــ٢٢٥؛ ابن مالك ١: ٨٤؛ ابن الناظم: ٣٦؛ ابن عقيل ١: ١٣٦ــ١٣٧؛ المقاصد ١: ١١١ــ١١٨، ٤٤٥؛ التصريح ١: ٣٨، ١٤٢؛ الأشموني ١: ١٥٦، ١٦٥؛ الهمع ١: ٨٥؛ الخزانة ١: ١٤؛ الدرر ١: ٦١.

(٥) سقطت الواو من (ظ) والقائل: ذو الخرق الطهوي، سماه العيني: دينار بن هلال، وسماه البغدادي: خليفة بن حمل بن عامر بن حميري. شاعر جاهلي. وذو الخرق في طهيّة ثلاثة: هذا أحدهم، والثاني: قرط بن قرط: أخو بني سعيدة. والثالث: شمير بن عبدالله بن هلال بن قرط بن سعيدة.

ــ المقاصد ١: ٤٦٧؛ الخزانة ١: ٢٠ــ٢١.

(٦) أهملت الغين في، ز.

(٧) أعجمت الدال في (ز)، والبيت الثاني في مقطوعة أنشدها أبو زيد، وأولها:

أتاني كلام الثعلبي بن ديسق ... ففي أي هذا ــ ويله ــ يتترع!!

وبعد الشاهد:

فهلا تمناها إذ الحرب لاقح ... وذو النبوان قبره يتصدع

الثعلبي: بالثاء المثلثة والعين المهملة ــ نسبة إلى ثعلبة بن يربوع. ابن ديسق: أبو مذعور طارق بن ديسق الثعلبي. يتترع: من الترع، وهو اقتحام الأمور بمرح ونشاط، أو المسارعة إلى الشر، ويروى: يتسرع. الخنى: الفاحش من الكلام. العُجم، جمع أعجم أو عجماء، وهي البهائم. اليجدع: تقطع أذناه، من الجدع. النبوان: ماء بنجد.

ــ أبو زيد: ٦٦ــ٦٨؛ ابن يعيش ٣: ١٤٤؛ شرح التسهيل ١: ٢٢٥؛ ابن مالك=

قال المصنف في الشرح[١]: وعندي أن هذا[٢] غير مخصوص بالشعر؛ لتمكن قائل الأول من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته. ولتمكن قائل الثاني من أن يقول:

إلى ربنا صوت الحمار[٣] يجدع[٤].

وأنشد أبياتاً أخر[٥]، ادعى فيها كلها عدم الاضطرار بهذه الطريقة.

وحاصلها أن الضرورة [عنده[٦]] عبارة عما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهذا ليس بمرضي؛ لأن الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات[٧] التي يمكن أداء المقصود بها، فقد لا يحضره في وقت النظم إلاَّ عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها، ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وأمكننا في كل ما يدعى أنه ضرورة أن يدعى أنه أمر اختياري، لتمكن الشاعر من أن يقول غير تلك العبارة، ويعين تركيباً[٨] آخر يتم الوزن به، وهذا سهل على من له محاولة لنظم[٩]/ الشعر ولا يكاد يعوزه ذلك في جميع الأشعار أو غالبها، فهذه طريقة كما تراها، والمعول عليه عندهم في تفسير الضرورة، أنه ما لا يوجد إلاَّ في الشعر، كان للشاعر عنه مندوحة أو لم تكن[١٠]. ٨٠

= ١:٨٤؛ ابن الناظم: ٣٦؛ الرضي ١:١٣، ٢:٣٩؛ المغني ١:٥٠؛ المقاصد ١:٤٦٧ـ٤٧٠؛ السيوطي ١:١٦٢ـ١٦٣؛ الهمع ١:٨٥؛ الخزانة ١:١٤ـ٢٠، ٢:٤٨٨ـ٤٨٩؛ الدرر ١:٦١.

(١) على التسهيل ١:٢٢٦.

(٢) ان هذا عندي، د.

(٣) حمار، د، ز.

(٤) أعجمت الدال في، ز.

(٥) ١:٢٢٥ أنشد معها بيتين فقط، وهما:

ما كاليروح ويغدو لاهيا مرحا ... مشمرا يستديم الحزم ذو رشد

وليس اليرى للخل مثل الذي يرى ... له الخل أهلا أن يعد خليلا

(٦) سقطت من، د، ظ.

(٧) العباراة، د.

(٨) تركيب، د.

(٩) النظم، د.

(١٠) يكن، د.

[قلت(١)]: وقد ظهر لي هنا شيء [آخر(٢)] وهو [استدراك على النحاة وذلك(٣)] أنهم أجمعوا على أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وهذا على إطلاقه غير صحيح، بل ينبغي التفصيل بين صلة (أل) وصلة غيرها: فالصلة في الثاني لا محل لها قطعاً؛ ضرورة أنه لا يصح حلول المفرد محلها. وأما صلة (أل) حيث توصل بالفعلية ذات [الفعل(٤)] المضارع: إما اختياراً ــ كما يقول ابن مالك ــ أو اضطراراً(٥) ــ كما يقول غيره ــ وحيث توصل بجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بالإجماع، فينبغي أن يكون لها محل من الإعراب، ويكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها: من رفع ونصب وجر، فيحكم بأنها في محل رفع [في مثل(٤)] قوله(٦):

لا تبعثن(٧) الحرب إني لك الينـ ... ـذر من نيرانها فاتّق(٨)

وفي محل نصب مثل:

[حالف ووال اليتقي ربه ... وخالف اليعصيه ولا ترعه(٩)

وفي مثل(١٠)] قولك: لا أحب اليروح للهو(١١).

---

(١) سقطت من، ظ.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) ساقط من، د، ظ، وقد حصل هنا بين النسخ اختلاف فاجتهدت في اصلاحه بما ترى، وفيما يلي عباراتهم:

وقد ظهر لي هنا شيء آخر وهو. (د). وقد ظهر لي هنا استدراك على النحاة وذلك بشيء وهو. (ز). وقد ظهر لي هنا شيء وهو. (ظ).

(٤) سقطت من، د.

(٥) عطفت بالواو في، ز، وكررت بعد (ابن مالك).

(٦) لا يعرف.

(٧) يغش، د، تبغش، ز، تبغش، ظ. والتصحيح عن الخزانة.

(٨) فائق، ز، ظ، ولم أجد هذا البيت إلا في الخزانة ١: ١٤.

(٩) لم أجده في ما بين يدي من المراجع.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

(١١) للهوى، د.

وفي محل جر في مثل قوله[١]:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته[٢] ....

وهذا من الغرائب، أن تكون جملة يثبت[٣] لها بحسب محلها أنواع إعراب الاسم، لا[٤] بطريق التبعية في الأنواع الثلاثة، ولا في شيء منها، ويمكن أن يحاجى به، وقد يعتذر عن تركهم ذلك[٥] بأن هذا لا يستعمل إلّا في الضرورة[٦] [أو فيها[٧]] وفي قليل من الكلام، وفيه ما لا يخفى. **«ومبتدأ وخبر»** عطف على مضارع، أي وقد توصل بمبتدأ وخبر.

«أو ظرف[٨] اضطراراً[٩]» فالأول كقوله[١٠]:

من القــوم الـرســول الله منهـم لهم دانت رقــاب بني معــد[١١]

---

(١) الفرزدق.

(٢) عجزه: ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل.

(٣) ثبت، د.

(٤) الا، ز.

(٥) لذلك، ز، لذالك، ظ.

(٦) ضرورة، د.

(٧) ساقط من، د.

(٨) عطفت بالواو في، د، أو حرف، ز.

(٩) اضطرار، د.

(١٠) لم أقف على اسمه.

(١١) معدى، ظ، وهذا البيت يروى بلفظ آخر، وهو:

بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصيّ

ـ شرح التسهيل ١: ٢٢٧؛ ابن مالك ١: ٨٥؛ ابن عقيل ١: ١٣٧؛ المغني ١: ٤٩؛ المقاصد ١: ٤٧٧ـ٤٧٨؛ الأشموني ١: ١٦٥؛ الهمع ١: ٨٥؛ الدرر ١: ٦١؛ السيوطي ١: ١٦١ـ١٦٢.

والثاني كقوله[١] :

من لا يزال[٢] شاكرا على المعه فهـو حـر بعيشـة ذات سعـة[٣]

«**ويجوز حذف عائد غير الألف واللام إن كان**» ضميراً «**متصلاً**» فلو كان منفصلاً نحو: جاء الذي إياه أكرمت، أو ما أكرمت إلاَّ إياه، امتنع حذفه. «**منصوباً**[٤] **بفعل**» نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً[٥]﴾. «**أو وصف**» كقوله[٦]:

ما الله موليك فضل فاحمدنـه به فما لدى[٧] غيره نفع ولا ضرر[٨]

أي موليكه، فلو نصب بغير فعل، أو وصف نحو: جاء الذي كأنه قمر، امتنع حذفه.

فإن قلت: قد نصوا في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ [كُنْتُمْ[٩]] تَزْعُمُونَ[١٠]﴾ أنه يجوز أن يكون التقدير: تزعمونهم شركاء، وهذا لا إشكال فيه، وأن يكون التقدير: تزعمون أنهم شركاء، وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف؟

قلت: إنما الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير، ولم يعتمد

---

(١) مجهول.
(٢) يزل، ظ.
(٣) البيت من شواهد شرح التسهيل ١:٢٢٧؛ ابن عقيل ١:١٣٩؛ المغني ١:٤٩؛ المقاصد ١:٤٧٥ـ٤٧٧؛ الأشموني ١:١٦٥؛ السيوطي ١:١٦١؛ الهمع ١:٨٥؛ الدرر ١:٦١.
(٤) منصوب، ظ.
(٥) ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا...﴾ ٤١ الفرقان (٢٥).
(٦) لم أصل إلى اسمه.
(٧) أعجمت الدال في، ز.
(٨) البيت ينشد فردا، راجعه في شرح التسهيل ١:٢٢٩؛ ابن مالك ١:٧٩؛ ابن عقيل ١:١٤٧؛ المقاصد ١:٤٤٧؛ التصريح ١:١٤٥؛ الأشموني ١:١٧٠؛ الهمع ١:٨٩ـ٩٠.
(٩) سقطت من، د.
(١٠) ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ...﴾ الآيتان ٦٢، ٧٤ القصص (٢٨).

الضمير بالحذف، ورب شيء يجوز تبعاً لغيره ولا يجوز مستقلاً، مثاله: حذف الفاعل في نحو: زيداً ضربته، تبعاً للفعل، وحذف الفاء في نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ[١]﴾. وزاد بعضهم لجواز حذف العائد المنصوب شروطاً أخر:

أحدها: أن يكون غير متبع، فنحو: جاء الذي ضربته نفسه أو وزيداً[٢] لا يجوز فيه الحذف، هذا قول أبي بكر [بن السراج[٣]] وأكثر أصحابه، وأجازهما على الحذف الأخفش والكسائي، [واتفقوا على جواز الحال من المحذوف نحو: جاء الذي ضربت مكتوفاً.

الثاني[٤]: أن يكون متعيناً[٥]] للربط، وإلاَّ لم يجز الحذف نحو: جاء الذي ضربته في داره، ذكره ابن عصفور وغيره.

الثالث: أن يكون الفعل الناصب تاماً لا ناقصاً نحو: جاء الذي كنته. «أو» كان. «**مجروراً بإضافة صفة ناصبة له تقديراً**» نحو: جاء الذي أنا مكرمه الآن أو غداً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ[٦]﴾ وقال طرفة بن العبد:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود[٧]

---

(١) ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ.. بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ ١٠٦ آل عمران (٣).

(٢) أوزيدا، د.

(٣) سقطت من، ز، ظ.

(٤) والثاني، ، ز، ظ.

(٥) ما بين المركنين ساقط من، ز.

(٦) ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا... إِنَّما تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا﴾ ٧٢ طه (٢٠).

(٧) من معلقته المعروفة ومطلعها:

لخولة أطلال ببرقة ثهمد ظللت بها أبكي وأبكي إلى الغد

ويروى:

.... تلوح كباقي الوشم في ظاهراليد

=

٨١ /ودعوى ابن عصفور أن حذفه ضعيف جداً مردودة بوروده في القرآن العزيز، فلو كان المضاف غير صفة نحو: جاء الذي وجهه حسن أو صفة غير عاملة نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس لم يجز حذف العائد حينئذٍ. «**أو**» كان مجروراً «**بحرف جرّ بمثله معنى ومتعلقاً الموصول**[١] **أو موصوف به**» أي بالموصول مثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ[٢]﴾ أي منه، فالعائد المجرور قد جر بمن، وقد جر الموصول [الذي[٣]] هو[٤] (ما) بمثلها معنى ومتعلقاً: أما معنى فلأن كلا منهما لابتداء الغاية، وأما متعلقاً فلأن العامل الذي تعلقت به (مِنْ) الأولى (يشرب)، والذي تعلقت به (من) الثانية (تشربون[٥])، وتماثلهما[٦] واضح. وتشمل المماثلة في المتعلق أن يكون أحد المتعلقين فعلاً والآخر وصفاً[٧] كقول حاتم[٨]:

= وقبل الشاهد:

أرى الموت أعداد النفوس، ولا أرى بعيدا غدا، ما أقرب اليوم من غد!!

وبعده:

سيأتيك بالأخبار من لم تبع له بتاتاً ولم تضرب له وقت موعد

تزود: تسأل. وفي الديوان: «ويأتيك بالأخبار من لم تبع له...».

ـ طرفة: ٣٠ـ٦٧؛ السبع: ١٣٢ـ٢٣١.

(١) بالموصول، ظ.

(٢) ﴿وَقَالَ الْمَلأَ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الحَيَوةِ الدُّنْيَا مَا هَذا إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ منه﴾ ٣٣ المؤمنون (٢٣).

(٣) ليست في، د.

(٤) وهو، د.

(٥) يشربون، ز، وهو تصحيف.

(٦) وعاملهما، ز، وتماثلها، ظ.

(٧) صفة، ز، ظ.

(٨) كذا في، د، ز، ظ، ورجعت إلى، ك، فوجدت الأمر كذلك، وليس البيت في ديوان حاتم، ولم ينسبه إليه أحد ممن اطلعت على كلامه، والصواب أن القائل عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية العبسي (٠٠ ــ حوالي ٢٢ ق. هـ = ٠٠ ــ حوالي٦٠٠ م). شاعر فارس من أهل نجد في الطبقة السادسة من الجاهليين، أمه زَبيبة الحبشية. مات قتلاً.

ـ الأغاني ٨: ٢٣٧ـ٢٤٦؛ ابن قتيبة ١: ٢٥٠ـ٢٥٤؛ الجمحي ١: ١٥٢.

وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة[١] فبح لان[٢] منها بالذي أنت بائح[٣]

أي به. ومثال الثاني: وهو أن يكون العائد مجروراً بحرف، والموصوف بالموصول مجروراً[٤] بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقاً ـ قولك: مررت بالرجل الذي مررت، [أي به، فلو جر العائد بحرف، والموصول ليس مجروراً، نحو: جاء الذي مررت[٥]] به، امتنع الحذف إلاّ في الندور كقوله[٦]:

ومن حسد يجور عليّ قومي وأي الدهر ذو لم يحسدوني[٧]

أي فيه، ولو جر الموصول بحرف لا يماثل [الحرف[٨]] الجار للعائد[٩] امتنع [الحذف] أيضاً، إلاّ للضرورة كقوله[١٠]:

---

(١) خفية، ز، ظ.

(٢) الان، د، ظ.

(٣) الثالث في قصيدة أولها:

طربت وهاجتك الظباء السوانح غداة غدت منها سنيح وبارح

تغالت بي الأشواق حتى كأنما بزندين في جوفي من الوجد قادح

وبعد الشاهد:

لعمري لقد أعذرت لو تعذريني وخشّنت صدرا غيبه لك ناصح

ونقل العيني عن الأعلم أنه روى البيت الشاهد هكذا:

تعزيت عن ذكرى سمية حقبة فبح عنك منها بالذي أنت بائح

السوانح، جمع سانح: ما أتاك عن يمينك فولاّك مياسره، ومثله السنيح. البارح: ضد السانح. بح: أظهر وأعلن. لان: الآن، حذف الألف والهمزة.

ـ عنترة: ٥٤ـ٥٧؛ الشجري ١:٧؛ ابن عقيل ١:١٥١؛ المقاصد ١:٤٧٨ـ٤٨٢؛ الأشموني ١:١٧٣؛ شواهد ابن عقيل: ٣٦ـ٣٧.

(٤) مجرور، د.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من، ز.

(٦) حاتم الطائي، كذا في المقاصد، ولم أجده في ديوانه.

(٧) من شواهد: شرح التسهيل ١:٢٢٢، ٢٣١؛ البحر ٤:٤٤٧؛ المقاصد ١:٤٥١؛ الأشموني ١:١٧٣ـ١٧٤؛ التصريح ١:١٤٧.

(٨) سقطت من، ظ.

(٩) العائد، ظ.

(١٠) لم أقف على اسمه.

فـأصبح من أسمـاء قيس كقابض   على الماء لا يدري بما هو قابض[١]

أي عليه.

قال ابن قاسم: وإن تماثلا معنى واختلفا لفظاً لم يحذف نحو: حللت في الذي حللت به، إذ لو حذف لتبادر أنه فيه.

قلت: فيرد هذا على المصنف؛ إذ لم يشترط المثلية في اللفظ.

[قال[٢]:] وإن تماثلا لفظاً ومعنى، واختلفا متعلقاً لم يجز الحذف نحو: مررت بالذي مررت[٣] به.

قال: وترك المصنف موضعين يجوز فيهما الحذف:

أحدهما: أن ينجر العائد بحرف جُرّ بمثله عائد على الموصول بعد الصلة كقوله[٤]:

ولـوَ[٥]نّ ما عـالجت لين فؤادهـا   فقسا[٦] استلين به للان الجندل[٧]

---

(١) استشهد به في البحر ٤:٤٤٦؛ ولم أجده في غيره.
(٢) سقطت من، ظ، والقائل ابن قاسم.
(٣) ذهبت، د.
(٤) الأحوص الأنصاري: محمد بن عبدالله.
(٥) لو، ز، ظ.
(٦) الحقت بالصدر في، د.
(٧) في قصيدة مدح فيها عمر بن عبدالعزيز، وساقها في الأغاني أولها:

يـا بيت عـاتكـة الـذي أتعـزل   حـذر العدا وبـه الفؤاد مـوكـل
أصبحت أمنحـك الصـدود وإنني   قسماً إليـك مـع الصـدود لأميـل
فصددت عنك وما صددت لبغضة   أخشى مقـالة كـاشح لا يغفـل
هل عيشنا بـك في زمانـك راجع   فلقـد تفـاحش بعـدك المتعـلل
إنـي إذا قلت استـقـام يحـطه   خُلْفٌ كما نـظر الخـلاف الأقبـل

وبعد الشاهد:

وتـجـنـبي بـيـت الـحـبـيـب أوده   أرضي البغيض به حديث معضـل
ولئن صددت لأنت ـ لولا رقبتي ـ   أهـوى من اللائي أزور وأدخـل

=

أي عالجت به، ذكره المصنف في الكافية[١]، وذكر غيره أن الحذف في هذا البيت ونحوه ضرورة.

الثاني[٢]: أن يدخل [الحرف[٣]] على المضاف إلى الموصول نحو: مررت بغلام الذي مررت.

[قال[٤]]: وأهمل ثلاثة شروط:

الأول: أن لا يكون المجرور في موضع ما لم يسم فاعله نحو: مررت بالذي مُرّ به.

قلت: لا حاجة بالمصنف إلى ذكر هذا، فإنه قد ذكر في باب الفاعل أنه لا يحذف الفاعل وحده، ونائبه مثله.

= ورواية الأغاني للشاهد هكذا:

لو بالذي عالجت لين فؤاده فأبى يلان به لـلان الجنـدل

يروى: إني لأمنحك. كاشح لا يعقل. فؤاده، والضمير عائد إلى الكاشح. عاتكة: لعله يعني بنت يزيد بن معاوية، فقد كانت على ألسنة الشعراء. أتعزل: أتجنب. تفحش: قبح. المتعلل: اسم مفعول فعله تعللت بكذا، أي تلهيت. ولوَنّ: أصله: ولو أن، نقلت حركة الهمزة إلى الواو.

رقبتي من المراقبة، وهو الخوف.

إيضاح الشاهد: ما عالجت: موصول وصلته، والعائد محذوف، أي (به) لوجوده في (استلين به)، فقسا: الضمير المستتر عائد على فؤاد، والجملة معطوفة بالفاء على الصلة، وأغنت الفاء عن الرابط لما فيها من معنى السببية. استلين: فعل ماض مبني للمجهول، والجملة خبر (أن)، ونائب الفاعل (الجندل) به: الضمير عائد إلى الموصول. للان: الفاعل ضمير الجندل، والجملة جواب (لو)، تنازع الفعلان: (استلين) و(لان) في الجندل، فأعملنا الأول لسبقه، ويجوز إعمال الثاني لقربه.

ـ الأغاني ٢١: ٩٨ـ١٠١؛ شرح التسهيل ١: ٢٣٢؛ ابن مالك ١: ٨١؛ المغني ٢: ٤٥٦؛ الهمع ١: ٩٠؛ السيوطي ٢: ٨٣٠؛ الخزانة ١: ٢٤٧ـ٢٥١؛ الدرر ١: ٦٨ـ٦٩؛ شعر الأحوص: ١٦٦ـ١٧٢.

(١) ١: ٨١.

(٢) والثاني، د.

(٣) سقطت من، ظ.

(٤) سقطت من، ظ، والقائل ابن قاسم.

قال[١]: الثاني: أن لا يكون[٢] ثم ضمير آخر يصلح للعود نحو: مررت بالذي مررت به في داره.

قلت: وهذا[٣] أيضاً مستغنى عنه، ضرورة أنه قد علم أنه لابد للمحذوف من قرينة تدل عليه، وفي هذه الصورة لا يقوم على المحذوف قرينة، فلا يجوز حذفه، عملاً بهذه القاعدة [العامة[٤]] المعلومة.

قال: الثالث: أن لا يكون محصوراً نحو: مررت بالذي ما مررت إلاّ به، أو إنما[٥] مررت به.

قلت: وهذا أيضاً من الطراز الأول، فقد صرح المصنف في باب تعدي الفعل ولزومه أن المفعول المحصور لا يجوز حذفه، فإذن هذه كلها أمور قد علمت في أبوابها، فلا حاجة إلى التنبيه عليها، ولا يكون تركه إعراضاً. «**وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام**» كقوله[٦]:

ما المستفز[٧] الهوى محمود عاقبة وإن أتيح[٨] له صفو بلا كدر[٩]

أي ما الذي يستفزه[١٠] الهوى، والجمهور على منع الحذف في مثل ذلك.

---

(١) فان، ز.
(٢) تكون، ز.
(٣) وهذه، د.
(٤) سقطت من، د.
(٥) عطفت بالواو في، د، ز.
(٦) مجهول.
(٧) المستقر، ز.
(٨) أبيح، ز.
(٩) لم أجد معه غيره، وفي العيني: ولو أتيح.
ـ شرح التسهيل ١:٢٣٢؛ المقاصد ١:٤٤٧ـ٤٤٨، ٤:٤٧٩ـ٤٨٠؛ التصريح ١:١٤٦، ٢:٢٦٧؛ الأشموني ١:١٧٠، ٤:٥٩؛ الهمع ١:٨٩؛ الدرر ١:٦٨.
(١٠) يستقره، ز، ظ.

«و» قد يحذف أيضاً العائد «**المجرور بحرف، وإن لم يكمل شرط**[1]
٨٢ **الحذف**»/كقوله[2]:

ومن حسد يجور[3] عليّ قومي وأي الدهر ذو لم يحسدوني

وقد تقدم إنشاده[4].

فإن قلت: الواو من قوله: (وإن لم يكمل شرط[5] الحذف) هي كالواو في مثل: (أعطوا السائل وإن جاء على فرس[6]) وبعضهم يجعلها للعطف على مقدر [وهو[7] ضد المذكور، أي إن لم يجيء على فرس وإن جاء على فرس[8]]، واعتبار ذلك في كلام المصنف يفسد المعنى؛ لأنك إذا قدرت إنْ كمل[9] شرط الحذف، وإن لم يكمل. لزم أن يكون الحذف عند توفر شرائط الحذف قليلاً؛ وذلك لأن قوله: (المجرور بحرف) معطوف على المرفوع بـ(يحذف[10]) الذي دخل عليه حرف التقليل[11].

---

(١) شروط، د.

(٢) حاتم الطائي، وليس في ديوانه.

(٣) أهملت حروفها في، ظ.

(٤) في ٢: ٢٢٤.

(٥) شروط، د.

(٦) أخرجه مالك مرسلا عن زيد بن أسلم، قال ابن عبدالبر: لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً عن مالك، وليس فيه مسند يحتج به في ما أعلم. الموطأ: ص ٦١٥ تحقيق فؤاد عبدالباقي (كتاب الشعب). وفي الفوائد المجموعة ص ٦٥: (قال القزويني: موضوع). وفي كشف الخفاء ١: ١٦١ تأليف العجلوني. تحقيق أحمد قلاش، مكتبة التراث الإسلامي بحلب. عن ابن حجر عن علي بن المديني. هذا الحديث واحد من أحاديث خمسة يروونها عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ولا أصل لها.

(٧) هو، ظ.

(٨) هذا ساقط من، د.

(٩) يكمل، ز، ظ، واخترت الماضي؛ لأن المعطوف ماض في المعنى.

(١٠) ينحذف، ظ.

(١١) التعليل، د.

قلت: الزمخشري يرى أن الواو في مثله واو الحال لا واو العطف، وعليه فلا إشكال، وسيأتي[١] في ذلك كلام في باب الحال إن شاء الله تعالى.

«**ولا يحذف**» العائد «**المرفوع إلَّا مبتدأ**» فخرج: ضَرَبا[٢] وضُرِبَا وكانا فاضلين وخبر المبتدأ وإن ونحو ذلك. «**ليس خبره جملة**» إسمية ولا فعلية. «**ولا ظرفاً**» أو شبه ظرف أعني الجار والمجرور، فإن كان خبره شيئاً من ذلك لم يحذف نحو: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ[٣]﴾. ونحو: الذي هو غلامه منطلق، ونحو: الذي هو عندك، والذي هو في الدار؛ لأنه لو حذف لم يدر[٤] أحذف شيء أم لا؟ لأن الباقي صالح لأن يكون[٥] صلة تامة. «**بلا شرط آخر عند الكوفيين**» فيجوز عندهم جاء الذي قائم. «**وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة غير أي**» نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ[٦]﴾، ومثله قول بعض العرب: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً[٧]. «**غالباً**» إشارة إلى قراءة بعضهم[٨]: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ[٩]﴾. «**وبلا شرط في صلتها**» أي صلة أي كقوله[١٠]:

إذا ما لقيت بني[١١] مالك ... فسلم على أيهم أفضل[١٢]

---

(١) ويأتي، د. (٢) نحو: ضربا، د، ولا ضرورة لهذه الزيادة.
(٣) الآية ٦ من سورة الماعون (١٠٧).
(٤) يذر، ز. (٥) تكون، ز.
(٦) ﴿... وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ ٨٤ الزخرف (٤٣).
(٧) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٢٧٠ : زعم الخليل أنه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً.
(٨) يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. المحتسب ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٥؛ البحر ٤: ٢٥٥ ـ ٢٥٦.
(٩) ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ... وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ ١٥٤ الأنعام (٦).
(١٠) غسان بن وعلة بن مرة بن عباد. كذا في العيني، ولا أعرف عنه شيئاً.
(١١) أتيت ابن، د.
(١٢) البيت ينشد وحده في ما بين يدي من المراجع.
ـ ابن يعيش ٣: ١٤٧، ٤: ٢١، ٧: ٧٨؛ شرح التسهيل ١: ٢٣٣ ـ ٢٣٤؛ ابن مالك ١: ٧٧؛ ابن الناظم: ٣٦، الرضي ٢: ٤٣؛ ابن عقيل ١: ٨٤١؛ المغني ١: ٨٢، ٤٥٧،=

«**وهي**» يعني أياً «**حينئذٍ**» أي حين إذ حذف المبتدأ الذي هو صدر صلتها. «[**باقية**[١]] **على موصوليتها مبنية**[٢] **على الضم**» تشبيهاً[٣] بقبل وبعد، لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه من الصلة لأنها المبينة[٤] للموصول، كما حذف من قبل وبعد المضاف إليه المبين للمضاف، نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا[٥]﴾.

وأشار بقوله: «**غالباً**» إلى[٦] أن بعض العرب يعربها مع ذلك ولا يبينها كقراءة طلحة[٧] ومعاذ [٨]: (أيهم [أشد] [٩]) بالنصب.

«**خلافاً للخليل ويونس**» فإنهما يقولان: ليست حينئذٍ موصولة، وإنما هي استفهامية معربة، ثم اختلفا في تخريج الآية بالنسبة إلى مفعول (ننزع):

فقال الخليل: محذوف، والتقدير لننزعن الفريق الذي يقال فيهم [أيهم][١٠] أشد؟ ويرده أنه لا يجوز أن يقال: لأضربن الفاسق، بالرفع بتقدير: الذي يقال فيه الفاسق.

= ٦٠٩؛ المقاصد ١: ٤٣٦؛ االتصريح ١: ١٣٥؛ الأشموني ١: ١٦٦؛ السيوطي ١: ٢٣٦، ٨٣٠؛ الهمع ١: ٨٤؛ الخزانة ٢: ٥٢٢ـ٥٢٣؛ الدرر ١: ٦٠.

(١) سقطت من، م، وذكر المحقق أنها في واحد من أصوله.

(٢) مبينة، م.

(٣) تشبها، ز.

(٤) المبينة، د، ظ.

(٥) ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ...﴾ ٦٩ مريم (١٩).

(٦) الا، ز.

(٧) ابن مصرف.

(٨) أبو مسلم معاذ بن مسلم بن رجاء الهراء (٠٠ـ١٨٧ هـ= ٠٠ـ٨٠٣ م). لقب: الهراء؛ لأنه يبيع الثياب الواردة من (هراة). عالج النحو، لكن غلب عليه الصرف حتى عدّ واضعه. قيل: مولده في أيام عبدالملك بن مروان. وهو مولى محمد بن كعب القرظي. أخذ عن: جعفر وعطاء بن السائب. وعنه: الكسائي وعبدالرحمن المحاربي والحسن بن الحسين الكوفي.
ـ الزبيدي: ١٢٥؛ القفطي ٣: ٢٨٨ـ٢٩٥؛ الوفيات ٥: ٢١٨ـ٢٢١؛ البغية ٢: ٢٩٠ـ٢٩٣.

(٩) سقطت من، ظ، وبقراءتها قرأ زائدة عن الأعمش. البحر ٦: ٢٠٩.

(١٠) سقطت من، ز.

وقال يونس: الجملة، وعلق (ننزع) عن العمل لأجل الاستفهام. ويرده أن التعليق مختص بأفعال القلوب، و(ننزع) ليس منها، ويبطل مذهبهما جميعاً قوله[١]:

...... فسلم على أيهم أفضل[٢]

على رواية من رواه بضم (أي)، لأن حرف الجر لا يعلق، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته. «**وإن حذف ما تضاف إليه أعربت مطلقاً**» سواء حذف صدر صلتها، أو لم يحذف، نحو: اضرب أياً هو قائم، واضرب أياً قائم.

قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلاَّ في موضعين هذا أحدهما، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت[٣]!! وقد حكي أن سيبويه قال معتذراً عن ذلك: لما بعدت/عن حال أخواتها بحذف ٨٣ أحد[٤] جزءي الابتداء، كان ذلك مخالفاً لأخواتها، فغيروها تغييراً ثانياً؛ لأن التغيير[٥] يأنس بالتغيير.

وقال الرضي[٦]: إذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة، وذلك أن شيئاً إذا فارق أخواته لعارض[٧] فهو شديد النزوع[٨] إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها. ولا يخفاك ضعف هذين الاعتذارين. «**وإن أنثت**» أي الموصولة.

---

(١) غسان بن وعلة.

(٢) تكلمنا عليه في ٢: ٢٢٩.

(٣) لم يسبق ذكر سيبويه، ورأيه ما ذكره المصنف بقوله: (وهي حينئذ باقية على موصوليتها مبنية على الضم) راجع حديث (أي) في سيبويه ١: ٣٩٧، ٣٩٨؛ والبحر ٦: ٢٠٨، ٢٠٩؛ والمغني ١: ٨١.

(٤) إحدى، د، ز، ظ.

(٥) أهملت الغين في، ز.

(٦) في شرح الكافية ٢: ٥٧.

(٧) بعارض، د.

(٨) النزع، د.

«بالتاء حينئذٍ» أي حين إذ حذف ما تضاف إليه، فقيل أية. **«لم تمنع الصرف، خلافاً لأبي عمرو[١]»** فخص الحكم بالموصولة[٢] وبأبي[٣] عمرو.

وفي حواشي الإسفراييني[٤] على كتابه[٥] اللباب: إذا قلت: أية صاحبتك؟ فقال أبو عثمان[٦]: أية[٧] نكرة كمن وما في الاستفهام، قال: ولهذا صرفت. وقال الأخفش: هي معرفة، وإنما تؤنث؛ لأن التنوين في وسط الكلمة، كما إذا سميت بـ(خير منك)، وكان غيره لا يصرفها[٨]؛ لأنها معرفة مؤنثة، وكذا حكاه ابن السراج. وأقول: إن كان لم يتقدم ذكر شيء فهي نكرة؛ إذ التقدير أية صاحبة صاحبتك؟ وإن تقدم ذكر نسوة فهي معرفة، إذ التقدير أيتهن صاحبتك؟ ولكنها مع تعريفها مصروفة، لأن الإضافة منوية[٩]، وهي معارضة لمنع الصرف؛ ولعروض التأنيث، وأما الذي يمنع الصرف فإنه رأى أن الصيغة وضعت للمؤنث، ورأى أنها معرفة ولم ينظر لتقدير الإضافة. انتهى ملخصاً[١٠] **«ويجوز الحضور أو الغيبة في ضمير»** الموصول **«المخبر به أو بموصوفه»**[١١] أي بموصوف[١٢] الموصول المخبر به **«عن حاضر»** متكلماً [كان][١٣] أو مخاطباً **«مقدم»** مثل: أنا الذي فعل أو فعلت[١٤]. [وأنت الذي

---

(١) ابن العلاء. (٢) بالموصولية، ز، ظ.

(٣) سقط العاطف من، د.

(٤) تاج الدين: محمد بن محمد.

(٥) كتابة، ظ.

(٦) المازني.

(٧) أنه، د.

(٨) تصرفها، د.

(٩) منونه، ز، ظ.

(١٠) ورقة ٦ ب، ٧ أ.

(١١) بموصوف، م، وفي اثنتين من أصوله كما عندنا.

(١٢) سقط الجار من، د، ز.

(١٣) سقطت من، د.

(١٤) فعلت أو فعل، د.

فعل أو فعلت [1]] اعتباراً بحال الموصول وحال المخبر عنه. [لأن المخبر عنه [2]] والمخبر به شيء واحد، واعتبار حال الخبر أكثر وأقيس [3]، كقول الفرزدق:

وأنت الذي أمست نزار [4] تعده لدفع الأعادي والأمور الشدائد [5]

ومن اعتبار المخبر عنه قول الفرزدق أيضاً:

وأنت الذي تلوي الجنود رؤوسها إليك وللأيتام أنت طعامها [6]

---

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) سقطت من، ز.
(٣) أقيس وأكثر، د.
(٤) كسرت الراء في، ظ، وهو خطأ.
(٥) أهملت الشين في، د، والبيت من قصيدة مدح فيها عيسى بن خصيلة بن مغيث البهزي السلمي. مطلعها:

حياتي بها البهزيّ نفسي فداؤه ومن يك مولاه فليس بواحد

وقبل الشاهد:

بحقك تحوى المكرمات ولم تجد أبا لك إلا ماجدا وابن ماجد

وبعده:

سأثني بما أوليتني وأعده إذا القوم عدوا فضلهم في المشاهد

يروى:

تداركني أسباب عيسى من الردى ومن يك مولاه فليس بواحد

بما أوليتني وأربّه. أي أتعهده.

ـ الفرزدق ١: ١٩٧ ـ ١٩٨؛ شرح التسهيل ١: ٢٣٦.

(٦) من قصيدة مدح فيها هشام بن عبدالملك.

ومطلعها:

أفاطم ما أنسى نعاس ولا سرى عقابيل يلقانا مرارا غرامها

وقبل الشاهد:

وأنت لهذا الناس بعد نبيهم سماء يرجّى للمحول غمامها

وبعده:

إليك انتهى الحاجات وانقطع المنى ومعروفها في راحتيك تمامها

ـ الفرزدق ٢: ٧٨٢ ـ ٧٨٥؛ شرح التسهيل ١: ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

وبعضهم يخص هذا الحكم بالذي والتي وتثنيتها وجمعها، ولا يجوّز في غيرها إلاَّ الغيبة، وظاهر كلام المصنف التعميم.

واحترز بقوله: (مقدم) من أن يكون المخبر عنه مؤخراً نحو: الذي قام أنا أو أنت[١]، فيتعين الغيبة، وهو مذهب الفراء، ومقتضى أصول البصريين.

قال ابن قاسم: وهو الصحيح؛ لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام. وأجاز الكسائي ذلك مع التأخير. «**ما لم يقصد تشبيهه**[٢]» أي تشبيه المخبر عنه «**بالمخبر به، فيتعين**[٣] **الغيبة**» نحو: أنا في الشجاعة الذي قتل مرحباً تريد علياً كرم الله وجهه، وكذا في المخاطب نحو: أنت الذي قتل مرحباً[٤]، وذلك لأن المعنى على حذف مثل، ولو صرح بها تعينت الغيبة. «**ودون التشبيه يجوز الأمران**» الحضور والغيبة «**إن وجد ضميران**» نحو: أنا الذي قام وأكرمت زيداً، وأنت الذي قام وأكرمته، وتعكس[٥] فتقول: أنا الذي قمت وأكرمَ، وأنت الذي قمت[٦] وأكرمَ، والأحسن البداية بالحمل على اللفظ كقول بعض الأنصار[٧]:

نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا[٨] أبدا[٩]

---

(١) عطفت بالواو في، ز.

(٢) تشبهه، ز.

(٣) فتتعين، م.

(٤) مرحب يهودي من حمير خرج من حصن خيبر يوم حصارها يطلب المبارزة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لهذا؟ فقال محمد بن مسلمة: أنا يا رسول الله، فدعا له وأمره بمبارزته فجرى بينهما صراع انتهى بقتل مرحب.
ــ السيرة ٣: ٣٤٨ وهذه الرواية تخالف ما ذكر المؤلف.

(٥) وتعكيس، ز.

(٦) فمت، ظ.

(٧) لم أصل إلى اسمه.

(٨) بقين، ز.

(٩) من شواهد شرح التسهيل ١: ٢٣٦؛ الهمع ١: ٨٧؛ الدرر ١: ٦٣.

ومن العكس قوله[1]:

لأنت الهلالي الذي كنت مرة   سمعنا به والأرحبي[2] المعلق[3]

والكوفيون يمنعون الجمع بين الأمرين حيث لا فاصل قال ابن قاسم: والسماع يشهد لهم.

«**ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف**» نحو: الذي عندك زيد. «**أو جار ومجرور**» نحو: الذي في الدار عمرو. «**منوي معه/ استقر**» ٨٤ (وتقدير الفعل هنا مجمع عليه. «**أو شبهه**» أي شبه استقر[4]) نحو: ثبت وحصل، وهذا الكلام يوهم أن هذا المنوي غير الجملة التي قال أولاً: ويغني عن الجملة. وقد يقال: إن مراده بالجملة الموصول بها الجملة الملفوظ بها، وهي التي عناها في صدر الباب بقوله: وجملة صريحة، فهذه المقدرة مغنية[5] عن الملفوظ بها. «**وفاعل هو العائد**» كما مثلنا، فإن الفاعل في قولنا: الذي عندك أو في الدار ضمير عائد على الموصول «**أو ملابس له**» (نحو: الذي عندك أخوه زيد[4])، فالفاعل هنا ليس بعائد، لكنه ملابس للعائد. وفي كلامه إشكال[6]، فإنه إن كان (فاعل) عطفاً على(ظرف)[7]، فالذي استغني عنه فعل لا جملة، وإن كان عطفاً على (استقر) فالملابس للعائد أو الجار والمجرور. «**بذي حدث خاص**» نحو: جلس، ونام. «**ما لم يعمل مثله**» أي مثل ذلك الحدث الخاص. «**في الموصول**» نحو: نزلنا الذي البارحة، أي نزلنا[8] المنزل الذي نزلناه البارحة «**أو**» في «**موصوف به**» أي بالموصول نحو: نزلنا المنزل الذي

---

(١) لا يعرف.

(٢) والأرجى، ز.

(٣) يروى: أأنت. والأرحبي المهلب. والأحربي. ومعه الأرحبي.
— شرح التسهيل ١: ٢٣٦ـ٢٣٧؛ الهمع ١: ٨٧؛ الدرر ١: ٦٤.

(٤) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(٥) معينة، د.

(٦) اهملت الشين في، د.

(٧) طرف، ز.

(٨) نزلت، ز، ظ.

البارحة، ولعل هذا [إنما[١]] هو عند قيام الدليل على الحدث الخاص، وإلاَّ فلو قام لم يمتنع التركيب، كأن يقال: اعتكف زيد في الجامع، وعمرو في المسجد، فتقول[٢]: بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع. «**وقد يغني عن عائد الجملة ظاهر**» أي عائد الموصول الذي يعود من الجملة، فأضاف العائد إليها لهذه الملابسة.

وذلك كقولهم: ــ فيما حكاه الكسائي: أبوسعيد الذي رويت عن الخدري[٣] والحجاج الذي رأيت ابن يوسف.

فإن قلت: هذا تكرير لقوله ــ أول الباب ــ (أو خلفه) فإن المراد بخلف العائد هو الاسم الظاهر.

قلت: ليس كذلك، فإن المفاد هنا قلة وجود الخلف، وهذا ليس بمستفاد هناك.

(١) سقطت من، د.
(٢) فيقول، د.
(٣) أبو سعيد الخدري: سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي (١٠ ق.هـ ــ ٧٤ هـ = ٦١٣ ــ ٦٩٣ م). من أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ شهد كثيراً من المغازي وروى الحديث، وبالمدينة مات. رضي الله عنه.
ــ الحلية ١: ٣٦٩ ــ ٣٧١؛ الاستيعاب ٢: ٤٧؛ الإصابة ٢: ٣٥.

«**فصل**»: يذكر فيه أحكام (مَنْ وما) موصولتين كانتا أو غير موصولتين.

«**من وما في اللفظ**» أي بسبب اعتبار اللفظ، فـ(في) سببية مثل: (دخلت امرأة النار في هرة[١]). «**مفردان مذكران، فإن عني بهما**» أي بمن وما، والمراد بكل واحد منهما «**غير ذلك**» المذكور الذي هو المفرد المذكر، بأن يعنى مثنى أو جمع أو مؤنث. «**فمراعاة اللفظ**» وهو الإفراد والتذكير. «**فيما اتصل بهما**» أي جاء بعدهما من ضمير سابق بالعود إلى الموصول سواء كان بينهما[٢] فاصل نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ يُؤْمِنُ بِهِ[٣]﴾ أو لم يكن نحو: ﴿أَمَّنْ[٤] هُوَ قَانِتٌ[٥]﴾ ولو أريد بالمتصل الضمير الذي إلى جانب الموصول من غير فاصل، لم يشمل سوى نحو: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾. «و[٦]» فيما اتصل. «**بما[٧] أشبههما**» مما لفظه مفرد مذكر، وقد يعنى به غير ذلك.

قال المصنف[٨]: وأشرت بذلك إلى نحو: (كم) و(كأيِّن).

---

(١) هذه، ز، والحديث عن ابن عمر، وتمامه: (... ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض). أخرجه البخاري ٤: ١٠٣، ومثله عن أبي هريرة، لكن لم يسقه. وأخرج البخاري حديث ابن عمر في رواية أخرى ٤: ١٤١. وأخرجه مسلم بألفاظ متقاربة في روايات مختلفة عن أبي هريرة ٤: ح ٢٦١٩، ص ٢٠٢٣، ٢١١٠، ح ٢٢٤٣، وعن ابن عمر: ح ٢٢٤٢، ص ١٧٦٠، ٢٠٢٢، وعن جابر ٢: ح ٩٠٤ (عام) ٩ (خاص).

(٢) أهملت الياء والنون في، ز.

(٣) ﴿... وَمِنْهُم مَّن لَا يُؤْمِنُ بِهِ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ ٤٠ يونس (١٠).

(٤) أم من، د، ز، ظ، وتابعت المصحف في ما أثبت.

(٥) ﴿... آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ..﴾ ٩ الزمر (٣٩).

(٦) أو، د، ز، ظ.

(٧) سقط الجار من، د، ز، ظ.

(٨) في شرح التسهيل ١: ٢٣٩.

وفي شرح ابن قاسم: أن المصنف خص (كم) و(كأيّن) ولا خصوصية، بل كل لفظ له لفظ ومعنى: كـ (من) و(ما) و(أي) و(أل)، وأن المصنف لولا تفسيره بـ (كم) و(كأين) لصح أن يفسر ببقية الموصولات التي لها لفظ ومعنى.

فأما اعتراضه بأن المصنف خص (كم) و(كأين) ولا خصوصية، فمردود بأن المصنف لم يذكر (كم) و(كأيّن) إلا لضرب من التمثيل لا للحصر[١]، ومثل بما يخفى، وليعلم[٢] أن ذلك لا يختص بالباب، ثم قوله: أشرت إلى نحو: (كم) و(كأيّن). ظاهر في أن الحكم المذكور غير مختص بهما. وأما ذكره لـ (أل) فغلط، وذلك لازم للمصنف أيضاً، فإنه أطلق. «أولى» من مراعاة المعنى؛ لأنه الأكثر في كلام العرب نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[٣] ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِ﴾[٤] ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾[٥] ﴿أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ﴾[٦]. ومن مراعاة[٧] ٨٥ /المعنى قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[٨] وقال الفرزدق:

تعش فإن عاهدتني لا تخونني ... نكن[٩] مثل[١٠] من يا ذئب يصطحبان[١١]

---

(١) الحصر، ز، ظ.
(٢) معطوف على (لضرب).
(٣) ﴿... وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا...﴾ ٢٥ الأنعام (٦).
(٤) ٤٠ يونس (١٠)، وانظر الصفحة السابقة هـ ٣.
(٥) ﴿... أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾ ٤٣ يونس (١٠).
(٦) ﴿... كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ ١٦٢ آل عمران (٣).
(٧) مراعات، ز.
(٨) ﴿... أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ ٤٢ يونس (١٠).
(٩) تكن، د، ز.
(١٠) مثل مثل، د.
(١١) من قصيدة يخاطب فيها الذئب وأولها:

وأطلس عسال وما كان صاحبا ... دعوت لناري مَوهنا فأتاني

وقبل الشاهد:

فقلت له لما تكشر ضاحكاً ... وقائم سيفي من يدي بمكان

=

وقال امرؤ القيس:

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمأل[١]

«**ما لم يعضد المعنى سابق**» على الضمير (العائد[٢]) سواء سبق على الموصول كقوله[٣]:

= وبعده:

وانت امرؤ ـ يا ذئب ـ والغدر كنتما أخيَّين كانا أرضعا بلبان

ويروى: دفعت. رفعت. تعال. أطلس: أغبر. عسال: كثير الاضطراب في مشيه، من العسلان. موهن: منتصف الليل تقريباً.

ـ الفرزدق ٢: ٨٦٩ـ٨٧٢؛ سيبويه ١: ٤٠٤؛ الفراء ٢: ١١١؛ المقتضب ٢: ٢٩٥، ٣: ٢٥٣؛ الكامل ١: ٣٢١؛ الخصائص ٢: ٤٢٢؛ المحتسب ١: ٢١٩، ٢: ١٤٥ـ١٤٦؛ الشجري ٢: ٣١١؛ ابن يعيش ٢: ١٣٢؛ شرح التسهيل ١: ٢٣٩؛ الكافية ١: ٨٩ـ٩٠؛ ابن الناظم: ٢٣؛ المغني ٢: ٤٥٢؛ المقاصد ١: ٤٦١ـ٤٦٤؛ الأشموني ١: ١٥٣؛ السيوطي ٢: ٥٣٦ـ٥٣٧، ٨٢٩ـ٨٣٠؛ الهمع ١: ٨٧ـ٨٨؛ الدرر ١: ٦٤ـ٦٥.

(١) الثاني في معلقته، ومطعها:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول وحومل

وبعد الشاهد:

ترى بعر الآرام في عرصاتها وقيعانها كأنه حب فلفل

الدخول، حومل، توضح، المقراة: مواضع. السقط: منقطع الرمل، سينه مثلثة. اللوى: مستدق الرمل. يعف: يدرس. رسمها: آثارها، والضمير عائد على المنزل، وأنثه لتأويله بالدار. نسجتها: تعاقبت عليها. الآرام: الظباء البيض، المفرد: رئم.

ـ امرؤ القيس: ٧ـ٢٦؛ المنصف ٣: ٢٤ـ٢٥؛ السبع: ١٥ـ١١٢؛ شرح التسهيل ١: ٢٣٩؛ الرضي ٢: ٣٦٦؛ المغني ١: ٣٦٧ـ٣٦٨؛ السيوطي ١: ٤٦٣ـ٤٦٤؛ الهمع ١: ٨٧؛ الخزانة ٤: ٣٩٧ـ٤٠٦؛ الدرر ١: ٦٤.

(٢) سقطت من، ز، ظ.

(٣) جران العود: عامر بن الحرث بن كلفة ـ بفتح الكاف وضمها ـ أو كلدة النميري. شاعر جاهلي أدرك الإسلام. لقب: جران العود؛ لقوله يخاطب زوجتيه:

خذا حذرا يا ضرتيّ فإنني رأيت جران العود قد كاد يصلح

يريد: سوطا قدّه من صدر جمل مسن خوفهما به. وقد غلب على اسمه حتى ذكره في شعره:

وما لجران العود ذنب وما لنا ولكن جران العود مما نكلّف

وسماه الجوهري في الصحاح ٥: ٢٠٩١: المستورد. وغلط في ذلك.

ـ ابن قتيبة ٢: ٧١٨ـ٧٢٢؛ المقاصد ١: ٤٩٢؛ الخزانة ٤: ١٩٨ـ١٩٩.

وإن من النسوان من هي روضة(١) . . . .

أو لا كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً(٢)﴾ فيمن أنث (تعمل)(٣). «**فتختار**(٤) **مراعاته**» أي مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ؛ لما حصل من الاعتضاد الذي قوّى جانب المعنى، ولكنه(٥) لم ينشأ عن ترك مراعاته محذور، فلم ينته إلى رتبة الوجوب، فجازت رعاية اللفظ أيضاً. «**أو يلزم**» بالجزم عطفاً على المجزوم من قوله: ما لم يعضد المعنى والمراد: أو لم يلزم. «**بمراعاة اللفظ لبس أو قبح، فتجب مراعاة المعنى**»:

---

(١) . . . . تهيج الرياض قبلها وتَصوَّح

ويروى: وليس بأسواء: فمنهنّ روضة تهيج الرياض حولها لانصوح والبيت من قصيدة أولها:

الا لا تغرن امرءاً نوفلية ... على الرأس ــ بعدي ــ أو ترائب وضح

وقبل الشاهد:

وأنقذني منها ابن روق وصوتها ... كصوت علاة القين صلب صميدح

وولى به راد اليدين عظامه ... على دفق منها موائر جنّح

وبعده:

جمادية أحمى حدائقها الندى ... ومزن تدليه الجنائب دلّح

نوفلية: درب من الامتشاط، وفي اللسان عن التهذيب: (شيء يتخذه نساء الأعراب من صوف، يكون في غلظ أقل من الساعد، ثم يحشى ويعطف، فتضعه المرأة على رأسها ثم تختمر عليه). الترائب: عظام الصدر، مفردها: تريبة. تهيج: تثور. تصوح: أصله تتصوح، تتشقق، والمعنى على التشبيه. عَلاة قين: سندان حداد. صميدح: شديد. راد اليدين: سريعها. الدفق: السرعة، موائر: مضطربات. جنح: موائل. جمادية: مطرت في جمادى. أحمى: منع. دلح: ثقال.

ــ جران العود: ١ــ٩؛ شرح التسهيل ١: ٢٣٩؛ الصبان ١: ١٥٣؛ المقاصد ١: ٤٩٢ــ٤٩٧.

(٢) ﴿. . . نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ ٣١ الأحزاب (٣٣).

(٣) وهم: ــ من العشرة ــ أبو عمرو بن العلاء، نافع، ابن كثير، ابن عامر، عاصم، أبو جعفر، يعقوب، وقرأ حمزة والكسائي وخلف: (ويعمل).

ــ النشر ٢: ٣٤٨.

(٤) فيختار، د، ظ.

(٥) ولكن، ز، ظ.

أما صورة اللبس[1] فنحو: أعط من سألك، لا من سألتك. بإلحاق علامة التأنيث للفعل[2] الثاني؛ إذ لو لم تلحقها[3] ـ مع إرادتك للمؤنث ـ حصل الإلباس.

وأما القبح فمثل: من هي حمراء أمتك، فإنك لو راعيت اللفظ فقلت: من هو [أحمر[4] أمتك، أو من هو[5]] حمراء أمتك، لكان في غاية القبح، فتجب[6] رعاية المعنى.

«**مطلقاً**» سواء كانت الصفة مما يفرق بين مؤنثها ومذكرها بتاء التأنيث كمحسنة، أَوْ لا كحمراء. «**خلافاً لابن السراج في نحو: من هي محسنة أمك**» فإنه لا يوجب رعاية المعنى، بل يجوّز رعاية اللفظ والمعنى، فتقول[7] على مذهبه: من هي محسنة أمك، ومن هو محسن أمك، وشبهته أن (محسناً) شبيه بمرضع[8] ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال من علامة، بخلاف أحمر، فإن إجراءه على المؤنث لم يقع.

قال ابن هشام: والمصنف لما يمثل[9] بحمراء يقول: أمتك، ،وبمحسن أو محسنة يقول أمك، فلينظر[10] في وجه ذلك.

قلت: الأمر فيه سهل،وكأن الحامل [له[11]] على ذلك ذكر الأم بأحسن

---

(١) في اللبس، ز، ظ.
(٢) الفعل، د.
(٣) يلحقها، د.
(٤) حمراء، ز.
(٥) هذا ساقط من، د.
(٦) فيجب، د.
(٧) فيقول، ز.
(٨) موضع، ز، ظ.
(٩) مثل، د، تمثل، ظ.
(١٠) ولينظر، د.
(١١) سقطت من، ظ.

صفاتها، من حيث هي أم مع رعاية الأدب في عدم مواجهة المخاطب بذكر ما يرجع إلى صفة جمال تتعلق[١] بأمه، وأما الأمة فذكرها بما تمدح به من حيث هي أمة، وهو ما يرجع[٢] إلى حسن لونها، وليس في ذكرها بذلك إخلال بالأدب، والأمر في ذلك قريب. «**فإن حذف هي**» وقيل: من محسن أمك. «**سهل التذكير**».

قال المصنف[٣]: أجاز ابن السراج (من هي محسن أمك، ومن محسن، فأما من محسن فقريب، وأما[٤]) من هي محسن ففيه من القبح قريب مما في (من هي أحمر) فوجب اجتنابهما.

وقد تلخص من كلام المصنف ثلاث مسائل:

إحداها[٥] من هي حمراء أمتك، وضابطها أن تخبر عن الموصول بمبتدأ مغاير للفظه[٦]، وتكون الصلة مبتدأ وخبراً، وذلك[٧] الخبر لا يوافق خبر الموصول، إذا روعي لفظ الموصول، ولا يشبه ما يوافقه، فهذه[٨] يجب فيها مراعاة المعنى في جزأي الصلة جميعاً فيقال: من هي حمراء أمتك. وتمتنع[٩] مراعاة اللفظ فيهما معاً، فلا يقال: من هو أحمر أمتك، وفي الأول دون الثاني، فلا يقال: من هو حمراء أمتك، وعكسه، فلا يقال: من هي أحمر أمتك، كما أن مسألة الإلباس يتعين فيها رعي المعنى، ويمتنع رعي اللفظ، والعلة في المنع هنا القبح، وذلك في الثانية والثالثة من وجهين: تخالف[١٠] الخبر والمخبر عنه في

---

(١) يتعلق، ز، ظ.
(٢) رجع، ز.
(٣) في شرح التسهيل ١ : ٢٤٠.
(٤) ما بين الهلالين مكرر في، ز.
(٥) احدها، ظ.
(٦) للفظ، ز.
(٧) ذلك، ز.
(٨) هذه، ز، ظ.
(٩) ويمتنع، د.
(١٠) يخالف، د.

الصلة، وتخالفهما[١] في الموصول وخبره؛ لأن الصلة والموصول كشيء واحد، فكأنك حينئذٍ أخبرت عن موصول مؤنث بمذكر أو بالعكس وعلته في الأولى القبح من الوجه الثاني فقط.

المسألة الثانية: من هي محسنة أمك، وضابطها كالتي قبلها، إلَّا أن الخبر هنا الواقع في الصلة يشبه ما يجوز فيه ذلك إذا روعي اللفظ، والحكم في هذه كالحكم في التي قبلها في وجوب تأنيث/جزءي الصلة مراعاة للمعنى، ومنع ٨٦ تذكيرهما، والمخالفة بينهما، إلَّا أن المسألة الأولى بلا خلاف، وهذه فيها خلاف ابن السراجِ، فإنه أجاز تأنيث المبتدأ حملاً على الخبر، وتذكير الخبر حملاً على اللفظ نظراً إلى مشابهة محسن لمرضع في الصورة، وعلى هذا فيمتنع عنده من هي منطلق ومن هي مستخرج ونحو ذلك مما لا يشابه ما يجري على المؤنث، وهو بلفظ التذكير، وينبغي أن يجوز عنده: من هي ظريف، ومن هي كريم أمتك، لشبه ظريف وكريم بجريح، وقتيل، بل يلزمه أن يجيز: من هي أحمر؛ لشبهه بمن هي أفضل، وهو قد منع هذه.

المسألة الثالثة: كالتي قبلها إلَّا أن العائد حذف، فهذه يقول فيها ابن السراج أيضاً: يجوز مراعاة اللفظ في الخبر، فيذكر، ووافقه المصنف في هذه. «**ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً**» كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ[٢]﴾.

«**وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك**» نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُواً أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ، وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا[٣]...﴾.

---

(١) ويخالفهما، د.
(٢) الآية ٨ البقرة (٢).
(٣) ﴿... وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٦، ٧ لقمان (٣١).

وفي البصريات[١] لأبي علي الفارسي: قال النحويون في قراءة أبي عمرو[٢] ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وتَعْمَلْ[٣]﴾ لوعكس ذلك لم يجز؛ لأنه يكون إلباساً بعد البيان، وأما إذا حمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ فإنه يكون تفسيراً.

قال ابن هشام: انظر قوله (قال النحويون) فهو مقتض لبطلان مسألة المصنف.

قلت: مسألة المصنف هي اعتبار اللفظ أولاً، ثم اعتبار المعنى ثانياً، ثم اعتبار اللفظ ثالثاً. ومسألة الفارسي هي[٤] اعتبار المعنى أولاً، ثم اعتبار اللفظ ثانياً. ولا يلزم من امتناع الثانية، امتناع الأولى فتأمله.

«**وتقع «من» و «ما» شرطيتين**» نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ[٥]﴾ ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[٦] «**واستفهاميتين**» نحو: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ[٧]﴾ ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ العالَمِينَ[٨]﴾. «**ونكرتين موصوفتين**» نحو: مررت بمن معجب لك، ومررت بما معجب لك.

---

(١) القصرياتي، ز، القصريات، ظ.

(٢) ابن العلاء.

(٣) ويعمل، د، وقراءته بالتأنيث، وانظر ٢: ٢٤٠.

(٤) في، د.

(٥) ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ... وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ ٢٣ النساء (٤).

(٦) ﴿... وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٢ فاطر (٣٥).

(٧) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ... يَأْتِيكُمْ بِهِ...﴾ ٤٦ الأنعام (٦)؛ ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ... يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ (٧١) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ... يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ ٧٢ القصص (٢٨).

(٨) ٢٣ الشعراء (٢٦).

«**ويوصف بـ«ما»** [١] **على رأي**» كقولهم: لأمر ما جدع[٢] قصير أنفه[٣] أيْ لأمر أي أمر، وهذه التي يعبر عنها بـ(الإبهامية)، ويتفرع[٤] على الإبهام الحقارة[٥] نحو: أعطه شيئاً ما، والفخامة مثل:

.... لأمـر مـا يسـوّد من يسـود[٦]

إذا[٧] لم تجعل [ما[٨]] مصدرية، والنوعية، نحو: اضربه ضرباً ما، وفي الجملة تؤكد[٩] ما أفاده تنكير الاسم قبلها.

---

(١) وتوصف بمن، ز.
(٢) أعجمت الدال في، ز، ظ.
(٣) يروى لِـمَكْرٍ ما، والمثل في شأن قصير بن سعد اللخمي حين جدع أنف نفسه، ولجأ إلى الزباء ملكة الجزيرة وادعى أن عمر بن عدي ملك العراق ابن أخت جذيمة بن مالك بن نصر المعروف بالأبرش فعل به ذلك، وكان قصير يدبر خدعة للزباء كي يمكن عمراً منها ليقتلها ثأراً لخاله، وكانت استدرجته بحيلة حتى جاءت إليه وقتلته ثأراً لأبيها.
ـ الميداني ١:٢٤٣ـ٢٤٦، ٢:١٤٥.
(٤) ويتفرغ، ز.
(٥) الخفارة، ظ.
(٦) صدره: «عزمت على إقامة ذي صباحٍ».
القائل: أنس بن مدركة بن كُعيب الخثعمي (٠٠ـ٣٥هـ= ٠٠ـ٦٥٥م). يكنى: أبا سفيان. شاعر جاهلي فارس. أدرك الإسلام وأسلم، ويقال: أنه عاش ١٤٥ سنة.
ـ الإصابة ١:٧٢ـ٧٣؛ الخزانة ١:٤٧٨، ٣:٣٦٦. ونسبه في الصحاح إلى أنس بن نهيك، ونقل البغدادي عن ابن خلف أن الجاحظ نسبه إلى إياس بن مدركة الحنفي. ونقل البغدادي عن الفارسي في التذكرة أن قائل هذا البيت لم يقل غيره ونقل عن الأعرابي في فرحةالأديب أنه آخر أبيات أربعة، وقبله:

دعوت بني قحافة فاستجابوا ... فقلت: ردُوا فقد طاب الورود
دعوت إلى الصباح فجاوبوني ... بورد مـا ينهنهـه المـديـد
كـأن غمـامـة بـرقت عليهم ... من الأصياف ترجتها الرعـود

ـ سيبويه ١:١١٦؛ المقتضب ٤:٣٤٥؛ الخصائص ٣:٣٢؛ الكشاف ٤:٧١٩؛ الصحاح ١:٣٨٠؛ الشجري ١:١٨٦؛ابن يعيش ٣:١٢؛ شرح التسهيل ٩٩:ب؛ الرضي ٢:٥٤؛ الهمع ١:١٩٧؛ الخزانة ١:٤٧٦ـ٤٧٨؛ الدرر ١:١٦٨.
(٧) ان، ز، ظ.
(٨) سقطت من، ز، ظ.
(٩) توكيد، ظ، لكن أهمل الياء.

قال المصنف[١]: والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل، وهو أولى؛ لأن زيادتها عوضاً عن محذوف[٢] ثابتة في كلامهم نحو: أما[٣] أنت منطلقاً انطلقت، فزادوها عوضاً من كان، ونحو: حيثما تكن أكن، فزادوها عوضاً من الإضافة، وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمودها إلاَّ وهي مردفة بمثل الموصوف نحو: مررت برجل أي رجل، وطعمنا شاة كل[٤] شاة، وهذا رجل ما شئت من رجل، فالحكم على (ما) المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له، فوجب اجتنابه. «**ولا تزاد «من» خلافاً للكسائي**» فإنه قال بزيادتها، ولم يتحاش من القول بالزيادة، مع كون (من) اسمًا؛ جرياً على قول أهل بلده الكوفيين: إن الأسماء يجوز أن تزاد، واستدل على مذهبه بقول حسان[٥] رضي الله عنه:

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا[٦]

---

(١) في شرح التسهيل ١: ٢٤٢.

(٢) محذوف، ز.

(٣) ما، ز.

(٤) أي، د.

(٥) تبع الشارح غيره في هذه النسبة، ولكن ليس البيت في ديوانه، وقد نسب إلى غيره، فقيل: كعب بن مالك بن عمرو الأنصاري السَّلَمي الخزرجي (٠٠ـ٥٠ هـ = ٠٠ـ٦٧٠ م) شاعرمن كبار الصحابة، وفي وفاته خلاف.
ـ الجمحي ١: ٢٢٠ـ٢٢٣؛ الأغاني ١٦: ٢٢٦ـ٢٤٠؛ الإصابة ٣: ٣٠٢.
عبدالله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري الخرجي (٠٠ـ٨هـ = ٠٠ـ٦٢٩ م).
من أجلاء الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ استشهد في غزوة مؤتة.
ـ الجمحي ١: ٢٢٣ـ٢٢٦؛ الآمدي: ١٢٦ـ١٢٧؛ الإصابة ٢: ٣٠٦ـ٣٠٧.
بشير بن عبدالرحمن بن كعب بن مالك. ولم أعرف عنه شيئاً.

(٦) روى السيوطي قبله:
نصروا نبيهم بنصر وليه فالله ـ عزّ ـ بنصره سمانا
يروى: (غير) بالجر وبالرفع، فعلى الأول يخرج على وجهين:
(أ) (من) اسم نكرة، و(غير) صفته، والتقدير: على قوم غيرنا.
(ب) (من) زائدة، و(غير) مجرور بحرف الجر.
وعلى الثاني (من) اسم موصول و(غير) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: من هو غيرنا. =

فيمن خفض (غيرنا) وبقول عنترة:

يا شاة من قنص لمن حلت له[١] حـرمت عليّ وليتهـا لم تحـرم[٢]

فيمن رواه بـ(من) دون (ما)، وكقول[٣] الآخر[٤]:

= ـ كعب: ٢٨٩؛ سيبويه ١: ٢٦٩؛ ثعلب: ٣٣٠؛ الشجري ٢: ١٦٩، ٣١١ـ٣١٢؛ ابن يعيش ٤: ١٢؛ المقرب ١: ٢٠٣؛ شرح التسهيل ١: ٢٤٩، ١١٦ : ب، ١٤٤ أ، الرضي ٢: ٥٥؛ المغني ١: ١١٦، ٣٦٤ـ٣٦٥؛ المقاصد ١: ٤٨٦ـ٤٨٧؛ السيوطي ١: ٣٧٧ـ٣٧٨، ٢: ٧٤٣؛ الهمع ١: ٩٢، ١٦٧؛ الخزانة ٢: ٥٤٥ـ٥٤٦؛ الدرر ١: ٧٠، ١٤٥.

(١) ألحقت بالعجز في، ز.

(٢) من معلقته المعروفة ومطلعها:

هل غادر الشعراء من متردّم أم هل عرفت الدار بعد توهم

وقبل الشاهد:

بـطلٍ كأن ثيـابه في سـرحة يحذى نعال السّبت ليس بتوأم

وبعده:

فبعثت جاريتي فقلت لها اذهبي فتحسسي أخبارها لي واعلمي

متردم: من الترديم، وهو الترقيع. بطل: بالجر ـ صفة لـ(حامي الحقيقة) في بيت متقدم، وهو:

ومِسكِ سابغة هتكت فروجها بالسيف عن حامي الحقيقة معلم

(ثيابه) يروى: سلاحه. سرحة: شجرة طويلة. السبت: جلد البقر إذا دبغ بالقرض. توأم: من يولد معه آخر، وذلك يورث الوليد هزالا. سابغة: واسعة. مسك السابغة: سيرها، ويروى: ومشك، وهو حيث يربط جيب الدرع بسير.

معلم: وضع على نفسه علامة يعرف بها، وهي عادة الأبطال في الحروب. شاة: كنى بها عن المرأة، وهو منادى مضاف إلى (من) أو(قنص) على الخلاف المذكور في (من). قنص: صيد.

ـ عنترة: ٢٠٦ـ٢٢٦؛ السبع: ٢٩٣ـ٣٦٦؛ الكشاف ٤: ٨٤؛ ابن يعيش ٤: ١٢؛ شرح التسهيل ١: ٢٤٣؛ الرضي ٢: ٥٥؛ المغني ١: ٣٦٦؛ السيوطي ١: ٤٧٩ـ٤٨٤، ٢: ٧٤٢؛ الخزانة ٢: ٥٤٩ـ٥٥٠.

(٣) ولقول، ز.

(٤) لا يعرف.

٨٧ /آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون[١] من عددا[٢]

وأجيب بأن (من) في الأولين[٣] نكرة موصوفة، أي على قوم غيرنا، ويا شاة إنسان قنص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، و(عدداً): إما صفة لـ(من) على أنه اسم[٤] وضع موضع المصدر، وهو العدّ أي والأثرون[٥] قوماً عدداً، أي قوماً معدودين. وإما معمول لـ(يعدّ)[٦] محذوفاً صلة أو صفة لـ(من)، و(مَنْ) بدل من الأثرون.

فإن قلت: ذكر المصنف زيادة (من) مع الاختلاف فيها، وترك زيادة (ما) مع الاتفاق عليها، فما وجهه؟

قلت: فعل ذلك، لأن كلامه في (ما) الاسمية و(ما) الزائدة حرف، وأما (من) فاسم دائمًا، حتى عند القائلين[٧] بزيادتها. **«ولا تقع»** من **«على ما[٨] لا يعقل»** في حال من الأحوال **«إلّا»** في حال[٩] كونه **«منزلاً منزلته»** أي منزلة من يعقل كقوله[١٠]:

---

(١) والاترون، ز.

(٢) هذا البيت ينشده المؤلفون دون سابق أو لاحق.
ــ السبع: ٣٥٣؛ الشجري ٢:٣١٢؛ الرضي ٢:٥٥؛ المغني ١:٣٣٦؛ السيوطي ٢:٧٤٢؛ الهمع ١:٩٢؛ الخزانة ٢:٥٤٨ــ٥٤٩؛ الدرر ١:٧٠.

(٣) الأوليتين، د.

(٤) صفة اسم، د.

(٥) والأترون، ز.

(٦) سقط الجار من، د.

(٧) القائل، د.

(٨) من، ظ.

(٩) حالة، ز.

(١٠) أبي الفضل العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي (٠٠ــ١٩٢هـ = ٠٠ــ٨٠٨م). من شعراء الغزل، لم يخرج عنه إلى غيره من أغراض الشعر. أصله من اليمامة في نجد، ونشأ في بغداد، وبها أو بالبصرة مات. ديوانه مطبوع.
ــ ابن قتيبة ٢:٨٢٧ــ٨٣١؛ الأغاني ٨:٣٥٢ــ٣٧٥؛ الوفيات ٣:٢٠ــ٢٧. ونسب إلى مجنون بني عامر.

أسرب القطا[١] هل مَن يعير جناحه؟ لعلي إلى من قد هويت أطير[٢]

وقول امرىء القيس:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي[٣]

فإنه خاطب في الأول، ونسب الإعارة، ونادى في الثاني، وهذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا[٤] مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ[٥]﴾ المراد الأصنام.

---

(١) الفطا، د.

(٢) من أبيات أولها:

أظن ــ وما جربت مثلك ــ أنما قلوب نساء العالمين صخور!!

وقبل الشاهد:

بكيت إلى سرب القطا حين مر بي فقلت: ــ ومثلي بالبكاء جدير ــ

وبعده:

وإلا فمن هــذا يؤدي تحيــة فأشكره؟ إن المحب شكـور

سرب القطا: جماعة منها. جدير: حقيق.

ــ العباس: ١٤٢ــ١٤٣؛ ابن الملوح: ٦٤ــ٦٥؛ شرح التسهيل ١: ٢٤٣؛ ابن مالك ١: ٧٢؛ ابن الناظم: ٣٣؛ ابن عقيل ١: ١٢٩؛ المقاصد ١: ٤٣١ــ٤٣٣؛ التصريح ١: ١٣٣ــ١٣٤؛ الأشموني ١: ١٥١؛ الهمع ١: ٩١؛ الدرر ١: ٢٦٩.

(٣) مطلع قصيدة طويلة وبعده:

وهــل ينعمن إلا سعيد مخلد قليل الهموم ما يبيت بأوجال

عم، ويروى: ألا انعم، تحية جاهلية نسخها الإسلام بالسلام، والثانية أصل للأولى، حذفت منها الألف والنون، ويقال: الأولى أصل، وفعلها وعم من باب وعد، ومعناهما واحد، وهو الدعاء بالنعيم. العصر: ــ بضم العين والصاد ــ لغة في العصر بفتح العين وسكون الصاد.

ــ امرؤ القيس: ٢٧ــ٢٩؛ سيبويه ٢: ٢٢٧؛ الشجري ١: ٢٧٤؛ ابن يعيش ٧: ١٥٣؛ المغني ١: ٣٠٨؛ المقاصد ١: ٤٣٣ــ٤٣٦؛ التصريح ١: ١٣٣؛ الأشموني ١: ١٥١، ٢: ٢١٩؛ السيوطي ١: ٣٤٠ــ٣٤٤، ٤٨٥ــ٤٨٦؛ الهمع ٢: ٨٣؛ الدرر ٢: ١٠٧ــ١٠٨.

(٤) كذا بالألف في المصحف، وأمافي نسخ التحقيق فبدونها.

(٥) ﴿... إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ ٥ الأحقاف (٤٦).

وحقيقة المسألة أنه متى نسب إلى المسمى شيء، وذلك[١] الكلام شأنه أن لا[٢] ينسب نفياً أو إثباتاً ـ إلاَّ إلى العقلاء، أجري عليه حكم العاقل، وأما كون المعتقد لذلك المتكلم أو المخاطب أو غيرهما، فلا مدخل له فيما نحن فيه ألبتة.

قلت: وقد يقال في بيت امرىء القيس إن (من كان في العصر الخالي) مراد[٣] به: الذي في العصرالماضي كائناً ما[٤] كان ومن جملة ذلك الطلل، فيكون من القسم الذي يأتي، وهو قوله:

«**أو مجامعاً له**» أي لمن يعقل «**بشمول**[٥]» نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اَللَّهَ يُسَبِّحُ [لَهُ[٦]] مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأرضِ[٧]﴾ و(من) [في السموات والأرض[٦]] لفظ عام يشمل العاقل وغيره، ويدل على[٨] إرادة الكل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ[٩]﴾ ومثله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ[١٠]﴾ وهو شامل للإنسان والطائر[١١] مثلاً. «**أو اقتران**» والمراد به أن لفظة[١٢] من [قد[١٣]] اقترنت بها لفظة أخرى اجتمع فيها العاقل وغير العاقل

---

(١) في ذلك، ز.
(٢) أفلا، ز.
(٣) مرادا، د.
(٤) من، د.
(٥) شمول، م.
(٦) سقطت من، د.
(٧) ﴿... وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاَتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ ٤١ النور (٢٤).
(٨) يدل، د.
(٩) ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ... وَلَكِنْ لاَ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً﴾ ٤٤ الاسراء (١٧).
﴿واللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ.. وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٤٥ النور (٢٤).
(١١) والطاهر، ز.
(١٢) لفظ، د.
(١٣) سقطت من، ز.

مثل: ﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ[١]﴾ و﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ فإنهما اقترنا بـ(كُلَّ دابَّةٍ) وهو شامل[٢] للنوعين لا كلمة من. «**خلافاً لقطرب**[٣]» فإنه جوز إطلاق (من) على غير العاقل بلا شرط، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ[٤]﴾ وكأنه حملها على البهائم، ولا دليل فيه؛ لجواز أن تحمل[٥] على الرقيق والبهائم؛ لأن الجميع خلق للمنافع، ولكن الأول أظهر.

«**و «ما» في الغالب لما لا يعقل وحده**» نحو: أعجبني ما صنعته.

قال المصنف[٦]: واحترزت بقولي (في الغالب) من نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ[٧]﴾ ومن قول بعض العرب: سبحان من سخركن لنا.

قلت: إنما يتم هذا لو كانت (ما) في المثال المذكور مستعملة للعاقل وليس كذلك؛ لما تقرر من منع إطلاق هذا اللفظ على الباريء سبحانه، وسننبه على أن التعبير بـ(ما لا يعلم) كان أولى من هذه العبارة.

وقد استدل على إطلاق ما على ذوي العقول بإطباق أهل العربية على قولهم: مَنْ لما يعقل. من غير تجوز في ذلك، حتى لو قيل: من لمن يعقل. كان لغواً من الكلام بمنزلة أن يقال: الذي[٨] يعقل عاقل.

فإن قيل: ها هنا يجب أن يفرق بـ(ما) و(من)؛ لأن ما يعقل/معلوم أنه من ذوي العلم. ٨٨

---

(١) أنظر (هـ ١٠) من الصفحة السابقة.

(٢) الشامل، ز، ظ.

(٣) محمد بن المستنير.

(٤) ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ..﴾ ٢٠ الحجر (١٥).

(٥) يحمل، د.

(٦) في شرح التسهيل ١: ٢٤٤.

(٧) ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ.. أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ العَالِينَ﴾ ٧٥ ص (٣٨).

(٨) لذى، ظ.

قلنا: نعم لكن يعد اعتبار الصلة، أعني (يعقل)، فأما[١] الموصول نفسه فيجب أن يعتبر مبهمًا مراداً به شيء ما؛ ليصح في موقع التفسير بالنسبة[٢] إلى من لا يعلم مدلول (من)؛ وليقع وصله مفيداً[٣] غير لغو، فليتأمل كذا في حاشية التفتازاني على الكشاف[٤] «**وله**» أي لما لا يعقل «**مع من يعقل**» نحو: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ[٥]﴾.

وكان الجيد أن لو قال: وتقع على من يعقل مختلطاً بغيره. فإن الذي يحتاج إلى الاعتذار عنه إطلاقها على العاقل، وأما إطلاقها على غير العاقل فذلك أصلها، وقد تقدم، فالاختلاط إنما كان سبباً في إطلاقها على العاقل، لا سببا لإطلاقها على غير العاقل. «**ولصفات من يعقل**» هذه[٦] عبارة أبي علي[٧]، **وهو في كلام المصنف من ذكر الخاص بعد العام، فإن صفات من يعقل هي مما[٨] يصدق عليه ما لا يعقل، فما ذكر هنا [هو[٩]] بعض ما تناوله[١٠] العام المذكور أولاً، ومثلوا ذلك بقوله تعالى**: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ[١١]﴾.

وفي الكشاف[١٢]: وقيل: ما طاب[١٣] ذهاباً إلى الصفة.

---

(١) وأما، د.
(٢) وبالنسبة، ز.
(٣) ويقع في وصلة مقيد، د.
(٤) للزمخشري.
(٥) ﴿... وَالْمَلاَئِكَةُ وَهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ٤٩ النحل (١٦).
(٦) وهذه، د.
(٧) الفارسي.
(٨) سقط الجار من، د.
(٩) سقطت من، د.
(١٠) يتناوله، د.
(١١) ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى... مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ...﴾ ٣ النساء (٤).
(١٢) ١: ٤٦٧، وزاد: ولأن الإناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾.
(١٣) زاد هنا في (د) (ذكر) ولا معنى لها وليست في الكشاف.

قال التفتازاني: يعني استعملت كلمة ما في النساء، مع اختصاصها أو غلبتها في غير ذوي العقول، لأن هذه التفرقة إنما هي إذا أريد الذات، وأما إذا أريد الوصف كما تقول[١]: ــ في (الاستفهامية[٢]) ــ ما زيد؟ أي أفاضل أم كريم؟ وفي الموصولة أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال، أي القائم أو القاعد[٣] أو نحو ذلك، فهو بكلمة[٤] ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف ــ يعني الزمخشري ــ وصاحب المفتاح[٥] وغيرهما، وإن أنكره البعض، وها هنا المراد الصفة، أي انكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر والثيب والشابة والنسيبة والجميلة، وأضداد ذلك إلى غير ذلك من الأوصاف، وقيل: المراد الموصوفة بانتفاء التحرج[٦] والتضييق في تزوجها. وقد خفي معنى قوله: ذهاباً إلى الصفة. على بعض الأفاضل، فذهب إلى أن معناه أن المراد [به[٧]] الوصف المأخوذ من المذكور بعد (ما)، فمعنى (ما طاب) الطيب، وهو صادق على العاقل وغيره. ومعنى (ما سخركن) المسخر[٨]. وأنت خبير بأن السؤال لا يسقط بمجرد ذلك إلى هنا كلام التفتازاني.

ولو عبر المصنف بـ(من يعلم[٩]) ليشمل[١٠] نحو: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ[١١]﴾

(١) يقول، ز.

(٢) ليست في نسخ التحقيق، ولكن لا يستقيم الكلام إلا بها، بدليل المعطوف: (وفي الموصولة).

(٣) عطفت بالواو في، د.

(٤) سقط الجار من، د.

(٥) يعني: مفتاح العلوم، وصاحبه: السكاكي أبويعقوب يوسف سراج الدين بن أبي بكر بن محمد بن علي (٥٥٥ــ٦٢٦ هـ =١١٦٠ــ١٢٢٩م). من أهل خوارزم، ومن علماء العربية واشتهر بكتابه: مفتاح العلوم في النحو والصرف والعروض والقافية والمعاني والبيان والبديع، وهو مطبوع.

ــ معجم الأدباء ٢٠: ٥٨ــ٥٩؛ البغية ٢: ٣٦٤؛ الشذرات ٥: ١٢٢؛ كشف الظنون ٢: ١٧٦٢.

(٦) التخريج، د.

(٧) سقطت من، ز.

(٨) المسخرات، ز.

(٩) يعمل، ز.

(١٠) يشمل، ز، ظ.

(١١) ﴿... كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ١٧ النحل (١٦).

ونحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا[١]﴾، لكان أولى من تعبيره بـ(من يعقل)؛ إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل[٢]. «**وللمبهم أمره**» كأن ترى شبحاً[٣] تقدر إنسانيته وعدم إنسانيته، فتقول: أخبرني ما هنالك، وكذا لو علمت إنسانيته واستبهم عليك حاله بالنسبة إلى الذكورة والأنوثة، ومنه: ﴿[رَبِّ[٤]] إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً[٥]﴾ قاله المصنف[٦].

وعلى الجملة[٧]، **إذا لم يكن للمتكلم التفات إلا إلى الشيء، من حيث هو، فجعله**[٨] متعلق الحكم من غير أن يعتبر وصفاً زائداً على ذلك، فإنه [إنما[٤]] يأتي[٩] بـ(ما) نحو: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ[١٠]﴾ فإن الذم إنما كان على مخالفة الأمر بالسجود، لا لذلك مع كون المسجود له عاقلاً، ونحو: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً﴾ المراد أنها جعلت ما في بطنها، وثمرة فؤادها خادماً للمسجد، ولم تقصد[١١] إذ ذاك ذكورته[١٢] من أنوثته[١٣]، وكذا المراد بقوله: انظر إلى ما ظهر، انظر إلى هذا الشيء [الذي ظهر[١٤]] كائناً ما كان.

---

(١) ٥ الشمس (٩١).

(٢) لم يذكر الشارح علة ذلك، والذي عليه السلف أنه ــ سبحانه ــ لا يوصف إلا بما جاء به القرآن الكريم والسنة المطهرة، ولم يرد فيها وصفه بذلك، فيتعين الوقوف عندما جاء فيهما، والسكوت عما سواه.

(٣) شيخا، ز.

(٤) سقطت من، ز.

(٥) ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ... فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ٣٥ آل عمران (٣).

(٦) في شرح التسهيل ١: ٢٤٤.

(٧) وبالجملة، ظ.

(٨) جعله، د.

(٩) يانى، ز.

(١٠) ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ... أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ ٧٥ ص (٣٨).

(١١) يقصد، د، ز.

(١٢) ذكوريته، ز، ظ.

(١٣) أنوثيته، ز، ظ.

(١٤) سقطت من، د.

«**وأفردت**» (ما) «**نكرة**» خالية عما تقدم، من كونها موصولة أو موصوفة، أو شرطية أو استفهامية، وهذه [هي[١]] التي تسمى تامة، وتقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: التعجب نحو: ما أحسن زيداً، المعنى[٢] شيء حسن زيداً، جزم بذلك جميع البصريين، إلاّ الأخفش فجوزه، وجوز أن تكون[٣] معرفة موصولة، والجملة بعدها صلة لا محل/لها من الإعراب، وأن تكـون نكرة ٨٩ موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوباً تقديره[٤]: شيء عظيم، ونحوه.

الثاني: باب[٥] نعم وبئس نحو: غسلته غسلاً نعِماً، ودققته دقاً نعمّاً، أي نعم شيئاً، فـ(ما) نصب على التمييز عند كثير من المتأخرين، منهم الزمخشري، وسيأتي فيه كلام إن شاء الله تعالى.

الثالث: قولهم: ــ إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار[٦] من فعل كالكتابة ــ إن زيداً مما أن يكتب، أي انه من أمر كتابة[٧]، أي أنه مخلوق من أمر، ذلك الأمر هو الكتابة[٨]، فـ(ما) بمعنى شيء، وأن وصلتها[٩] في موضع خفض بدلاً منها، والمعنى بمنزلته في: ﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ[١٠]﴾ (جعل[١١] لكثرة عجلته كأنه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما

---

(١) سقطت من، ز، ظ.

(٢) بمعنى، د.

(٣) يكون، د، ز.

(٤) أهملت التاء في، د.

(٥) في باب، د.

(٦) بالانكار، ز.

(٧) كناية، ز.

(٨) الكناية، ز، ظ.

(٩) سقط العاطف من، د.

(١٠) ﴿... سَأُورِيكُمْ آيَاتِي فَلاَ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ ٣٧ الأنبياء (٢١).

(١١) عجل، ز.

ابن مالك[١]، ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة، بمعنى الشيء، وأن وصلتها[٢] مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لأن.

قال ابن هشام[٣]: ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

«وقد تساويها[٤] (مَنْ) عند أبي علي[٥]» فتكون[٦] نكرة تامة، قال ذلك في قول الشاعر[٧]:

.... ونعم من هو في سر وإعلان[٨]

فزعم أن الفاعل مستتر ومن تمييز[٩]، وقوله (هو) مخصوص بالمدح، فهو مبتدأ خبره ما قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف.

وقال غيره: (من) موصول[١٠] فاعل، وقوله (هو) مبتدأ، وخبره[١١] (هو)

---

(١) أفرده الدماميني بترجمة مطولة في أول الكتاب.

(٢) سقط العاطف من، ز.

(٣) في مغني اللبيب ١: ٣٢٩، وكلام الدماميني على الآية ﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ...﴾ منقول بنصه عن هذه الصفحة.

(٤) تساويهما، ز.

(٥) الفارسي.

(٦) فيكون، ظ.

(٧) لم أقف على اسمه.

(٨) صدره: «ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه».

وقبل الشاهد:

وكيف أرهب أمراً أو أراع له وقد زكأت إلى بشر بن مروان

أراع: مبني للمجهول، أي أفزع وأخاف. زكأت: لجأت. بشر بن مروان: ابن الحكم بن أبي العاص، جواد ولي إمرة العراقين لأخيه عبدالملك، مات سنة ٧٥ هـ.

ـ شرح التسهيل ١: ٢٤٤ ـ ٢٤٥، ١٤٠: أ؛ ابن مالك ٠١ ٤٩٢؛ الرضي ١: ٣١٧؛ المغني ١: ٣٦٥ـ٣٦٦، ٢: ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٨٩؛ المقاصد ١: ٤٨٧ـ٤٨٨؛ الأشموني: ١: ١٥٥؛ السيوطي ٢: ٧٤١ـ٧٤٢؛ الهمع ١: ٩٢، ٢: ٨٦؛ الخزانة ٤: ١١٥ـ١١٧؛ الصبان ٣: ٣٥؛ الدرر ١: ٧٠، ٢: ١١٤.

(٩) تميز، د.

(١٠) موصوله، د.

(١١) خبره، ز، ظ.

آخر محذوف على حد قوله(١):

. . . . وشـــعـــري شـــعـــري(٢)

والظرف متعلق بالمحذوف، لأن فيه معنى الفعل، أي ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلن.

قال ابن هشام(٣): ويحتاج إلى تقدير (هو) ثالث يكون مخصوصاً بالمدح.

قلت: ويحتاج إلى تقدير (هو) رابع، على القول بأن المخصوص خبر(٤) مبتدأ محذوف.

«**وقد تقع (الذي) مصدرية**» فلا يعود عليها(٥) شيء، [وقد(٦)] تأول عليه يونس(٧): ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ(٨)﴾.

---

(١) أبي النجم العجلي.

(٢) من أرجوزة يقول فيها:

أنا أبو النجم وشعري شعري لله دري مـــا أجن صـدري

من كلمـات بـاقيـات الحـر تنـام عيني وفؤادي يســري

مـع العفـاريت بـأرض قفـر . . . .

ـ الكامل ١: ٤٢؛ الخصائص: ٣: ٣٣٧؛ المنصف ١: ١٠، ٣٥٧؛ الكشاف ٤: ٤٥٨؛ الشجري ١: ٣٤٤؛ التبريزي ١: ١٠٠، ٢٨١، ٤: ١٥٨؛ ابن يعيش ١: ٩٨، ٩: ٨٣؛ الرضي ١: ٩٧، ١٢٤؛ المغني ١: ٣٦٦، ٢: ٤٨٨، ٧٣٤؛ الأشموني ١: ١٥٥؛ الهمع ١: ٦٠، ٢: ٥٩؛ الخزانة ١: ٢١١؛ العباسي ١: ١٠؛ الدرر ١: ٣٥، ٢: ٧٦.

(٣) في مغني اللبيب ١: ٣٦٦ وكلام الدماميني على البيت (ونعم من هو. . .) منقول عن هذه الصفحة بنصه.

(٤) خبرا، ز.

(٥) عليه، د.

(٦) سقطت من، ز، ظ.

(٧) ابن حبيب.

(٨) ﴿. . . الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ. . .﴾ ٢٣ الشورى (٤٢).

قال الفارسي: وعليه ﴿وَخُضْتُمْ كَالذي خَاضُوا[١]﴾ أي كخوضهم. ولا يعود إلى (الذي) شيء، لأنها في مثل هذا حرف، وهذا مذهب الفراء[٢] في قوله: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحسَنَ[٣]﴾ فجعلها مصدرية، و (أحسن) فعلاً ماضياً مسنداً إلى ضمير موسى، والتقدير: تماماً على إحسانه، واختاره المصنف[٤] وسبقه إلى اختياره ابن خروف، وحكي عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول: أبوك بالجارية الذي يكفل. فـ (الذي[٥] يكفل) مبتدأ بمنزلة ﴿وَأَنْ تَصُومُوا[٦]﴾ و (بالجارية) خبره، والمعنى: كفالته استقرت بالجارية، [كما قالوا: - أيضاً - ما يكفلك[٧]]. ولولا[٨] هذا التأويل لزم محذوران: أن تعلق[٩] الباء بـ (يكفل)، وإنما يتعدى بنفسه. وتقدم معمول الصلة على الموصول.

وأجيب: بأن التقدير أبوك كفيل بالجارية، فحذف الخبر وأبدل منه الذي.

وأما ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ فتوجيه الاستدلال به أنه لو كان موصولاً اسمياً لاحتاج[١٠] إلى عائد، وليس مقدراً؛ لأنه لا يتعدى، فيقال: حذف مفعوله

---

(١) ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ. أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ٦٩ التوبة (٩).

(٢) قال بذلك في معاني القرآن ١: ٣٦٥، وجوز أن يكون (أحسن خبر مبتدأ محذوف، وأن يكون صفة للموصوف).

(٣) ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ... وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ ١٥٤ الأنعام (٦).

(٤) في شرح التسهيل ١: ٢٤٥.

(٥) والذي، ز.

(٦) ﴿... فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ١٨٤ البقرة (٢).

(٧) ساقط من، د.

(٨) لولا، ز، ظ.

(٩) أهملت القاف في، د.

(١٠) لا احتاج، ز.

وهو العائد فلم يبق إلاَّ أن يكون العائد هو ضمير الفاعل المصرح به، وإذا قدر كذلك لم يتطابق (الذي) وعائده المذكور، لأن (الذي) مفرد، وعائده جمع.

وأجيب: بأن (الذي) جمع في المعنى: إما على أنه صفة لجمع في المعنى، مفرد في اللفظ، أي كالفريق أو كالجمع[1] الذين خاضوا، فإفراد الموصوف لفظاً اقتضى صحة التعبير بـ(الذي) وجمعه معنى اقتضى عود الضمير مجموعاً. وإما على أن (الذي) بمعنى الذين، كما في قوله[2]:

وإن الذي حانت بفلج[3] دماؤهم   هم القوم كل القوم يا أم خالد[4]

والفرق بين هذا والذي[5] قبله أن لفظ الذي لا تجوّز[6] فيه على الأول[7]، /وأنه لا حذف موصوف على الثاني. وإما على أن الذي واقع على حدث هو الخوض، ويكون العائد محذوفاً، وهو ضمير المفعول المطلق. ٩٠

وأما ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ[8]﴾ فقد تؤول على أن فاعل (أحسن) ضمير راجع إلى الله تعالى، وعائد (الذي) محذوف، والتقدير: على الذي أحسنه الله، والأصل: تماماً على الإحسان الذي أحسنه الله [إليه[9]].

«**وموصوفة**[10] **بمعرفة**» نحو: مررت بالذي الفاضل «**أو شبهها**[11] في

---

(١) كالجميع، ظ.
(٢) الأشهب بن رميلة أو الحريث بن مخفص.
(٣) بفلح، د.
(٤) مر في ٢: ١٩٠.
(٥) وما، د.
(٦) يجوز، د.
(٧) الأولى، د.
(٨) انظر ٢: ٢٥٨.
(٩) سقطت من، ز.
(١٠) النكرة موصوفة، ز.
(١١) عطف بالواو في، د.

امتناع لحاق[1] «أل»» فيقال: مررت بالذي [أخيك، وبالذي[2]] مثلك، وبالذي خير منك، وعليه خرج: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ[3]﴾ فجعل (أحسن) أفعل تفضيل مجروراً بالفتحة صفة للذي، وعلى هذا فلا يقال: مررت بالذي قائم، وهذا الذي ذكره المصنف من وقوع (الذي) موصوفة بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق (أل)، هو[4] مذهب الفراء وأبي علي الفارسي، قال المصنف[5]: وهو الصحيح[6]، وبه أقول.

(١) الحاق، د.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٣) مرت في الصفحة السابقة.

(٤) قال هو، د.

(٥) في شرح التسهيل ١ : ٢٤٥.

(٦) صحيح، د.

«**فصل**»: يذكر فيه الكلام على أي موصولة كانت أو غير موصولة. «**وتقع**[١] «**أي**» **شرطية**» نحو: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى[٢]﴾ «أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَ عُدْوَانَ عَلَيَّ[٣]﴾. «**واستفهامية**» نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً[٤]﴾، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ[٥]﴾ ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ[٦]﴾. «**وصفة لنكرة مذكورة**[٧]» كقوله[٨]:

دعوت امرءاً أيّ امرىء فأجابني فكنت وإيـاه مـلاذا ومـوئـلا[٩]

قال الفارسي في القصريات[١٠]: إذا قلت [مررت[١١]] برجل أي رجل، فرجل الأول غير الثاني، لأن الأول واحد والثاني جنس، لأن أياً بعض ما تضاف

---

(١) تقع، ز، ظ.

(٢) ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ... وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً﴾ ١١٠ الإسراء (١٧).

(٣) ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ... وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ ٢٨ القصص (٢٨).

(٤) ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ... فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ ١٢٤ التوبة (٩).

(٥) ٥٠ المرسلات (٧٧).

(٦) ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً... إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٨١ الأنعام (٦).

(٧) موصوفة مذكورة، ز، ظ، لكن شطبت الزيادة من الثانية.

(٨) مجهول.

(٩) لم أقف له على مزيد، وهو في شرح التسهيل ١: ٢٤٨؛ الهمع ١: ٩٢؛ الدرر ١: ٧٠ ــ ٧١.

(١٠) مسائل في النحو أملاها على تلميذه أبي الطيب محمد بن طوس القصري، فسميت به، ومات شاباً. كشف الظنون ٢: ١٦٧٠.

(١١) سقطت من، د، ز، وهي في (ظ) مضافة بين السطرين.

إليه. «غالباً» راجع إلى (مذكورة) واحترز به من[1] النكرة الموصوفة المحذوفة، كقول الفرزدق:

إذا حارب الحجاج أي منافق ... علاه بسيف كلما مر يقطع[2]

أراد منافقاً أي منافق.

قال المصنف[3]: وهذا في غاية الندور؛ لأن المقصود بالوصف [بأي[4]] التعظيم[5]، والحذف مناف لذلك. «وحالاً لمعرفة» كقوله[6]:

فأومأت[7] إيماء خفياً لحبتر[8] ... فلله عينا حبتر[9] أيما فتى[10]

---

(١) عن، د.

(٢) خامس أبيات خمسة مدح بها الحجاج جاءت في ديوانه، وأولها:

لقد ضرب الحجاج ضربة حازم ... كبا جندُ إبليس لها وتضعضعوا

وقبل الشاهد:

فلم يدع الحجاج من ذي عداوة ... من الناس إلا يستكين ويضرع

تضعضعوا: خضعوا وذلوا. يستكين: يخضع، ماضيه: استكان، الألف والسين والتاء زوائد، وعينه واو.

ـ الفرزدق ٢:٥١٥؛ شرح التسهيل ١:٢٤٨؛ الهمع ١:٩٣؛ الدرر ١:٧١.

(٣) في شرح التسهيل ١:٢٤٨، ولفظه: (وأشرت بقولي: (مذكورة غالباً) إلى ندور قول الفرزدق...).

(٤) سقطت من، د.

(٥) التعميم، ظ.

(٦) الراعي النميري: أبو جندل عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل (٠٠ـ٩٠هـ = ٠٠ـ٧٠٩م) من نمير بن عامر بن صعصعة. شاعر فحل في الطبقة الأولى من الإسلاميين عند الجمحي. نصر الفرزدق على جرير فأسكته الثاني، فلم يعد. لقب: الراعي، لأنه أكثر في شعره من وصف الإبل ورعاتها.

ـ الجمحي ١:٢٩٨ـ٢٩٩، ٢:٥٠٢ـ٥٢١؛ ابن قتيبة ١:٤١٥ـ٤١٨؛ الأغاني ٢٤:٢٠٥ـ٢١٨؛ الآمدي: ١٢٢؛ الخزانة ١:٥٠٤.

(٧) فأومأن، ز.

(٨) لحبقر، د.

(٩) فسهيا حبقر، د، لكن السين بسنة واحدة.

(١٠) نزل بالراعي ضيف ليلاً في سنة مجدبة، وكانت إبل الراعي عازبة، فأشار بخفية إلى ابن أخته أو غلامه حبتر أن اذبح ناقة الضيف ففعل، فقرى الضيف، فلما أصبح وجاءت إبله أعطاه=

أنشده المصنف بنصب (أيّ) على الحال، وأنشده غيره بالرفع، على أنه مبتدأ أو خبر[١] مبتدأ، والتقدير: أي فتى هو، [أو هو أي فتى[٢]] و(أي) في هذين الوجهين ـ أعني كونها صفة، وكونها حالاً ـ دالة على معنى الكمال، باعتبار ما تضاف إليه: فإن أضيفت إلى مشتق ـ كما في قولك: مررت بفارس أي فارس ـ فهي للكمال في الفروسية، والثناء على الموصوف خاص بهذه الجهة[٣]. وإن أضيفت إلى غير مشتق ـ كما في قولك: [مررت[٤]] برجل أي رجل ـ فهي للكمال في الرجولية، والثناء على الموصوف عام في كل ما يمدح به الرجل، وإنما لم توصف بها المعرفة؛ لأنها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تضاف إليه، وذلك لا يتصور في الصفة.

= مثلها وأخرى معها، فكان الراعي يعيرّ بذلك ويجيب عنه،ومن ذلك قصيدة شاهدنا منها، ومطلعها:

عجبت من السارين والريح قرّة ... إلى ضـوء نار بين فردة فالرحا

وقبل الشاهد:

فأبصرتها كوماء ذات عريكـة ... هجانا من اللائي تمتعن بالصوى

وبعده:

وقلت له ألصق بأيبس ساقها ... فإن يجبر العرقوب لا يرقأ النسا

قرة: باردة. فردة: موضع. الرحا: اسم جبل بين البصرة واليمامة. كوماء: ناقة ذات سنام عظيم. عريكة: سنام. هجان: بيضاء. (الصوى) يروى: بضم الصاد، جمع صوّة: ما غلظ من الأرض، وبفتحها من صوى الضرع، أي لم يبق فيه لبن، ويروى: بالصرى: بقية اللبن في الضرع.

أيبس ساقها: ما قل عليه اللحم. يرقا: يجف. النسا: عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب حتى يبلغ الحافر.

ـ الراعي: ١٧٤ـ١٧٩؛ سيبويه ١:٣٠٢؛ الكامل ٣:١٢١٠؛ الحماسة ٤:٧٣ـ٧٧؛ شرح التسهيل ١:٢٤٨؛ ابن مالك ١:٧٧؛ الرضي ٢:٣١٠؛ الجمحي ١:٥١٧ـ٥٢١؛ ابن عقيل ٢:٥٤؛ المقاصد ٣:٤٢٣ـ٤٢٧؛ الأشموني ١:١٦٨، ٢:٢٦٢؛ الهمع ١:٩٣؛ الخزانة ٤:٩٨ ـ ١٠٠؛ الدرر ١:٧١.

(١) عطفت بالواو في، د.
(٢) سقطت من، ز، ظ.
(٣) الصفة، د.
(٤) سقطت من، د.

«**ويلزمها**» أي يلزم (أياً) «**في هذين الوجهين**» وهما: وقوعها صفة، ووقوعها حالاً «**الإضافة لفظاً ومعنى**» بحيث لا يجوز الانفكاك عنها أصلاً. «**إلى ما يماثل الموصوف لفظاً ومعنى**» نحو: مررت برجل أي رجل - «**أو معنى لا لفظاً**» نحو: رأيت رجلاً أيّ إنسان، قيل[١] وإنما قاله بمحض[٢] القياس، ولا يعلم له فيه سماع. يريدون: في حال كونها صفة.

قال ابن هشام: وهو قياس جيد، لأنها كالواقعة حالاً في المعنى، وتلك تضاف إلى مخالف ذي[٣] الحال: كمررت بعبد الله أي رجل.

فإن قلت: قد قررت أن المراد بالوجهين: وقوعها صفة، ووقوعها حالاً، فكيف يلائم هذا قوله: (إلى ما يماثل الموصوف)/وهذا خاص بوقوعها صفة!! ٩١

قلت[٤]: لم يرد بالموصوف المتبوع بتابع هو صفة، بل أراد ما علق به وصف، فهذا[٥] أعم من أن يكون ذا حال أو صفة تابعة، فشمل[٦] الوجهين، وحصلت الملاءمة[٧].

وبقي على المصنف أن يقول: ووصلة لنداء ما فيه (أل) فيلزمها حرف التنبيه[٨]. والاعتذار عن ذلك بأنه ذكره في باب النداء، معارض بأنه قد ذكر وقوع (أي) الشرطية في باب الشرط، فهلا استغنى بذلك هنا!! وإنما هذا مقام استيفاء أقسام[٩] الشيء، فلا ينبغي أن يغادر منها شيء. «**وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة، إن علم المضاف إليه**» نحو: ﴿أَيّاً

---

(١) قبل، ز.
(٢) بمحضر، ز.
(٣) ذوى، ظ.
(٤) قلنا، د.
(٥) فهو، د.
(٦) فيشمل، د.
(٧) الملايمة، د، ز، ظ.
(٨) التشبيه، د.
(٩) لأقسام، د.

مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاء الحُسْنَى[١]﴾ هذا في الشرط، وفي حديث ابن مسعود[٢]: «سألت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: الصلاة لوقتها. قال: قلت ثم أي؟ قال: برّ الوالدين. قلت[٣]: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله[٤]. فهذا في الاستفهام.

«وأيّ فيهما» أي في الشرط والاستفهام **«بمنزلة كل مع النكرة، وبمنزلة بعض مع المعرفة»** ولهذا تقول[٥]: أي غلامين أتيا؟ وأي[٦] غلمان[٧] أتوا[٨]؟ برعاية حال المضاف إليه، كما إذا صرح بلفظ كل مضافاً[٩] إلى النكرة. وتقول[١٠]: أي الغلامين أتى؟ (وأي الغلمان[١١] أتى[١٢]؟)، كما تقول ذلك عند التصريح بلفظ بعض[١٣]. وكذا في الشرطية، تقول[١٤] أي رجل تضرب

---

(١) مرت في ٢: ٢٦١.

(٢) أبو عبدالرحمن عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي (٠٠ـ٣٢ هـ = ٠٠ـ٦٥٣ م). لزم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وخدمه. أول من جهر بالقرآن في مكة. شهد بدراً وما بعدها. ولي بيت مال الكوفة. يعرف بـ(ابن أم عبد).
ـ الحلية ١: ١٢٤ـ١٣٩؛ الغاية ١: ٤٥٨؛ الاستيعاب ٢: ٣١٦ـ٣٢٤؛ الإصابة ٢: ٣٦٨ـ٣٧٠.

(٣) فقلت، د.

(٤) أخرجه البخاري ١: ٩٣، ٤: ١٢، ١٣، ٨: ٣؛ ومسلم ١: ح ٨٥ (عام) ١٣٧، ١٣٩ (خاص)؛ والترمذي ١: ح ١٧٣، وليس في هذه الروايات: (في وقتها)، بل: (لوقتها) أو (على وقتها)، وعند الترمذي: (على مواقيتها) (وماذا) مكان (ثم أيّ). وما عدا ذلك فمتقارب.

(٥) يقول، ز.

(٦) سقط العاطف من، ز، ظ.

(٧) علمان، ظ.

(٨) اتو، ظ.

(٩) مضاف، ز.

(١٠) ونقول، د.

(١١) العلمان، د.

(١٢) ما بين الهلالين مكرر في، ز.

(١٣) بعض وكل، ز، ظ، لكن شطبت الزيادة في الثانية.

(١٤) يقول، ز.

أضربه، وأي رجلين تضرب أضربهما، وأي رجال تضرب أضربهم، وأي الرجلين تضرب أضربه، وأي الرجال تضرب أضربه [١].

«**ولا تقع** [٢]» أي [٣] «**نكرة موصوفة، خلافاً للأخفش**» فإنه أجاز وقوعها كذلك نحو: مررت بأيٍ معجب لك، وهذا هو الذي جزم به ابن الحاجب.

وأخرج المصنف بقوله: (نكرة) نحو: يا أيها الرجل، فإن (أياً) هنا موصوفة، ولكنها معرفة. «**وقد يحذف ثالثها في الاستفهام**» كقول الفرزدق:

تنظرت نصراً [٤] والسماكين أيْهما ... عليّ من الغيث استهلت مواطره [٥]

«**وتضاف فيه**» أي في الاستفهام «**إلى نكرة بلا شرط**» نحو: أي رجل [٦] عندك؟.

«**وإلى المعرفة بشرط تثنية**» نحو: أي الرجلين عندك؟ أو أيهما [٧]

---

(١) اضربهم، ز.

(٢) يقع، ظ.

(٣) أيا، ظ.

(٤) نسرا، د، ز، ظ، وهو تصحيف أوقع فيه الجهل بمناسبة القصيدة وذكر السماكين، وقد وقع هذا التصحيف في شرح الكافية لابن مالك.

(٥) الثالث في قصيدة مدح فيها نصر بن سيار، وأولها:

كيف تخاف الفقر يا طيب بعدما ... أتتنا بنصر من هراة مقادره

وإن يأتنا نصر من الترك سالما ... فما بعد نصر غائب أنا ناظره

وبعده:

مضى كمضيّ السيف من كف حازم ... على الأمر إذ ضاقت علينا مصادره

كيف: كذا في الديوان، والبيت على هذا مخروم. تنظرت: انتظرت. السماكان: كوكبان، أحدهما (الأعزل) وهو من منازل القمر، والآخر (الرامح)، وليس من المنازل. استهلت: صبت.

ـ الفرزدق ١: ٣٤٧ـ٣٤٨؛ المحتسب ١: ٤١، ١٠٨؛ شرح التسهيل ١: ١٩٧، ٢٤٩؛ ابن مالك ١: ١٠٠؛ المغني ١: ٨١؛ السيوطي ٢: ٢٣٦.

(٦) الرجل، ز.

(٧) عطفت بالواو في، ز، ظ.

عندك؟. «**أو جمع**» نحو: أيّ الرجال عندك؟ أو أيهم عندك؟ «**أو قصد أجزاء**» نحو: أيّ زيد أحسن؟، إذ المعنى: أي أجزائه أحسن؟، ولهذا يقال: ــ في البدل ــ أوجهه أم عينه؟ وفي الجواب: وجهه أو عينه أو نحو ذلك من أجزائه. «**أو تكريرها**» أي تكرير (أيّ) «**عطفاً بالواو**» أي حالة كونها معطوفة، أو ذات عطف، أو تكرير عطف، كقوله [١]:

فلئن لقيتــك خــاليين لتعــلمَنْ [٢] أيَي [٣] وأيّـكَ فارس الأحـزاب [٤]

وفي شرح ابن قاسم: قيل ونقصه [٥] أن يقصد به الجنس، نحو: أي الدينار دينارك؟ وأي البعير بعيرك؟ وأن يعطف عليه بالواو نحو: أي زيد وعمرو وجعفر قام؟ ويمكن اندراج هذين تحت قوله: (أو جمع)، وقد عرفت أن الضمير من قوله: (وتضاف فيه) عائد على [٦] الاستفهام، فتخرج [٧] الموصولة [٨]، والموصوف بها، وهو حق، لأن الموصولة لا تضاف إلى نكرة، والموصوف بها لا تضاف إلى معرفة، لكن يلزم خروج (أي) الشرطية، وهو مشكل لأنها مساوية للاستفهامية [٩] فيما ذكر، فتضاف إلى النكرة بلا شرط نحو: أي رجل تضرب أكرمه، وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية، نحو: أي الغلامين جاءك [١٠] فأكرمه، قال تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ [١١]﴾ أو جمع، نحو: أي

---

(١) لم أقف على اسمه.
(٢) لتعلما، ز، ظ.
(٣) إلى، د.
(٤) من شواهد شرح التسهيل ١: ٢٤٩؛ المقاصد ٣: ٤٢٢ــ٤٢٣؛ التصريح ٢: ١٣٣، ١٣٨؛ الأشموني ٢: ٢٦١؛ الهمع ٢: ٥١؛ الدرر ٢: ٦٢ــ٦٣.
(٥) وبعضه، د.
(٦) الى، د.
(٧) فيخرج، ز، ظ.
(٨) الموصول، ز.
(٩) للاستفهام، د.
(١٠) جاك جاك، د.
(١١) مرت في ٢: ٢٦١.

الرجال جاءك فأكرمه؟ أو قصد أجزاء، نحو: أي زيد رأيت أعجبني؟ تقديره: أي أجزائه. وتأتي[1] فيها أيضاً مسألة التكرير، نحو: أن يقال أي زيد وأي عمرو جاءك فأكرمه وعلى هذا ففي كلامه نقص فتأمله.

(١) ويأتي، د.

«**فصل**»: يتكلم فيه على الموصولات الحرفية وأحكامها/وقد سبق تعريف الموصول الحرفي[١]. ٩٢

«**من الموصولات الحرفية أن**» الثنائية الوضع «**الناصبة مضارعاً**» لا المخففة من الثقيلة، ولا المفسرة، ولا الزائدة، فلكل منها موضع تذكر فيه. «**وتوصل بفعل متصرف**[٢]» لا جامد، نحو: عسى «**مطلقاً**» أي سواء كان مضارعاً، نحو: أريد أن أقوم أو ماضياً، نحو: أعجبني أن قمت، أو أمراً، نحو: كتبت إليه بأن قم.

فأما وصلها بالمضارع فمجمع عليه، ولا إشكال فيه.

وأما وصلها بالماضي فخالف فيه ابن طاهر[٣] مدعياً أنّ (أنْ) الموصولة[٤] بالماضي ليست الموصولة بالمضارع، لأن (أن) الناصبة تخلص المضارع[٥] للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف؛ ولأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه[٦] بالنصب، كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إنْ) الشرطية، ولا قائل به.

قال ابن هشام[٧]: والجواب[٨] عن الأول أنه منتقض[٩] بنون التوكيد، فإنها

---

(١) في ٢: ١٨٢.
(٢) منصرف، د.
(٣) أبو بكر محمد بن أحمد.
(٤) مدعياً أن الموصولة، د.
(٥) الفعل، ظ.
(٦) موضعها، د.
(٧) في المغني ١: ٢٦.
(٨) فالجواب، ز، ظ.
(٩) منتقص، د.

تخلص المضارع للاستقبال، وتدخل على الأمر باطراد، وبأدوات الشرط، فإنها أيضاً تخلّصه مع دخولها على الماضي باتفاق، وعن الثاني أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشرطية، لأنها أثّرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله. كما أنها ـ يعني (أن) الناصبة ـ لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع، أثرت النصب في لفظه. هكذا قال، وفيه نظر.

وأما وصلها بالأمر فخالف فيه أبو حيان، وزعم أنها لا توصل به، وأن كل شيء سمع من ذلك فـ(أنْ) فيه تفسيرية، واستدل بدليلين:

أحدهما: أنهما إذا قدرا [1] بالمصدر فات معنى الأمر.

الثاني: أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصح أعجبني أن قم، ولا كرهت أن قم، كما يصح ذلك مع الماضي و[مع[2]] المضارع.

قال ابن هشام[3]: والجواب عن الأول، أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر، كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور.

قلت: هذا فيه تسليم لفوات معنى الأمر عند السبك، وهو قابل للمنع، فقد جرت عادة الزمخشري بتجويز صلة (أن) بالأمر والنهي، ومعناه [عند السبك[2]] مصدر طلبي، وقد حققه في سورة نوح في قوله تعالى: ﴿إِنَا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾[4] فقال[5]: (أن) الناصبة للفعل، أي إنا أرسلناه بأن أنذر قومك، أي بأن قلنا له أنذر، أي بالأمر بالإنذار. انتهى. فعلى هذا

---

(١) قدر، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) في المغنى ١ :٢٧، وقد نقل الدماميني كلام أبي حيان بالنص عن هذه الصفحة.

(٤) ﴿... مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ الآية الأولى من سورة نوح (٧١).

(٥) في الكشاف ٤ :٦١٥ قال: (أصله: بأن أنذر، فحذف الجار وأوصل الفعل: وهي أن الناصبة للفعل، والمعنى: أرسلناه بأن قلنا له أنذر، أي: أرسلناه بالأمر بالإنذار. ويجوز أن تكون مفسرة، لأن الإرسال فيه معنى القول).

تقدر[١] بالمصدر الطلبي حيث وقعت موصولة بأمر أو نهي، نحو: كتبت إليه بأن قم ولا تقعد، أي بالأمر بالقيام[٢] والنهي عن القعود، ولا[٣] يفوت معنى الطلب في الجملة، وعلى تقدير التسليم فلا نسلم أن فوات [معنى[٤]] الأمرية كفوات معنى المضيّ والاستقبال، وذلك لأن السبك مفوّت لمعنى الأمر أصلاً، ورأساً؛ لأن اللفظ ـ حينئذٍ ـ لا يدل عليه بوجه من وجوه الدلالة، وليس السبك بمفوت للدلالة على معنى الزمان الماضي والمستقبل بالكلية؛ لأن المصدر حدث، ويلزم من وجوده وجود الزمان، فله دلالة على الزمن بطريق الالتزام، فلم تفت[٥] الدلالة عليه بالكلية، ولا يلزم من تجويز الثاني تجويز الأول.

ثم قال ابن هشام[٦]: والجواب عن الثاني، أنه إنما امتنع ما ذكره، لأنه لا معنى لتعلق الإعجاب والكراهية[٧] بالإنشاء، لا لما ذكره، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية (كي) لأنها [لا[٨]] تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل، ثم مما يقطع[٩] به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه[١٠]: كتبت

---

(١) يقدر، د.
(٢) بالقيا، ظ.
(٣) فلا، ز، ظ.
(٤) سقطت من، د.
(٥) تفته، د.
(٦) في المغني ١: ٢٧.
(٧) والكراهة، د.
(٨) سقطت من، ز.
(٩) تقطع، ظ.
(١٠) في كتابه ١: ٤٧٩ ـ ٤٨٠ قال: (وأما قوله: كتبت إليه أن افعل، وأمرته أن قم، فيكون على وجهين: على أن تكون (أن) التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تصل (الذي) بـ(تفعل) إذا خاطبت حين تقول: أنت الذي تفعل، فوصلت (أن) بـ(قم)؛ لأنه في موضع أمر، كما وصلت (الذي) بـ(تقول) وأشباهها إذا خاطبت، والدليل على أنها تكون (أن) التي تنصب، أنك تدخل الباء، فتقول: أوعزت إليه بأن افعل، فلو كانت (أي) لم تدخلها الباء كما تدخل في الأسماء. والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة (أيْ) كما كانت بمنزلة (أيْ) في الأول).

٩٣ إليه بأن قم، وأجاب[١]: بأنها/محتملة للزيادة مثلها في قوله[٢]:

. . . . لا يقرأن بالسور[٣]

وهذا وهم فاحش؛ لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلّا على الاسم أو ما في تـأويله. انتهى كلامه.

قلت: ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة [للمضارع، لا سيما وسائر الحروف الناصبة[٤]] لا تدخل على غير المضارع، فادعاء خلاف ذلك ــ في (أن) من بين أدوات النصب ــ خروج

---

(١) هذا من كلام ابن هشام، في المغني ١ :٢٧؛ والمجيب أبو حيان، وعبارة المغني: وأجاب عنها بأنها.

(٢) الراعي النميري، وقيل القتال الكلابي: عبدالله بن المجيب المضرّحيّ بن عامر (٠٠ــ٠٠ هـ = ٠٠ــ٠٠ م) نسبته إلى كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة. يكنى أبا المسيب، وفي اسمه خلاف. شاعر إسلامي، معدود في اللصوص والفتاك، وفيه دناءة، عاصر الفرزدق وجريراً. ديوانه مطبوع.

ــ ابن قتيبة ٢ :٧٠٥ــ٧٠٦؛ الأغاني ٢٤ :١٦٩ــ١٩٦؛ الأمدي: ١٦٧؛ الخزانة ٣ :٦٦٨ــ٦٦٩.

(٣) هن الحرائر لا ربات أحمرة سود المحاجر . . . .

جاء الشاهد وما قبله آخر قصيدتين للشاعرين، ومطلع قصيدة الراعي:

يا أهل ما بال هذا الليل في صفر يزداد طولاً وما يزداد في قصر

ومطلع قصيدة القتال:

عبدالسلام تأمل هل ترى ظعنا؟ إني كبرت وأنت اليوم ذو بصر

وقبل الشاهد:

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلى وصلى على جاراتها الأخر

لكن جاء في بيت القتال: (على عمرة). يروى: تلك الحرائر.

عبدالسلام: ابن الشاعر. صفر: الشهر الثاني في السنة القمرية الهجرية. أحمرة: بالحاء المهملة جمع حمار، وليس بالخاء المعجمة جمع خمار.

ــ شعر الراعي: ٨٦ــ٨٧؛ القتال: ٥٣، ١٠٩؛ المقتضب ٣ :٢٤٤؛ ثعلب: ٣٦٥؛ الرضي ٢ :٢٧٣؛ المغني ١ :٢٧، ١١٥، ٢ :٧٥١ــ٧٥٢؛ السيوطي ١ :٩١، ٣٣٦ــ٣٣٧؛ الخزانة ٣ :٦٦٧ــ٦٦٨.

(٤) هذا ساقط من، ز.

عن النظائر، ولا دليل لهم أيضاً على أن التي يذكر بعدها فعل الأمر والنهي موصول حرفي، إذ كل موضع تقع[١] [فيه[٢]] كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة:

فالأول: نحو: أرسلت إليه أن قم أولا[٣] تقم[٤]، ومنه: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ[٥]﴾.

والثاني: نحو: كتبت إليه بأن قم، أو بأن لا تقم، فـ(أن) ـ فيه ـ زائدة [زيدت[٢]] لكراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر، والمعنى: كتبت إليه بقم، أو بلا تقم، أي بهذا اللفظ، فإنما دخلت في التحقيق على ما هو اسم فتأمل.

«**ومنها أنّ**» بفتح الهمزة وتشديد النون. «**وتوصل بمعموليها[٦]**» وهما اسمها وخبرها، فتؤول بمصدر خبرها مضافاً إلى اسمها، فمعنى[٧] بلغني أن زيداً قائم: بلغني قيام زيد، وكذا بلغني أنك في الدار، أي استقرارك فيها؛ لأن الخبر بالحقيقة [هو[٢]] المحذوف من استقر ومستقر، وكذا إن كان الخبر جامداً نحو: بلغني أنك زيد.

قال الرضي: أي زيديتك، فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء، أفادت معنى المصدر نحو: الفروسية والمضروبية والضاربية.

وقال ابن هشام[٨]: يقدر بالكون، فتقدير المثال المذكور: بلغني كونك زيداً؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول[٩]:

---

(١) يقع، د، ز، ظ، والتأنيث واجب؛ لأن المسند إليه ضمير مستتر عائد على (التي).
(٢) سقطت من، د.
(٣) استبدل بها الواو في، د.
(٤) يقم، د.
(٥) ١ سورة نوح (٧١) وانظر ٢: ٢٧٠.
(٦) بمعمولها، د، ز، ظ، والخطأ ظاهر.
(٧) فمتى، د.
(٨) في مغني اللبيب ١: ٣٩.
(٩) يقول، د.

هذا زيد، وإن شئت: [هذا[١]] كائن زيداً، ومعناهما واحد. وزعم السهيلي: أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو (أن) الناصبة للفعل؛ لأنها أبداً مع الفعل. المتصرف، و(أنّ) المشددة إنما تؤول[٢] بالحديث، قال: وهو قول سيبويه، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسمًا محضاً، نحو: علمت أن الليث الأسد، وهذا لا يشعر بالمصدر. انتهى. وقد مضى وجه تقديره[٣].

«**ومنها «كي» وتوصل**[٤] **بمضارع**» نحو: جئت لكي تكرمني [وجئت كي تكرمني[٥]] فإذا قرنت باللام تعينت المصدرية، وإن لم تقرن بها احتملت المصدرية والجارة، وسيأتي الكلام على ذلك في نواصب الفعلِ. «**مقرونة بلام التعليل لفظاً**» نحو: جئت لكي أستفيد منك. «**أو تقديراً**» نحو: جئت كي أستفيد منك، قالوا: وإنما [لزم[٦]] ذلك، لأن (كي) لا تخلو من معنى التعليل، وقد يورد عليه نحو:

تريدين كيما تقتليني[٧] ومالكا[٨] ....

---

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) يؤول، ز، ظ.
(٣) تقريره، د.
(٤) وتصل، ز، ظ.
(٥) سقطت من، ز.
(٦) سقطت من، د.
(٧) كذا في أصول التحقيق، وما في المراجع (تجمعيني)، وهو المناسب لقوله في العجز (وهل يجمع).
(٨) عجزه: «وهل يجمع السيفان ــ ويحك ــ في غمد».
أول مقطوعة لأبي ذؤيب الهذلي قالها لعشيقة له كان يرسل إليها ابن أخته او ابن عمه خالدا، فعلقها خالد وبعده:

أخالد ما راعيت من ذي قرابة ... فتحفظني بالغيب أو بعض ما تبدي

يروى: كيما تضمديني وخالدا. الضمد: أن تتخذ المرأة خليلين.
ــ الهذليون ١:١٥٩؛ السكري ١:٢١٩، ٣:١٣٩٦؛ الأغاني ٦:٢٧٤ــ٢٧٥؛ التبريزي ٤:٢١؛ الرضي ٢:٢٤١؛ الهمع ٢:٥؛ الخزانة ٣:٥٩٧ــ٥٩٩؛ الدرر ٢:٥.

فإن اللام المقدرة قبلها زائدة، لا تعليلية مثلها في: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ[١]﴾ فينبغي أن تجب المصدرية هنا، وأن لا يقدر شيء ألبتة، لا تعليل ولا غيره وفيه[٢] بحث.

«**ومنها «ما»، وتوصل بفعل متصرف**» احترازاً من نحو: (عسى)، وشذ وصلها بـ(ليس) في قوله[٣]:

أليس أميري[٤] في الأمور بأنتما بما لستما أهل الخيانة والغدر[٥]

«**غير أمر**»[٦] احترازاً من نحو: قولك عجبت بما قم، فإنه لا يجوز، وأكثر ما توصل بالماضي نحو: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ[٧]﴾ وكقوله[٨]:

يسر المرء ما ذهب الليالي[٩] ....

واشترط السهيلي أن يكون الفعل عاماً نحو: أعجبني ما صنعت،

---

(١) ﴿... وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٢٦ النساء (٤).

(٢) وفيها، د.

(٣) لا يعرف، د.

(٤) امرى، د.

(٥) لم أجد له مزيدا، ورواية العيني: فما لستما.
.. المغني ١: ٣٣٩؛ المقاصد ١: ٤٢٢ـ٤٢٣؛ السيوطي ٢: ٧١٧.

(٦) زاد هنا في (د) في الغالب.

(٧) في أصول التحقيق (وضاقت عليهم...) وهو خطأ؛ إذ الصواب
﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ ٢٥ التوبة (٩).

(٨) لم أقف على اسمه.

(٩) عجزه: «وكان ذهابهن له ذهابا».
ـ راجع: ابن يعيش ١: ٩٧، ٨: ١٤٢، ١٤٣؛ شرح التسهيل ١: ٢٥٢، ٨٢: ب؛ التصريح ١: ٢٦٨؛ الهمع ١: ٨١؛ الدرر ١: ٥٤.

لا خاصاً، نحو: أعجبني ما جلست، [فلا يجوز[١]]، ويرده[٢] الآية والبيت، ووافقه صاحب البسيط[٣]، وزاد أن يكون الموضع صالحاً لـ(ما) التي هي
٩٤ موصول اسمي[٤]. كذا[٥] نقل[٦] عنه أبو حيان، وتبعه ابن/قاسم.

قال ابن هشام: وهذا هو الشرط الذي ذكره السهيلي لا غيره وفيه نظر.
«**وتختص**[٧]» (ما) دون غيرها من الحروف المصدرية. «**بنيابتها عن ظرف زمان**» نحو: أكرم زيداً ما دام صديقك، أي مدة دوامه صديقك، «**موصولة**» حينئذٍ «**في الغالب**» احترازاً من نحو قوله[٨]:

نطوف ما نطوف[٩] ثم نأوي[١٠] ذوو[١١] الأموال منا والعديم[١٢]

---

(١) سقطت من، د.
(٢) وترده، ز، ظ.
(٣) راجع ٢: ٦٨.
(٤) زاد هنا في (د): (انتهى).
(٥) كذ، د.
(٦) نقله، د.
(٧) ويختص، ز.
(٨) البرج بن مسهر بن جلاس بن الأرت الطائي (٠٠ ــ حوالي ٣٠ ق. هـ = . . ــ حوالي ٥٩٥ م). شاعر فارس، اختلف في إسلامه، والراجح نفيه.
ــ الأغاني ١٤: ١٠ــ١٣؛ الآمدي: ٦١ــ٦٢؛ التبريزي ١: ١٨٦، ٢: ٨٥.

(٩) يطوف، د.
(١٠) يأوى، د، ظ.
(١١) أهملت الذال في، د.
(١٢) من أبيات أنشدها أبو تمام في حماسته، وأولها:
وندمان يزيد الكأس طيبا سقيت إذا تغورت النجوم
وقبل الشاهد:
فبتنا بين ذاك وبين مسك فيا عجبا لعيش لو يدوم
وفينا مسمعات عند شرب وغزلان يعد لها الحميم
وبعده:
إلى حفر أسافلهن جوف وأعلاهن صفّاح مقيم
=

فـ(ما) فيه مصدرية ظرفية، وصلت بمضارع، وكأن الحامل لهم على جعلها كذلك[١]، أنها لو لم تقدر بهذا[٢] المعنى لزم أن تكون[٣] هي وما بعدها مفعولاً مطلقاً، ولم يثبت ذلك.

«**بفعل ماضي اللفظ مثبت**» كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ[٤]﴾. «**أو منفيّ بلم**» كقوله[٥]:

ولن[٦] يلبث الجهال أن يتهضموا أخا العلم ما لم يستعن بجهول[٧]

وذهب الزمخشري[٨] إلى (أنّ) (أنْ) تشاركها[٩] في هذا المعنى وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ آتَاهُ اللَّهُ المُلْكَ[١٠]﴾، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا[١١]﴾[١٢]

= يروى: إذا تعرضت. وقد تغورت. يطوف ما يطوف ثم يأوي.
ـ الأغاني ١٤: ١١؛ الآمدي: ٦١ـ٦٢؛ الحماسة ٢: ٢٣٩ـ٢٤٢؛ شرح التسهيل ١: ٢٥٤؛ المغني ٢: ٦٤١ـ٦٤٢؛ السيوطي ١: ١٨٠ـ١٨٢، ٢: ٩١٢.

(١) لذلك، ز.

(٢) هذا، ز.

(٣) يكون، د.

(٤) ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ١٠٦، . . . إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ ١٠٧ هود (١١).

(٥) مجهول.

(٦) ولم، د.

(٧) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٥٤؛ الهمع ١: ٨٢؛ الدرر ١: ٥٥.

(٨) في الكشاف ١: ٣٠٥، ٥٥٠.

(٩) يشاركها، د.

(١٠) ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ. . . إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ. . .﴾ ٢٥٨ البقرة (٢). وجوز أيضاً أن تكون تعليلية.

(١١) تصدقوا، د، ز، ظ، والصحيح ما أثبته.

(١٢) ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا. . .﴾ ٩٢ النساء (٤).

فقدره وقت أن آتاه وحين أن يصدِّقوا[١]، وهو محتمل للتعليل، ومن أمثلة سيبويه: والله لا أفعل إلاَّ أن تفعل، وفسره بقوله: حتى تفعل.

قال الصفار[٢]: تفسير معنى، وأما[٣] في الصناعة، فهو بتقدير: إلاَّ وقت أن تفعل. وقال المبرد: إلاَّ بأن تفعل، أي إلاَّ بسبب فعلك. وما قال يمكن أن يساعده المعنى، وإلاَّ فهذا الكلام إنما يقال في معنى أن الفعل يقترن[٤] بالفعل الآخر غير متراخ عنه، ومذهبه لم يتعرض إلى هذا، وإنما أعطي (أن) الفعل بسبب الفعل، فيمكن أن يكون بعده، فإن نقل أنه يقال في هذا المعنى كان حسناً. «**وليست**» (ما) المصدرية «**اسمًا**» وكان حقه أن يصرح بما ذكرناه؛ لئلا يوهم أن الخلاف خاص بالظرفية بخصوصها لا عامٍ في كل مصدرية. «**فتفتقر**» بالنصب في جواب النفي. «**إلى ضمير، خلافاً للأخفش**[٥] **وابن السراج**» فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره: ـ عند سيبويه والأكثرين ـ صنعك، ولا ضمير أصلاً، والتقدير: ـ عندهما ـ الصنع الذي صنعته، فحذف الضمير.

ورد عليهما بقوله[٦]:

.... بما لستما أهل الخيانة والغدر[٧]

لأنه لا يتأتى فيه تقدير رابط.

---

(١) تصدقوا، د، ز، ظ، وقد تصرفت بما هو المناسب، أما عبارة الزمخشري فهي: إلا حين يتصدقون عليه.

(٢) لعله يعني: أبا القاسم، القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلْيوسي (٠٠ ـ بعد ٦٣٠ هـ = ٠٠ ـ بعد ١٢٣٣ م). قال السيوطي: (الشهير بالصفار). شرح كتاب سيبويه، يقال: إنه أحسن شروحه. صحب الشلوبين وابن عصفور.
ـ البلغة: ١٨٨؛ البغية ٢: ٢٥٦.

(٣) فأما، د.

(٤) تقترن، د.

(٥) لأبي الحسن، م، وهي كنية الأخفش.

(٦) لا يعرف.

(٧) والعذر، ظ، ومضى الكلام عليه في ص ٢: ٢٧٥.

وأما رد ابن يعيش[١] بنحو: أعجبني ما ضربت زيداً؛ [من[٢]] حيث إنه لا يمكن تقدير ضمير، ضرورة أن الفعل متعد إلى مفعول واحد، وقد استوفاه، فلا يصح تقدير ضمير هو مفعول آخر، فساقط[٣]، من جهة أن الضمير الذي يقدر ضمير المصدر لا ضمير المفعول به.

وألزم ابن هشام[٤] الزمخشري من قوله[٥]: إن (ما) ــ في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ[٦]﴾ مصدرية، القول[٧] بمصدرية (ما) مع عود الضمير عليها.

قلت: ولم يقع في الكشاف تصريح بأن الضمير المجرور بـ(في) عائد على (ما) مع القول بمصدريتها، فيحتمل أن يوجه كلامه بأن الضمير عائد على المصدر المفهوم[٨] من (ظلموا) و(في) للمصاحبة، مثل: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ[٩]﴾، أي: واتبع الذين ظلموا إترافهم مع ظلمهم. «**وتوصل**» (ما) المصدرية مطلقاً، سواء كانت وقتية أو غير وقتية، «**بجملة**[١٠] **اسمية**[١١]» على ما ذهب إليه السيرافي والأعلم وابن خروف، مخالفين لسيبويه والجمهور،

---

(١) في شرح المفصل ٨: ١٤٢.
(٢) سقطت من، د.
(٣) ثنيت الفاء من فوق في، ظ، وهذا جواب (وأما).
(٤) في المغني ١: ٣٣٩.
(٥) في الكشاف ٢: ٤٣٧.
(٦) ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ... وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ ١١٦ هود (١١).
(٧) هذا هو المفعول الثاني لـ(وألزم).
(٨) المفهوم، والمفهوم، ز.
(٩) ﴿... قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ ٧٩ القصص (٢٨).
(١٠) لجملة، ز.
(١١) زاد في (م): (على رأي).

واختار المصنف الأول، أي القول[١] [بجواز][٢] وصلها[٣] بالجملة الاسمية، واستدل له بقوله[٤]:

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلَب[٥]

قال[٦]: والحكم على (ما) هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة؛ لأنها إذا ٩٥ كانت/مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر، فلم يصرف شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بأن (ما) كافة.

قال[٧]: وأيضاً فـ(ما) المصدرية تنوب عن الظرف الزماني، والظرف الزماني يوصل بالجملتين مضافاً إليهما نحو: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ[٨]﴾ ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ

---

(١) زاد هنا في (د) (الأول).

(٢) سقطت من، د.

(٣) بوصلها، د.

(٤) الكميت بن زيد.

(٥) من قصيدة أولها:

هل للشباب الذي قد فات من طلب أم ليس غابره الماضي بمنقلب

يروى: «... يشفى بها الكلب».

ـ الكميت ١: ٨١، ٢٦٣، ٢٨٣؛ شرح التسهيل ١: ٢٥٥؛ ابن مالك ١: ٨٨؛ الهمع ١: ٨١؛ العباسي ٢: ٢٤ـ٢٦؛ الدرر ١: ٥٤.

(٦) المصنف في شرح التسهيل ١: ٢٥٥.

(٧) المصنف في شرح التسهيل ١: ٢٥٥، ولم يترك له الدماميني إلا المعنى، بل إنه أتم بيتاً أعاده المصنف ناقصاً وأعاد نصف بيت قدمه المصنف؛ لذلك تعين عليّ أن أضع كلام ابن مالك بين يديك، قال: (وأيضاً فمن مواقع (ما) المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفاً، والوقت الواقع ظرفاً قد يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وصلت (ما) بكلتا الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الوقت، سلك بها سبيل ما وقعت موقعه، فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحاً على الحكم بمنعه، هذا على تقدير عدم ذلك مسموعاً، فكيف وقد ظفرت به في البيتين السابق ذكرهما، أعني «واصل خليلك...» و«فعشهم أبا حسان...». وإذا ثبت وصل (ما) المصدرية النائبة عن الظرف بجملة اسمية، لم يستبعد وصلها بها إذا لم تكن نائبة عن ظرف).

(٨) ﴿... لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ ١٦ غافر (٤٠)؛ والظرف بدل من مثله في الآية قبلها: ﴿... لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾.

[الصَّادِقِينَ][١]﴾[٢]، فإذا وصلت (ما) الظرفية بالجملتين كان في ذلك إعطاؤها حكم ما هي مناسبة له حتى أنها نابت عنه، وإذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يبعد جوازه في غير الوقتية أيضاً، فهذا قياس يقتضي صحة الجواز، لو لم يرد[٣] به السماع، فكيف وقد ورد منه في الوقتية قوله[٤]:

واصل خليلك ما التواصل ممكن فلأنت[٥] أو هو عن قريب ترحل[٦]

وفي غيرها قوله:

.... كما دماؤكم تشفي من الكلب[٧]

«ومنها «لو» التالية غالباً مفهم تمنّ[٨]» نحو: (ود[٩])، ومنه: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ[١٠]﴾، [و (يود[١١])]، ومنه: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ[١٢]﴾ وعدّ ابن قاسم من ذلك (أحب)، و(اختار)، وفيه نظر؛ إذ لا ترادف بينهما وبين (تمنى)[١٣]، ولا تلازم في المعنى، لأن الإنسان قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله:

---

(١) سقطت من، ز، ظ.
(٢) ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا... صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا...﴾ ١١٩ المائدة (٥).
(٣) يزد، ز، ظ.
(٤) مجهول.
(٥) فلا أنت، ظ.
(٦) في شرح التسهيل ١: ٢٥٤ وابن مالك ١: ٨٨: (عن قريب ذاهب). ولم أظفر به في سواهما.
(٧) تقدم في الصفحة السابقة.
(٨) ثمن، ظ.
(٩) ودو، ز.
(١٠) ٩ سورة القلم (٦٨).
(١١) سقطت من، د.
(١٢) ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا... أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ ٩٦ البقرة (٢).
(١٣) تمن، د،

إما لمعارض [١] له في طلبه، وإما لأنه حاصل عنده، فأنى يكون (أحب) و(اختار) مما يفهم التمني!!

واحترز المصنف بقوله: (غالباً) من نحو: قول قتيلة [٢]:

ما كان ضرك لو مننت وربما   منّ الفتى [٣] وهو المغيظ المحنق [٤]

---

(١) لعارض، ظ.

(٢) بنت النضر بن الحارث بن علقمة القرشية (٠٠ ــ حوالي ٢٠هـ = ٠٠ ــ حوالي ٦٤٠ م). من بني عبدالدار، شاعرة مقدمة في الشواعر، أسلمت عام الفتح.
ــ طبقات ابن سعد ٨: ١٠٥؛ الروض الأنف ٢: ١١٩؛ الاستيعاب والإصابة ٤: ٣٨٩ ــ ٣٩٠.

(٣) الفنى، ظ.

(٤) المخنق، ز، والبيت من قصيدة رثت فيها أباها النضر، واستعطفت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وكان أبوها يؤذي المسلمين ويتلو على قريش أخبار السابقين، يزعم أنه يأتيهم بمثل القرآن، فأسر يوم بدر وقتل صبرا، ولما أنشدت قتيلة رسول الله ــ عليه الصلاة والسلام ــ بكى وقال: لو بلغني شعرها قبل أن أقتله ما قتلته:
أولها:
يا راكباً إن الأثيل مظنة   من صبح خامسة وأنت موفق
وقبل الشاهد:
أمحمد ــ ولأنت ضنء نجيبة   في قومها والفحل فحل معرق
وبعده:
أو كنت قابل فدية فلننفقن   بأعز ما يغلو به ما ينفق
والنضر أقرب من قتلت قرابة   وأحقهم ــ ان كان عتق ــ يعتق
يروى: يا خير ضنء كريمة. ولأنت نسل كريمة. فلنأتين بأعز: أولست ضنء. من أصبت قرابة. الأثيل: اسم مكان. ضنء نجيبة: ولدها. معرق: له عرق في الكرم، لا يكاد يستعمل إلا في المدح. وأحقهم إن كان عتق يعتق: فيه حذف وتقديم وتأخير، وأصل التركيب: وأحقهم بأن يعتق إن كان عتق، فحذف حرف الجرو (أن) ورفع المضارع وأخر، و(كان) تامة، وهي فعل الشرط، وجوابه محذوف دل عليه الكلام.
ــ الأغاني ١: ١٨ ــ ١٩؛ الحماسة ٣: ١٧ ــ ١٨؛ شرح التسهيل ١: ٢٥٦؛ ابن مالك ١: ٨٧؛ المغني ١: ٢٩٣ ــ ٢٩٤؛ المقاصد ٤: ٤٧١ ــ ٤٧٣؛ السيرة ٣: ٤٤ ــ ٤٥؛ التصريح ٢: ٢٥٤؛ الأشموني ٤: ٣٤؛ السيوطي ٢: ٦٤٨ ــ ٦٥٠؛ الهمع ١: ٨١؛ الدرر ١: ٥٣ ــ ٥٤.

وقول الأعشى[١]:

وربما فات قوماً جلّ أمرهم   من التأني وكان الحزم[٢] لو عجلوا[٣]

وأكثرهم لم يثبت ورود (لو) مصدرية، والذي أثبته الفراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء[٤] والتبريزي[٥]. والمصنف.

(١) تبع الشارح غيره في هذه النسبة كابن هشام في المغني، وليس البيت في ديوان الأعشى، والحق أن القائل: القطامي أبو سعيد عمير بن شييم بن عمرو بن عباد التغلبي (٠٠ــ حوالي ١٣٠ هـ = ٠٠ــ حوالي ٧٤٧ م). من فحول الشعراء، أخذ من الغزل بنصيب، وضعه ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين، وكان نصرانياً فأسلم.

ــ الجمحي ٢: ٥٣٤، ٥٣٥ــ٥٤٠؛ ابن قتيبة ٢: ٧٢٣ــ٧٢٦؛ الأغاني ٢٤: ١٧ــ٥٠؛ الآمدي: ١٦٦؛ المرزباني: ٢٢٨، ٢٤٤ــ٢٤٥.

(٢) الحرص، د.

(٣) من قصيدة مدح فيها عبدالواحد بن سليمان بن عبدالملك بن مروان أو عبدالواحد بن الحارث ابن الحكم، القولان عند القرشي، والأول عند السيوطي والأصفهاني. مطلعها:

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل   وإن بليت وإن طالت بك الطيل

وقبل الشاهد:

قد يدرك المتأني بعض حاجته   وقد يكون مع المستعجل الزلل

وبعده:

والعيش لا عيش إلا من تقر له   عين ولا حال إلا سوف ينتقل

ــ القرشي ١: ٧٥، ٢: ٨٠١ــ٨١٩؛ القطامي: ٢٣ــ٣٠؛ وليس الشاهد فيهما.

شرح التسهيل ١: ٢٥٦؛ المغني ١: ٢٩٤؛ الأشموني ٤: ٣٤؛ السيوطي ٢: ٦٥٠ــ٦٥١.

(٤) العكبري في إعرابه للقرآن ١: ٥٣؛ واستدل له، فراجعه إن شئت.

(٥) أهملت الزاي في، د، ز، وهو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي (٤٢١ــ٥٠٢ هـ = ١٠٣٠ــ١١٠٩ م). يعرف بابن الخطيب، ووهّم السيوطي من قال: (الخطيب) من أئمة النحو واللغة والأدب. أخذ عن: أبي العلاء المعري وعبيدالله الرقي وابن برهان وغيرهم. وعنه: موهوب الجواليقي، وروى عنه السلفي وأبو الفضل بن ناصر. صنف: شرح القصائد العشر ــ ط، شرح اللمع، الكافي في العروض والقوافي، شرح ديوان أبي تمام ــ ط، شرح حماسة أبي تمام ــ ط، تهذيب إصلاح المنطق ــ ط، وغير ذلك.

ــ القفطي ٤: ٢٢ــ٢٤؛ معجم الأدباء ٢٠: ٢٥ــ٢٨؛ الوفيات ٦: ١٩١ــ١٩٦؛ البغية ٢: ٣٢٨.

ويقول المانعون: ــ في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ[١]﴾ ــ إنها شرطية، وإن مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير، لو يعمر لسره ذلك. ولا يخفى ما فيه من التكلف.

قال ابن هشام[٢]: ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم[٣]:

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا[٤]﴾ بحذف النون، فعطف (يدهنوا[٥]) بالنصب على (تدهن)[٥] لما كان معناه: أن تدهن.

قلت: ليس بشيء، وإنما الذي ينبغي أن يقال: إن (يدهنوا[٦]) منصوب بـ(أن) مضمرة، والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على المصدر[٧] المسبوك من (لو) وصلتها فتأمله. «**وصلتها**» أي صلة لو المصدرية «**كصلة ما**[٨]» فتوصل بفعل متصرف غير أمر، ومقتضى كلامه[٩] جواز وصلها بفعل منفي بـ(لم) نحو: وددت لو لم تقم[١٠].

---

(١) ٩٦ البقرة (٢) وتقدمت في ٢: ٢٨١.

(٢) في المغني ١: ٢٩٤.

(٣) نقل سيبويه عن هارون أن هذه القراءة في بعض المصاحف، ونقل ذلك عن سيبويه الزمخشري وأبو حيان ولم يسنده الثاني إلى سيبويه، ونقلها ابن مالك عن أبي علي في التذكرة، ولم يسم أحد منهم القارىء. قال أبو حيان: في توجيه هذه القراءة ــ ولنصبه وجهان: أحدهما: أنه جواب ودوا لتضمنه معنى (ليت). والثاني: أنه على توهم أنه نطق بـ(أن)، أي ودوا أن تدهن فيدهنوا، فيكون عطفاً على التوهم، ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل (لو) مصدرية بمعنى (أن).

ــ سيبويه ١: ٤٢٢؛ الكشاف ٤: ٥٨٦؛ شرح التسهيل ١: ٢٥٦؛ البحر ٨: ٣٠٩.

(٤) ٩ سورة القلم (٦٨).

(٥) تدهنوا، د، ز.

(٦) تدهنوا، د.

(٧) مصدر، د.

(٨) زاد في، م: (في غير نيابة)، وهي ثابتة في المتن الذي شرح عليه المصنف ١: ٢٥٠.

(٩) ومقتضاه، د، ومقتضى كلامهم، ز.

(١٠) يقم، د.

قال ابن هشام: وقد اختار المصنف أن (ما) توصل بجملة اسمية، ولا يحفظ ذلك في (لو) فينبغي أن يقيد.

قلت: قد جاء قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ[(١)]﴾، و(لو) هذه مصدرية، ووقعت بعدها (أن) وصلتها، كما وقع ذلك بعد (لو) الشرطية، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ[(٢)]﴾.

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة[(٣)] ....

وسيبويه على أن الموضع رفع بالابتداء، ولا يحتاج إلى خبر، لاشتمال صلة (أن) على المسند والمسند إليه، وقيل: بالابتداء، والخبر محذوف، ثم قيل: يقدر مقدماً، أي ولو ثابت فعلهم، على حد ﴿وَآيَةٌ [لَهُمْ[(٤)]] أَنَّا حَمَلْنَا[(٥)]﴾.

---

(١) ﴿يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ... يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ ٢٠ الأحزاب (٣٣).

(٢) ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ... لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ ٦٦ النساء (٤).

(٣) عجزه: «كفاني ولم أطلب قليل من المال».
البيت لامرىء القيس من قصيدة مطلعها:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي!!

وقبل الشاهد:

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ... لدى وكرها العناب والحشف البالي

وبعده:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ... وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

يعمن: مضارع مبني لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وماضيه: وعم، أي نعم. المؤثل: الكثير أوالقديم، والأثلة: الأصل.

ـ امرؤ القيس: ٢٧ ـ ٣٩؛ المقتضب ٤: ٧٦؛ الخصائص ٢: ٣٨٧؛ الإنصاف ١: ٥٧؛ ابن يعيش ١: ٧٨، ٧٩؛ المقرب ١: ١٦١؛ الرضي ١: ٨١، ١٠٤؛ المغني ١: ٢٨٣ ـ ٢٨٤، ٢٩٨؛ ٢: ٥٦٢ ـ ٥٦٣؛ المقاصد ١: ٢٠٠؛ ٣: ٣٥ ـ ٣٧؛ الأشموني ٢: ٩٨، ٤: ٤٠؛ السيوطي ١: ٣٤٠ ـ ٣٤٤، ٢: ٦٤٢، ٨٨٠؛ الهمع ٢: ١١٠؛ الخزانة ١: ١٥٩ ـ ١٦٢؛ الدرر ٢: ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٤) سقطت من، د. (٥) ﴿.. ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ ٤١ يس (٣٦).

وقال ابن عصفور: بل يقدر[١] مؤخراً على الأصل؛ لأن الموجب لتقديم الخبر في نحو: عندي أنك فاضل ـ وهو حذَر[٢] التباسها بـ(لعل) ـ منتفٍ هنا، فيقدر: ولو فعلهم ثابت.

والكوفيون والمبرد والزجاج على أن الموضع رفع على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها. فمقتضى قول من جعل الواقع من ذلك بعد (لو) الشرطية/ مبتدأ وخبراً، جعله كذلك بعد (لو) المصدرية، فتكون[٣] قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأي، نعم ينبغي أن تقيد[٤] الاسمية بهذا النوع، ولا تؤخذ[٥] على الإطلاق[٦]، فتأمله. «**وتغني**» (لو) المصدرية، لا (لو) مطلقاً «**عن التمني**» أي عن فعل[٧] التمني، تقول: وددت لو جاءني زيد فأكرمه، ثم تحذف[٨] (وددت)، وتنوب[٩] عنه (لو)[١٠]، فتقول: [١١] لو جاءني زيد فأكرمه.

٩٦

قال المصنف[١٢]: ـ وقد أورد قول الزمخشري[١٣]: (وقد تجيء (لو) في معنى التمني، نحو: لو تأتيني فتحدثني) ـ إن أراد الزمخشري أن الأصل: وددت لو تأتيني، فحذف فعل التمني، لدلالة (لو) عليه، فأشبهت (ليت) في

---

(١) تقدر، ز.
(٢) خوف، د.
(٣) فيكون، د.
(٤) يقيد، د.
(٥) يوحد، د.
(٦) اطلاق، د.
(٧) الفعل، ز، وكانت كذلك في، ظ، لكن شطبت (ال).
(٨) يحذف، د، ز، ظ، وما أثبته أولى بالمقام.
(٩) استغناء، د.
(١٠) بلو، د.
(١١) تقول، د، فنقول، ز.
(١٢) في شرح التسهيل ١:٢٥٨، وقد تصرف فيه.
(١٣) في المفصل مع ابن يعيش ٩:١١.

الإشعار بمعنى التمني، وكان لها جواب كجوابها، فصحيح[١]. [وإن أراد[٢]] أنها حرف وضع للتمني كـ (ليت)، فغير صحيح، لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني، كما لا[٣] يجمع بينه وبين (ليت). انتهى.

قلت: الظاهر[٤] أن الثاني مراد الزمخشري[٥]، وما أورده عليه غير متجه، فإن (لو) عند مجامعتها لفعل التمني تكون[٦] لمجرد المصدرية مسلوبة[٧] الدلالة على التمني، فسقط ما قال. «**فينصب بعدها الفعل**» المضارع «**مقروناً بالفاء**» [وذلك[٨]] مثل[٩] قوله[١٠]:

سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شرورى[١١] لو تعان[١٢] فتنهدا[١٣]

قال المصنف:[١٤] في (فتنهد[١٥]) وجهان:

أحدهما ــ وهو المختار ــ أنه جواب تمنٍ إنشائي، كجواب (ليت)، لأن الأصل: وددنا لو تعان[١٦]، فحذف الفعل؛ للدلالة عليه، فأشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التمني، دون لفظه فجووبت جوابها.

---

(١) هذا جواب (ان أراد).
(٢) سقطت من، ز، ظ، وجاء مكانها (أو).
(٣) لم، د.
(٤) الظ، د.
(٥) المزمخشري، د، ز.
(٦) يكون، ز، ظ.
(٧) مسلوب، ظ.
(٨) سقطت من، د.
(٩) نحو، د.
(١٠) لا يعرف.
(١١) أهملت الشين في، د.
(١٢) يعان، ز، نعان، ظ.
(١٣) فتشهدا، د، فنهدا، ز، ظ، لم أر من روى معه غيره، وهو في شرح التسهيل ١: ٢٥٧؛ المقاصد ٤: ٤١٣ ــ ٤١٤، ٤٦٥؛ الأشموني ٤: ٣٣.
(١٤) في شرح التسهيل ١: ٢٥٧.
(١٥) تشهدا، د، فننهد، ظ، بإهمال النون الثانية.
(١٦) يعان، ز، نعان، ظ.

والثاني ـ أنه من باب العطف على المصدر؛ لأن (لو تعان)[١] يقدر بالمصدر، فكأنه قيل: وددنا الإعانة فالنهد[٢]، أي النهوض إلى الأعداء.

وقال بعضهم: لو هذه المتكلم[٣] فيها، هي لو الشرطية، أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها[٤] بين[٥] جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام كقوله[٦]:

فلو نبش المقابر عن كليب ... فيخبر[٧] بالذنائب أيّ زير
بيوم الشعثمين[٨] لقرّ عينا ... وكيف لقاء من تحت القبور[٩]

---

(١) يعان، د، نعان، ظ.
(٢) فالتهد، د، والنهد، ز.
(٣) للمتكلم، ز، ظ.
(٤) الهاء، د.
(٥) تين، ز.
(٦) عدي المهلهل بن ربيعة بن مرة التغلبي (٠٠ ـ حوالي ١٠٠ق. هـ = ٠٠ ـ ٥٢٥م). ويقال: اسمه امرؤ القيس، شاعر من أهل نجد، كان مدمناً للخمر ملازماً للنساء، فسماه أخوه كليب: زير النساء، ولما قتل كليب نبذ عدي ذلك وآلى أن يثأر لأخيه، فدارت الحرب بين بكر وتغلب أربعين سنة أظهر فيها عدي بطولة فذة وشجاعة نادرة.
ـ ابن قتيبة ١: ٢٩٧ ـ ٢٩٩؛ المرزباني: ٢٤٨؛ الخزانة ١: ٣٠٠ ـ ٣٠٤.
(٧) فيجبر، ظ.
(٨) الشمعثين، ز، الشعمثين، د، ظ، وهو تصحيف صححته من مراجع الشاهد.
(٩) البيتان من قصيدة قالها حين ثأر لأخيه كليب.
مطلعها:
أليلتنا بذي حُسَم أنيري ... إذا أنت انقضيت فلا تحوري
وقبلها:
وتسألني بُديلة عن أبيها ... ولم تعلم بديلة ما ضميري
وبعدها:
وأني قد تركت بواردات ... بجيرا في دم مثل العبير
ذو حسم: موضع. لا تحوري: لا ترجعي. الذنائب: موضع. الشعثمان: موضع، وقيل: رجلان قتلهما ملهلهل في ذلك اليوم، وهما شعثم وشعيث ابنا عامر بن ذهل بن ثعلبة، ويقال: ابنا معاوية بن عامر، وهما سيدا ذهل وفارساها، وفي الكلمة على هذا تغليب. بجير: ابن الحرث بن عباد البكري.
=

قلت: يمكن أن يقال إن (يخبر[١]) ليس منصوباً في جواب التمني، وإنما هو منصوب بأن[٢] مضمرة، وهي وصلتها مصدر فاعل (حصل)[٣] مضمراً[٤]، والجملة من هذا الفعل وفاعله معطوفة على جملة الشرط، أي فلو نبش المقابر عن كليب فحصل إخباره بما تم بعده لقرعينا، وعلى هذا فـ(لو) هي التعليقية على بابها، ولا تمني أصلاً ويمكن أن يقال: ـ أيضاً ـ إنه لا تمني أصلاً، والنصب بأن مضمرة بعد الشرط؛ لمشابهته للنفي، والمعنى على هذا التقدير: فلو حصل نبش المقابر فالإخبار لقرّعينا، فهو عطف على مصدر متصيد[٥] من فعل الشرط، وإذا كانوا قد جوزوا[٦] مثل هذا على قلة في الشرط بـ(إن)، نحو: إن تأتني[٧] فتكرمني آتك، بنصب[٨] (تكرم[٩])، من جهة أن الشرط مفروض، فهو غير موصوف بالوجود حقيقة، فأشبه النفي فأجري مجراه في نصب ما اقترن بالفاء أو الواو بعده، فتجويز ذلك في (لو) أولى؛ لدلالتها على انتفاء الشرط وضعاً، وهذا الثاني أولى من الأول، لأن[١٠] في ذلك إضمار (أن) في غير محلها[١١] المعروف[١٢]، فهو مثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه[١٣]. بخلاف

= ـ الأصمعيات: ١٥٤ـ١٥٥؛ القالي ١: ٢٤، ٢: ١٢٩ـ١٣٤؛ الأغاني ٥: ٣٨، ٥٧؛ المغني ١: ٢٩٥ـ٢٩٦؛ المقاصد ٤: ٤٦٣ـ٥٦٥؛ الأشموني ٤: ٣٢؛ السيوطي ٢: ٦٥٤ـ٦٥٧.

(١) نخبر، ز.
(٢) بان بان، ظ.
(٣) يحصل، ز، ظ.
(٤) مضمر، ز.
(٥) المصدر المتصيد، د.
(٦) أجازوا، د.
(٧) تأتيني، د.
(٨) تنصب، د.
(٩) تكرمني، د.
(١٠) اذ، د.
(١١) محلها، ظ.
(١٢) المفروض، د.
(١٣) شرحنا هذا المثل في ١ : ٨٣.

الثاني، فإن فيه إضمارا لـ (أن) في محل عهد إضمارها فيه، وإن كان قليلاً. على أن المصنف لما حكى أن النصب بـ (أن) مضمرة نادر في غير المواضع المشهورة جوازاً ووجوباً، قال[1]: (وفي القياس عليه خلاف). فللباحث أن يرتكب مذهب القائل بقياسته، ويخرج البيت عليه/ ويمكن أن يقال: ـ أيضاً ـ إن (لو) ـ من قوله (فلو نبش) ـ للتمني أو مغنية عنه على الرأيين، والفعل ـ من قوله: (فيخبر) ـ منصوب في جوابه، وقوله: (لقرّعينا) جواب لـ (لو) شرطية محذوفة، والتقدير: لو وقع ذلك لقرّعينا.

٩٧

(١) في التسهيل ص ٢٣٣.

«**فصل**»: يتكلم فيه على الصلة والموصول باعتبار الترتيب والحذف وغيرهما من الأحكام المتعلقة بذلك.

«**الموصول والصلة** [١] **كجزءي اسم، فلهما**» أي للموصول والصلة «**مالهما**» أي لجزءي الاسم «**من ترتيب**» بأن يكون الموصول قبل الصلة «**ومنع فصل**» بينهما «**بأجنبي**» لا بغير، كالجملة الاعتراضية كقوله [٢]:

ماذا ولا عتب[٣] في المقدور[٤] رمت أما يحظيك[٥] بالنجح أم خسر وتضليل[٦]

والقسم كقوله [٧]:

ذاك الذي ــ وأبيك ــ يعرف مالكا [٨] ....

---

(١) الصلة والموصول، د، والموصول والصلة، ز.

(٢) مجهول.

(٣) عنت، د.

(٤) المقدر، د.

(٥) يخطيك، د، ز.

(٦) لم أقف له على مزيد، وهو في شرح التسهيل ١: ٢٦٠ ــ ٢٦١، ١٣٠: ب؛ ابن مالك ١: ٩١؛ الهمع ١: ٨٨؛ الدرر ١: ٦٥.

(٧) جرير بن عطية.

(٨) عجزه: «والحق يدفع ترهات الباطل».

من قصيدة قالها لـ (يحيى) بن عقبة الطهوي، وأولها:

أمست طهية كالبكار أفزّها بعد الكشيش هدير قَرْم بازل

وقبل الشاهد:

من كان يمنع ــ يا طُهيّ ــ نساءكم أم من يكرّ وراء سرح الجامل؟

وبعده:

إنا تزيد على الحلوم حلومنا فضلاً ونجهل فوق جهل الجاهل

أفزها: أخافها ــ الكشيش: للبكر قبل أن تبنت شقشقته.

الهدير: للجمل. القرم، والمقْرم: البعير المكرم لا يحمل عليه ولا يذلل، لكن يكون للفِحْلة. البازل: الجمل ينشق نابه، وذلك في سنته التاسعة. رواية الديوان: =

كذا قال المصنف[١]، فجعل الفصل بالاعتراض والفصل بالقسم قسمين. والحق أن الفصل بالاعتراض جنس، وأن الفصل بالقسم نوع من ذلك الجنس، وهو قول النحويين[٢].

قال[٣]: وكذا النداء [الذي[٤]] يليه مخاطب كقوله[٥]:

وأنت الذي ـ يا سعد[٦] ـ بؤت[٧] بمشهد كريم وأبواب المكارم والحمد[٨]

فلو لم يكن بعد النداء مخاطب عُدّ[٩] الفصل به أجنبيا، ولم يجز إلا في

= (... تعرف...) (... يدمغ...).

ـ جرير: ٤٣٠؛ الخصائص ١: ٣٣٦؛ المقرب ١: ٦٢؛ المغني ٢: ٤٣٦؛ السيوطي ٢: ٨١٧ـ٨١٨؛ الهمع ١: ٨٨، ٢٤٧؛ الدرر ١: ٦٥، ٢٠٤؛ شرح التسهيل ١٣٠: ب.

(١) في شرح التسهيل ١: ٢٦٠ ـ ٢٦١، ولم يسق بيت جرير.

(٢) النحويون، د.

(٣) المصنف في شرح التسهل ١: ٢٦١.

(٤) سقطت من، د.

(٥) حسان بن ثابت، وليس في ديوانه.

(٦) سعيد، ظ.

(٧) يؤت، ظ.

(٨) من قصيدة رثى فيها سعد بن معاذ، وذكر حكمه في بني قريظة. مطلعها:

لقد سجمت من دمع عيني عبرة وحُقّ لعيني أن تفيض على سعد

وقبل الشاهد:

فإن تك قد ودّعتنا وتركتنا وأمسيت في غبراء مظلمة اللحد

وبعده:

بحكمك في حيّي قريظة بالذي قضى الله فيهم ما قضيت على عمد

يروى: (فأنت الذي...)، وهو أولى؛ لأنه جواب الشرط: (فإن تك...).

ويروى: (... أبت بمشهد). (... وأثواب المكارم...). (... وأثواب السيادة...).

ـ السيرة ٣: ٢٨٢ـ٢٨٣؛ شرح التسهيل ١: ٢٦١؛ ابن مالك ١: ٨٩؛ الهمع ١: ٨٨؛ الدرر ١: ٦٥.

(٩) عن، ز.

الضرورة كقوله[(١)]:

.... نكن[(٢)] مثل من ـ يا ذئب[(٣)] ـ يصطحبان[(٤)]

وهذا الكلام من المصنف يقتضي أن الجمل الاعتراضية والندائية التي ذكرها ليست بأجنبيه، ولهذا لم يستثنها، وفيه نظر، بل هي أجنبية مغتفرة[(٥)].

«**فلا يتبع الموصول**» تفصيل لما أجمله في قوله: (فلهما ما لهما)، أي فلا يؤتى للموصول بتابع قبل تمام الصلة أو تقدير[(٦)] تمامها، فلا يجوز: مررت بالضاربين وإخوتك زيداً، ولا بالضاربين[(٧)] كلهم زيدا، ولا بالضاربين[(٧)] المحسنين زيدا، ولا بالضاربين[(٧)] إخوتك زيدا، بياناً قدرته أو بدلا. «**ولا يخبر عنه**» فلا يجوز: الذي[(٨)] زيد أكرمته، يعني الذي أكرمته زيد. «**ولا يستثنى منه**» فلا يجوز: جاء الذين إلا زيدا أكرمتهم، [وإنما تقول: جاء الذين أكرمتهم إلا زيدا[(٩)]]. «**قبل تمام الصلة**» معمول تنازعه الأفعال المتقدمة[(١٠)]، وهو قيد في كل واحد منها. «**أو تقدير تمامها**».

قال ابن قاسم: هو إشارة إلى نحو قوله[(١١)]:

---

(١) الفرزدق.
(٢) تكن، د، ز.
(٣) أهملت الذال في، ظ.
(٤) صدره: «تعشّ فإن عاهدتني لا تخونني». وقد مر في ٢: ٢٣٨.
(٥) مفتقرة، ظ.
(٦) عطفت بالواو في، د.
(٧) سقط الجار من، ظ.
(٨) زيدا، ز.
(٩) ما بين المقعوفين ساقط من، ظ.
(١٠) وهي: يتبع ـ يخبر ـ يستثنى.
(١١) الأعشى ميمون.

لسنــا كمن جعلتْ إيــاد دارهــا   تكريت[١] تمنع حبها أن يحصدا[٢]

فظاهره[٣] أن (إياد) بدل من (مَن) في رواية من جَرّ، وبدل من الضمير المستكن في (جعلت) في رواية من رفع، فقد أبدل على الأول من الموصول قبل تمام الصلة، لكنه قدر التمام.

قلت: في[٤] هذا الكلام نظر، فإن كل[٥] موضع ممنوع يمكن فيه هذا التقدير، قالوا: والصواب أن يجعل (دارها) منصوباً بفعل يدل عليه المذكور، والتقدير: لسنا كمن جعلت إياد جعلت دارها.

قال ابن هشام: وهذا مشكل، لأن (جعلت) فعل عام لا يصح أن يتعرف به الموصول، بخلاف ضربت وأكلت ونحو ذلك من الأفعال الخاصة، ولا يقال: فإن رفع الإبهام قد زال بالجملة الثانية، لأنا نقول: شرط الصلة نفسها أن يعرف الموصول منها، أما أنه يعرف من جملة أخرى بعدها فليس بكافٍ.

---

(١) بتكريت، ظ، وألحقت بالصدر في، د.

(٢) تحصـلا، ز، يحصلا، ظ، والبيت من قصيدة قالها لكسرى حين أراد منهم رهائن، لما أغار الحارث بن وعلة على بعض السواد ومطلعها:

أثــوى وقصّــر ليله ليــزوّدا   ومضى وأخلف من قتيلة موعدا

وقبل الشاهد:

لنقــاتلنّكم عـلى مــا خيّلت   ولنجعلن لمـن بغـى وتمــرّدا

ما بين عانة والفرات، كأنمـا   حشّ الغواة بها حريقا موقدا

خربت بيوت نبيطة فكأنها   لم تلق بعدك عامراً مستشهدا

وبعده:

قوماً يعـالج قمـلا أبناؤهم،   وسلاسلا أُجُدًا وبابا مؤصدا

يروى: (... كمن حلت...). (... ترقب حبها...). (أ تحصدا).

تكريت، قرية على نهر دجلة. أُجُدا: موثقة. مؤصدا: مغلقا.

ـ الأعشى: ٥٤ـ٥٧؛ الخصائص ٢: ٤٠٢ـ٤٠٣، ٣: ٢٥٦؛ الشجري ١: ١٩٤؛ المغني ٢: ٥٩٦ـ٥٩٧.

(٣) فظاهر، د.

(٤) وفى، د.   (٥) في كل، ز، ظ.

«وقد ترد صلة بعد موصولين» [نحو: الذي والتي قاما، وأنشد المصنف عليه بيتاً لم يتحرر لي إلى الآن كقوله[١]:

صل الذي والتي منا[٢] بآصرة   وإن نأت عن مراقي منّها[٣] الرحم[٤]

منا[٢]: توسلا. بآصرة، أي بما تعطف من منة ونحوها. وإن نأت، أي بعدت. والرحم: القرابة، أي صل من توسل إليك من ذكر أو أنثى بمنة تعطفك عليه، وإن لم يكن بينكما قرابة[٥]].

«أو أكثر مشتركاً فيها» كقوله[٦]:

من اللواتي والتي واللاتي   يزعمن أنّي كبرت لداتي[٧]

ومثله ما أنشده المبرد في المقتضب:

بعد اللّتيّا[٨] واللتيّا[٨] والتي   إذا علتها أنفس تردت[٩]

---

(١) مجهول، والتعبير المناسب أن يقول: وهو قوله.

(٢) متا، د، وأرى أنه الصواب.

(٣) متنها، د، وصوابه: متّها.

(٤) رواية المصنف: (... عن مدى مرماهما...). وفي ما عدا هذا، البيت مطابق لما عند المصنف، ولا إشكال لو رواه: (... متّا بآصره). ولم أجد له سابقاً ولا لاحقاً.
ـ شرح التسهيل ١: ٢٦٢؛ الهمع ١: ٨٨؛ الدرر ١: ٦٦.

(٥) ما بين المركنين ساقط من، ز، ظ.

(٦) لا يعرف.

(٧) أعجمت الدال في، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر، والبيت أوردته المراجع فردا، لِداتي: أترابي، أي أمثالي في السنّ.
ـ ابن قتيبة ١: ٨٨؛ الصحاح ٦: ٢٤٧٩؛ الشجري ١: ٢٤؛ شرح التسيهل ١: ٢٦٢؛ الرضي ٢: ٦٠؛ الخزانة ٢: ٥٥٩ـ ٥٦٠.

(٨) ضمت اللام في، ظ، ولا يصح؛ لأن المبنّي لا يعامل معاملة المتمكن في التصغير.

(٩) لودت، د، وهو تصحيف، والبيت للعجاج من أرجوزة طويلة مطلعها:

الحمد لله الذي استقلت   بإذنه السماء واطمأنت

وقبل الشاهد:

فسرّ ودّادي، وساء شمتي،   إذ ردها بكيده، فارتدت
إلى أمار، وأمار مدّتي   دافع عني بنقير موتتي

=

قال ابن هشام: وأما قول ابن الشجري[١] لم يأت للموصولين الأولين بصلة لأن/ صلة الثالث[٢] دلت على ما أراد، وأن الأمر كذلك في قوله: ٩٨

بعد اللتيا[٣] . . . .

البيت، فمردود. ولا أدري ما وجه الرد؟.

«أو مدلولا بها على ما حذف» كقوله[٤]:

وعند الذي [واللات[٥]] عدنك[٦] إحنة[٧] عليك فلا يغررك كيد العوائد[٨]

= وبعده:

فارتاح ربي، وأراد رحمتي ونعمة أتمها فتمت

استقلت: نهضت. أمار: وقت. نقير: موضع. فارتاح ربي: أساء الأدب مع الله ــ علا وتقدس ــ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ ٣٨ ق (٥٠).

(رحمتي) يروى: رجعتي.

ــ العجاج: ٢٦٦ ــ ٢٧٦؛ سيبويه ١: ٣٧٦، ٢: ١٤٠؛ المقتضب ٢: ٢٨٩؛ أبو زيد: ١٢٢؛ الصحاح ٦: ٢٤٨٠ (لتي)؛ الشجري ١: ٢٤، ٢٥؛ ابن يعيش ٥: ١٤٠؛ المغني ٢: ٦٩٢؛ الخزانة ٢: ٥٥٩ ــ ٥٦٠.

(١) في أماليه ١: ٢٤ ــ ٢٥ في كلامه على البيت: (من اللواتي والتي. . .)، وما هنا معنى كلامه.

(٢) الثلاث، ز.

(٣) راجعه في الصفحة السابقة.

(٤) مجهول.

(٥) سقطت من، ز.

(٦) عدتك، ظ.

(٧) ألحقت بالعجز في، د، امنة، ز.

(٨) العوامد، ز، والبيت في شرح التسهيل ١: ٢٦٢؛ المغني ٢: ٦٩٢؛ الهمع ١: ٨٨؛ الدرر ١: ٦٦.

ويحتمل أن يكون هذا من باب:

.... ويرجعن من دارين بجر[١] الحقائب[٢]

بل أولى هنا، للاختلاط، وسهله أنه تغليب للأكثر المجاور على المفرد[٣] المنفصل عن الصلة.

«**وقد يحذف**[٤] **ما علم من موصول**» اسمي[٥] «**غير الألف واللام**» وهذا مذهب قال به الكوفيون والبغداديون والأخفش، ومنعه غيره[٦] من البصريين، واختار المصنف[٧] الجواز مستدلاً بالقياس على (أنْ)، فإن حذفها مكتفى بصلتها جائز[٨] إجماعاً، وبالسماع الوارد في ذلك قال الله تعالى:

---

(١) بحر، ظ.

(٢) صدره:

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ....

وبعده:

على حين ألهى الناس جُلّ أمورهم فندلا ـ زريق ـ المال ندل الثعالب

واختلفوا في قائلها: الأحوص الأنصاري، أعشى همدان، جرير بن عطية، ولم أجده في ديوانه، ولم أرَ من أنشد مع البيتين سواهما.

يروى: (ويخرجن...). الدهناء: رملة لبني تميم، تمد وتقصر. بجر، جمع بجرى: مليئة منتفخة.

ـ سيبويه ١: ٥٩ـ٦٠؛ الكامل ١: ١٥٧ ـ ١٦٠؛ الخصائص ١: ١٢٠؛ الصحاح ٥: ١٨٢٧ (ندل)، ابن مالك ١: ٢٥٢؛ ابن الناظم: ١٠٥؛ ١٦٢؛ ابن عقيل ١: ٤٧٩ـ ٤٨٠؛ المقاصد ٣: ٤٦ـ٤٩، ٥٢٣ـ ٥٢٤؛ اللسان (ندل).

(٣) الفرد، د، ظ.

(٤) تحذف، ز.

(٥) اسم، د.

(٦) غيرهم، ظ. والضمير عائد على الأخفش، وهو بصري.

(٧) في شرح التسهيل ١: ٢٦٤ـ ٢٦٥.

(٨) أهمل الزاي في، ظ.

﴿آمَنَّا[١] بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾[٢]. (أي وبالذي أنزل إليكم[٣])، وعلى الاستدلال بها[٤] منع ظاهر، واستدل[٥] أيضاً بقول حسان[٦] رضي الله عنه:

أمن[٧] يهجو[٨] رسول الله منكم ... ويمدحه وينصره سواء[٩]

[أي ومن يمدحه][١٠]. وبقول[١١] الآخر[١٢]:

[ما الذي دأبه احتياط وعزم ... وهواه أطاع يستويان[١٣]

---

(١) آمنوا، د، ز، ظ، وهو خطأ، وما أثبته موافق لما في المصحف، ولما في شرح التسهيل.

(٢) ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا.. وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ ٤٦ العنكبوت (٢٩).

(٣) ساقط من، د.

(٤) بهما، ز، ظ.

(٥) ظاهره أنه يعني المصنف، ولكنه لم يستدل في شرح التسهيل ١: ٢٦٤ـ٢٦٥ ببيتي حسان والكميت المذكورين هنا.

(٦) ابن ثابت.

(٧) من، د.

(٨) يهجوا، د، ز.

(٩) من قصيدة مدح فيها رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ وهجا أبا سفيان.

مطلعها:

عفت ذات الأصابع فالجواء ... إلى عذراء منزلها خلاء

وقبل الشاهد:

هجوت مباركا برّا حنيفا ... أمين الله شيمته الوفاء

وبعده:

فإن أبي ووالده وعرضي ... لعرض محمد منكم وقاء

ـ حسان: ١ـ١٠؛ الفراء ٢: ٣١٥؛ المقتضب ٢: ١٣٧؛ السيرة ٤: ٦٣ـ٦٦؛ ابن مالك ١: ٩٢؛ المغني ٢: ٦٩٢؛ الأشموني ١: ٢٧٤؛ السيوطي ٢: ٨٥٠ـ٨٥٣.

(١٠) سقطت من، د.

(١١) سقط العاطف من، د.

(١٢) لا يعرف.

(١٣) البيت في شرح التسهيل ١: ٢٦٤ـ٢٦٥؛ ابن مالك ١: ٩٢؛ المغني ٢: ٦٩٢.

أي والذي هواه أطاع وبقول الآخر[١]:]

لكم مسجـدا[٢] الله المـزوران[٣]، والحصى
لكم قبصـة[٤] من بيـن أثـرى[٥] وأقتـرا[٦]

أي من بين [من[٧]] أثرى، أي استغنى، ومن أقتر[٨]، أي افتقر.

وهذا كله مخصوص بالشعر[٩] عند البصريين «و» قد يحذف[١٠] أيضاً ما علم «**من صلة غيرهما**»، أي غير الألف واللام، كقوله[١١]:

نحن الأولى[١٢] فـاجمـع جمـو عـك ثـم وجّـهـهـم إلـيـنـا[١٣]

---

(١) الكميت بن زيد، وما بين المعقوفين ساقط من، ز.
(٢) مسجد، د، ز.
(٣) أهملت الزاي في، د.
(٤) قبضة، د، قيصة، ز، ظ.
(٥) أثرا، ز.
(٦) رواية الصحاح واللسان: (قبضة)، وليس في البيت ما يعود عليه الضمير.
القبص: العدد الكثير، والقبصة: المرة من القبص، وهوالتناول بأطراف الأصابع.
ـ الصحاح ٣:١٠٥ (قبص)، الإنصاف: ٧٢١؛ المقاصد ٤:٨٤ـ٨٥؛ الأشموني ٣:٧٠؛ اللسان (قبص).
ـ شرح التسهيل ١٤١:ب.
(٧) سقطت من، د.
(٨) اقترا، ز.
(٩) بالضرورة، د.
(١٠) تحذف، ز.
(١١) عبيد بن الأبرص.
(١٢) الالى، ز.
(١٣) من قصيدة قالها حين عرضت بنو أسد على امرىء القيس دية أبيه ألف بعير، أو القود لمن يختار منهم، أو إنظارهم حولا، فلم يقبل إلا الثالث وهددهم بالقضاء عليهم مطلعها:
يـاذا المـخـوفـنـا بـقـتـل أبيـه إذلالاً وحيـنـاً
أوهمـت أنـك قـد قـتـلـت سراتنا كـذباً ومينـاً =

أي نحن الأولى عرفوا بالنجدة والشجاعة، وعدم المبالاة [١] بكثرة الأعداء.

«**ولا تحذف صلة حرف إلا ومعمولها باق**» نحو قولهم: لا أفعله ما أن حراء مكانه، وما أن في السماء [٢] نجما، أي ما ثبت، ــ في المثالين ــ فحذف الفعل منهما، وهو (ثبت) وأبقي معموله، وهو أن وصلتها. وفي العبارة تسامح؛ لأن الصلة المجموع، لا الفعل فقط، فكان الأحسن أن يقال: وقد يحذف الفعل الواقع صدر صلة [٣] حرف [٤] [مع [٥]] مرفوعه، ويبقى المنصوب، نحو: (كل شيء أمم ما النساء وذكرهن [٦])، أو بدون المرفوع، نحو: ما أن

= وقبل الشاهد:

ولـقـد صلقْـن هـوازنـا ... بـنـواهـل حتى ارتـويـنـا

نُـعليهـم تحـت الضـبـا ... ب المشـرفي إذا اعتـزيـنـا

وبعد الشاهد:

واعـلـم بـأن جـيـادنـا ... آلـين لا يـقـضـين ديـنـا

يروى: (يا ذا المعيّرنا..).

حينا: هلاكا. صلقن: عضضن، والضمير عائد على الخيل. نواهل: عطاش. نعليهم: نضربهم. الضباب: الغبار في المعركة. المشرفي: السيف منسوب إلى محل صناعته، وهي مشارف الشام، وهو المفعول الثاني للفعل: (نعليهم). اعتزينا: انتسبنا، وقلنا: نحن بنو فلان، فخراً. آلين: حلفن. لا يقضين دينا: لا يمكنَّ طالب الوتر من وتره.

ــ عبيد: ١٣٥ ــ ١٣٩؛ الأغاني ٢٢: ٨٣ ــ ٨٥؛ الشجري ١: ٢٩، ٢: ١٧٩، ٣: ٣٠٧ ــ ٣٠٨؛ شرح التسهيل ١: ٢٦٥؛ ابن مالك ١: ٩١؛ المغني ١: ٩١، ٢: ٦٩٢؛ المقاصد ١: ٤٩٠ ــ ٤٩٢؛ التصريح ١: ١٤٢؛ الأشموني ١: ١٦١، ١٧٥؛ السيوطي ١: ٢٥٨ ــ ٢٦٠؛ الهمع ١: ٨٩؛ الدرر ١: ٦٨.

(١) المبالات، ظ.

(٢) جرت بالباء في، د.

(٣) صلته، د.

(٤) حذف، ز.

(٥) سقطت من، ز.

(٦) جاء هذا المثل بلفظ مختلف مع التصريح بالمحذوف، وهو: كل شيء مَهَهٌ ما خلا النساء وذكرهن. ويروى مهاه ومعناهما اليسير الحقير، أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر=

حراء مكانه، و(أما أنت منطلقاً انطلقت). «**ولا**» يحذف[١] «**موصول حرفي إلا** «**أن**»» وحذفها نوعان: مطرد، نحو: ﴿مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ[٢]﴾ وغير مطرد وهو نوعان: مع بقاء العمل، وبدونه، وقد روي قوله[٣]:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن[٤] أشهد اللذات هل أنت مخلدي[٥]

بالوجهين، وكذا (تسمع[٦] بالمعيدي[٧]...)، والأرجح الرفع، وزعم

= حرمه فيمتعض حينئذ فلا يحتمله. قال أهل اللغة: المهاه والمهه الجمال والطراوة، أي كل شيء جميل ذكره إلا ذكر النساء.

ـ الميداني ٢: ٧٨؛ فصل المقال ١٥٩ـ ١٦٠.

(١) يحذق، ظ.

(٢) ﴿...حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ...﴾ ١٧٩ آل عمران (٣).

(٣) طرفة بن العبد.

(٤) وأنا، ز.

(٥) مجلدي، د، والبيت من معلقته ومطلعها:

لخولة أطلال ببرقة ثهمد ظللت بها أبكي وأبكي إلى الغد

ويروى:

.... تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

وقبل الشاهد:

رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطراف الممدد

وبعده:

فإن كنت لا تستطيع دفع منيتي فدعني أبادرها بما ملكت يدي

يروى: (... هذا اللائمي...) (... أيها اللاحيّ أن...).

ـ طرفة: ٣٠ـ٦٧؛ السبع: ١٣٢ـ٢٣١؛ سيبويه ١: ٤٥٢؛ المقتضب ٢: ٨٥، ١٣٦؛ ثعلب: ٣٨٣ـ٤٨٣؛ الشجري ١: ٨٣؛ التبريزي ٣: ١٩؛ الإنصاف: ٥٦٠؛ الرضي ١: ٢٥، ٢: ٢٤٠، ٢٥١؛ ابن عقيل ٢: ٢٨٣ـ ٢٨٤؛ المغني ٢: ٢٤٩ـ ٧١٣؛ المقاصد ٤: ٤٠٢ـ ٤٠٣؛ السيوطي ١: ٨٠٠ـ ٨٠٥؛ الخزانة ١: ٥٧ـ ٥٨، ٣: ٥٩٤، ٦٢٥.

(٦) سمع، د.

(٧) خير من أن تراه. وتقدم الكلام عليه في ١ : ٨٣.

السيرافي أنه يجوز ـ في ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ[١]﴾ ـ تقدير (كي). وهو مخالف لقول المصنف: (إلا أن[٢]).

«وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفا، أو الألف واللام» مثل: جاء الذي زيدا ضرب، فإن كان حرفاً أو الألف واللام لم يجز.

قال المصنف[٣]: وعلة ذلك أن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج[٤] الاسم بصلته، فلو تقدم معمولها كان تقديمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزءي مصدر، وكذلك اشتد امتزاج الألف واللام.

قال ابن قاسم: ولم يفصّل المصنف في الحرف بين العامل وغيره، وفصّل غيره، فأجاز ذلك في غير العامل[٥] نحو: عجبت مما زيداً تضرب، ومنع في العامل نحو[٦] (أن) وتعليل المصنف يقتضي إطلاق/المنع. ٩٩

قلت: ومما يدل على أنه لا فرق في الموصول الحرفي بين العامل وغيره اتفاقهم على منع تقديم خبر (دام) عليها نفسها، مع اختلافهم في جمودها وتصرفها، وما أحسن قول المصنف: (وقد يلي) ولم يقل: وقد يتقدم معمول الصلة إن لم يكن الموصول حرفاً أو الألف واللام. لأن ذلك باطل لقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[٧] فإن المعطوف على الصلة صلة، وقد تقدم معمول الثانية، مع أن الموصول (ال)، فإن صلة (ال) تكون[٨] جملة فعلية، إذا لم تجاور (ال)، بل كانت معطوفة.

---

(١) ﴿...وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ واللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٢٦ النساء (٤).

(٢) الآن، ز.

(٣) في شرح التسهيل ١: ٢٦٦، وقد تصرف فيه.

(٤) الحرف بصلة أشد من امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج، ز.

(٥) العوامل، ز.

(٦) نحو نحو، ظ.

(٧) ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ...﴾ ٣٥ الحج (٢٢)، ﴿الَّذِينَ﴾ نعت لـ (المخبتين) من ﴿... وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ﴾ ٣٤ الحج.

(٨) •يكون، ظ.

«**ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام**» الموصولة «**بمحذوف دل عليه صلتها**» نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ[١]﴾ و[٢]: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ[٣]﴾ [٤]، ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾[٥]، ﴿وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [٦]، فحرف الجر في ذلك وأمثاله متعلق [٧] بمحذوف تدل عليه الصلة، وغير المصنف يقدر: (أعني)، وليس بجيد.

وإذا قدر على رأي المصنف: ــ مثلاً ــ زاهدين فيه من الزاهدين، فهل (من الزاهدين) صفة لزاهدين مؤكدة، كما تقول: عالم من العلماء، أو صفة مبينة [٨] [لا مؤكدة][٩]، أي زاهدين، بلغ بهم الزهد إلى أن يعدّوا في الزاهدين، لأن الزاهد قد لا يكون عريقاً في الزهد بحيث يعد في الزاهدين، إذا عدوا؟، أو يكون خبراً ثانياً؟ كل ذلك محتمل. ولا يكون بدلاً من المحذوف لوجود (من) معه، وكلام ابن الحاجب صريح في أن التعلق[١٠] في مثل ذلك بنفس الصلة لا بشيء[١١] محذوف، قال: ــ في أمالي القرآن في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ[١٢]﴾ ــ.

---

(١) ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ...﴾ ٢٠ يوسف (١٢).
(٢) سقط العاطف من، د.
(٣) الْمَالِينَ، ظ، وهو خطأ.
(٤) (قَالَ...) ١٦٨ الشعراء (٢٦).
(٥) ﴿وَقَاسَمَهُمَا...﴾ ٢١ الأعراف (٧).
(٦) ﴿قَالَ بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ...﴾ -٥٦ الأنبياء (٢١).
(٧) يتعلق، د، مع إهمال القاف.
(٨) مبنية، د.
(٩) سقطت من، د.
(١٠) التعليق، ز، ظ.
(١١) سقط الجار من، ظ.
(١٢) ٢١ الأعراف (٧).

الظاهر في (لكما) ـ في مثل هذا الموضع ـ أنه متعلق [١] بـ (الناصحين) ونحوه، لأن المعنى عليه، ولا يرتاب في أن المعنى: لمن الناصحين لكما، وأن اللام إنما جيء بها لتخصيص معنى النصح[٢] بالمخاطبين، وإنما فر الأكثرون من ذلك، لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول، والفرق عندنا أن الألف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءاً من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم، ففرق بينها[٣] وبين الموصولات بذلك، كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول؛ لتكون[٤] مع (أل) كالاسم الواحد، ولذلك لم توصل [٥] بجملة اسمية، وذلك واضح، ولا حاجة إلى التعسف[٦] .

«ويندر [٧] ذلك» أي تعليق حرف جر واقع قبل الموصول بمحذوف [٨] تدل عليه الصلة. «في الشعر مع غيرها» أي غير الألف واللام، وأعاد الضمير مفرداً مؤنثاً [٩] باعتبار الأداة والكلمة. «مطلقاً» أي سواء كان الموصول مجروراً [بمن] [١٠] كقوله [١١] :

---

(١) يتعلق، د.

(٢) التصحيح، ز.

(٣) بينهما، د.

(٤) ليكون، ز، ظ.

(٥) يوصل، ظ.

(٦) تعسف، ز.

(٧) وندر، د.

(٨) بمخذوف، ظ.

(٩) ضمير المفرد المؤنث، د، ز، وكانت كذلك في، ظ، لكنها صححت.

(١٠) سقطت من، ز.

(١١) لم أعرفه.

لا تـظلمـوا مِسـورا فـإنـه لكم من الذين وفوا [في السر والعلن (١)

أي واف لكم من الذين وفوا (٢)].

أو كان (٣) الموصول غير مجرور بمن كقوله(٤):

وأهجو (٥) من هجاني من سواهم وأعـرض منهم عمن هجـاني (٦)

التقدير: عمن هجاني منهم (٧) والمذكور مؤكد للمحذوف.

---

(١) في شرح التسهيل: (ميسورا) وفي مخطوطته: (مسورا).

ــ شرح التسهيل ١:٢٦٧؛ الهمع ١:٨٨؛ الدرر ١:٦٦.

(٢) ما بين المركنين ليس في، د.

(٣) عطفت بالواو في، د.

(٤) هدبة بن خشرم بن كرز (٠٠ــ حوالي ٥٠ هـ= ٠٠ــحوالي ٦٧٠ م). من قضاعة، يكنى أبا عمير، شاعر راجز من بادية الحجاز. كان راوية الحطيئة، وراويته الشاعر جميل. قتل زيادة بن زيد من بني رقاش في شجار وقع بينهما، فحبسه والي المدينة سعيد بن العاص ثلاث سنوات ثم قتل قودا.

ــ ابن قتيبة ٢:٦٩١ــ٦٩٥؛ المرزباني: ٤٨٣؛ الخزانة ٤:٨٤ــ٨٧.

(٥) واهجوا، د، ز.

(٦) الثالث في أبيات ثلاثة أنشدها أبو تمام في حماسته، وروايته: «سأهجو من هجاهم من سواهم».

وقبله:

إني من قضـاعة من يكـدها أكده وهي مني في أمان

ولست بشاعر السفساف فيهم ولكن مـدره الحرب العـوان

السفساف: ما لا خير فيه من الأفعال والأقوال. المدره: السيد الذي يدفع به الشر، فعله: دره، أي طلع، أو درأ، أي دفع، فالهاء منقلبة عن الهمزة. الحرب العوان: التي قوتل فيها مرة بعد مرة.

ــ الحماسة ٢:٤٣ــ٥٣؛ شرح التسهيل ١:٢٦٧ــ٢٦٨؛ الهمع ١:٨٨؛ الدرر ١:٦٦.

(٧) زاد هنا في، ز (عمن هجاني).

وقيل: التقدير: عن هاجيٍّ منهم، إذ تقدير اسم فاعل[1] أسهل من حذف موصول وصلته[2]. «و» يندر ذلك «معها» أي مع الكلمة التي هي الألف واللام «غير مجرورة[3] بـ«من»»، التبعيضية، [بذلك][4] قيدها المصنف في الشرح[5]، وعلله بأن في ذلك إشعاراً بأن المحذوف بعض المذكور، فتقوى الدلالة عليه. ومثال ذلك ـ أعني[6] / ما إذا كانت الألف واللام غير مجرورة بمن ـ قوله[7]: ١٠٠

تقول ودقّت[8] صدرها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس[9]

---

(١) الفاعل، د.

(٢) الموصول وصلة، د.

(٣) مجرور، م.

(٤) سقطت من، د.

(٥) على التسهيل ١: ٢٦٧.

(٦) أي، ظ.

(٧) أعرابي سعدي قاله المبرد، وقال أبو تمام: الهذلول بن كعب العنبري. وقال الخالديان: الحارث بن بدر. وفي هامشه عن ابن بري أنه سَمَّى الأعرابي السعدي: نعيم بن الحارث ابن يزيد السعدي. وقد اتفقوا على أنه سيد قومه وفارسهم، ولم يذكر أحد منهم عصره، والظاهر أنه جاهلي.

ـ المرزباني: ٤٩١؛ ومراجع الشاهد.

(٨) وقد دقت، ز، ولا يستقيم معه الوزن.

(٩) نزل بالشاعر أضياف فقام إلى الرحى يطحن لهم، وكان مملكاً على امرأة من بني بهدلة أو ابنة عمه، فرأته فأكبرت منه ذلك وأنبته، فقال أبياتاً الشاهد أولها، وبعده:

فقلت لها لا تعجلي وتبيني فعالي إذا التفت عليَّ الفوارس

يروى: (...وصكت نحرها...)، (... وصكت صدرها...)، (... لا تعجبي...)، (بلائي إذا...).

ـ الكامل ١: ٣٤ ـ ٣٩؛ الحماسة ٢: ٢٢٨ ـ ٢٣١؛ الخصائص ١: ٢٤٥ ـ ٢٤٦؛ المنصف ١: ١٣٠، ٤١٥؛ الخالديان ٢: ٢٦٣ ـ ٢٦٤؛ شرح التسهيل: ٢٦٧، ٢٩٣.

قال ابن قاسم: فـ(بالرحى[١]) متعلق بمحذوف[٢] يدل عليه صلة (أل)، وهي متقاعس، والتقدير: متقاعسا [بالرحى[٣]]. وتبع المصنف فإنه [قال[٤]]:

أراد بعلي هذا كائناً [بالرحى[٥]]، أو متقاعساً بالرحى.

قلت: الظاهر أن يقدر (متقاعس[٦]) أو (المتقاعس)، والمذكور بدل[٧]، وهو على قراءة ابن مسعود[٨]﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ[٩]﴾ وعلى الأول يحتاج إلى أن يقدر (المتقاعس) خبراً لمحذوف، وهو أمر لا داعي إليه.

---

(١) فبالرجا، د.

(٢) مجذوف، ظ.

(٣) سقطت من، ظ.

(٤) سقطت من، د، وهذا القول في شرح التسهيل ١: ٢٦٧.

(٥) سقطت من، د.

(٦) متقاعسا، ظ.

(٧) يدل، د.

(٨) والأعمش، المحتسب ١: ٣٢٤؛ البحر ٥: ٢٢٤.

(٩) ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ... إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾. ٧٢ هود (١١)، وقد بسط ابن جني الكلام عليها في المحتسب ١: ٣٢٤ـ٣٢٥، ولنفاسته استحسنت نقله هنا، قال: (الرفع في (شيخ) من أربعة أوجه:
أحدها: أن يكون (شيخ) خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: هذا شيخ، والوقف إذا على قوله: (هذا بعلي)؛ لأن الجملة هناك قد تمت، ثم استأنف جملة ثانية فقال: (هذا شيخ).
والثاني: أن يكون (بعلي) بدلاً من (هذا)، و(شيخ) هو الخبر.
والثالث: أن يكون (شيخ) بدلاً من (بعلي)، وكأنه قال: هذا شيخ، كما كان التقدير فيما قبله: بعلي شيخ.
والرابع: أن يكون (بعلي) و(شيخ) جميعاً خبراً عن (هذا)، كقولك هذا حلو حامض، أي: قد جمع الحلاوة والحموضة، وكذلك (هذا): أي قد جمع البعولة والشيخوخة.
فإن قلت: فهل تجيز أن يكون (بعلي) وصفاً لـ (هذا)؟
قيل: لا، وذلك أن (هذا) ونحوه من أسماء الإشارة لا يوصف بالمضاف. ألا تراهم لم يجيزوا: مررت بهذا ذي المال، كما أجازوا: مررت بهذا الغلام؟ وإذا لم يجز أن يكون (بعلي) وصفاً لـ (هذا) من حيث ذكرنا، لم يجز أيضاً أن يكون عطف بيان له؛ لأن صورة عطف البيان صورة الصفة، فافهم ذلك.

=

. . . .

= وهنا وجه خامس، لكنه على قياس مذهب الكسائي، وذلك أنه يعتقد في خبر المبتدأ أبدا أن فيه ضميرا وإن لم يكن مشتقاً من الفعل، نحو: زيد أخوك، وهو يريد النسب. فإذا كان كذلك فقياس مذهبه أن يكون (شيخ) بدلا من الضمير في (بعلي)؛ لأنه خبر عن (هذا).

فإن قلت: فإن الكوفيين لا يجيزون إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كان من لفظها، نحو قول الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ وليس قبل (شيخ) معرفة من لفظه.

قيل: أجل، إلا أن هذا اعتبار في الاسمين الملفوظ بكل واحد منهما، فأما الضمير فيه فعلى قياس قول من استودعه إياه، فلا لفظ له أيضاً فيعتبر خلافه أو وفاقه، وإذا سقط ذلك ساغ، وجاز إبدال النكرة منه لما ذكرنا من تقديم لفظه المخالف للفظها). انتهى، وأظن أنك على علـم بأن (شيخا) ـ في قراءة الجمهور ـ منصوب على الحال، وصاحبه (بعل)، وعامله (هذا)؛ لأنه في معنى: أشير.

الباب العاشر
«باب اسم الإشارة»

«وهو ما وضع لمسمى» جنس يشمل النكرة والمعرفة **«وإشارة إليه»** فصل أخرج ما عدا اسم الإشارة.

والاعتراض بأن المضمرات وجميع المظهرات داخلة في هذا الحد، فلا يكون مطرداً؛ لأن المضمر[1] يشار به[2] إلى المعود عليه[3]، والمظهر إن كان نكرة يشار به إلى واحد من الجنس غير معين، وإن كان معرفة فإلى واحد معين، يندفع[4] بأن المراد بـ(الإشارة) الحسية، وما ذكر من الأسماء المنقوض[5] بها ليست كذلك.

وإنما لم يقل: ـ في الحد ـ وإشارة إليه حسية[6]؛ لأن مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية، وقضية هذا أن يكون الأصل في أسماء الإشارة أن (لا)[7] يشار بها (إلا)[7] إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد. فإن أشير بها إلى غير محسوس أو إلى محسوس غير مشاهد فلتّصييره كالمحسوس المشاهد.

---

(١) المضمرات، د.
(٢) بها، د.
(٣) اليه، ظ.
(٤) هذا خبر قوله: والاعتراض.
(٥) المنفوض، ظ.
(٦) حسية إليه، د.
(٧) سقطت من، د.

والاعتراض بلزوم الدور من حيث أخذ لفظ الإشارة في كل من المعرِّف والمعرَّف يندفع بأن الإشارة في قوله: (اسم الإشارة) جزء المحدود، ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضاً عليه، إذ ربما تكون[١] معرفة ذلك [٢]الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك (الحد) [٣].

«**وهو**» أي اسم الإشارة «**ـ في القرب مفرداً مذكراً ـ ذا**» و(هو) مبتدأ وخبره (ذا)، وما بينهما من[٤] متعلقات شيء محذوف، والتقدير: أعنيه في القرب [مفرداً] [٥] مذكراً، والجملة معترضة، وقد ظهر بذلك وجه إعرابه.

قال المصنف[٦] : والمشهور أن للمشار إليه ثلاث مراتب، وقيل له مرتبتان كالمنادى، وهو الصحيح، وقد سردتها على المشهور؛ لأنه الأسبق إلى أكثر الأذهان، فما عطفته بالواو فهو لغة في المعطوف عليه، واقع في مرتبته، وما عطفته بـ(ثم) فهو في مرتبة تلي مرتبة المعطوف عليه.

«**ثم ذاك**» بدون لام للمتوسط. «**ثم ذلك**» بلام «**وآلك**» بلام وهمزة مفتتح بها ممدودة كلاهما للبعيد، وينبغي أن يكون كل من الذال والهمزة أصلاً، وأن لا يكون أحدهما بدلاً من الآخر، لتباعد ما بين طرف اللسان وأول مخارج حروف الحلق، ولم يذكر هذه الكلمة في القرب[٧]، ولا في التوسط[٨]، فكأنها

---

(١) يكون، ز، ظ.
(٢) وذلك، ز.
(٣) سقطت من، ز، ظ.
(٤) هي، د.
(٥) سقطت من، د.
(٦) في شرح التسهيل ١ :٢٦٨ بتصرف.
(٧) القريب، ظ.
(٨) المتوسط، ظ.

لم تستعمل إلا في البعيد، ولفظ (آ)[١] يستعمل[٢] حرفاً لنداء[٣] البعيد[٤]، وهذا يسأل عنه في باب النداء، فيقال: في أي موضع يكون «آ» اسمًا؟. هذا كله للمفرد المذكر.

قال ابن قاسم: وقد يقال: ــ في القريب ــ (ذاء)[٥] بهمزة مكسورة بعد الألف، و(ذائه) بهاء مكسورة بعد تلك الهمزة، قال الراجز[٦]:

هــذائــه الــدَّفتــر خيــر دفتــر   في كف قــرم مــاجدٍ مصــدر[٧]

وقد يقال: ــ في البعيد ــ (ذائك) بهمزة مكسورة بعد الألف.

ومذهب البصريين أن (ذا) ثلاثي الوضع، قالوا: لتصغيره على (ذيّا) بإعادة اللام. ١٠١

قلت: قد يعارض بما قاله ابن يعيش[٨] من أنك إذا سميت به تقول: (ذاء)، فتزيد ألفاً أخرى، ثم تقلبها همزة، كما تقول: (لاء) إذا سميت بـ(لا)، وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعاً إذا كان ثانيها ألفاً وسمي بها، ولو كان أصله ثلاثة قلت: (ذاي) رداً له إلى أصله.

---

(١) ولفظ الآ، د، ظ، لكن ليس في الثانية مد، ولفظها لا،ز،وكل هذا تصحيف صوابه ما صنعت، وغرض الشارح أن (آلك) مكونة من (آ) وهي اسم إشارة؛ واللام، وهي حرف دال على البعد، والكاف، وهي حرف دال على الخطاب، فنتج عن ذلك أن (آ) تكون اسمًا في باب الإشارة، وحرفاً في باب النداء وأنت على علم بأن: «مذ ومنذ وعن وعلى والكاف» يستعملن أسماءً وحروف جر.

(٢) تستعمل، د.

(٣) النداء، ز.

(٤) البعد، د.

(٥) ذا، ز، ظ، وهو عادة لهم أن يتركوا الهمزة.

(٦) لم يسموه.

(٧) في الصحاح ٢: ٦٥٩ (دفر): (الدَّفتر: واحد الدفاتر، وهي الكراريس). راجع: التصريح ١: ١٢٦؛ الهمع ١: ٧٥؛ الدرر ١: ٤٩.

(٨) في شرحه على المفصل ٣: ١٢٧.

وعلى قولهم فهل المحذوف العين أو اللام، لأنها طرف[١] وهل[٢] الألف منقلبة عن ياء والمحذوف ياء، فيكون من باب (حيّ)، أو عن واو والمحذوف ياء، فيكون من باب (طويت)؟. وهل وزنه[٣] (فعل) بتحريك العين ـ وهو الأظهر ـ أو (فعْل) بإسكانها؟ في ذلك كله خلاف.

وقال الكوفيون: ألف (ذا) زائدة. ووافقهم السهيلي احتجاجاً بقولهم: ذان وذين في التثنية، فالألف والنون، والياء والنون للتثنية، فلم يبق إذن إلا الذال.

ورد بأن الألف حذفت لالتقاء الساكنين، ولذا شددت النون عوضاً منها، ورد أيضاً بأن[٤] هذه صيغة مرتجلة للاثنين غير مبنية على واحد، فـ (ذان) صيغة الرفع و(ذين) صيغة أخرى للنصب والجر ولا يخفى أن هذه دعوى على خلاف الظاهر.

«**وللمؤنثة**» المفردة «**تي**» بتاء مكسورة فياء ساكنة، «**وتا**» بتاء فألف. «**وته**» بتاء مكسورة فهاء ساكنة «**وذي**» بذال معجمة مكسورة فياء ساكنة. **وذه**» بذال معجمة [مكسورة][٥] فهاء[٦] ساكنة. «**وتكسر**[٧] **الهاءان**» من ته وذه «**باختلاس**» والمراد به عدم الإشباع لا اختطاف الحركة [باختلاس][٥]. «**وإشباع**» فيتولد ياء ساكنة بعد كسرة الهاء. «**وذات**».

قال ابن هشام: هي في [بعض][٨] النسخ مضبوطة بكسر التاء، ولست

(١) ظزف، ز.
(٢) وهو، ز.
(٣) وزنة، د.
(٤) سقطت الباء من، د.
(٥) سقطت من، د.
(٦) فيها، ز.
(٧) ويكسر، د.
(٨) سقطت من، ز.

على يقين[١] من ذلك، فإن صح فتكون[٢] حركة التقاء الساكنين، وهو ظاهر كـ (غاق)[٣].

فهذه عشرة[٤] ألفاظ للمؤنثة المفردة في حال القرب.

«ثم **تيك**» بكسر التاء. «**وتيك**» بفتحها، وهذا يقضي[٥] بجواز «تَـيْ» بفتح التاء للقريب[٦]، اللهم إلا أن يدّعى أن هذه مختصة بالمتوسط والبعيد، وهو بعيد، لكن يؤنس به قولهم: (آلك) في البعيد خاصة. «**وذيك**» بكسر الذال، وأنكرها ثعلب، فعلى قوله هي عكس آلك وتيك بفتح التاء؛ حيث لم يستعملا[٧] في القريب واستعملا[٨] في غيره. فهذه ثلاثة ألفاظ للمؤنثة المفردة في حال التوسط. «ثم [**تلك**» بتاء مكسورة فلام ساكنة. «**وتلك**» بتاء مفتوحة فلام ساكنة. «و[٩]] **تيلك**» بتاء مكسورة فياء ساكنة فلام مكسورة[١٠] حكاها الفراء وأنشد شاهداً على ذلك قول الشاعر[١١]:

بـآيـة تيلك الـدمن[١٢] الخـوالي   عجبت منـازلا لـو تنـطقينـا[١٣]

«**وتالك**» بتاء فألف فلام مكسورة كقول القطامي:

---

(١) أهملت الياء الأولى في، ز.
(٢) فيكون، د، ظ.
(٣) كفاق، د، ز، ظ، وهو تصحيف.
(٤) أعجمت الراء في، ز.
(٥) يقتضي، د.
(٦) للقرينة، د.
(٧) تستعمل، ز، ظ.
(٨) واستعملت، ز، ومراد الدماميني أن (آلك) و(تيك) استعملا في غير القريب فقط. و(ذي) استعملت في القريب فقط؛ لأن ثعلباً أنكر (ذيك).
(٩) ما بين المعقوفين ساقط من، د.
(١٠) اللام مفتوحة في، م.
(١١) لم أقف على اسمه.
(١٢) أعجمت الدال في، ظ.
(١٣) لم أره في غير الهمع ١: ٧٥؛ والدرر ١: ٤٩.

تعلم أن بعد الغي رشدا وأن لتالك الغمر[١] انقشاعا[٢]

فهذه أربعة ألفاظ للمؤنثة المفردة في حال البعد، وأصل الاسم فيهن تي وتا، لما التقى ساكنان حذفوا[٣] المعتل تارة وكسروا الصحيح أخرى.

«**وتلي الذال**» من (ذا) «**والتاء**» من (تا) «**في التثنية علامتها**» وهي الألف والنون أو الياء والنون، كما ولي الذال من (الذي) والتاء من (التي) علامة التثنية. «**مجوزاً**[٤] **تشديد نونها**» مع الألف والياء، كما كان ذلك[٥] في اللذان واللذين واللتان واللتين، لكن هنا لا يجوز حذف النون، وفي اللذان واللتان يجوز حذفها، لأن هناك طولاً بالصلة، ولا يحصل[٦] إلباس بالواحد، وهنا لا طول، ويوجد الإلباس [به][٧].

---

(١) القمر، د، ظ، وفي الخزانة الغبر.

(٢) من قصيدة مدح فيها زفر بن الحرث بن عبد عمرو الكلابي، وكان بنو أسد أسروا القطامي يوم الخابور وأرادوا قتله فمنعه زفر منهم وكساه وأعطاه مائة ناقة. مطلعها:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

وقبل الشاهد:

وأما يوم قلت لعبد قيس كلاماً لا أريد به خداعا

وبعده:

ولو تستخبر العلماء عنا ومن عهد الملاحم والوقاعا

بتغلب في الحروب ألم يكونوا أشد قبائل العرب امتناعا؟

يروى: «وأن لهذه...».

عبد قيس، أخو القطامي. الغُمَر: الشدائد، جمع غَمرة. الملاحم، جمع ملحمة: موضع الحرب.

ـ القطامي: ٣١ـ٤٢؛ الرضي ٢: ٢٧٧؛ الهمع ١: ٧٥؛ الخزانة ٤: ٢ـ٣؛ الدرر ١: ٤٩.

(٣) حذفو، د.

(٤) بجواز، د.

(٥) كذلك، ز.

(٦) تحصل، ز.

(٧) سقطت من، د.

ثم تشديد هذه النون مع الألف والياء هو مذهب الكوفيين، وهو[١] مختار المصنف، ولذا أطلق[٢].

ومذهب البصريين منع التشديد إلا مع الألف، وقرأ بعضهم: (هذأن)[٣] (واللذأن)[٤] بالهمزة وتشديد النون، وهي لغة من جد في الهرب/ من التقاء الساكنين. ١٠٢

ثم قال بعضهم: التشديد عوض من الألف المحذوفة وهو حسن.

وقال المبرد، النون الثانية بدل من اللام في ذلك وتالك، كأنه أدخل اللام مكسورة[٥] بعد نون التثنية، لأن اللام تدخل بعد تمام الكلمة، كما في ذلك وأولا لك[٦]، فاجتمع المتقاربان فقلبت اللام نوناً، والقياس في الإدغام قلب أول المثلين إلى الثاني، لأن المراد تغييره عن حاله[٧] بالإدغام في الثاني، فتغييره بالقلب أولى، وإنما قلبت هنا الثانية إلى[٨] الأولى لتبقى النون الدالة على التثنية. «**وتليها**» أي وتلي النون [فيهما][٩] «**الكاف وحدها**» أي مجردة من[١٠] اللام

---

(١) مذهب الكوفيين وهو مذهب الكوفيين وهو، ز.

(٢) ويرجح ذلك قراءة ابن كثير من السبعة: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ...﴾ ــ بتشديد النون ــ ٢٧ القصص (٢٨)؛ وقراءة أبي عمرو من السبعة: ﴿... فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلى فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيهِ...﴾ ٣٢ القصص (٢٨) السبعة ٢٢٩، ٤٩٣؛ النشر ٢: ٢٤٨، ٣٤١.

(٣) وردت في آيتين وهما: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾ ٦٣ طه (٢٠) ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ﴾ ١٩ الحج (٢٢).

(٤) وردت في آية واحدة وهي: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيما﴾ ١٦ النساء (٤).

(٥) المكسورة، ز، ظ.

(٦) والارلك، د.

(٧) حالة، ز.

(٨) لا، د.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) من من، د.

«**في غير القرب**» فيقال في[(١)] المرتبة الوسطى والبعدى جميعاً ــ ذانك وتانك، وذينك وتينك بالتخفيف[(٢)] والتشديد، هذا رأي المصنف، وذكر المغاربة[(٣)] أنه يقال: ــ في المرتبة الوسطى ــ ذانك وتانك بتخفيف النون، وفي البعدى ذانّك وتانّك بتشديدها، وذانيك وتانيك بياء بعد النون خفيفة، وقد سبق أن البصريين لا يجيزون التشديد مع الياء، فإذا أرادوا البعد معها قالوا: ذينيك وتينيك[(٤)].

«**وقد يقال: ذانيك**» كما روى عن ابن كثير[(٥)] أنه قرأ: (فذانيك)[(٦)] بنون خفيفة بعدها ياء، كذا قال المصنف[(٧)]، وبعضهم يزعم أن الياء في هذه الكلمة بدل من النون الثانية، وفيه نظر، لأن النون الأولى [كانت][(٨)] ساكنة، وهذه النون مكسورة، والنون الثانية كانت مكسورة، وهذه ساكنة، وقد يقال: إن النون الأولى إنما كانت ساكنة للإدغام، وقد زال[(٩)]، فرجعت إلى أصلها من الكسر، وعلى هذا فتكون[(١٠)] المدغمة هي نون التثنية، والمدغم فيها هي الزائدة، ويؤيده أن نون التثنية لا تفصل[(١١)] من[(١٢)] علامتها.

ويجاب[(١٣)] عن الثاني بأن[(١٤)] التحريك كان لأجل الإدغام في النون، وقد

(١) في في، ز.
(٢) بالتحقيف، د.
(٣) المقاربة، ز.
(٤) ذينك وتينك، د.
(٥) من طريق شاذ، وإن كان ابن كثير من السبعة، راجع العكبري ٢: ٩٦ وشرح التسهيل ١: ٢٧١.
(٦) ﴿اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ﴾ ٣٢ القصص (٢٨).
(٧) في شرح التسهيل ١: ٢٧١.
(٨) سقطت من، ز.
(٩) زال الإدغام، د.
(١٠) فيكون، د، ز.
(١١) يفصل، د.
(١٢) من من، ظ.
(١٣) أهمل حرف المضارعة في، د.
(١٤) فان، ز.

زال، وبأن الحركة تستثقل[١] على حرف العلة فخفف، وقد يدّعى أن نون التثنية أشبعت فتولدت الياء، ويؤيده أن المهدوي [٢] حكى: (ذانّيك) بالتشديد والياء، وهذا إشباع لا غير.

«**وفي الجمع مطلقاً**» أي سواء كان لمذكر أو لمؤنث، لعاقل أو غيره، «**أولاء**»[٣] بالمد وضم الهمزة الأولى، وكسر [الهمزة] [٤] الأخيرة، فتقول[٥]: أولاء ذهبوا ـ في المذكر ـ وأولاء ذهبن ـ في المؤنث ـ وتقول[٦]: ـ أيضاً في غير العاقل ـ أولاء الأيام انقرضت. قال[٧]:

ذمّ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام[٨]

---

(١) تستقل، د، ز، ظ، وهو تصحيف ظاهر.

(٢) أبا العباس أحمد بن عمار المقرىء النحوي المفسر. أصله من المهدية بأفريقية، ودخل الأندلس وصنف: التفصيل، التحصيل ـ الكتابان في التفسير ـ الهداية، التيسير ـ الكتابان في القراءات ـ وغير ذلك. مات بعد (٤٤٠ هـ =١٠٤٨ م).
ـ القفطي ١: ٩١ـ٩٢؛ النشر ١: ٦٩؛ البغية ٢: ٣٥١؛ هدية العارفين ١: ٧٥.

(٣) الا، د، ز، ظ.

(٤) ليست في، ظ.

(٥) فيقول، ز.

(٦) ويقول، د.

(٧) جرير بن عطية.

(٨) الثاني في قصيدة أجاب بها الفرزدق، ومطلعها:
سرت الهموم فبتن غير نيام وأخو الهموم يروم كل مرام
وبعده:
ضربت معارفها الرواسم بعدنا وسجال كل مجلجل سجام
يروى: (... أولئك الأقوام).
ذم: فعل أمر يجوز في ميمه الكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وهو الأرجح، والفتح تخفيفاً، وهي لغة أسدية، والضم إتباعاً لحركة العين المنقولة إلى الفاء لأجل الإدغام، وهذا أضعف الثلاثة، وأصل الفعل اذمم.
الرواسم: الرياح. مجلجل: يريد السحاب.
ـ جرير: ٥٥١ـ٥٥٣؛ المقتضب ١: ١٨٥؛ الكشاف: ٢٨٤؛ ابن يعيش ٣: ١٢٦، ١٣٣، ٩: ١٢٨، ١٢٩؛ الرضي ٢: ٣١؛ المقاصد ١: ٤٠٨ـ٤١٠؛ ابن الناظم ٣٠؛ ابن عقيل ١: ١١٥؛ التصريح ١: ١٢٨؛ الأشموني ١: ١٣٩؛ الخزانة ٢: ٤٦٧ـ٤٧٠؛ شواهد الشافية: ١٦٧؛ شواهد الكشاف: ٢٨٤.

وهذا في القرب، أعني أولاء المجرد «**وقد ينون**»[1] كما حكاه قطرب فيما ذكره المصنف[2]، وخالفه قائلاً: الصواب[3] أنه زاد نوناً، كما زيدت النون في ضيفن، إلا أن ذاك اسم معرب، فصارت النون حرف إعراب، وهذا الاسم مبني، فسكنت نونه، وإلا فليس هذا شيئاً من أقسام التنوين. وفيه نظر:

أما أولاً ـ فلأن قطرباً إذا نقل أن هذا تنوين، فمعناه أن قائله يثبته وصلاً، ويحذفه وقفاً، فلا يتأتى تأويله بما ذكر.

وأما ثانياً ـ فلأن الرضي ادعى أن التنوين فيه للتنكير، فيكون من أقسام التنوين المعروفة[4]، [وقد][5] قال[6]: والتنوين فيه للتنكير، كما في صهٍ، وإن كان أولاء معرفة، فيكون[7] فائدتها البعد حتى يصير المشار إليهم كالمنكورين[8].

قلت: وفيه بحث لا يخفى.

«**ثم أولئك**» بالمد مع وجود الكاف في التوسط[9] «**وقد يقصران**» أي[10] أولاء المستعمل للقريب وأولاء المستعمل للمتوسط.

وفي قوله: (يقصران) مساحة بالنسبة إلى الاصطلاح؛ إذ المقصور عندهم ما كان حرف إعرابه ألفا لازمة[11]، وأولاء مبني، فالألف التي/هي آخره ليست ١٠٣

---

(١) تنون، د، ينوب، ظ.

(٢) في شرح التسهيل ١: ٢٧٠.

(٣) بالصواب، ظ.

(٤) المعرفة، د.

(٥) سقطت من، د.

(٦) في شرح الكافية ٢: ٣١.

(٧) كذافي نسخ التحقيق، ولو أنث لكان أنسب.

(٨) كالمذكور، د.

(٩) المتوسط، ظ.

(١٠) اد، ظ.

(١١) أهملت الزاي في، د.

حرف إعراب، بمعنى أنها محل للإعراب، وإنما الذي في محل الإعراب الكلمة بأسرها.

وقد يقال: إنما يتم هذا أن لو أطلق لفظ المقصور، وهو لم يطلقه وأما مثل قولك: تقصر الكلمة، [أي] (١) لا تمد ألفها، فلا نسلم أن فيه مسامحة(٢)، بل استعماله عندهم شائع، ولا تجوّز [فيه](٣). «**ثم أولالك [على** (٤) **رأي]**» في البعد، بألف تليها(٥) لام «**وعلى رأي أولاء**» بالمد للقريب «**ثم أولاك** (٦)» بالقصر للمتوسط «**ثم أولئك** (٧) » بالمد «**وأولالك**» بالقصر واللام، وكلاهما(٨) للبعيد، وكلامه يوهم أن القصر لا يجوز على هذا المذهب في القرب، وأن المد لا يجوز في التوسط (٩) ، وهذا له اتجاه، وهو قصد الفرق بينه وبين البعد(١٠)، كما أن البعد لا يجوز معه القصر، إذ (١١) لم يؤت (١٢) باللام لقصد الفرق المذكور.

«**وقد يقال هلاء**» بقلب الهمزة هاء، كما قالوا (١٣): ــ في إياك ــ هياك، بل هذا أولى لثقل الضم. «**وأولاء** (١٤) » بضم الهمزتين الأولى والأخيرة(١٥).

---

(١) سقطت من، ظ.
(٢) تسامحا، ز، ظ.
(٣) سقطت من، د.
(٤) سقطت من، د، ز، ظ.
(٥) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٦) ألاك، ز، ظ.
(٧) أولاك، ز، ظ.
(٨) سقطت الواو من، ز، ظ.
(٩) المتوسط، ظ.
(١٠) البعيد، ز، ظ.
(١١) اذا، ز، ظ.
(١٢) يات، د، تات؛ ز، ظ، والصواب ما أثبته.
(١٣) يقال، ز، ظ.
(١٤) والا، د، ز، ظ، والهمزة الأخيرة مكسورة في، م.
(١٥) والآخرة، ظ.

«وقد تشبع[١] **الضمة قبل اللام»** فتتولد[٢] واو ساكنة[٣]، فيقال: أولاء، مثل طومار[٤]، وهاتان اللغتان غريبتان حكاهما قطرب.

«وقد يقال: هوْلاء» على مثال توراة[٥]، حكاها أبو علي الشلوبين عن بعض العرب، وأنشد:

تـجلد لا يـقــل[٦] هوْلاء هــذا   بكى لمـا[٧] بكى أسفـاً علينـا[٨]

وخرجه[٩] في الخاطريات: على أن الأصل هاؤلاء، فحذفت الألف ثم شبه هؤلاء بعضد، فسكن ثم أبدل الهمزة واواً[١٠]ـ وإن كانت ساكنة بعد فتحة[١١]ـ تنبيهاً على حركتها الأصلية، ومثله في المعتل قول بعضهم[١٢]: ـ في بئس ـ بيس بياء ساكنة بعد الباء.

وأسهل من ذلك أن يقال[١٣]: أبدلت الهمزة من هاؤلاء واواً على غير

---

(١) تشع، د، تشنيع، ز.
(٢) فيتولد، ز، ظ.
(٣) هذا في النطق، وإلا فالواو موجودة خطأ في أصل الاستعمال.
(٤) الطامور والطومار: الصحيفة، وفي اللسان عن ابن سيده (طمر): (قيل: هو دخيل، قال: وأراه عربياً محضاً؛ لأن سيبويه قد اعتدّ به في الأبنية، فقال: هو ملحق بفسطاط...).
(٥) تواره، د.
(٦) تقل، د.
(٧) كما، ز، ظ.
(٨) يروى: (...أسفاً عليك)؛ (... حذرا عليك). (... أسفاً وغيظا). قال البغدادي: ـ مشيراً إلى روايتي الكاف والظاء في الرويّ ـ (ولم أدر أي الروايتين صحيحة؟ لأني لم أقف على شيء بأكثر من هذا).
ـ ابن يعيش ٣:١٣٦؛ شرح التسهيل ١:٢٧١؛ الرضي ٢:٣١؛ الخزانة ٢:٤٧٠.
(٩) ابن جني.
(١٠) واو، د.
(١١) فتحه، ز، ظ.
(١٢) قولهم، ظ.
(١٣) أهملت الياء في، ز.

قياس، ثم استثقلت الضمة على الواو، فأسكنت فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وإذا كانت قد حذفت بغير موجب في قوله:[1].

وأتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا[2]

في قول، فهذا[3] أجدر. والقول الآخر[4] في البيت: أن الأصل إذا[5] الذي، فأبدلت همزة الاستفهام هاء. «**وألّاك**»[6] بهمزة مضمومة فلام مشددة، حكاها بعض أهل اللغة، وعليه قوله[7]:

* من بين ألّاك إلى ألّاكا *[8]

وهي للمتوسط.

«**ومن لم ير التوسط**[9]» وهو الصحيح عند المصنف[10]، وادعى أنه ظاهر كلام المتقدمين «**جعل المجرد**»[11] عن اللام والكاف «**للقرب، و**»

---

(١) جميل بن عبدالله بن معمر العذري القضاعي (٠٠ـ٨٢ هـ = ٠٠ـ٧٠١ م). يكنى: أبا عمرو. شاعر متيم، علق بثينة من قومه، فجرى ذكرها على لسانه، وجل شعره في الغزل، وله حظ من المديح قليل. مات بمصر.
ـ ابن قتيبة ١: ٤٣٤ـ٤٤٤؛ الآمدي: ٧٢؛ الأغاني ٨: ٩٠ـ١٥٤؛ الوفيات ١: ٣٦٦ـ٣٧١.

(٢) يروى: (وأتت صواحبها...) (رام القطيعة بعدنا...).
ـ المحتسب (فهرسه)؛ الصحاح ٦: ٢٥٥٩(ها)؛ ابن يعيش ١٠: ٤٢، ٤٣؛ المقرب ٢: ١٧٨؛ شرح الشافية ٣: ٢٢٤؛ المغني ١: ٣٨٤؛ النشر ١: ٤٠٢؛ اللسان (ها)؛ شواهد الشافية: ٤٧٧؛ جميل: ٢١٨.

(٣) الإشارة راجعة إلى (هؤلاء)، أي هو أجدر بالحذف من (هذا).

(٤) أما الأول فهو القول بحذف الألف التي بعد الهاء لغير سبب.

(٥) في جميع الأصول رسمت بلا ألف، ولا وجه له أراه.

(٦) والآن، ز.

(٧) لم أقف على اسمه.

(٨) حذفت ألف الإطلاق في، ز، ولم أجده إلا في الهمع ١: ٧٦؛ والدرر ١: ٥٠.

(٩) المتوسط، ز.

(١٠) وأيده بأوجه خمسة، انظر شرحه على التسهيل ١: ٢٧٢ـ٢٧٣.

(١١) المجردة، د.

جعل «**غيره**» أي غير المجرد، وهو ما صحب اللام والكاف جميعاً أو أحدهما «**للبعد**» فليس ثم إلا مرتبتان فقط.

«وزعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم».

قال ابن هشام: إنما قال الفراء إنه لغة أهل نجد من تميم وقيس وأسد وربيعة، فذكر أربع طوائف لا طائفة واحدة.

قال المصنف في الشرح[١]: روى[٢] أن بني تميم يقولون ذاك وتيك[٣] بلا لام، حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، فيلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما[٤] ــ للقرب. والأخرى ــ للبعد[٥]، لأدناه وأقصاه. انتهى.

وهذا إيضاح لا مزيد عليه.

وإنما أورد المصنف هذا النقل عن الفراء، ليرد به قول من زعم أن المراتب ثلاث.

وأورد في الشرح [أيضاً][٦] نقلاً آخر عن الفراء رد به لحلى من قال في (ألاء) بالمد والقصر في المراتب الثلاث، فقال[٧]: حكى الفراء أن القصر في (أولاء) وأولائك[٨] لغة بني تميم، وأن المدّ لغة الحجازيين[٩]، فظهر بطلان

---

(١) على التسهيل ١: ٢٧٢.
(٢) الفراء، صرح المصنف بذكره في الشرح.
(٣) تاك، ز، وتال، ظ، وما أثبته موافق لما في الشرح، و(د).
(٤) احدايها، د.
(٥) للبعيد، ظ.
(٦) سقطت من، د.
(٧) في شرح التسهيل ١: ٢٧١.
(٨) واوليك، ز، ظ.
(٩) الذي في الشرح الحارثيين.

قول من زعم أن القصر يتعين في البعد لتدخل اللام، بخلاف القرب والتوسط، فيجوز معهما المد والقصر؛ إذ لا لام[١] في التوسط، ولا كاف ولا لام في / القرب، وعلى من قال: يتعين القصر في التوسط، ليكون الإخلاء من اللام مع ١٠٤ التمكن منها دليلاً، ويجوز في البعد الوجهان؛ لتكون اللام مع القصر في مقابلة المد، ويتعين المد في القرب، وتضمن الرد على الفريقين مدّعاه أنه ليس إلا قرب وبعد قال[٢]: والأخذ بقول الفراء أولى[٣]، لأن مستنده رواية ومستند غيره رأي. وأبدى للاستدلال على رأيه وجوهاً أخر أضربنا عنها، لأنها[٤] ليس فيها ما يقوى على المطلوب قوة هذا، بل فيها ما هو ضعيف[٥] جداً.

---

(١) لا لام معه، د.

(٢) في شرح التسهيل ١: ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٣) أولا، د.

(٤) ضربنا عليها لأنه، د.

(٥) أستحسن أن يقف القارىء على كلام ابن مالك الذي أضرب الدماميني عن نقله، فقد قال في شرح التسهيل (١: ٢٧٢ ـ ٢٧٣): (وقد تقدم أن للنحويين في اسم الإشارة مذهبين:

أحدهما:

أن له مرتبتين بعيدة وقريبة.

والثاني:

أن له ثلاث مراتب.

والأول هو الصحيح. وهو الظاهر من كلام المتقدمين ويدل على صحته أربعة أوجه:

أحدها: أن النحويين مجمعون على أن المنادى ليس له إلّا مرتبتان: مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة، ومرتبة للبعد وما هو في حكمه تستعمل فيها بقية الحروف والمشار إليه شبيه بالمنادى، فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقاً للنظير بالنظير.

والثاني أن المرجوع إليه في مثل هذا النقل لا العقل، وقد روى الفراء أن بني تميم يقولون: ذاك وتيك، بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك، باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب والأخرى لأدنى البعد وأقصاه.

الثالث أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معاً، أو لمصاحب لهما معاً. أعني غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى:

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

=

«**ويصحب**[١] **(ها)**[٢] **التنبيه المجرد**» من الكاف «**كثيراً**» نحو: هذا وهذي.

و(ها) المذكور ليس بعد ألفه همزة، وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء فألف، ثم نكر وأضيف إلى التنبيه، ليتضح[٣] المراد به، كقوله[٤]:

علا[٥] زيدنا يوم النقا[٦] رأس زيدكم[٧] . . . .

= الرابع: أن التعبير بـ (ذلك) عن مضمون كلام على إثر انقضائه شائع في القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾، ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ﴾، ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾، ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ﴾.

الخامس: أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثاً لم يكتف في [باقي] التثنية والجمع بلفظين، لأن في ذلك رجوعاً عن سبيل الإفراد، وفي اكتفائهم بقولهم: (هذان وذلك) و(هؤلاء وأولئك) دليل على أن (ذاك وذلك) مستويان، وأن ليس للإشارة إلا مرتبتان.

ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد نون ذانك دليل على البعد وتخفيفها دليل على القرب، لأنه قد سبق الإعلام بأن التشديد عوض مما حذف من الواحد، لأنه يستعمل مع التجريد من الكاف كما يستعمل مع التلبس بها.

وكذلك لا يلتفت إلى قول من زعم أن (أولالك) للبعد دون (أولئك) لقلة (أولالك) وكثرة الحاجة إلى جمع (ذلك)، لأنه يلزم منه خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بعداء، وذلك باطل بمواضع كثيرة من القرآن، فثبت ما أردناه والحمد لله). (انتهى).

وقد وعد بأربعة أوجه واستدل بخمسة رحمه الله.

وقد عقب عليه أبو حيان في شرحه على التسهيل فقال: (ولم أقف على ما انتحاه المصنف في ذلك لأحد على كثرة مطالعتي مصنفات أهل هذا الشأن) قوله [باقي] ليست في المخطوطة ٤٠ ب. وهي الأصل الوحيد الذي اعتمد عليه محقق الشرح، ولعلها (بابين).

(١) وتصحب، ز، ظ، م، وآثرت التذكير، لأنه بنى كلامه عليه.
(٢) هاء، م.
(٣) ليصح، ز.
(٤) رجل من طيّىء.
(٥) غلام، ز.
(٦) النقى، د، التقا، ز.
(٧) عجزه: «بأبيض ماضي الشفرتين يماني»، وقد مر الكلام عليه في ٢: ٧٩.

ولا يصح أن يضبط بهمزة بعد الألف، إذ ليس لنا هاء تكون[١] للتنبيه أصلاً «و» يصحب[٢] «**المقرون بالكاف دون اللام قليلاً**» نحو: هذاك، وأطلق هنا، وقيده في الشرح[٣] بأن لا يكون[٤] مثنى ولا مجموعاً، فلا يجوز: هذانك ولا هؤلائك، ويرد عليه في الجمع[٥] قوله[٦]

.... من هاؤليائكن الضال والسمر[٧]

فتبين أن كلامه في الأصل والشرح معترض.

وزعم ابن يسعون[٨]: أن (تي) لا تستعمل إلا بـ(ها) قبلها،

---

(١) يكون، ز، وأنت على علم بأن حروف الهجاء يجوز فيها التذكير والتأنيث.

(٢) تصحب، د، ز، ظ، وكلام الشارح المتقدم يوجب ما صنعت.

(٣) على التسهيل ١: ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٤) تكون، ز.

(٥) الجميع، ز.

(٦) كثر الخلاف فيه ـ كما هي العادة في مثل هذا البيت ـ فقيل: بعض الأعراب، كامل الثقفي، ذو الرمة ـ وليس في ديوانه ـ العرجي، مجنون ليلى ـ وليس في ديوانه ـ الحسين بن عبدالله، الحسين بن عبدالرحمن العريني، علي بن محمد العريني، وهذا الأخير كان في عصر المقتدر العباسي المتوفى سنة ٣٢٠ هـ.

(٧) صدره: «ياما أميلح غزلانا شدن لنا» ورواية الجوهري: «... عطون لنا» «من هاؤلياء بين الضال...) وعلى هذه الرواية لا يقوم الرد على ابن مالك. والبيت من أبيات تختلف المراجع في ترتيبها وفي ألفاظها، فلا نطيل الوقوف عندها.

ـ العرجي: ١٨٠ ـ ١٨٣؛ الشجري ٢: ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥؛ الصحاح ١: ٤٠٧ (ملح)، الإنصاف ١: ٨١؛ ابن يعيش ١: ٦١، ٣: ١٣٤، ٥: ١٣٥ ـ ١٣٦، ٧: ١٤٣؛ شرح التسهيل ١: ٢٧٤، ١٤٥: أ؛ ابن الناظم: ١٧٧؛ الرضي ١: ١٥، ٢: ٣٠٨؛ شرح الشافية ١: ١٩٠؛ المغني ٢: ٧٦٠؛ المقاصد ١: ٤١٦ ـ ٤١٨؛ الأشموني ٣: ١٨، ٢٦؛ السيوطي ٢: ٩٦١ ـ ٩٦٢؛ الهمع ١: ٧٦، ٢: ٩٠، ١٩١؛ الخزانة ١: ٤٥ ـ ٤٧، ٤: ٩٥؛ شواهد الشافية: ٨٣ ـ ٨٤؛ العباسي ٢: ٥٣ ـ ٥٥؛ الدرر ١: ٤٩ ـ ٥٠، ٢: ١١٩، ٢٣٩.

(٨) يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التجيبي الباجلي، ويقال أيضاً: الشنشي. أديب نحوي لغوي فقيه. في اسم أبيه وبعض أجداده خلاف. روى عن مالك بن عبدالله العتيبي ويحيى بن عبدالله الفرضي وأبي علي الغساني. وعنه أبوبكر بن حسنون وأبو العباس الأندرشي. ألف =

وبالكاف[١] بعدها[٢] كقوله[٣]:

قد احتملت ميّ فهاتيك[٤] دارها[٥] ....

فعلى هذا لا تكون (تي) للقريبة، كما أن ثم في ـ المكان كذلك، لكن تلك بذاتها و(هاتيك) بغيرها، وإن صح ما قاله[٦] فيسأل: في أي موضع[٧] يلزم حرف التنبيه في الإشارة؟. ولكن[٨] في حديث عائشة رضي الله عنها:

= المصباح في شرح أبيات الإيضاح. كان حياً سنة (٥٤٢هـ = ١١٤٧م).
ـ البلغة: ٢٩٣ ـ ٢٩٤؛ البغية ٢: ٣٦٣؛ كشف الظنون ١: ٢١٣.

(١) والكاف، ز.

(٢) بعد، د.

(٣) ذي الرمة.

(٤) فهاتيل، ظ.

(٥) عجزه: «بها السُّحم تردي والحمام المطوّق» ويروى: «ألا ظعنت ميّ...» «بها السحم فوضى...». والبيت من قصيدة مطلعها:

أدارا بحزوي هجت للعين عبرة ... فماء الهوى يرفضّ أو يترقرق

وقبل الشاهد:

فما حب ميّ بالذي يكذب الفتى ... ولا بالذي يزهى ولا يتملق

وبعده:

أربّت عليها كل هوجاء رادة ... زجول بجولان الحصى حين تسحق

وجاء الشاهدمع اختلاف يسير مطلع قصيدة له رويها ميم، وهو:

ألا ظعنت ميّ فهاتيك دارها ... بها السحم تردي والحمام الموشّم

يرفض: يسيل. يترقرق: يتردد في العين ولا يسيل. يزهى: يستخف. السحم: السود، يعني الغربان. تردي: تذهب. فوضى متفرقة. أربت. قامت. هوجاء. ريح شديدة رادة: تجيء وتذهب، زجول: تنسف الحصى فيسمع له صوت. جولان الحصى: صغاره. تسحق: تمر مراً سريعاً.

ـ ذو الرمة: ٣٨٩ ـ ٤٠٣، ٥٦٣؛ الهمع ١: ٧٦؛ الدرر ١: ٥٠.

(٦) قال، د.

(٧) موطن، د.

(٨) لكن، د.

(كيف تيكم؟)[١] أو (كيف تيكن؟)[٢] الشك مني الآن.

«**وفصلها**» يجوز أن تكتب[٣] متصلة هكذا على أن (ها)[٤] ضمير غيبة يعود إلى الكلمة السابقة، وهي (ها)الموضوعة للتنبيه، وأن تكتب منفصلة على أنها اسم ظاهر أريد به مسماه الذي هو حرف تنبيه، **والمعنى أن (ها)**[٥] [التي][٦] يراد بها التنبيه. تفصل «**من**» اسم الإشارة «**المجرد**» عن كاف الخطاب «**بـ (أنا) وأخواته**» من الضمائر «**كثير**» وحرف الجر متعلق بالمصدر من قوله: (وفصلها)، و(كثير) خبر عنه نحو: ها أناذا، [وها[٧] أنا ذي][٨] وها نحن أولاء.

قال تعالى: (هَا أَنْتُمْ أُوْلَاءِ)[٩] وفي حديث السائل عن أوقات الصلاة[١٠]:

---

(١) يتكلم، ز.

(٢) يتكن، ز، الرواية الصحيحة: (كيف تيكم)؟ وقد جاءت في حديث الإفك، راجع البخاري ٣:١٥٢، ٥:٩٨، ٦:٨٥؛ ومسلم ٤:ح ٢٧٧٠.

(٣) يكتب، ز.

(٤) انها، د.

(٥) انها، ز،ظ.

(٦) سقطت من، ظ.

(٧) عطفت بأو في، د.

(٨) أنازى، ظ، وما بين المركنين ساقط من، ز.

(٩) ﴿... تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ...﴾ ١١٩ آل عمران (٣)، ومما ينبغي علمه أن نظائر هذه الآية في القرآن الكريم ــ وهي ثلاث آي ــ جاءت هكذا ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ...﴾ ٦٦ آل عمران ٣، ١٠٩ النساء (٤)، ٣٨ محمد (٤٧).

(١٠) الصلوات، د.

(ها أنا[١] يا رسول الله[٢])، ولا يقال: ها أنا[٣] ذاك، لأنه غير مجرد، وأما ها أنا ذلك[٤] فممتنع من أصله مع اللام، وينبغي[٥] لمن زعم[٦] أن التنبيه إنما دخل على الضمير أن يجيزه، وأن يجيز: (ها أنا ذلك)[٧]، وإنما امتنع عند الأولين ـ مع أن التنبيه يدخل[٨] على ذلك ـ لأن لحاق (ها) له قليل كقوله: [٩]

. . . . ولا أهل هذاك الطراف الممدّد[١٠]

---

(١) ذاك، د.

(٢) الحديث في مسلم عن بريدة ١: ح ٦١٣، وعن أبي موسى ١: ح ٦١٤؛ ولكن ليس فيهما: (ها أناذا). وأخرجه النسائي ١: ٢٥٨؛ والترمذي ١: ح ١٥٢؛ وابن ماجه ١: ح ٦٦٧ عن بريدة، ولا شاهد فيه، وكذا في النسائي ١: ٢٦٠ عن أبي موسى ولا شاهد فيه أيضاً. وفي الموطأ ١: ٢٠ عن عطاء بن يسار مرسلاً في شأن سائل عن صلاة الصبح جاء فيه: (. . . ثم قال: أين السائل عن وقت الصلاة؟ قال: ها أنذا يا رسول الله . . .). وذكر السيوطي هنا أنه قد ورد موصولاً عن أنس ونسبه إلى البزار وابن عبد البر في التمهيد عن حميد عنه، ونسبه إلى الطبراني في الكبير عن عبدالله بن عمرو بسند حسن، وعن عبدالرحمن بن زيد بن جارية في الكبير والأوسط. وقد وجدته في النسائي ١: ٢٧١ عن حميد عن أنس، ولفظه: (أين السائل عن وقت الصلاة؟ ما بين هذين وقت). فليس فيه كلمة الشاهد. وفي البخاري ١: ١٧ـ١٨ عن أبي هريرة في شأن رجل سأل: متى الساعة؟ (أين السائل عن الساعة؟ قال: ها أنا يا رسول الله . . .). وأورده ابن مالك في شواهد التوضيح ص ٧ كلفظ الدماميني.

(٣) نا، د.

(٤) نا، د، ز.

(٥) ولا ينبغي، د.

(٦) يزعم، د.

(٧) ذاك، ز.

(٨) تدخل، د.

(٩) طرفة بن العبد.

(١٠) صدره: «رأيت بني غبراء لا ينكرونني». من معلقته المعروفة ومطلعها:

لخولة اطلال ببرقة ثهمد ظللت بها أبكي وأبكي إلى الغد

وفي رواية:

. . . . تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

وقبل الشاهد:

وما زال تشرابي الخمور ولذتي وبيعي وإنفاقي طريفي ومتلدي

=

فلما كان دخولها في الأصل ضعيفاً لم يحتمل التوسّع والله أعلم.

«وبغيرها» أي بغير أنا وأخواته **«قليل»** كقوله[١]:

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها: هذا لها ها[٢] وذاليا[٣]

ففصل بينهما بالعاطف، والأصل: وهذا ليا، كذا قالوا[٤].

قلت: وفيه تعسّف بتقديم بعض ما في حيز العاطف عليه، ويظهر لي أن (ها) هذه اسم فعل بمعنى خذي ولا غبار عليه.

ويظهر [لي[٥]] أيضاً في كلام المصنف انتقاد من جهة أن لنا صورتين يقع فيهما الفصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة، وليس شيئاً من (أنا) وأخواته، ومع ذلك هو كثير لا قليل:

= إلى أن تحامتني العشيرة كلها وأفردت إفراد البعير المعبد

وبعده:

ألا أيهذا اللائمي أشهد الوغى وأن أحضر اللذات هل أنت مخلدي؟

برقة: أرض ذات حجارة مختلفة الألوان. ثهمد: اسم موضع. الوشم: نقش يحشى إثمدا ونؤورا، ويردد ذلك عليه حتى يثبت. الطريف: الحديث. المتلد: القديم. المعبد: المهنوء بالقطران من الجرب. غبراء: الأرض. الطراف: بيت من أدم.

ـ طرفة: ٣٠ـ٦٧؛ السبع: ١٣٢ـ٢٣١؛ شرح التسهيل ١:٢٧٤؛ ابن مالك ١:٩٤؛ ابن الناظم: ٣٠؛ ابن عقيل ١:١١٦ـ١١٧؛ المقاصد ١:٤١٠ـ٤١٢؛ الهمع ١:٧٦؛ الدرر ١:٥٠.

(١) لبيد في ما قيل، وليس في ديوانه، وألحقه جامعه في ذيل الديوان.

(٢) هاء، ظ.

(٣) رواية سيبويه: «فقلت لهم...». وقيل في تخريج البيت: أدخل حرف التنبيه أولاً قبل الواو، ولم يأت به مع اسم الإشارة، فلا تقديم، ونظيره ـ مع عدم الواو ـ قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ...﴾.

ـ لبيد: ٢٣٠؛ سيبويه ١:٣٧٩؛ المقتضب ٢:٣٢٣؛ ابن يعيش ٨:١١٤؛ شرح التسهيل ١:٢٧٥؛ الرضي ٢:٣٤، ٣٨٠؛ الهمع ١:٧٦؛ الخزانة ٢:٤٧٩ـ٤٨٠، ٤:٤٧٨ـ٤٧٩؛ الدرر ١:٥٠.

(٤) قال سيبويه بعد ما ساق البيت (١:٣٧٩): (كأنه أراد أن يقول: (وهذا لي)، فصيّر الواو بين (ها) و(ذا)).

(٥) سقطت من، ز، ظ.

إحداهما[١] ـ الكاف، نحو: (أَهٰكَذَا [عَرْشُكِ[٢]])[٣] ونـحو قوله[٤]:

* ما هكذا يـا سعد [تـورد][٥] الإبل[٦] *

ويستعمل ذلك على الأصل كقوله: [٧]

١٠٥/ويلمهـا في هـواء الجـو طـالبـة ولا كهذا[٨] الذي في الأرض مطلوب[٩]

---

(١) إحداها، د.

(٢) سقطت من، د.

(٣) ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ... قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ ٤٢ النمل (٢٧).

(٤) مالك بن زيد.

(٥) سقطت من، ز، وقدمت في، د، ظ على (يا سعد)، ووضع فوقها في (د) م،م. أي مؤخر، مقدم.

(٦) شطر من الرجز يضرب مثلاً، وقبله: أوردها سعد وسعد مشتمل. قاله مالك بن زيد مناة بن تميم يخاطب أخاه سعداً وكان مالك تزوج فدخل بامرأته وترك الإبل لأخيه سعد يوردها، فلم يحسن ذلك.

ويروى المثل هكذا: يا سعد ما تروى بهذاك الإبل، ما هكذا تورد يا سعد الإبل.

ـ فصل المقال: ٣٤٧ـ٣٤٨.

(٧) امرؤ القيس، أو إبراهيم بن بشير، ولم أعرف عنه شيئاً، أو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري (٢ـ٦٥ هـ = ٦٢٣ـ٦٨٤ م). كنيته أبو عبدالله. من الشعراء الخطباء. أول مواليد الأنصار بعد الهجرة. شهد صفين مع معاوية، وولي قضاء دمشق، واستعمل على اليمن والكوفة وحمص. وقتله خالد بن خليّ الكلاعي من قبل مروان بن الحكم. ديوانه مطبوع.

ـ ابن حزم: ٣٦٤ـ٣٦٥؛ الإصابة ٣: ٥٥٩؛ الاستيعاب ٣: ٥٥٠ـ٥٥٥.

(٨) هكذا، د، ز.

(٩) من قصيدة مطلعها:

الخير ـ ما طلعت شمس وما غربت ـ مـطلب بـنـواصي الخيـل معصـوب

وقبل الشاهد:

صبت عليـه ومـا تنصب من أمم إن الشقـاء على الأشقـين مصبـوب

كـالـدلـو بتت عـراهـا وهي مثقلة وخـانها وذم مـنهـا وتـكـريـب

وبعده:

كـالبرق والـريح شـدا منهما عجبـا ما في اجتهاد عن الإسـراع تغييب

وصدر الشاهد في ديوان امرىء القيس: «لا كالتي في هواء الجو طالبة». =

الثانية اسم الله تعالى في القسم عند حذف [حرف][1] الجر منه نحو: (لا ها الله ذا) يقال بقطع[2] الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات الألف من (ها) وحذفها[3].

«**وقد تعاد**[4]» (ها) التنبيه «**بعد الفصل توكيداً**» كقوله [تعالى][1]: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾[5].

وظاهر هذا مخالف لكلام سيبويه، فإنه قال[6]: وقد تكون[7] (ها) في

= ويلمها: أصل هذه الكلمة الدعاء، لكنها استعملت هنا للتعجب، وهو استعمال شائع. ولا كهذا: لا نافية للجنس والكاف اسمها بمعنى مثل مضاف إلى اسم الإشارة منصوب محلاً، أو اسم (لا) محذوف، والأصل: لا أحد كهذا، فالكاف باقية على حرفيتها. مطلوب: يعني الذئب، والأبيات تصف عقابا تطلب ذئبا.

يروى: «... من هواء الجو...» «... مرّا منهما...».

ـ امرؤ القيس (زيادات الطوسي): ٢٢٥ ـ ٢٢٩، ٤٣٧ ـ ٤٣٩؛ سيبويه ١: ٣٥٣، ٢: ٢٧٢؛ الرضي ١: ٢٦٤؛ الهمع ١: ٧٧؛ الخزانة ٢: ١١٢ ـ ١١٤؛ الدرر ١: ٥٠.

(١) سقطت من، د.

(٢) يقطع، ز.

(٣) يرى الدماميني أن حرف التنبيه داخل على اسم الإشارة، وهذا موافق لكلام سيبويه (١: ٣٧٩): (وزعم أن مثل ذلك إي ها الله ذا إنما هو هذا). انتهى. ومن شواهد المسألة ما أنشده سيبويه (٢: ١٤٥، ١٥٠) لزهير:

تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك

وعد ابن هشام في المغني (١: ٣٨٦) المسألة مما دخلت فيه (ها) على اسم الله تعالى، قال: (والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف، يقال: (ها الله) بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف (ها) وحذفها).

(٤) يعاد، ز، ظ.

(٥) ﴿... حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٦٦ آل عمران (٣) ﴿... جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ ١٠٩ النساء (٤) ﴿... تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ ٣٨ محمد ٤٧.

(٦) (١: ٣٧٩)، وفي نقله شيء من الاختلاف، وفي ما يلي نص سيبويه:

(وقد تكون (ها) في (ها أنت ذا) غير مقدمة، لكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في (هذا)، يدلك على هذا قوله عز وجل: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾، فلو كانت (ها) هنا هي التي تكون أولاً إذا قلت: هؤلاء، لم تعد (ها) ههنا بعد أنتم).

(٧) يكون، ز.

[ها][(١)] أنت ذا غير مقدمة، ولكنها بمنزلتها في (هذا)، يدلّك على ذلك قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾، فلو كانت المقدّمة مصاحبة (أولاء) لم تعد مع (أولاء[(٢)])، وكلام المصنف يدل على أنها قدمت ثم أعيدت توكيداً.

«**والكاف**» المصاحبة لأسماء الإشارة «**حرف خطاب**» بلا خلاف بين النحاة. «**يبينّ**[(٣)] **أحوال المخاطب كما**[(٤)] **يبيّنها**[(٥)] **إذا كان اسمًا**» من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، فتقول: ذاكَ وذاكِ[(٦)] وذاكما وذاكم وذاكن، كما تقول: أكرمكَ وأكرمكِ وأكْرمكما وأكرمكم وأكرمكن.

والحامل للجماعة على ادّعاء الحرفية فيها أنها تجرّدت[(٧)] عن معنى الاسمية، ودخلها معنى الحرفية أي إفادتها [معنى[(٨)]] في غيرها، وتلك الفائدة هي كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطباً به واحد أو مثنى أو مجموع[(٩)]، مذكّراً أو مؤنثاً[(١٠)]، فصار حرفاً وإن بقي فيه التصرّف الذي كان له في حالة الاسمية، من كونه مفرداً أو مثنى أو مجموعاً[(١١)]، ومذكراً أو مؤنثاً[(١٠)].

وأورد الرضي عليه أن لنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها، كأسماء الاستفهام والشرط، مع بقائها على الاسمية، فهلا كان كاف الخطاب كذلك!!.
وأجاب: بأن بينهما فرقاً، وذلك أن[(١٢)] أسماء الاستفهام والشرط دالة على

---

(١) سقطت من، ز.
(٢) الاء، د، ز، ظ، والصواب ما أثبته.
(٣) تبين، د، ز، ظ، وفضلت التذكير، ليناسب (حرف).
(٤) بما، ز، ظ، م.
(٥) تبينها، د، بينها، ز، ظ.
(٦) ذان وذان، ز.
(٧) مجردة، د.
(٨) ليست في أصول التحقيق، ولكن المقام يقتضيها.
(٩) مجموعا، ز، ظ، وآثرت الرفع؛ لأنه أولى من الجار والمجرور بالنيابة.
(١٠) عطفت بالواو، د، ظ.
(١١) عطفت بالواو في، ظ.
(١٢) لأن، ز، ظ.

معنى في نفسها، ودالة على معنى في غيرها، وكاف الخطاب الحرفية لا تدل إلا [على][(١)] معنى في غيرها، وتقرر[(٢)] أن الحد الصحيح للحرف أن يقال: هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره. ولا يقال: هو ما دل على معنى في غيره.

«**وقد يغني "ذلك" عن "ذلكم"**[(٣)] » أي يكتفى في خطاب جمع المذكر بكاف الخطابِ مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكّر، نحو: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ[(٤)]﴾ ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[(٥)].

ووجه ابن الباذش[(٦)] الإفراد مع خطاب الجماعة بأمرين:

أحدهما ــ أنه أقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع أن المراد الجميع.

والثاني ــ أنهم خوطبوا كِلهم على معنى اسم مفرد يشملهم، فكأنه قيل: يا فريق، أو يا جمع.

قال: وقد يجوز على هذا الوجه الإفراد والتأنيث بتأويل الفئة[(٧)] والفرقة. انتهى.

وحكى غير المصنف لغتين أخريين[(٨)].

إحداهما[(٩)] ــ الاكتفاء بكاف مفتوحة مفردة مطلقاً.

---

(١) سقطت من، ز.

(٢) أهملت التاء في، د.

(٣) عن ذلك، ظ، وفوقهما، خ، م، أي مؤخر ومقدم.

(٤) ﴿...أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ... إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٨٥ البقرة (٢).

(٥) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً... وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ١٢ المجادلة ٥٨.

(٦) أهملت الشين في، د، ز.

(٧) الفيية، ز.

(٨) أخرتين، ز، ظ، وهو خطأ.

(٩) أحدهما، د، ظ.

والثانية ــ الاكتفاء بها لكل مذكر[١]، وبكاف مكسورة مفردة لكل مؤنث.

وإذا ثبت ذلك ففي كلام المصنف تقييد مضر، والصواب. (وقد يغني "ذلك" عن غيره).

وفي تفسير الثعلبي[٢] ــ في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعَظُ به[٣]﴾ الآية ــ: الأصل في (ذلك) أن تكون[٤] الكاف بحسب المخاطب، ثم كثر حتى توهموا أن الكاف من نفس الحرف، فقالوا: (ذَلِكَ) بكاف موحدة مفتوحة في الاثنين والجمع والمؤنث.

«**وربما استغني عن الميم بإشباع ضمة الكاف**» كقوله:[٥]

* وإنما الهالك ثم الهالك *
* ذو[٦] حيرة ضاقت به المسالك *
* وهل يكون النوك[٧] إلا ذلك[٨] *

---

(١) مفرد مذكر، ز، ولا معنى للزيادة.

(٢) أبو إسحق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي (٠٠ــ٤٢٧ هـ = ٠٠ــ١٠٣٥ م). من علماء العربية واللغة. روى عن: أبي طاهر بن خزيمة وأبي محمد المخلدي. وأخذ عنه الواحدي. صنف: عرائس المجالس ــ ط ــ في قصص الأنبياء ــ الكشف والبيان في تفسير القرآن.

ــ معجم الأدباء ٥ : ٣٦ ــ ٣٨؛ القفطي ١ : ١١٩ ــ ١٢٠؛ الوفيات ١ : ٧٩ ــ ٨٠؛ البغية ١ : ٣٥٦.

(٣) ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ... مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ٢٣٢ البقرة (٢).

(٤) يكون، ز.

(٥) لم يسمه أحد ممن استشهد به.

(٦) أهملت الذال في، د.

(٧) القول، د، ز، التوك، ظ.

(٨) الأبيات في شرح التسهيل ١ : ٢٧٦، وفيه: «... ثم التالك» «كيف يكون...»، والأبيات أيضاً في الهمع ١ : ٧٧؛ والدرر ١ : ٥١؛ ولم أجد في الصحاح ولا في اللسان معنى لـ(تالك).

[كذلك][(١)] أنشده بعض الكوفيين.

قال المصنف[(٢)]: فأشبع الضمة واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع.

وفي شرح ابن قاسم: قيل والأبيات[(٣)] تتزن بالإسكان/ فإن كان معتمده[(٤)] ١٠٦ في الضم الرواية[(٥)] فهو من باب تغيير الحركة لأجل القافية، فلا حجة فيه يعني لاحتمال أن يكون[(٦)] كاف الخطاب من (ذلك) مفتوحة أو مكسورة، ولكنها ضمت لمكان[(٧)] القافية.

قلت: وهذا اعتراض[(٨)] ساقط.

«وتتصـــل[(٩)] بـ"أرأيت" ـ موافقـــة أخبـرني ـ» لا التي بمعنى (أعلمت؟) فهذه تكون[(١٠)] الكاف معها ضمير المفعول، وتجب فيها وفي التاء المطابقة، فتقول[(١١)]: [أرأيتك منطلقاً[(١٢)]؟، أرأيتك منطلقة؟ أرأيتماكما[(١٣)] [منطلقين[(١٢)]] أو منطلقتين؟، أرأيتموكم منطلقين؟، أرأيتكن[(١٤)] منطلقات؟.

---

(١) ليست في، د.
(٢) في شرح التسهيل ١: ٢٨٦.
(٣) أهملت الباء في، د.
(٤) معتمدة، ز.
(٥) الراوية، ظ.
(٦) كذا في الأصول، وقد عرفت أن حروف الهجاء يجوز فيها التذكير والتأنيث.
(٧) بمكان، د.
(٨) اغتراض، ظ.
(٩) ويتصل، ظ.
(١٠) يكون، د، ظ.
(١١) فيقول، د.
(١٢) سقطت من، د.
(١٣) أريتما كما، ظ.
(١٤) أريتكن، د، أرأيتنكن، ز، أرأينكن، ظ.

ويقال: ــ في جوابهن ــ (نعم) أو (لا)، فإن[١] كانت بمعنى أخبرني، فإنها تتصل بها **«هذه الكاف مغنياً لحاق علامات الفروع بها»** أي بالكاف، نحو: أرأيتك[٢] زيداً ما[٣] صنع، وأريتكما بكراً ما فعل؟، وأريتكم خالداً ما ارتكب؟، وأريتكن هنداً ما عملت[٤] ؟. **«عن لحاقها بالتاء»** فإنها تكون ــ حينئذ ــ اسماً مجرداً عن الخطاب، ملتزماً فيها لفظ الإفراد والتذكير.

ويستفاد ــ من قول المصنف: (ويتصل بأرأيت) أنه لا يلزم ــ في أرأيت [التي][٥] ، بمعنى أخبرني ــ أن تتصل[٦] بها الكاف، لأنه أثبت لها هذا المعنى قبل أن تلحقها الكاف، فدل على أن إفادتها ذلك المعنى سابق على وجود الكاف، لا موقوف عليه، وهو[٧] في التنزيل [نحو][٨] : ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ[٩] مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ[١٠]﴾ الآية.

قال ابن هشام: و(أرأيت) هذه منقولة من (أرأيت؟) بمعنى (أعلمت؟)، لا التي بمعنى أبصرت، ألا ترى أنها تتعدى إلى مفعولين؟ وهذا من الإنشاء المنقول إلى إنشاء آخر. يعني أن هذا الكلام كان أولاً لإنشاء هو الاستفهام، ثم صار لإنشاء[١١] هو الأمر، إذ هو بمعنى أخبر.

وفي شرح الكافية[١٢] للرضي الإستراباذي[١٣] ما نصه: و(أرأيت) بمعنى

---

(١) فاذا، ز، ظ.
(٢) أهملت الياء في، ز.
(٣) ماما، د.
(٤) علمت، ز.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) يتصل، د.
(٧) وهى، ز، ظ.
(٨) سقطت من، د.
(٩) سقطت الفاء من الأصول، وهو خطأ.
(١٠) ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ... أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ ٣٨ الزمر (٣٩).
(١١) الانشاء، ز.
(١٢) ٢ : ٢٨٢ بتصرف.
(١٣) أهملت الذال في، د.

أخبر، وهو منقول من (أرأيت)[١] بمعنى (أأبصرت)[٢] أو (أعرفت)[٢]، كأنه قيل: أأبصرته[٢] وشاهدت حاله العجيبة أو أعرفتها[٢]؟ أخبرني عنها، فلا تستعمل[٣] إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة، وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به نحو: أرأيت زيداً ما صنع؟، وقد يحذف[٤] نحو: ﴿أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ[٥]﴾ الآية و(كم) ليس بمفعول، بل حرف خطاب، ولا بد — سواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت[٦] — من استفهام ظاهر أو مقدّر يبينّ الحال المستخبر عنها: فالظاهر نحو: أرأيت[٧] زيداً ما صنع؟ و﴿أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ [بغْتَةً][٨] [أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ[٩]]﴾[١٠]، والمقدر كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِي[١١] ﴾[١٢] أي أرأيتك هذا المكرم، لم كرمته عليّ؟، وقوله: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِي[١١] ﴾ كلام مستأنف، وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جواباً للشرط كقوله: ﴿أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ﴾ الآية، وقوله: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى. عَبْداً إِذَا صَلَّى[١٣]﴾ إلى قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ [بِأَنَّ

---

(١) رأيت، ظ.
(٢) حرف الاستفهام ساقط من، د، ظ.
(٣) يستعمل، ز.
(٤) تحذف، ز.
(٥) من الآيتين ٤٠، ٤٧ الأنعام (٦)؛ والثانية ستأتي في هـ ١٠. وأما الأولى فهي ﴿قُلْ... أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
(٦) أم، ز، ظ.
(٧) أراتت، ظ.
(٨) سقطت من، ز.
(٩) ساقط من، ز، ظ.
(١٠) ﴿قُلْ... إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ ٤٧ الأنعام (٦).
(١١) قرأ بإثبات الياء بعض السبعة وحذفها من الوصل والوقف عاصم وحمزة والكسائي منهم. — السبعة: ٣٨٢؛ النشر ٢: ١٨٢.
(١٢) ﴿قَالَ... إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ ٦٢ الإسراء (١٧).
(١٣) الآيتان ٩، ١٠ العلق (٩٦).

اللَّهَ يَرَى [1]]﴾ [2] ، وقوله: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ[3]﴾ كرر[4] (أرأيت) للتأكيد، ولا محل للمتضمنة معنى الاستفهام؛ لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها، كأن المخاطب قال: ـ لما قلت: أرأيت زيداً؟ ـ عن أي شيء من حاله تستخبر، فقلت: ما صنع؟، فهو بمعنى [قولك][5]: أخبرني عنه ما صنع؟. وليس الجملة المذكورة مفعولاً ثانياً لـ (أرأيت)، كما ظن بعضهم. انتهى.

قلت: وفيه أمور منها: أنه لم يبيّن وجه نصب (زيد) في مثل: (أرأيت زيداً ما صنع؟)، فإنه لا يصح أن يكون منصوباً على إسقاط الخافض، [أي أخبرني عن زيد، وإن كان في كلامه ما يشير إلى هذا الوجه، وذلك لأن النصب على إسقاط الخافض[5]] ليس[6] بقياس في مثل هذا، ولا مفعولاً[7] به لـ (أرأيت)؛ لأن معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ، ونقل إلى طلب الإخبار.

١٠٧ /والذي يظهر لي أنه على حذف مضاف، أي خبر زيد أو حاله، كأنك قلت: أخبرني خبر زيد، ثم حذف المضاف، لدلالة الاستفهام على أن المطلوب معرفة خبره[8] لا ذاته.

ومنها [أن[9]] قوله: إن الجملة الاستفهامية قد تكون[10] جواباً للشرط، مستشهداً على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ[11]﴾ مشكل[12]؛ لعدم اقترانها بالفاء، والاقتران

(١) يراد، د، وما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.
(٢) ١٤ العلق (٩٦).
(٣) ﴿...عَلَى الْهُدَى﴾ ١١ العلق (٩٦).
(٤) وكرر، ظ.
(٥) ما بين المركنين ليس في، د.
(٦) اذ ليس، د.
(٧) معطوف على (منصوباً).
(٨) حاله، د.
(٩) ليست في أصول التحقيق، ولكن المقام يقتضيها.
(١٠) يكون، ز.
(١١) ﴿قل...﴾ ٤٧ الأنعام (٦).
(١٢) هذا خبر (أن) في قوله: (ومنها أن قوله).

بها في مثل ذلك واجب، وكذلك في الآية الأخرى[١].

ومنها أن كلامه مخالف لكلام ابن هشام من وجهين:

أحدهما ـ جعله (أرأيت) منقولاً[٢] من (أرأيت؟) بمعنى (أأبصرت[٣] ؟) أو (أعرفت[٤] ؟).

والثاني ـ أنها ليست بمتعدية إلى مفعولين، وأن الجملة المذكورة بعدها مستأنفة، لا مفعول ثانٍ[٥].

«وليس الإسناد إليها» أي إلى الكاف **«مزالا عن التاء»** إلى الكاف **«خلافاً للفراء»** فإنه يرى أن التاء حرف خطاب، وأن الكاف فاعل؛ لكونها المطابقة للمسند إليه كما عرفت[٦].

ورده المصنف[٧] بأن الكاف استغني عنها، والتاء لا يستغنى[٨] عنها، وما لا يستغنى[٨] [عنه[٩]] أولى بالفاعلية، وأيضاً فالتاء محكوم بفاعليتها مع [غير[١٠]] هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل.

---

(١) ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ...﴾ وانظر ٢ : ٣٣٧.

(٢) مفعولا، د.

(٣) أبصرت، د، ظ.

(٤) عطفت بالواو في، د، وسقطت الهمزة من، ظ.

(٥) ثاني، د.

(٦) كلام الفراء ليس صريحاً في أن التاء حرف خطاب والكاف هي الفاعل. فقد قال في معاني القرآن ١ : ٣٣٣

(وإنما تركت العرب التاء واحدة؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعاً على نفسها فاكتفوا بذكرها في الكاف، ووجهوا إلى المذكر والتوحيد، إذ لم يكن الفعل واقعاً. وموضع الكاف نصب وتأويله رفع كما أنك إذا قلت للرجل: دونك زيدا وجدت الكاف في اللفظ خفضاً وفي المعنى رفعاً لأنها مأمورة).

(٧) في شرح التسهيل ١ : ٢٧٨.

(٨) أهملت الياءان في، د.

(٩) سقطت من، د.

(١٠) سقطت من، ز.

وقد رجع في كتاب التوضيح [١] إلى مذهب الفراء، فخرج: (ما عسيتهم أن يفعلوا بـي[٢]؟)[٣] على أن التاء حرف خطاب والهاء والميم فاعل، أي ماعسوا، و(أن يفعلوا) ساد[٤] مسد مفعـولي (عسى)، لتضمنها[٥] معنى (حسب).

قال: وبهذا ينتصر[٦] الفراء في (أرأيتك).

وكان ينبغي للمصنف أن يحكي هنا أيضاً مذهب شيخ الفراء، وهو الكسائي، فإنه يقول: التاء فاعل، والكاف مفعول.

«وتتصل [٧] » الكاف المذكورة **«أيضاً بـ "حَيَّهَلَ"»**.

في المحكم[٨]: قال أبوعبيدة [٩] سمع أبومهدية[١٠]رجلاً من العجم يقول

---

(١) يعني شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٥ـ١٤٦.

(٢) في، ز.

(٣) من كلام أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ أخرجه البخاري ٥ : ١١٥عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في قصة طويلة، خلاصتها: سألت فاطمة ـ رضي الله عنها ـ أبا بكر ميراثها من رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ فأبى، فنشأ بينه وبين علي ـ رضي الله عنه ـ جفوة، ثم اصطلحا، وفيها قال علي لأبي بكر: أن ائتنا ولا يأتنا أحد معك كراهية لمحضر عمر ـ رضي الله عنه ـ فقال عمر: لا والله لا تدخل عليهم وحدك، فقال أبوبكر: وما عسيتهم أن يفعلوا بي؟ والله لآتينهم، وانظر شواهد التوضيح ص١٤٢، ١٤٥ـ١٤٦.

(٤) سادا، ز، ظ.

(٥) لتضمنها، ظ.

(٦) إن ما قال ابن مالك: (وفيه نظير للفراء...).

(٧) ويتصل، ز.

(٨) ٣ : ٣٠٦، وبينهما خلاف في الألفاظ.

(٩) في المحكم: (أبوعبيد.) وهذه كنية القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٣ أو٢٢٤ هـ)، والرجلان لغويان.

(١٠) أفار بن لقيط: أعرابي من باهلة. به عارض من مس. دخل الحواضر وأخذ الناس عنه اللغة. في الطبقة الأولى من اللغويين البصريين.
ـ الزبيدي: ١٥٧؛ القفطي ٤ : ١٧٦ـ١٧٧.

لصاحبه: زُوذْ[١]، فسأل[٢] أبومهدية عنها، فقيل له: يقول عجل، فقال أبو مهدية: فهلا قال: حَيَّهَلك؟ فقيل له: ما كان اللّه ليجمع لهم إلى العجمية[٣] العربية.

«والنَّجاء» بمعنى أسرع.

«ورويد» بمعنى أمهل.

قال ابن قاسم: واحترز بقوله «أسماء أفعال» من أن يكون (النجاء) و(رويد) مصدرين، وسيأتي ذكرهما في باب أسماء الأفعال.

قلت: فيصير الاحتراز بالنسبة إلى (حيهل) ضائعاً[٤]، فعلى هذا لو قال: اسمي فعل لكان حسناً.

«وربما اتصلت» هذه الكاف **«بـ"بلى" وأبصر»** [فعل[٥]] أمـر[٦] **«وكـلّا»** التي هي حـرف زجـر وردع. **«و"ليس" و"نِعم" و"بئس" و"حسبت"[٧]»**.

فتقول[٨]: بلاك، وأبصرك، وكلّاك، وليسك، ونعمك، وبئسك، وحسبتك[٩]، وهذا كله شاذ، وحمل عليه الفارسي قوله: [١٠]

---

(١) أهملت الذال في، د، ز، ظ، والتصحيح عن المحكم.
(٢) فسأله فسأله، ظ.
(٣) العجمة، د، ظ.
(٤) مانعا، د.
(٥) سقطت من، ز، ظ.
(٦) أمرا، ز، ظ.
(٧) وحسب، د.
(٨) فتفول، ز.
(٩) وحسبك، د، ظ.
(١٠) لم أقف على اسمه.

لســان الســوء تهــديهــا إلـينــا وحنت [١] وماحسبتك [٢] أن تحينا [٣]

لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل: يحتمل كون (أنْ) وصلتها بدلاً من الكاف سادا مسد المفعولين، كقراءة حمزة: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ [٤]﴾ بالخطاب.

«وقد ينوب [٥] ذو البعد عن ذي القرب؛ لعظمة المشير» نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى [٦]﴾. **«أو» لعظمة «المشار إليه» نحو:** ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ [٧]﴾ بعد أن أشار إليه النسوة بـ(هذا) حيث قلن: ﴿مَا هَذَا بَشَراً [٨]﴾ والمجلس واحد، وذلك لأن [٩] يوسف عليه [الصلاة [١٠] و] السلام كان عند امرأة العزيز أعظم منزلة منه عند النسوة، فأشارت [١١] إليه بما يشار [به [١٠]] إلى البعيد [١٢]، إجلالاً وإعظاماً.

---

(١) وجيت، ز.

(٢) حسبك، ز.

(٣) تحينا، و، ولم أقف له على سابق ولا لاحق. لسان: يذكر ويجمع على ألسنة، ويؤنث فيجمع على ألسن، وهو في البيت بمعنى الكلمة، فالتأنيث متعين.

ـ شرح التسهيل ١:٢٧٨؛ شواهد التوضيح: ١٤٦؛ المغني ١:١٩٨؛ السيوطي ١:٥٠٦؛ الهمع ١:٧٧، ١٥٦؛ الدرر ١:٥١، ١٣٨.

(٤) ﴿...خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ ١٧٨ آل عمران (٣).

(٥) تنوب، ذ.

(٦) ١٧ سورة طه (٢٠).

(٧) ﴿قَالَتْ... وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ ٣٢ يوسف (١٢).

(٨) ﴿...فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ... إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ٣١ يوسف (١٢).

(٩) أن، ز، ظ.

(١٠) ما بين الحاصرتين ساقط من، د.

(١١) فأشارة، د.

(١٢) البعد، د.

«وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال» نحو: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ[1]﴾. «وقد يتعاقبان مشاراً بهما إلى ما ولياه» كقوله/تعالى: ١٠٨ ـ متصلاً بقصة عيسى عليه السلام ـ ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ[2] عَلَيْكَ[3]﴾، ثم قال: ﴿[إِنَّ[4]] هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ[5]﴾.

«وقد يشار بما للواحد إلى الاثنين» كقوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ[6]﴾ أي بين الفارض والبكر [ومنه قول الشاعر[7]:

إن للخير وللشر[8] مدى ... وكلا ذلك وجه وقبل[9]

أي كلا ذينك الأمرين الخير والشر[4]].

«وإلى الجمع» كقوله[10]:

[وبينا الفتى يرجو أموراً كثيرة ... أتى قدر من دون ذاك متاح[11]

ومنه قول الشاعر[12]][13]:

---

(١) ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ... فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ...﴾ ١٥ القصص (٢٨).

(٢) يتلوه، ز.

(٣) ﴿...مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾ ٥٨ آل عمران (٣).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من، د.

(٥) ﴿...وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٦٢ آل عمران (٣).

(٦) ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ... فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ ٦٨ البقرة (٢).

(٧) عبدالله بن الزبعرى.

(٨) والشر، ز، ظ، وهو خطأ لا يستقيم به البيت.

(٩) سبق الكلام عليه في ١ : ٢٩٠.

(١٠) مسكين الدارمي.

(١١) البيت في شرح التسهيل ١ : ٢٨٠، يس ١ : ١٢٩.

(١٢) لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(١٣) ما بين المعقوفين ساقط من، ز، ظ.

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد[١]؟

أي هؤلاء الناس، ولا يخفاك أن هذه الشواهد محتملة للتأويل[٢]، فلا يثبت المدَّعى بمجردها.

«ويشار إلى المكان بـ(هنا)» نحو قولك: اجلس هنا. **«لازم الظرفية»** بحيث لا يخرج عنها بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً[٣] به أو مبتدأ أو نحو ذلك. **«أو»** لازم **«شبهها»** أي شبه الظرفية، بأن يجر[٤] ببعض حروف[٥] الجر قال الراجز[٦]:

قد أقبلت من أمكنة[٧] من ها هنا ومن هنه[٨]

---

(١) من قصيدة:
مطلعها:
قضى الأمور وأنجز الموعود والله ربي ما جد محمود
وقبل الشاهد:
خلّوا ثيابهم على عوراتهم فهم بأفنية البيوت همود
وبعده:
وغنيت سبتا قبل مجرى داحس لو كان للنفس اللجوج خلود
يروى: (ومقال هذا...). و(غنيت حَرْسا...). (... بعد مجرى...).
خلوا ثيابهم: شدوها بالأخلّة، وهي جمع خلال. غنيت: عشت. سبتا، حرسا: دهرا.
داحس: يعني فرس قيس بن زهير العبسي، والإشارة بذلك إلى الحرب التي ثارت بين عبس و ذبيان بسبب سباق تراهن عليه قيس وحذيفة بن بدر.
ـ لبيد: ٤٦ـ٤٨، ٢٢٥؛ المحتسب ١:١٨٩؛ شرح التسهيل ١:٢٨٠؛ اللسان (نصب).

(٢) التأويل، ز.

(٣) عطفت بالواو في، ز، ظ.

(٤) تجر، د.

(٥) حرف حروف، د.

(٦) الزاجر، د، ز، وليس بمعروف.

(٧) أمكنه، ز، ظ.

(٨) بعده: (ان لم أروّها فمه).
يروى: (قد وردت...). (... تروّها ..).
ـ المنصف ٢:١٥٦، ٣٩٤ـ٣٩٥؛ المحتسب ١:٢٧٧؛ ابن يعيش ٣:١٣٨،=

وتقول[١] : تعال[٢] إلى هنا.

«**معطى ما لـ "ذا"**» أي مالكلمة(ذا) المشار بها «**من مصاحبة**» لـ (ها) التنبيه، فتقول[٣]: ها هنا، كما تقول: (هذا.. ولكاف الخطاب، فتقول[٤]: هناك، كما تقول[٥]): ذاك. وللكاف واللام معاً، فتقول: هنالك، كما تقول: ذلك. «**وتجرّد**» عن مصاحبة ما ذكر، فتقول[٦]: هنا، كما تقول: ذا. «**وكـ "هنالك" (ثم) و "هنَّا" بفتح الهاء وكسرها**[٧]» [والتشبيه[٨]] في أمور ثلاثة: أحدها الإشارة، والثاني ــ كونها للمكان. والثالث كونها للبعيد منه.

وعلم من هذا أنها لا تلحقها[٩] كاف ولا لام، لأنها يدلّان على البعد بوضعها[١٠] له، فلا اشتراك فيها، وهذا أخذ من تشبيهها بـ(هنالك)، أعني بقيد[١١] الكاف، ولو شبها[١٢] به مجرداً لم يكن صحيحاً.

وعلم من ذلك أيضاً أنها يلزمان الظرفية[١٣] أو شبهها.

= ٤ :٦، ٩ :٨١، ١٠ :٤٣؛ المقرب ٢ :٣٢؛ شرح الشافية ٣ :٢٢٤؛ الأشموني ٤ :٣٣٤؛ الهمع ١ :٧٨، ٢ :١٥٧، ٢٠٦؛ شواهد الشافية: ٤٧٩ ــ ٤٨٠؛ الدرر ١ :٥٢، ٢ :٢١٤، ٢٣٣.

(١) ويقول، د.
(٢) تعالى، ز، وهو خطأ ظاهر.
(٣) مقول، ز.
(٤) فتفول، ز.
(٥) ما بين الهلالين مكرر في، ظ.
(٦) فيقول، د.
(٧) أو كسرها، ز، ظ.
(٨) سقطت من، ز.
(٩) لا يلحقان، ز.
(١٠) لوضعها، د.
(١١) بتعد، ز.
(١٢) شبهتا، د.
(١٣) الطرفية، د.

وانظر (ثَمَّ) في قول العلماء: ومن ثم كان كذا. هل معناها[١] معنى (هنالك)، أو معنى (هنا) التي للقريب؟ والظاهر هو الثاني.

«**وقد يقال: "هنّت" موضع "هنّا"**» كقول الشاعر[٢]:

* وذكـرهـا هـنـت ولات هـنـت[٣] *

قال المصنف[٤]: أراد (هنا) ولات (هنا).

«**وقد تصحبها[٥] الكاف**» أي تصحب (هنا) بفتح الهاء وكسرها[٦] مع تشديد النون، وهي التي أول الكلام فيها، ولا يرجع الضمير إلى (هنت) بالتاء، وإن كانت أقرب مذكور، فيقال: هناك وهِناك[٧].

«**وقد يراد بـ"هناك[٨]" و"هنالك" و"هنا" الزمان**» فالأول كقول الأفوه الأودي[٩]:

---

(١) معناه، ظ.

(٢) العجاج.

(٣) من أرجوزة مطلعها:

الحمـد لله الـذي استقلت	بـإذنـه السـماء واطمـأنت

وفيها:

لما رأى أن ليس تغني عدتي	ولا الدعاء إن جهدت دعوتي
شيئاً ولا ترفع جنبي صرعتي	وكـانت الحيـاة حيث حبّت
وذكـرهـا هنت ولات هنت	فقلت للحوبـاء حـين هّمت
بـأن تخفّ جزعـاً أو خفّت	هـل أنـا إلا رجل من أمّتي

الحوباء: النفس.

ـ العجاج: ٢٦٦ ـ ٢٧٦؛ شرح التسهيل ١: ٢٨١؛ الهمع ١: ٧٨؛ الدرر ١: ٥٢.

(٤) في شرح التسهيل ١: ٢٨١.

(٥) تصجها، ز.

(٦) أو كسرها، د.

(٧) فيقال: هنتاك هناك هناك، د.

(٨) بهنا، ز، ظ.

(٩) الأزدي، ز، ظ، وهو تصحيف، والأفوه: أبو ربيعة صلاءة بن عمرو بن مالك الأودي (٠٠ ـ ٥٠ ق.هـ. تقريباً = ٠٠ ـ ٥٧٠ م تقريباً). نسبته إلى أود بن صعب بن سعد العشيرة. شاعر حكيم خطيب سيد في قومه. لقب: الأفوه؛ لكبر شفته وظهور أسنانه.

ـ الأغاني ١٢: ١٦٩ ـ ١٧٣؛ ابن قتيبة ١: ٢٢٣ ـ ٢٢٥؛ ابن حزم: ٤٤١.

وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون أين المفزع[١]

والثاني كقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ[٢]﴾ أي في ذلك [الزمان[٣]] وقبله: ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ[٤]﴾ كذا استدل المصنف[٥]، ونوزع بأن تطرّق الاحتمال لإرادة المكان فيما ذكره ثابت، وكأنه قيل: في ذلك المكان الذي كان جاء[٦] لكم في زمانه كذا وكذا. والثالث كقوله[٧]:

حنت نوار ولات[٨] هنّا حنت وبدا الذي كانت نوار أجنّت[٩]

---

(١) الثاني في قصيدة أولها:

ذهب الذين عهدت أمس برأيهم من كان ينقض رأيه يستمتع

وبعده:

وإذا عجاج الموت ثار وهلهلت فيه الجياد إلى الجياد تسرع

بالدارعين كأنها عصب القطا السأسراب تمعج في العجاج وتمزع

كنا فوارسها الذين إذا دعا داعي الصباح به إليه نفزع

ويروى: (... تشابهت وتعاظمت). (تعترفون...).

ــ شرح التسهيل ١: ٢٨١، ٦٢:أ؛ المقاصد ١: ٤٢١ــ٤٢٢؛ الهمع ١: ٧٨؛ الدرر ١: ٥٢؛ الأفوه: ١٨ــ٢٠.

(٢) ﴿...وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيدًا﴾ ١١ الأحزاب (٣٣).

(٣) سقطت من، ز.

(٤) ﴿...وَإِذْ زاغت الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ الأحزاب (٣٣).

(٥) في شرح التسهيل ١: ٢٨١ــ٢٨٢.

(٦) أهملت الجيم في، د.

(٧) اختلف فيه فقيل:

(أ) حَجْل بن نضلة الباهلي: شاعر جاهلي. وهو عند الآمدي بجيم فحاء وفي الخزانة بالعكس، وضبطه بالحروف فلعل الأول تصحيف.

ــ الآمدي: ٨٢؛ الخزانة: ١٥٨.

(ب) شبيب بن جعيل التغلبي: شاعر جاهلي.

ــ الآمدي: ٨٤؛ الخزانة: ١٥٨.

(٨) أهملت التاء في، ز.

(٩) أهملت الجيم في، د، أول بيتين لا ثالث لهما فيما قال البغدادي وسبب إنشادهما أن شبيباً أسره بنو قنينة الباهليون في حرب بينهم وبين تغلب فأرنّت أمه: النوار بنت عمرو بن كلثوم. وقيل: =

و(هنا) ــ عند المصنف ــ إشارة إلى زمان، وهو منصوب على الظرفية[(١)]، و(حنت)[(٢)] في موضع رفع بالابتداء، وخبره الظرف قبله، وأخبر عن الفعل مؤولاً بالمصدر، والتقدير: ولا حنان[(٣)] في هذا الوقت، وأحسن من ذلك أن يقال: إن (هنا) مضافة إلى الجملة الواقعة بعدها، فهي بمعنى (حين)، واسم (لا) محذوف[(٤)]، أي حنت نوار وليس الوقت حين حنينها.

«وبني اسم الإشارة لتضمّن معناها» وهي من جملة المعاني كالاستفهام، وكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، وذلك أن عادتهم ١٠٩ جارية في كل/معنى يدخل الكلام أو الكلمة أن يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في: أزيد[(٥)] قائم؟، والنفي والتمني والترجّي والابتداء والانتهاء[(٦)] والتنبيه والتشبيه الموضوع لها حروف النفي و(ليت) و(لعل) و(من) و(إلى)

إن حجلاً أخذ النوار بنت عمرو بن كلثوم يوم طلح فركب بها الصحراء.

وبعد الشاهد:

لما رأت ماء السلى مشروبها والفرش يعصر بالأكف أرنت

يروى: (وأي حين حنت) ولا شاهد على هذه الرواية. (...شربالها). (....مشروبا). (...يعصر في الإناء...). أرنّت: صاحت بحزن.

هنا: ضبطه العيني بضم الهاء، ووهّمه البغدادي في ذلك، وأنت على علم بأن الفتح والكسر جائزان. السلى: المشيمة، وهي الجلدة التي يكون فيها الولد من المواشي. الفرث: السّرجين ما دام في الكرش.

ــ الحماسة ٢:٣٥؛ فصل المقال: ٣٩ــ٤٠؛ الآمدي: ٨٤؛ ابن قتيبة ١:٩٥ــ٩٦؛ ابن يعيش ٣:١٥، ١٧؛ ابن مالك ١:١٤٣؛ شرح التسهيل ١:٢٨٢؛ ابن الناظم: ٣١؛ الرضي ١:٢٧١، ٢:٣٥؛ المغني ٢:٦٥٥؛ الصحاح ٦:٢٥٦١؛ المقاصد ١:٤١٨ــ٤٢١؛ الأشموني ١:١٤٥، ٢٥٦؛ الهمع ١:٧٨، ١٢٦؛ السيوطي ٢:٩١٩ــ٩٢٠؛ الخزانة ٢:١٥٦ــ١٥٩، ٤٨٠؛ الدرر ١:٥٢، ٩٩.

(١) أهملت الظاء في، د.

(٢) وجنت، ظ.

(٣) كذا في أصول التحقيق، والمناسب: (حنين).

(٤) يحذف، د.

(٥) زيد، ظ.

(٦) او الانتها، ز.

و(ها) وكاف الجر، أو يوضع لها ما يجري مجرى الحرف[١] في عدم الاستقلال، كالإعراب الدال على المعاني المختلفة، وكتغيير الصيغة[٢] في الجمع والمصغّر والمنسوب وفي[٣] الكلمات المشتقة [من شيء[٤]]: كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب، وكذا المعنى العارض في المضاف إنما هو بسبب حرف الجر المقدّر بعده.

وفي أسماء الإشارة معنى الإشارة، ولم يوضع لهذا المعنى حرف فبنيت لتضمّنها معنى الحرف الذي كان ينبغي أن يوضع.

قال المصنف[٥]: وهذا السبب[٦] يقتضي بناء كل اسم إشارة، لكن عارضه في (ذين) و(تين) شبههما بمثنيات الأسماء المتمكنة، فأعربا.

وقد عرفت أن ثم من يقول: إن (ذان) و(تان) صيغتان مرتجلتان للرفع، و(ذين) و(تين) [صيغتان مرتجلتان[٤]] للنصب والجر.

وكان الأحسن أن لو قال المصنف: (لتضمن معنى حرفها[٧])؛ لأن المقتضي للبناء تضمن معنى الحرف، لا مطلق تضمّن المعاني، لكن قد علم أن الإشارة من معاني الحروف، فكأنه[٨] قال ذلك. «**أو**» بني اسم الإشارة «**لشبه الحرف وضعاً**»، لأن منه ما وضع على حرفين كـ (ذا) و(ذي)، ثم حملت البواقي عليه[٩]؛ لأنها فروع «**وافتقاراً**» وذلك أن اسم الإشارة يحتاج[١٠] في إبانة مسماه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها[١١]، فهو إذن كالحرف في افتقاره إلى غيره.

---

(١) الحروف، ز.
(٢) الصفة، ز.
(٣) سقط العاطف من، د.
(٤) سقطت من، د.
(٥) في شرح التسهيل ١: ٢٨٣.
(٦) السبب الذي، ظ.
(٧) حذفها، ظ.
(٨) فكأن، ز.
(٩) عليها، د.
(١٠) تحتاج، ظ.
(١١) مقامقامها، ز.



الباب الحادي عشر
«باب المعرف بالأداة»

«**وهي** «**أل**»» فيكون حرفاً ثنائي الوضع كـ (هل)[1]، والتعبير عنها ـ حينئذ ـ بذلك أولى من قولهم[2]: (الألف واللام)، لسلامته من التطويل، لجريانه على المعهود في نظائره، نحو: هل حرف استفهام، وقد حرف تحقيق.

ولا يخفى أن كلام المصنف يقتضي أن المفيد للتعريف هو (أل) بكمالها.

«**لا**[3] **اللام وحدها**» وليس للألف مدخل في أصل الوضع. «**وفاقاً للخليل وسيبويه**»[4] فإنهما جميعاً قائلان بأن[5] أداة التعريف هي مجموع (أل).

«**وقد تخلفها** «**أم**»» في لغة حمير ونفر من طيّىء، وفي الحديث: (ليس من

---

(١) لهل، ظ.

(٢) قوائم، ز.

(٣) الا، ز.

(٤) قرر ذلك في كتابه ٢: ٦٤، ٢٧٢؛ فقال في الأول: (ولو لا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناء بني عليه الاسم لا يفارقه، ولكنها جميعاً بمنزلة هل وقد وسوف، تدخلان للتعريف وتخرجان). وقال في الثاني: (والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف).

(٥) أهملت الباء في، ز.

امبر[١] امصيام في امسفر)[٢] كذا رواه النمر[٣] بن تولب[٤] رضي الله عنه، وهذه اللغة فاشية إلى الآن بكثير من بلاد اليمن[٥]

«وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه[٦]» فإنه ــ مع كونه يوافق

---

(١) ام بر، د.

(٢) سبق الرضي إلى الاستشهاد بهذا الحديث في شرح الكافية ٢: ١٣١؛ ورواه عن النمر بن تولب ــ رضي الله عنه ــ، والحديث موجود في كثير من كتب السنة، لكن ليس فيما بين يدي من رواه عن النمر، وقد أخرجه أحمد ٣: ٤٣٤ من ثلاث طرق أولاها عن كعب بن أبي عاصم الأشعري، ولفظه كما هنا، وفي الثانية والثالثة عن كعب بن عاصم الأشعري، لكن فيه (ألــ) مكان (أم)، وفي جامع الأصول ٧: ح ٤٥٧٩ (عن أبي موسى الأشعري قال لرسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: أمن امبرامصوم في امسفر؟ فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: (ليس من امبرامصوم في امسفر) أخرجه رزين. وأخرجه البخاري ٣: ٣٠، ٣١؛ ومسلم ٢: ح ١١١٥؛ وأبوداود ٣: ح ٢٣٠٠ عن جابر بن عبدالله ــ رضي الله عنهما ــ مع اختلاف يسير، لكن ليس في الثلاثة (أم)، وارجع ايضاً إلى مجمع الزوائد ٣: ١٦١، وابن ماجه (الصوم في السفر).

(٣) التمر، د، وهو تصحيف ظاهر.

(٤) ابن زهير بن أقيش العكلي: شاعر مضري جواد عمر طويلاً، وأكثر ذلك في الجاهلية. قيل: إنه نزل البصرة ــ ولم تبن إلا في عهد عمر رضي عنه ــ وقيل: إنه ذكر عند عمر فترحم عليه. يقال: إنه خرف في آخر أيامه فكان على لسانه: أقروا الضيف، انيخوا الراكب، انحروا له.
ــ ابن قتيبة ١: ٣٠٩ــ٣١١؛ الأغاني ٢٢: ٢٧٣ــ٢٨٤؛ ابن حزم: ١٩٩، ٢: ٣؛ الإصابة ٣: ٥٧٢ــ٥٧٣؛ الخزانة ١: ١٥٦.

(٥) قضى الشارح في اليمن ما يقرب من عام قبل سفره إلى الهند.

(٦) قال في كتابه ٢: ٦٣: (وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كــقد وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد، ولكن الألف كألف (أيم) في (ايم الله)، وهي موصولة، كما أن ألف (ايم) موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه). وقال في ٢: ٢٧٢ ــ وهو يتحدث عن الألف الموصولة في ابتداء الكلام ــ: (وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء). ثم قال في ٢: ٢٧٣ ــ عن الألف واللام ــ: (وزعم الخليل أنها مفصولة كقد وسوف، ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني، فلما لم تكن الألف في فعل ولا اسم كانت في الابتداء مفتوحة، فرق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال، وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف، شبهت بألف (أحمر) لأنها زائدة وهي مفتوحة مثلها لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها، فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً، فأرادوا أن يفصلوا ويبينوا. . .).

الخليل في أن حرف التعريف وضع أولاً مجموع حرفين ـ يدّعي أن الحرف الأول منهما زائد[(١)]، وهي همزة وصل[(٢)]، ومع زيادتها فهي معتدبها[(٣)] في الوضع كهمزة (استمع)، ولذا[(٤)] لم يعد رباعياً فيضم أول مضارعه، فقد استبان أن المصنف[(٥)] نقل في أداة التعريف ثلاثة مذاهب:

المختار منها عنده أنها (أل) بكمالها، فهمزتها همزة قطع وصلت في الدرج، لكثرة الاستعمال.

الثاني ـ أنها اللام وحدها، والهمزة ـ عند هذا القائل ـ مجتلبة في الابتداء[(٦)] بعد أن لم تكن[(٧)] موجودة في أصل الوضع، ليتمكن بها من الابتداء بالساكن، فإذا قلت: قام القوم، فحرف التعريف على أصله، ولم تكن[(٧)] معه همزة [وصل][(٨)] حتى يقال: حذفت. وإذا قلت: القوم قاموا، فقد زدت همزة متحركة على آلة التعريف لا وجود لها في أصل الوضع، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن.

الثالث ـ أن حرف التعريف هو (أل) مع أن الهمزة زائدة معتد بها في الوضع كما سبق، وهو قول سيبويه فيما نقله المصنف، وقد خولف في ذلك فنقل غير واحد عن سيبويه أن مذهبه هو القول الثاني، وهو، / أن حرف التعريف ١١٠ هو اللام وحدها، والهمزة للوصل، لكنها فتحت ـ مع أن أصل همزات الوصل الكسر ـ لكثرة الاستعمال، واستدل لهذا القول بتخطي العامل الضعيف إياها، نحو: بالرجل، وذلك آية امتزاجها بالكلمة، وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال، فلم يتخطها كجزء منها،

---

(١) زائدة، د.
(٢) الوصل، ز، ظ.
(٣) معتدة، ز.
(٤) ولهذا، د.
(٥) المص، ظ، وهي عادته إذ وقعت في أخر السطر.
(٦) الابتد، ز.
(٧) يكن، د.
(٨) سقطت من، ز، ظ.

ولـو كانت عـلى حرفـين لكان لهـا نوع استقـلال، فلم يتخطهـا العامـل [الضعيف[١]]، والاعتراض ــ بنحو: (إن لا تفعل)، و(بلا مال)[٢] ــ يندفع بجعلهم (لا) ــ خاصة من بين ما هو على حرفين ــ كجزء الكلمة، وأما نحو: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ[٣])، فالفاصل ــ لما لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده ــ عد الفصل [به][١] كلا فصل.

واستدل لمذهب الخليل بفتح الهمزة، وقد تقدم الاعتذار عنه[٤]، وبأنها يوقف عليها عند التذكر نحو: أل، فإذا تذكرت ما فيه (أل) كالكتاب، وبفصلها عن الكلمة، والوقف عليها عند الضرورة كقوله[٥]:

يـــا خليلي اربعـــا واستخبـــرا الـــ منزل الدارس من أهل الحلال[٦]

وذلك كالوقف على قد في نحو قوله[٧]:

---

(١) ليست في، د.
(٢) مان، ز.
(٣) ﴿. . .لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ. . .﴾ ١٥٩ آل عمران (٣).
(٤) وهو أنها فتحت لكثرة استعمالها. وانظر الصفحة السابقة.
(٥) عَبيد بن الأبرص.
(٦) البيت مطلع قصيدة وبعده:

مثل سَحق البرد عفى بعدك الــ قـطر مغناه وتـأويب الشمـال

اربعا: امر من ربع يربع إذا وقف وانتظر. الدارس: العافي. حلال: حالّين، أي نازلين، أو جمع حِلّة، وهي مجموعة من البيوت أو مائة بيت. سحق البرد: البرد البالي، أضيفت الصفة إلى الموصوف. عفّى: مضعف عفى، أي غطى، والفعل المخفف يرد لازماً ومتعدياً.

القطر: المطر. مغناه: منزله، مفعول به لـ (عفّى) ــ تأويب: تردد.

ــ عبيد: ١١٥ــ١١٩؛ الخصائص ٢:٢٥٥ــ٢٥٨؛ المنصف ١:٦٦ــ٦٧، ٣٩١؛ ابن يعيش ٩:١٧ــ١٨؛ الرضي ٢/١٣١؛ المقاصد ١:٥١١ــ٥١٢؛ الخزانة ٣:٢٣٣، ٢٣٦ــ٢٣٩.

(٧) النابغة الذبياني: زياد بن معاوية.

أزف[١] الترحل غير أن ركابنا لما تزل[٢] برحالنا وكأن قد[٣]

«فإن عهد مدلول مصحوبها» أي مسمى الاسم الذي صحبته **«بحضور حسّي»** بصرياً كان كما تقول: ـ لشاتم رجل تشاهده بحضرتك ـ لا تشتم[٤] الرجل. أو سمعياً[٥] [نحو][٦]: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَسُولَ[٧]﴾.

---

(١) افد، د، وهي رواية في البيت.

(٢) نزل، ز.

(٣) من قصيدته التي وصف فيها المتجردة: زوج النعمان بن المنذر. مطلعها:

أمن آل مية رائح أو مغتدي عجلان ذا زاد وغير مزود

وقبل الشاهد:

لا مرحبا بغد ولا أهلاً به إن كان تفريق الأحبة في غد

وبعده:

في إثر غانية رمتك بسهمها فأصاب قلبك غير أن لم تُقصد

يروى: (... برحالها...) (في إثر جارية...) (....يقصد).

ازف، أفد: قرب. رحالنا، جمع رحل: المنزل. وكأن قد: في الكلام حذف دل عليه سابقه، والتقدير: وكأن قد زالت. تقصد: تقتل، والضمير يعود على الغانية أو الجارية، وعلى الرواية الثانية يعود على السهم.

ـ النابغة: ٢٧ـ٤١؛ المقتضب ١:٤٢؛ الخصائص ٢:٣٦١، ٣:١٣١؛ التبريزي ٣:٩٣؛ ابن يعيش ٨:٥، ١١٠، ١٤٨، ٩:١٨، ٥٢؛ الرضي ٢:١٣١، ٢٥١، ٣٦٠، ٣٨٨؛ ابن عقيل ١:١٨، ٣٣٣ـ٣٣٤؛ المغني ١:١٨٦، ٣٧٨؛ المقاصد ١:٨٠ـ٩١، ٢:٣١٤؛ التصريح ١:٣٦؛ الأشموني ١:٣١؛ السيوطي ١:٤٩٠ـ٤٩٢، ٢:٧٦٤؛ الهمع ١:١٤٣؛ الخزانة ٣:٢٣٢ـ٢٣٦، ٦٢٧ـ٦٢٨، ٤:٣٦٢، ٥٠٥؛ الدرر ١:١٢١.

(٤) يشتم، ز.

(٥) سميعا، ظ.

(٦) سقطت من، د.

(٧) ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ... فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلاً﴾ الآيتان ١٥، ١٦ المزمل (٧٣).

«أو» حضور «علمي» نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ[١]﴾ ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ[٢]﴾ «فهي عهدية» وأنواعها عنده ثلاثة كما رأيت.

«وإلّا» يعهد[٣] مدلول مصحوبها بشيء مما تقدم «فجنسية» وتقسيم (أل) المعرفة إلى عهدية وجنسية هو قول الجمهور.

وزعم ابن معزوز[٤]، أنها للعهد الذهني [لا غير][٥]، وهو رأي السكاكي[٦] على ما هو مقرر[٧] في محله، ثم الجنسية ـ على ظاهر كلام المصنف[٨] ـ قسمان:

«فإن خلفها (كل) دون تجوز فهو للشمول» والاستغراق، نحو: (عَالِمُ الْغَيْبِ والشَّهَادَةِ[٩])، أي كل غيب وشهادة «مطلقاً»، أي حالة كونه مطلقاً، وهو شمول الأفراد، فإنه المراد من الشمول إذا[١٠] استعمل مطلقاً،

---

(١) ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ... إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا...﴾ ٤٠ التوبة (٩).

(٢) ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ... فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾ ١٨ الفتح (٤٨).

(٣) بعهد، د، ز.

(٤) أهملت الزاي الثانية في، د، وهو أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي (٠٠ ـ ٦٢٥ هـ = ٠٠ ـ ١٢٢٨ م) من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس. نحوي أديب. أخذ العربية عن ابن ملكون والسهيلي. وعنه كثيرون، منهم: أبو الوليد يونس بن محمد الوقشي. ألف: شرح إيضاح الفارسي، التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وماخالف فيه سيبويه.
ـ البغية ٢: ٣٦٢؛ كشف الظنون ١: ٢١٢، ٢: ١٧٧٦؛ هدية العارفين ٢: ٥٥٣.

(٥) ليست في، د. (٦) راجع مفتاح العلوم ص ٨٠، ٩٣.

(٧) مقدور، ظ.

(٨) المص، د، ظ، وهي عادة الأول في كل مكان، والثاني إذا وقعت في آخر السطر، ولا نعنى بالإشارة إلى ذلك إلا قليلاً.
٧٣ الأنعام (٦)، ٩٤، ١٠٥ التوبة (٩).

(٩) الرعد (١٣)؛ ٩٢ المؤمنون (٢٣)؛ ٦ السجدة (٣٢)؛ ٤٦ الزمر (٣٩)؛ ٢٢ الحشر (٥٩)؛ ٨ الجمعة (٦٢)؛ ١٨ التغابن (٦٤).

(١٠) اذ، د.

وأما إذا [١] استعمل مصاحباً [٢] لقرينة تدل على إرادة الخصائص، فليس المراد منه [٣] شمول الأفراد، ضرورة وجود المانع من إرادته، وإنما [هو[٤]] شمول الخصائص الذي [٥] قامت القرينة عليه، وتنزيل كلام المصنف على هذا حسن، لولا أنه فسره [٦] بأن المراد بالإطلاق ما هو باعتبار الأفراد والخصائص، أي فهي للشمول، سواء تعلق بالأفراد أو بالخصائص [٧]، وهو غير جيد، فتأمله.

«**ويستثنى من مصحوبها**» نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [٨] الآية.

«**وإذا أفرد**» مصحوبها[٩]، وهي لشمول الأفراد «**فاعتبار لفظه فيما له [من][١٠] نعت**» نحو: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ[١١]﴾، ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى، الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى[١٢]﴾، وقد يقال: إن (أل) في ذلك ليست للشمول، وإنما هي لتعريف الماهية، كما ستعرفه. «**وغيره**» أي وغير نعت،

---

(١) اذ، د. (٢) مضاحبا، ز.
(٣) منها، د. (٤) ليست في، د.
(٥) الشمول لخصائص لجنس التي، د.
(٦) في شرح التسهيل ١ : ٢٩٠.
(٧) عطفت بالواو في، ظ.
(٨) ﴿... وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ الآيتان ٢، ٣ العصر (١٠٣).
(٩) ليست في (م) وذكر محققه أنها في واحد من أصوله، وهي ملحقة في (د) بالشرح حيث كتبت بمداد أسود، أما في (ظ) فلم يظهر لي شيء؛ لأن الذي بين يديّ مصورة، وأما في (ز) فهي ملحقة بالمتن، والظاهر أنها ليست من المتن اكتفاء بعود الضمير عليها في الفقرة السابقة، وهذا هو الموافق لأسلوب المصنف؛ لذلك لم ألحقها بالمتن.
(١٠) سقطت من، ظ.
(١١) ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ... وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً﴾ ٣٦ النساء (٤).
(١٢) الآيتان ١٥، ١٦ الليل (٩٢).

نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً[١]﴾، أي كل إنسان[٢]، فاعتبر لفظه في الحال الواقعة منه، فأفرد «أولى» من اعتبار معناه:

أما في النعت فكقولهم[٣]: ـ فيما حكاه الأخفش ـ أهلك الناس الدينار الصفر، والدرهم البيض. كذا مثل [له][٤] بعضهم وفيه نظر، إذ ليس المراد: أهلك الناس كل دينار وكل درهم، ولا دلالة في قوله تعالى: ﴿أَوْ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ[٥]﴾ على ذلك، لأن الطفل يستعمل[٦] بأصل الوضع للجمع[٧].

وأما في غير النعت فكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ[٨]﴾ ثم قال: ﴿لَتَرْكَبُنَّ [طَبَقاً[٩]][١٠]﴾ بفتح الباء[١١] على خطاب الإنسان، وبالضم[١٢] على ١١١ خطاب الجنس كذا في/الزمخشري[١٣]، فقد اعتبر المعنى في غير النعت، فأتى بضمير الجمع.

---

(١) ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ...﴾ ٢٨ النساء (٤).

(٢) الانسان (ز).

(٣) فلقولهم، ز، ظ.

(٤) سقطت من، د، وكررت في، ز.

(٥) من الآية ٣١ النور (٢٤).

(٦) أهمل حرف المضارعة في، د.

(٧) للجميع، ز.

(٨) ﴿... إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ ٦ الانشقاق (٨٤).

(٩) سقطت من، ز، ظ.

(١٠) ﴿... عن طبق﴾ ١٩ الانشقاق (٨٤).

(١١) قرأ بها ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف من العشرة وجماعة غيرهم منهم: ابن عباس ومجاهد وابن جبير وطلحة، فقيل في توجيهها: الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم. وقيل: للإنسان. وقيل: إخبار عن السماء في أول السورة، فعليه التاء للتأنيث، والفاعل ضمير عائد عليها.

ـ البحر ٨: ٤٤٧، النشر ٢: ٣٩٩.

(١٢) قرأ بها من عدا المذكورين من العشرة في الهامش السالف وجماعة غيرهم منهم: ابن عباس والحسن وابن جبير ـ انظر المرجعين في (هـ) ١١.

(١٣) في الكشاف ٤: ٧٢٧.

«فإن خلفها» أي الأداة (كل) **«تجوزاً»** لا حقيقة، نحو: زيد الرجل علما. **«فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة»** وهذا[١] يصدق على الاستغراق العرفي نحو: جمع الأمير الصاغة، أي صاغة بلده، أو صاغة مملكته، فإن (كلا) تخلف[٢] الأداة فيه بتجوز[٣]، وليست لشمول الخصائص، بل لشمول بعض مايصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الأمير، أو صاغة مملكته دون من عداهم، وهنا أمران:

أحدهما ــ [أن][٤] تخصيص[٥] المصنف القسم السابق بذكر الاستثناء من مصحوب الأداة يعطي أن هذا القسم بخلافه، ولا مانع من أن يقال: زيد الرجل إلّا في الشجاعة ــ مثلاً ــ كما لا يمتنع[٦]: زيد الكامل إلّا في ذلك.

الثاني ــ أنه بقي عليه قسم أسقطه، وهو ما إذا لم يخلفها (كل)، لا حقيقة ولا مجازاً، وهذا الذي يقال فيه إنها لتعريف الحقيقة، ولتعريف الماهية، ولا يصح الاستثناء من هذا قطعاً، وذلك أنك إذا قلت: الرجل خير من المرأة، فالنظر فيه إلى الحقيقة والماهية، من حيث هي، فلا يصح أن تقول[٧]: إلّا فلانة، لأنك لم تحكم أولاً على الأفراد حتى تخرج[٨] منها فرداً، فتأمله.

«وقد تعرض[٩]» بكسر الراء وضمها **«زيادتها في علم»** كقوله[١٠]:

باعد أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها[١١].

---

(١) فهذا، د.

(٢) يخلف، د، ز.

(٣) يتجوز، ز.

(٤) سقطت من، د.

(٥) يخصص، د.

(٦) تمتنع، د.

(٧) يقول، د، ز.

(٨) يخرج، ز.

(٩) يعرض، ظ.

(١٠) أبي النجم العجلي.

(١١) بعده:

وغيرة شنعاء من غيورها فالسحر لا يفضي الى مسحورها

غيورها: زوجها. السحر: أراد كلامها اللطيف. مسحورها: عاشقها.

=

«و» في «حال» نحو: مررت بهم الجماء الغفير. والجماء: من الجم، وهو الكثير. والغفير: من الغفر، وهو الستر. أي مررت بهم [في][1] حال كونهم جماعة كثيرين ساترين ــ لكثرتهم ــ وجه الأرض، وحذفت التاء من الغفير حملاً للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول، وهو صفة لـ (الجماء)، أي الجماعة [الكثيرة][2] الساترة، فـ (أل)[3] هنا زائدة، وقد سمع حذفها، يقال: مررت بهم جماء غفيراً.

«و» في «تمييز»، كما سمع من كلامهم: الأحد عشر[4] الدرهم. **«و» في «مضاف إليه تمييز»** كقوله[5]:

إلى ردح[6] من الشيزى[7] ملاء[8] لباب البر يلبك[9] بالشهاد[10]

= ـ المقتضب ٣: ٤٩؛ المنصف ٣: ١٣٤، ٢٦٩؛ الشجري ٢: ٢٥٢؛ ابن يعيش ١: ٤٤، ٢: ١٣٢، ٦: ٦٠؛ المغني ١: ٥٢؛ التصريح ١: ٩٤، ٣٩٤؛ السيوطي ١: ١٦٣؛ الهمع ١: ٨٠؛ شواهد الشافية: ٥٠٦؛ الدرر ١: ٥٣.

(١) سقطت من، د، ز.
(٢) سقطت من، د.
(٣) قال، ز.
(٤) العشر، ز، ظ.
(٥) أمية بن أبي الصلت، وقيل أبو الصلت أو ابن الزبعرى، والمختار الأول.
(٦) درح، د.
(٧) المشتري، ز، مع إعجام الياء.
(٨) ألحقت في (ز) بالعجز.
(٩) بليك، ظ.
(١٠) من قصيدة مدح فيها عبدالله بن جدعان عندما مدّ للناس موائد الفالوذ في الأبطح. أولها:

وما لي لا أحييه وعندي مواهب يطّلعن من النجاد

وقبل الشاهد:

له داع بمكة مشمعل وآخر فوق دارته ينادي

وبعد الشاهد:

فأدخلهم على رَبِذٍ يداه بفعل الخير ليس من الهداد

في الصحاح: (... من الشيزى عليها) ولا شاهد حينئذ؛ لأن (لباب) مبتدأ، والاستشهاد إنما يتم إذا أعرب تمييزاً.

مشمعل: جاد في أمره مشمر. ردح، جمع رداح: الجفنة العظيمة. الشيزى: خشب =

«وربما زيدت[١] فلزمت» كالتي في الأسماء الموصولة، على القول بأن تعريفها بالصلة، نحو: الذي ومتصرفاته، وكالتي في (الآن) على الصحيح.

«والبدلية ـ في نحو: «ما يحسن بالرجل خير منك»» أن يفعل كذا «أولى من النعت» على نية الألف واللام، كما هو مذهب الخليل، وإنما جرّأهم على ذلك اجتماع شيئين[٢]: كون التعريف في الموصوف لفظياً لا معنى تحته، ولذا[٣] لم يجز في العلم، نحو: أيحسن بعبد الله خير منك.

وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقاً للموصوف بإدخال (أل) عليه، ولذا لم يجز ما يحسن بالرجل شبيه[٤] بك[٥]، لأنك تقدر[٦] فيه على إدخال (أل)، فتقول[٧]: بالرجل الشبيه[٨] بك، وإذا جعلناه بدلاً لم تكن[٩] بنا حاجة إلى مثل هذا الاعتذار، فلذلك اختار المصنف إعرابه بدلاً على إعرابه نعتاً.

«وقد تقوم[١٠]» (أل) «في غير الصلة مقام ضمير» رابط أو غيره: فالأول ـ [نحو][١١]: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى[١٢]﴾، أي مأواه.

= أسود يتخذون منه القصاع ومثله: الشيز. يلبك: يخلط. الشهاد: الشهد، أي العسل. رِبذِيداه: خفيفة. الهداد: الضعاف.

ـ أمية: ٢٧؛ الصحاح ١:٣٦٥؛ المقرب ١:١٦٣؛ شرح التسهيل ١:٢٩٢ـ٢٩٣؛ اللسان (شيز)؛ الهمع ١:٨٠؛ الدرر ١:٥٣.

(١) زيدب، ز.
(٢) أهملت الياء الثانية في، د.
(٣) ولذلك، د.
(٤) شبه، ز.
(٥) لك، د.
(٦) أهمل حرف المضارعة في، د.
(٧) فيقول، ز.
(٨) الشبه، ز.
(٩) يكن، د.
(١٠) تقدم، ز.
(١١) سقطت من، د.
(١٢) ٤١ النازعات (٧٩).

والثاني ــ نحو: ﴿وَاشْتَعَلَ[(١)] الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[(٢)]، أي رأسي. وعلى هـذا فالضمير أعلم من ضمير الغائب وضمير الحاضر[(٣)]، وقيد المصنف المسئلة بغير الصلة، فخرج نحو: [زيد][(٤)] الذي ضربت الظهر والبطن، أي ظهره وبطنه، وكثير لم يتعرض إلى ذلك.

وقيد المصنف [أيضاً ما تقوم (أل) مقامه بكونه[(٤)]] ضميراً، فخرج الاسم الظاهر، وفي الكشاف[(٥)]: أنها تأتي خلفاً من المضاف إليه، ولو كان ظاهراً نحو: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[(٦)] وأن الأصل أسماء المسميات.

تم الجزء الثاني بحمد الله

---

(١) اشتعل، ظ.

(٢) ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي... وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ ٤ مريم (١٩).

(٣) المخاطب، ز، ظ.

(٤) ما بين الحاصرتين ليس في، ز.

(٥) ١: ١٢٥ــ١٢٦.

(٦) ﴿... ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٣١ البقرة (٢).

الفهارس



فهــرس الآيات القرآنيـّة

الآية	رقمها	رقم الصفحة
أو أشد خشية وقالوا ربنا لم كتبت علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى ولا تظلمون فتيلا﴾	٧٧	٥٥
﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا﴾	٩٢	٢٧٧
﴿ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلا﴾	١٠٩	٣٣١
﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا﴾	١١٥	٥٢

«سورة المائدة»

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون﴾	٨	١٨٢
﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم﴾	٣٨	١١٣
﴿عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام﴾	٩٥	٤٨
﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد﴾	١١٧	١٣٦
﴿قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم﴾	١١٩	٢٨١

«سورة الأنعام»

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿ومنهم من يستمع إليك وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا. . .﴾	٢٥	٢٣٨

— ٢ —

فهرس الأحاديث

الحديث

ـ ٣ ـ

فهرسُ الأشعَار

«قافية الراء»

«قافية الزاي»

«قافية السين»

«قافية الضاد»

«قافية العين»

«قافية الفاء»

«قافية القاف»

«قافية الميم»

«قافية النون»

«قافية الهاء»

«قافية الياء»

«قافية الألف اللينة»

(. . .)